

المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

الطريق إلى المعجزة الاقتصادية

والقضاء نهائيًا على البطالة فى الدول النامية

«الصين تؤكد عمليًا نجاح فكرتنا»

الطريق إلى المعجزة الاقتصادية

والقضاء نهائياً على البطالة فى الدول النامية

« الصين تؤكد عملياً نجاح فكرتنا »

تأليف

دكتور / أحمد على دغيم

أستاذ الدراسات العليا بكلية تجارة عين شمس

ومستشار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى (سابقاً)



الناشر

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٦

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٦م - ١٤٢٥هـ

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

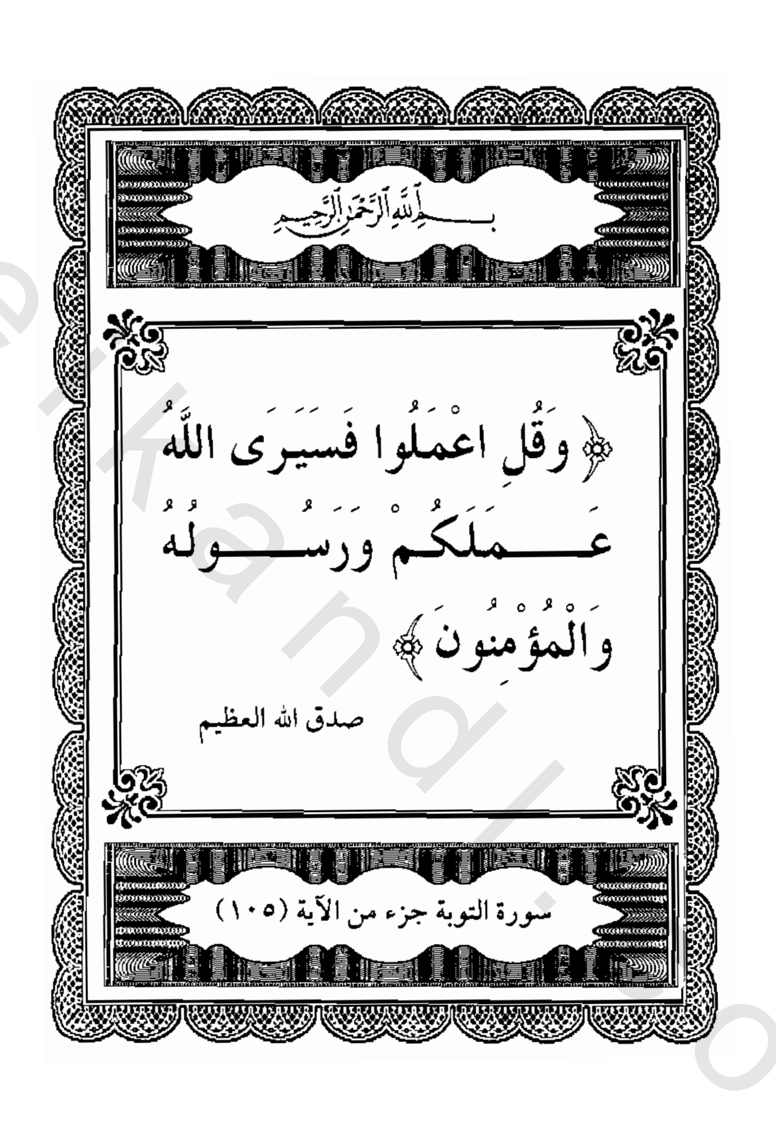
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾
صدق الله العظيم
سورة التوبة جزء من الآية (١٠٥)

«حكمة الكتاب»

من يعطى التقدير والاحتـــــرام للوقـــت
يجزى تقديراً واحتراماً من الزمان والنـــاس
ومن يتعامل بالاستهتار والاستهانة مع الوقت .
يلقى استهتاراً وإهانـــة من الزمان والنـــاس

جزء تمهيدى

أ - المقدمة

ب - تعاريف

جـ - محددات التنمية الاقتصادية

أ - المقدمــة

إننا لا نعدو الحقيـقة ، إذا قلنا أن الأغلبية الساحقة من سكـان العالم ينتمون إلى الدول النامية ، فمـثلاً فى عام ٢٠٠٣ بلغ عدد سكان البلدان النامية ٥,٠٩٨٢ مليـار نسمة ، بينما وصل عدد سكان العالم فى نفس العام إلى ٦,٣٠١٥ مليار نسمة .[١، ٢]

وفى الواقع أن نسبـة عدد سكان الدول النامـية إلى عدد سكان العـالم فى تزايد مستـمر وبدرجة غيـر صغيرة[٣] . ويرجع ذلك إلى الفرق الهائل بين المعدل السنوى للـزيادة الطبيعية

(1) United Nations Population Fund, The State of World Population 2003, making 1 billion count : investing in adolescents' health and rights, New York December 2003, p. 74.

(٢) يذكر أن عدد سكان العالم قد بلغ فى اللحظات الأولى من يوم السـبت الموافق ١١ يوليو عام ١٩٨٧ « ٥ مليار نسمة » . ولقد شاء القدر أن يتم المليار الخامس من سكان العالم بمولد طفل من دولة نامية ، وهى يوغوسلافيا . ولقد سمى هذا اليوم بيوم السكان العالمى . ومنذ ذلك الوقت والأمم المتحدة تحتفل به على مسـتـوى العالـم . وجدير بالذكر أن العالم احتفل يوم الاثنين ١١ يوليو ١٩٨٨ بالعيد الأول لميلاد ذلك الطفل . ولقد حـرص بيريز دى كويار السكرتير العـام للأمم المتحدة وقتـئذ على حضور ذلك الاحـتفال بيوغوسـلافيا ، وكأن دى كويار أراد بذلك أن يقـول للعالم أن الزيادة السكانية فى حد ذاتها خـير وبركة وعلينا أن نحسن استغلالها لتتحول فى الدول النامية من نقمة إلى نعمة .

(٣) نذكر على سبيـل المثـال أن نسبة عدد سكان الدول النامية إلى عدد سكان العالم قد بلغت ٧٩,٥٩٢٠ ٪ (أى $\frac{١٠٠ \times ٤,٥٤٩٨}{٥,٧١٦٤}$) فى عام ١٩٩٥ و ٨٠,٠٧٥٢ ٪ (أى $\frac{١٠٠ \times ٤,٧٤٨٣}{٥,٩٢٩٨}$) فى عام ١٩٩٨ و ٨٠,٥٣٨٣ ٪ (أى $\frac{١٠٠ \times ٤,٩٤٠٣}{٦,١٣٤١}$) فى عام ٢٠٠١ و ٨٠,٧٤٤٢ ٪ (أى $\frac{١٠٠ \times ٥,٠١٥١}{٦,٢١١١}$) فى عام ٢٠٠٢ وارتفعت تلك النسبة فى عام ٢٠٠٣ إلى ٨٠,٩٠٤٥ ٪ (أى $\frac{١٠٠ \times ٥,٠٩٨٢}{٦,٣٠١٥}$) .

See : United Nations Population Fund, The State of World Population 1995, Decisions for Development : Women, Empowerment and Reproductive Health, p. 67; United Nations Population Fund, The State of World Population 1998, The New Generations, p. 70; United Nations Population Fund, The State of World Population 2001, Footprints and Milestones : Population and Environmental Change, p. 70; United Nations Population Fund, The State of World population 2002, People, Poverty and Possibilities, p. 72 and United Nations Population Fund, The State of World Population 2003, op. cit., p. 74 .

للسكان في مجمــوعتى دول العالم ، أى فى الدول النامية والدول المتــقدمة[1] ، كما أنه من غيــر المنتظر أن ينخفض ذلك الفرق فى المســتقبل القريب أو الــبعيد . ومن هنا تأتى الأهمــية القصوى والمتزايدة للبلدان النامية .

وإن اهتــمامنا بالدول الناميــة لا يرجع فى الواقع إلى مــجرد الإنتــماء لإحــداها ، وهى جمهورية مصر العربيــة ، وإنما أيضاً - وهذا هو الأهم - من منطلق العامل الإنسانى ، فنسبة ضخمة من ذلك العدد الهائل من البشــر ، الذين يعيشون فى العالم النامى ، خاصة من أبناء أفريقيا وغالبية البلدان الآســيوية ، يعانون ظروف صعبة للغاية[٢،٣] ، أى أنهم يعيشون عيشة مفعمة بالبؤس والشــقاء ، مما يفقدهم الشعور بآدميتهم ويجعلهم مــصابين بجرثومة اللامبالاة وغيرها من جرثومات اجتماعية خطيرة ، والتى لو استطاعت أن تصيب مجتمعاً متقدماً لحولته إلى مجتــمع غير متــقدم . ولاشك أن الحياة بالنســبة لهؤلاء تمثل رحلة عــذاب (وإن كان قد

(١) فلقد بلغت النسبة المئوية لمتوسط معـدل النمو السكانى بمجموعة الدول المتقدمة ٠,٣ ٪ وبمجموعة الدول النامية ١,٦ ٪ وذلك فى الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) ، وفى الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) تصل تلك النسبة المئوية بمجموعة الدول المتقدمة إلى ٠,٢ ٪ وبمجموعة الدول النامية إلى ١,٥ ٪ أى أنه بينما نجد أن فى الفترة الأولى تمثل تلك النســبة المئوية بمجموعة الدول الناميــة ٥,٣٣٣ أمثالها بمجموعــة الدول المتقدمة ، فإننا نجـد فـى الفترة الثانية أن تلك النسبة المئوية بمجمـوعة الدول النامية تمثل ٧,٥ أمثالها بمجموعة الدول المتقدمة .

See : United Nations Population Fund, The State of World Population 2000, Lives Together, Worlds Apart, Men and Women in a Time of Change, p. 70 and United Nations Population Fund, The State of World Population 2003, op. cit., p. 74.

(٢) نذكر هنا على سبيل المثال مــا قاله عمدة شنغهاى «كسوكوانجـدى» من أنه فى عام ١٩٨٥ بلغت نسبة من هم تحت خط الكفاف فى الصين إلى عدد سكانها ٢٠ ٪ . ولقد جاء ذلك فى ندوة دولية بكاليفورنيا عام ١٩٩٦، التى حضرها «كسوكوانجدى» مع شخصيــات عالمية أخرى . أنظر : ندوة دولية فى كاليفورنيا : القرن الـ ٢١ حقبة آسيا فى مواجهة أمريكا ، جريدة الشعب ، القاهرة ٦/ ١٢/ ٩٦ ، ص ٥ .

(٣) ونذكر هنا أيضاً على سبـيل المثال أن أكثر من ٣٠ ٪ من أبناء مصر يعيــشون تحت خط الكفاف ، وذلك طبقاً لتقرير أعد عام ١٩٩٦ بواسطة السفارة الأمريكية فى القاهرة فى إطار تقييمها لمسيرة الاقتصاد المصرى ومدى إلتزام الحكومة بنصائح الصندوق والبنك الدوليين ، وكذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية الحكومى ، الذى أعد فى مصر فى عام ١٩٩٦ . أنظر : رؤية أمريكية للاقــتصاد المصرى ، جريدة الشعب ، القاهرة ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٦ ، ص ١٦ ، وايضاً أكرم القصاص ، عام ١٩٩٧ ، عصا الدولة يأكلها النمل ، جريدة العربى ، القاهرة ٣٠// ١٢/ ٩٦ ، ص ٥ .

يتخللها لحظات سعيدة قصيرة أو ربما قصيرة للغاية) ، فهم يعانون من الفقر والجوع[1] ويعانون بالتالى من الأمراض الخطيرة الناتجة عن النقص الكبير فى التغذية[2] ، كما يعانون فى الوقت نفسه من نقص حاد متزايد فى الدواء[3] ، مما يجعلهم فريسة سهلة للمزيد من الأمراض والأوبئة ، كما أن جزء هائل من هؤلاء يعانون من عدم تمتعهم بمأوى مناسب لهم كآدميين ، بل وهناك أكثر من ١٠٠ مليون نسمة يعيشون بلا مأوى ، ومعنى ذلك أنهم يعانون كذلك من الأمراض الخطيرة ، التى تتسبب عن ذلك ، وبالإضافة إلى كل ذلك فإن معظم سكان العالم النامى يعانون من عدم حصولهم على الخدمات الضرورية بدرجة مناسبة ومما يتكبدونه من مشقة كبيرة فى سبيل الحصول على المتاح لهم منها .

وكما تدلنا التجارب فإن الصورة هناك تزداد قتامة باستمرار ، فالفقر والجوع يزدادان اتساعاً وانتشاراً وعمقاً بالبلدان النامية مع الوقت .

وفى الواقع أنه لابد لنا أن نتوقع أن يزداد الفقر اتساعاً وانتشاراً وعمقاً فى العالم النامى فى المستقبل بدرجة أكبر بكثير عنها سابقاً . فرياح التغيير ، التى هبت فى دول أوروبا الشرقية بسرعة وبقوة كبيرتين فى أواخر عام ١٩٨٩ ومابعده ، تجعلها تحظى باهتمام هائل ومتزايد من جانب دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان - سواء بالإغداق عليها بالأموال الطائلة وتقديم التكنولوجيا المتطورة إليها أو بإرسال الخبراء والفنيين إليها أو بفتح

---

(١) ترجع معاناة عدد هائل من البشر فى العالم النامى من الجوع فى حقيقة الأمر إلى أن الانتاجية فى قطاع الزراعة هناك منخفضة للغاية ، وليس أدل على ذلك من أن معاناة هؤلاء تلك تحدث برغم اشتغال معظم القوى العاملة بالعالم النامى بالزراعة واستيراد ذلك العالم لأغلب الفائض السنوى من السلع الغذائية لدى الدول المتقدمة .

(٢) نذكر هنا على سبيل المثال ، أنه طبقاً لتقرير الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٦ ، يعانى حوالى ٤٠٠ مليون شخص فى أفريقيا وحدها من الأمراض الناجمة عن النقص فى التغذية . أنظر : ١,٣ مليار شخص يعانون من الفقر فى العالم ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٧/١/١٩٩٦ ، ص ١ .

(٣) وعلى سبيل المثال نذكر أن نسبة استهلاك الدواء فى الدول النامية فى عام ١٩٧٦ بلغت ٢٤ ٪ من استهلاك العالم من الدواء ، كما أنها انخفضت فى عام ١٩٨٦ لتصبح ٢١ ٪ فقط ، ذلك برغم أن نسبة عدد سكان تلك الدول إلى عدد سكان العالم قد وصلت فى عام ١٩٧٦ إلى ٧٣ ٪ تقريباً وفى عام ١٩٨٦ إلى أكثر قليلاً من ٧٥ ٪ ، كما أن نسبة عدد المرضى إلى عدد السكان بالبلدان النامية تفوق بكثير تلك النسبة فى الدول المتقدمة . انظر : دكتور نشأت نجيب فرج ، فجوة الدواء بين الشمال والجنوب ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، ٣ إبريل عام ١٩٨٩ ، ص ٧١ .

الأسواق أمـام منتجاتها - بهـدف إنجاح عمليـة التغييـر ، التى تحدث بها ، والتى تـتمثل فى تحويل اقتصادها إلى اقـتصاد حر أى اقتصاد السوق ، وهكذا نجد الفرقـاء يصبحون أصدقاء ، مما يمهد لحدوث وحـدة أوروبية شاملة ، وجدير بالذكر أن معـاهدة الوحدة الأوروبية بين دول المجموعة الأوروبية (أى الدول الأعضاء بالسوق الأوروبية المشتركة) أصبحت سارية المفعول فى تلك الدول إبتـداء من أول نوفمبـر عام ١٩٩٣ ، وهكذا نشـأ الإتحاد الأوروبى كخـطوة هامة على طريق الوحدة الأوروبية الشاملة .

وبعـد ذلـــك بعـــدة أيــــام ، أى فـــى يـــوم ١٨ نوفـمبر عــــام ١٩٩٣ وافـــق الكونجـرس الأمـريكى على «إتفاقـية منطقـة التجـارة الحرة فى أمـريكا الشمـالية» (Nord America Free Trade Area - NAFTA) بين الولايات المتـحـدة الأمريكيـة ، كندا ، والمكسـيك ، ولـقد سـبق أن وافـق مـجلسى النواب الكندى والمكسـيكى على تلك الإتفاقية.

ولاشك أن كل ذلك له أثره السلبى الكبير والمتـزايد مع الوقت على درجة التـعاون بين الدول المتقدمـة والعالم النامى بأشكاله المختلفة وكـذا على حجم مساعداتهـا له وبالتالى على المسار الاقتصادى به .

وما يزيد الطين بلة بالنسبة للمسار الاقتصـادى بالدول النامية الأفريقية والاسيوية وإحدى دول أمريكا الجنوبية ، أى كوبا ، أنه قد تم فى يوم ٢٢ إبريل عام ٢٠٠١ أى فى ختام إنعقاد مؤتمر القمة الثالثة للأمريكتين بمدينة كيبيك بكندا الذى شارك فيه رؤساء دول وحكومات الدول الـ ٣٤ الأمريكية - أى دول القارة الأمـريكية باستثناء كوبا - الاتفاق على تحرير التـجارة فيما بينها وإقامة أكبـر منطقة تجارة حرة فى العالم[١] (والتى تمتد من ألاسكا حتى الأرجنتين ويبلغ عدد دولها أربع وثلاثين دولة يسكنها ٨٢٥ مليون نسمـة ويصل حجم انتاجها إلى حوالى أحد

---

(١) ويذكر أن ممثلى الدول الـ ٣٤ الأمريكية إتفقوا أيضاً على أن الدول الديمقراطية فقط هى التى سوف يسمح لها بالانضـمام إلى اتفاقيـة التجارة الحرة الأمـريكية . ولقد وصـف المراقبـون إتفاق تلك الدول على هذا الشرط للسـماح بالانضمام إلى تلك الاتفـاقية بأنه انتـصار لسياسـة الولايات المتحدة الأمريكيـة المناهضة لكوبا. أنظر : كيبك تحولت إلى ساحة قتال ، قادة الدول الأمـريكية يقرون «الديمقراطية» كشرط لعضوية منطقة التجارة الحرة، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠١/٤/٢٣ ، ص ٤ .

عشر تريليون دولاراً) بحلول عام ٢٠٠٥[١] ، كما أنه قد تم فى ١٥/٦/٢٠٠١ تكوين تكتل إقليمى يضم كل من روسيا ، الصين ، كازاخستان ، قـرغيزستان ، طاچيكستان وأوزبكستان بإسم «منطقة شنغهاى للتعاون» ، وذلك بتـوقيع رؤساء هذه الدول فى ذلك اليوم على اتفاقية شنغهـاى تهدف إلى تعزيز حركـة التجارة والاستـثمار بين تلك الدول (كمـا تهدف فى نفس الوقت إلى محاربة التطرف الـدينى والنزاعات العرقية والطائفـية بدولها)[٢،٣،٤] ، كما شـهد الاتحاد الأوروبى فى ١/٥/٢٠٠٤ أكبر توسع حدث له ، حـيث إنضمت عشرة دول أوروبية إليه ليصبح عدد أعضائه خمس وعـشرين دولة يسكنها حوالى ٤٥٠ مليون نسمة . ويذكر أنه فى ٢٩/١٠/٢٠٠٤ قام زعمـاء ورؤساء حكومات ووزراء خارجية الدول الخـمس والعشرين تلك بالتوقيع فى روما على الوثيقة النهائية للدستور الجديد للإتحاد الأوروبى ، وتتضمن وثيقة الدستـور تلك موادا تزيد شعوب تـلك الدول ترابطًا وتماسكًا وتوحدًا بدرجة عظيـمة وتزيدها بالتـالى تعاونا فـيمـا بينها بنفس الـدرجة[٥] ، وفي ٢٥/٤/٢٠٠٥ وقع ممثلو دولتى بلغـاريا

(١) أنظر : قمة كيـبيك تباشر أعمالهـا وسط احتجاجات ضد العولمة ومـصادمات أعاقتهـا لمدة ٩٠ دقيقة ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٢/٤/٢٠٠١ ، ص ٤ ، ومصطفى سامى ، قمـة الدول الأمريكية فى كيبك لتحرير التـجارة ، حائط أسمنتى يفصل مـعارضى العولمة عن أعضاء الوفـود ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٢/٤/٢٠٠١ ، ص ٧ .

(٢) أنظر : تكتـل إقليـمى جـديد يضم روسـيـا والصين ودول وسـط آسـيـا ، جـريدة الأهرام ، القـاهرة ١٦/٦/٢٠٠١ ، ص ٤ .

(٣) ويذكر أن المنطقة ، التى تضم دول منظمـة شنغهاى للتعاون تتمـتع باحتياطيات بتروليـة كبيرة . أنظر : نفس المصدر ، ص ٤ .

(٤) وجدير بالذكـر أن الدول الأعضاء بمنظمة شنغـهاى للتعاون يشكلـون جبهة متـحدة معارضـة بشدة نظام الدفاع الصـاروخى الأمريكى المقـترح ، والذى من أجله تـسـعى الإدارة الأمريكية برئاسـة الرئيس چورج دبليو بوش إلى إلغاء مـعاهدة حظر الصواريخ الباليـستية الموقعة عام ١٩٧٢ . وتلك الجـبهة ترفض نظام الدفـاع الصاروخى، الذى تروج له تلك الإدارة الأمـريكية ، حـيث أنها ترى أن نشـر حائط الصـواريخ سيؤدى إلى زعزعة الاستقرار العالمى.
هذا ولقـد أعلن الرئيس الأمريكى جـورج دبليـو بوش فى ١٣/١٢/٢٠٠١ أن الولايات المتحـدة أبلغت روسيا رسميا بإنسـحابها من معاهدة «إيه.بى.إم» - أى من مـعاهدة خظر الصواريخ الباليـستية الموقعة عام ١٩٧٢- حتى تتمكن من نشر نظام الدرع الصاروخى الذى تصـر عليه الولايات المتحدة . وبهذا الإعلان لبوش بدأت الولايات المتحدة فترة إشعار مدتها ستة أشهر للإنسـحاب فعليًا من تلك المعاهدة .
أنظر: نفس المصـدر، ص ٤ وكـذلك بوش يعلن رسـمـيـا إنسـحاب بلاده من مـعـاهدة الدفاع المضـاد للصواريخ، جريدة الأهرام ، ١٤/١٢/٢٠٠١ ، ص ٤ .

(٥) أنظر: التوقيع على أول دستور لأوروبا الموحدة ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٣٠/١٠/٢٠٠٤، ص ٥.

ورومانيا وممثلو دول الإتحاد الأوروبى الخمس والعشرين على معاهدة إنضمام بلغاريا ورومانيا لعضوية الاتحاد الأوروبى.

وإضافة إلى كل ذلك فإن ماتواجهه دول العالم النامى من تحديات ضخمة ومتزايدة نتيجة للتطبيق العالمى التدريجى لإتفاقية الجات - والذى بدأ فى أول يناير عام ١٩٩٥ - يجعلنا نتوقع أن يصل الإنهيار الاقتصادى بالعالم النامى إلى أقصى حد فى المستقبل القريب، حيث أننا نشك كثيراً فى قيامه باتخاذ الإجراءات التى تمكنه من مواجهة تلك التحديات بنجاح.

كل ذلك يؤكد لنا أن الفقراء سيزدادون فقراً فى المستقبل بدرجة أكبر بكثير عنها حالياً وسيزيد الأغنياء فى الوقت نفسه غنى . ذلك برغم أن الفرق الحالى بين متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى العالم المتقدم ومتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى العالم النامى يعد بحق فرقاً فلكياً .

ولبيان مدى الفرق الفلكى بين متوسط الدخل الحقيقى السنوى فى كل من هذين العالمين، نورد هنا الحقيقية الاحصائية ، التى تقول أن حجم الانتاج الإجمالى بالعالم المتقدم يبلغ - طبقاً للبيانات الرسمية - حوالى خمسة أمثال حجم الانتاج بالدول النامية ، ومعنى ذلك أن متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى العالم النامى يمثل ٥,٠٠ ٪ فقط من متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى العالم المتقدم ، حيث أن عدد السكان فى العالم النامى يصل إلى أربعة أمثال عدد السكان بدول العالم المتقدم .

ولتكون الصورة أكثر وضوحاً نذكر هنا على سبيل المثال أن حجم الدخل القومى الحقيقى فى العالم النامى كان فى عام ١٩٩١ أقل قليلاً من ٥٠ ٪ من حجم الدخل القومى الحقيقى لإحدى دول العالم المتقدم، ونعنى بها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما بلغ عدد سكانه فى ذلك العام حوالى ١٨ أمثال عدد سكان تلك الدولة، ومعنى ذلك أن متوسط دخل الفرد الأمريكى عام ١٩٩١ كان أكثر (قليلا) من ٣٦ أمثال متوسط دخل الفرد فى العالم النامى فى ذلك العام.

وجدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد الأمريكى كان ٦٥,٦ أمثال متوسط دخل الفرد فى الدولة ، التى بها أكبر تجمع بشرى فى العالم ، ونعنى بها جمهورية الصين الشعبية بطبيعة الحال ، وذلك فى عام ١٩٨٦[1] (أى فى ذلك العام ، الذى بعده بعام واحد بدأت الصين تنفيذ ما يحقق لها قفزات اقتصادية مذهلة، كما سنبين فيما بعد) .

(١) فطبقاً للإحصاءات العالمية ، بلغ متوسط دخل الفرد الأمريكى فى عام ١٩٨٦ حوالى ١٨٧٠٠ دولار ، بينما وصل متوسط دخل الفرد الصينى فى نفس العام إلى حوالى ٢٨٥ دولاراً فقط .

الفصل الأول

أثر المعونة الفنية

كما نعلم ، فإن المعونة الفنية لا تؤثر فقط على نوعية العمل فى دول العالم النامى ، وإنما أيضاً على النمو السنوى لحجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بتلك الدول .

وكما سنرى بعد قليل ، فإنه بينما نجد أن للمعونة الفنية أثرها الإيجابى على المسار الاقتصادى بالدول النامية عن طريق تأثيرها على نوعية العمل بها ، نجد أن الأثر الإيجابى ، الذى تحدثه هذه المعونة على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب هناك ، قد ينتج عنه فى وقت ما آثار سلبية على المسار الاقتصادى بتلك الدول .

وحيث أن الأثر الإيجابى للمعونة الفنية على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية له تأثيره على المسار الاقتصادى هناك ، فإننا نخصص المبحث الأول من هذا الفصل للكلام عن أثر المعونة الفنية على تطور حجم تلك القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب ثم نقوم فى المبحث الثانى بدراسة أثر تلك المعونة على ذلك المسار الاقتصادى .

المبحث الأول

الأثر على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب(١)

إن المعونة الفنية بأشكالها المختلفة لها ، وكما سنبين حالاً ، آثار إيجابية على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدولة المستقبلة لها .

وفى الواقع أن المعونة الطبية وكذلك إعارة متخصصين فى عدد من المجالات (مثل مجال تنظيم المرور) يؤثران إبتداء من اللحظات الأولى للحصول على تلك المعونة وهؤلاء المتخصصين تأثيراً إيجابياً على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية ، بينما نجد أن الآثار الإيجابية للمعونة فى مجال التعليم على تطور حجم هذه القوى العاملة لا تحدث إلا بعد فترة زمنية من بدء الحصول عليها .

غير أنه طبقاً للتجربة نجد أن المعونة فى مجال التعليم لها الأثر الأكبر على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية . وذلك لأنه ينتج عن هذا الشكل من المعونة الفنية عادة أن عدد المعاهد العلمية والتدريبية يزيد هناك أسرع بكثير نسبياً عنه فى حالة عدم وجوده وكذلك أن أعداد متزايدة من أبناء تلك الدول تسافر سنوياً إلى العالم المتقدم بغرض الدراسة والتدريب .

ولا يرجع حدوث مثل هذه الزيادة فى عدد المعاهد العلمية والتدريبية فى الدول النامية فقط إلى أنه يتم إنشاء معاهد علمية وتدريبية هناك فى إطار المعونة فى مجال التعليم وإمكان سد العجز فى الأعداد اللازمة من الأساتذة والمدرسين والمدربين والمديرين للمعاهد الجديدة عن

---

(١) إن القوى العاملة المتعلمة والمدربة تمثل - طبقاً للمعنى المتعارف عليه - الأفراد الذين حصلوا على الأقل على تعليم أو / وتدريب فى معاهد متوسطة ، مثل المدارس الثانوية ، المعاهد المهنية ، المعاهد الفنية ، أو فى الورش المعدة للتدريب الفنى .

طريق الاستعارة من العالم المتقدم ، وإنما يرجع أيضاً إلى أن قدرة الدول النامية على تمويل عملية التعليم بها تزيد نتيجة للنمو الأسرع لدخلها القومى الذى يتحقق عن طريق تلك المعونة[1] ، كما سنبين فيما بعد ، وكذلك لتزايد طلب مواطنى تلك الدول على التعليم بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم وجود ذلك الشكل من المعونة الفنية[2] .

وبرغم أن المعونة فى مجال التعليم ساعدت ومازالت تساعد على تحقيق تزايد فى عدد المعاهد العلمية والتدريبية داخل الدول النامية بدرجة غير صغيرة ، فإن هناك أعداداً متزايدة من أبناء تلك الدول يسافرون إلى العالم المتقدم سنوياً بغرض التعليم والتدريب . ويحدث ذلك برغم أن الأثر الإيجابى للتعليم والتدريب فى الخارج على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة على مستويات عالية وكذلك على أعلى المستويات بالبلدان النامية متواضع للغاية ولا يتناسب فى الواقع إطلاقاً مع التكاليف الباهظة لدرجة فلكية التى تتحملها تلك الدول سنوياً فى شكل عملات صعبة فى سبيل ذلك . ويرجع ذلك إلى أن نسبة فلكية من المبعوثين يفشلون فى تحقيق الأهداف التى من أجلها بعثوا إلى الخارج[3] ، وأن جزء كبيراً من الذين

(١) بطبيعة الحال أنه ليس للمعونة فى مجال التعليم وحدها آثار إيجابية على قدرة الدول النامية على تمويل عملية التعليم بها ، وإنما أيضاً الأشكال الأخرى للمعونة الفنية لها مثل تلك الآثار ، حيث أنها هى الأخرى - وكما سنبين فيما بعد - تزيد من سرعة نمو الدخل القومى لتلك الدول .

(٢) وإن تزايد طلب مواطنى الدول النامية على التعليم بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم وجود المعونة فى مجال التعليم يرجع خاصة إلى الغيرة البشرية والرغبة فى التقليد ، فنتيجة لهذه المعونة يتحقق هناك تدريجياً إشباع جزء كبير نسبياً من الطلب على التعليم الذى بدونها يظل بدون إشباع ، وكلما زاد عدد المواطنين الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية والتدريبية ، كلما زاد بطبيعة الحال عدد أقاربهم ومعارفهم ، الذين يعملون على الالتحاق بمعاهد علمية وتدريبية لمجرد أن أولئك فعلوا أو يفعلون ذلك .

(٣) أما أسباب ذلك فهى :

أ - صعوبة الدراسة فى دول العالم المتقدم ، خاصة وأن المبعوثين غالباً ما يدرسون بلغة أجنبية غير ملمين بها أو على الأقل غير ملمين بها بدرجة كافية قبل سفرهم إلى هناك ، ولاشك أن درجة هذه الصعوبة تكون عادة للمبعوثين من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أكبر بكثير عنها بالنسبة للمبعوثين من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو درجة الليسانس من الجامعات المحلية .

ب - برغم تأدية المبعوثين الامتحانات هناك باللغة الأجنبية ، فإنهم فى الواقع يعاملون معاملة أبناء الدولة التى يدرسون فيها من حيث الزمن المحدد للامتحان ، ولاشك أن فى هذا ظلم كبير للمبعوثين حيث أنهم لا يستطيعون بداهة التعبير بلغة تلك الدولة الأجنبية عما يريدون كتابته على ورق الإجابة بنفس السرعة التى يستطيع بها أبناء تلك الدولة تحقيق ذلك ، وبالتالى فإن المبعوثين لا يستطيعون كتابة إجاباتهم =

يستطيعون تحقيق تلك الأهداف لا يعودون إلى وطنهم ، ونسبة كبيرة من هؤلاء الذين يعودون إلى وطنهم يهاجرون إلى الخارج بعد بضعة سنوات من عودتهم إلى وطنهم .

وكما نعلم فإن هناك أشياء ، مثل الأمراض والحوادث ، لها آثار سلبية على حجم تطور القوى العاملة المتعلمة والمدربة القادرة على الكسب . وتقل هذه الآثار السلبية عن طريق المعونة الطبية وإعارة متخصصين ومدربين فى مجالات مختلفة .

فعن طريق المعونة الطبية تنتقل أساليب الطب الحديثة ، سواء الطب الوقائى أو العلاجى أو الجراحى ، إلى الدول النامية ، مما يؤدى إلى حدوث تراجع سريع نسبياً فى معدل الوفيات وفى حجم الجزء من القوى العاملة الذى يصبح غير قادر على الكسب نتيجة للأمراض فى تلك البلاد . وفى الوقت نفسه فإنه ينتج كذلك عن طريق إعارة متخصصين ومدربين لدول العالم النامى فى مجالات مختلفة - مثل الخبراء فى مجال تنظيم المرور والخبراء فى تجنب حوادث العمل (أو على الأقل تجنب حدوث الكثير منها) فى المصانع القائمة أو فى جزء منها على الأقل وكذلك فى المصانع التى تقام حديثاً فى تلك الدول - إنخفاض كبير نسبياً فى عدد الحوادث السنوية هناك ، والتى قد يتسبب عنها وفاة المصاب أو تحوله إلى إنسان غير قادر على الكسب .

مما سبق يتضح لنا أن المعونة الفنية لها أثر إيجابى كبير نسبياً على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بالدول المستقبلة لهذه المعونة .

= على أسئلة الامتحان بنفس السرعة التى يكتب بها أبناء تلك الدولة .

جـ - الإنحراف ، خاصة بسبب عدم وجود رقابة على هؤلاء المبعوثين ، وبطبيعة الحال أننا نجد أن نسبة الذين ينحرفون من المبعوثين من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أكبر بكثير من نسبة الذين ينحرفون من المبعوثين من خريجى الجامعات المحلية ، فهؤلاء أكبر سناً وأكثر نضجاً من أولئك وبالتالى فهم أكثر قدرة على التحكم فى أنفسهم والتصدى لتيارات الإنحراف ، وفى نفس الوقت فإن درجة صعوبة الدراسة فى الدول المتقدمة تكون بالنسبة للمبعوثين الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية - كما سبق أن قلنا - أكبر بكثير عنها بالنسبة للمبعوثين من الحاصلين على البكالوريوس أو الليسانس من الجامعات المحلية ، وكلما كبرت درجة صعوبة الدراسة كلما زاد عدد المبعوثين الذين تجرفهم تيارات الإنحراف ، حيث أنه كلما كبرت هذه الدرجة ، كلما زاد عدد المبعوثين الذين يفقدون الأمل فى إمكانهم تحقيق هدفهم ، ويستجيبون بالتالى لتيارات الإنحراف ، فلاشك أن اليأس هو أهم العوامل التى تدفع بالإنسان إلى الإنحراف .

المبحث الثانى

الأثر على المسار الاقتصادى

بطبيعة الحال أن تزايد أعداد المعاهد العلمية والتدريبية وكذلك المستشفيات والمراكز العلاجية فى دول العالم النامى نتيجة للمعونة فى مجال التعليم وفى المجال الطبى ، التى يقدمها لها العالم المتقدم، بمعدلات أسرع عنها عند عدم وجود هذين الشكلين من المعونة الفنية ، يعنى أن حجم الاستثمارات الجديدة السنوية فى مجال التعليم ومجال الصحة فى الدول النامية يكون فى ظل المعونة الفنية أكبر عنه عند عدم الحصول عليها .

وفى الواقع أن لكل استثمار جديد أثر مزدوج ، أى أثر إيجابى على حجم الدخل القومى (وهو ما يعرف بأثر الدخل Income effect) ، وأثر إيجابى على حجم الانتاج المحلى (وهو ما نسميه بأثر الانتاج «Production effect») .

ونريد الآن أن نبين كل من هذين الأثرين للاستثمارات المنفذة فى إطار المعونة الفنية ، ثم ندرس بعد ذلك أثر هذه المعونة على حجم الاستثمار القومى السنوى بالدول النامية حتى يمكن أن يكون لدينا صورة مكتملة لأثرها على المسار الاقتصادى هناك .

١ - «أثر الدخل» للاستثمارات المنفذة فى إطار المعونة الفنية

يلاحظ أن الكتب الاقتصادية سواء العربية أو الأجنبية تشرح أثر الدخل للاستثمارات الجديدة عن طريق استخدام نظرية المكرر «Multiplier theory» ، أى مبدأ المكرر «Multiplier principle»[1] ، غير أننا رغم ذلك نجد أنه يجب علينا ألا نستخدم هذا

(1) Siehe Z.B. : R. Blum, Die Qualität des Produktionsfaktors Arbeit in Wachstumstheorie, in : Weltwirtschaftliches Archiv, 102. Bd., Tübingen 1969, S. 60 f, B.Gahlen, Wachstumstheorie, Arbeitsunterlagen, Münster, 1970 S. 297f, G. Halm, Geld, Aussenhandel Und Beschäftigung, aus dem Amerikanischen Übersetzt von W.Diehm, 3.völlig. neu bearbeitete Aufl., =

المبدأ ، حيث أننا نرى أنه ليس من الصواب أن يستخدم مبدأ المكرر عند دراسة أثر الدخل للاستثمارات الجديدة . **وسنبرهن الآن على صحة رأينا هذا وسنبين فى الوقت نفسه أثر الدخل «الفعلى» للاستثمارات الجديدة .**

فطبقاً لمبدأ المكرر أو نظرية المكرر فإنه عند معدل معين للإدخار ، فإن الأثر النهائى لزيادة الاستثمار الجديد بمبلغ معين ثابت فى السنوات التالية على حجم الدخل القومى يكون مساوياً لحاصل ضرب مقدار تلك الزيادة فى الاستثمار الجديد فى مقلوب المعدل الحدى للإدخار[1] ، أى أن :

$$\text{الزيادة فى الدخل القومى} = \text{الزيادة فى الاستثمار الجديد} \times \frac{1}{\text{المعدل الحدى للإدخار}}$$

ومعنى ذلك أنه فى حالة عدم وجود زيادة فى حجم الاستثمار الجديد السنوى ، فإن الزيادة فى الدخل القومى نتيجة لهذا الاستثمار الجديد تكون مساوية للصفر ، أى أنه طبقاً لمبدأ المكرر أو نظرية المكرر ، فإن حجم الدخل القومى السنوى يظل ثابتاً عند عدم زيادة حجم الاستثمار الجديد السنوى .

ولكن فى حقيقة الأمر فإن حجم الدخل القومى السنوى - كما سنبين حالاً - يزداد بإطراد أيضاً عند عدم زيادة حجم الاستثمار الجديد السنوى وثبات المعدل الحدى للإدخار .

إن تنفيذ استثمار جديد يؤدى إلى زيادة حجم الطاقة الانتاجية ، وبالتالى أيضاً زيادة حجم التوظف ، فالطاقة الانتاجية الجديدة تحتاج بطبيعة الحال إلى قوى عاملة لتشغيلها ، وإن ارتفاع حجم التوظف يؤدى إلى زيادة مجمل الأجور . وفى نفس الوقت فإن عدد من المعينين الجدد فى العملية الانتاجية يحصل عادة على قروض استهلاك ، حيث أن هؤلاء يريدون عادة

= München 1957, S294 ff, E. Helmstädter, Grundzüge der Makroökonmishen Theorie, 2. Bd. der (Grundlagen der theoretischen volkswirbschaftslehre), Münster 1971, S. 163, J. M. Keynes, Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und des Geldes, Deutsch Übersetzung von F. Wager, Berlin 1952, insbesondere S. 97f und E. Schneider, Einführung in die Wirtschaftstheorie, Geld, Kredit, Volkseinkommen und Besehäftigung, 3. Teil, 7. verbesserte Aufl., Tübingen 1962, besonders S. 132ff und S. 143ff.

(١) يعرف مقلوب المعدل الحدى للإدخار بمكرر الاستثمار .

إشباع حاجات لهم يحتاج إشباعها الحصول على قروض ، ودخولهم مجال العمل وحصولهم بالتالى على أجور يمكنهم من الحصول على مثل هذه القروض ، فأجورهم تعتبر ضمان للبنوك بأنهم سيقومون بالوفاء بالتزاماتهم من أقساط وفوائد عن هذه القروض . وإن زيادة القروض يؤدى إلى زيادة مجمل الفوائد بالدولة وفى نفس الوقت فإن تنفيذ الاستثمار الجديد يؤدى إلى زيادة مجمل الإيجارات .

ولاشك أن ذلك كله - أى تلك القروض وزيادة مجمل الأجور والإيجارات والفوائد - يزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية ، مما يؤدى عادة إلى زيادة الأرباح فى منشآت موجودة من قبل وتحقيق أرباح فى منشآت جديدة ، وهذه الزيادة فى مجمل الأرباح تزيد بطبيعة الحال من درجة ارتفاع الطلب على تلك السلع والخدمات ، مما يزيد من درجة ارتفاع مجمل الأرباح .

ومعنى ذلك أنه عند نفس الحجم للاستثمار الجديد السنوى ونفس المعدل الحدى للإدخار يزداد حجم الدخل القومى السنوى بما ينتج عن ذلك الاستثمار الجديد السنوى من زيادة سنوية فى مجمل الأجور والإيجارات والفوائد والأرباح . أى أنه عند نفس الحجم للاستثمار الجديد السنوى ونفس المعدل الحدى للإدخار يمكن للدخل القومى أن يرتفع وباطراد[1] . وهكذا يتضح إذن أنه ليس صحيحاً على الأطلاق ما تقوله نظرية المكرر أو مبدأ المكرر من أنه لابد وأن تحدث زيادة فى حجم الاستثمار السنوى ليمكن أن يزداد حجم الدخل القومى .

وفى الواقع أن مقدار الزيادة فى حجم الدخل القومى الناتجة عن تنفيذ استثمار جديد ، أى أثر الدخل للاستثمار الجديد ، يتوقف على عدة عوامل منها المجال الذى ينفذ فيه هذا الاستثمار الجديد . فبينما نجد أن استثمارات جديدة (ث١) التى تمثل إقامة مصانع جديدة ، لها أثر دخل يماثل أثر الدخل المبين فى الصفحة السابقة وفى هذه الصفحة نجد أن استثمارات جديدة (ث٢) فى مجالات أخرى ، مثل مجال التعليم ومجال الصحة ، لها أثر دخل مزدوج ، أى أثر دخل مكون من جزئين .

(١) إن ثبات حجم الاستثمار الجديد السنوى برغم ارتفاع الدخل القومى السنوى وثبات المعدل الحدى للإدخار يعنى أن الارتفاع المطرد للدخل القومى السنوى لا يؤدى فى هذه الحالة إلى زيادة حجم الاستثمار السنوى ، وإنما إلى إكتناز مبلغ يزداد سنوياً باطراد ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى أن يتحقق ارتفاع مجمل الأرباح بدرجة أقل وبالتالى إلى ارتفاع أبطأ لحجم الدخل القومى السنوى عنه عند استثمار تلك المبالغ أيضاً بدلاً من اكتنازها .

والآن نريد أن نبين جزئى أثر الدخل للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم وفى المجال الطبى .

إن الاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم ، أى إنشاء معاهد علمية وتدريبية جديدة ، تؤدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعملون فى ذلك المجال ، مما يؤدى إلى ارتفاع مجمل الأجور وزيادة القروض السنوية للاستهلاك وبالتالى زيادة مجمل الفوائد . كما أن مجمل الإيجارات يرتفع هو الآخر نتيجة لإنشاء هذه المعاهد . وكل هذا يزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية ، مما يزيد من الأرباح ، وزيادة الأرباح هذه تزيد - وكما سبق أن قلنا - من درجة ارتفاع الطلب على تلك السلع والخدمات ، مما يزيد من درجة ارتفاع مجمل الأرباح .

وفى الواقع أن هذه الزيادات فى الدخل القومى[١] **تمثل فقط جزء - ولنسميه «الجزء أ» - من أثر الدخل للاستثمارات فى مجال التعليم** ، وواضح أنه يماثل أثر الدخل للاستثمارات (ث١) الذى بيناه سابقاً .

وحيث أن أساتذة ومدربين أجانب - أى أساتذة ومدربين على أعلى المستويات - يعملون عادة فى المعاهد العلمية والتدريبية ، التى تنشأ فى إطار المعونة فى مجال التعليم ، فإن مستوى التعليم لخريجى هذه المعاهد يكون أعلى بكثير عنه عند عدم التحاقهم بها، لذلك وحيث أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم للفرد وبين ما يكتسبه من دخل[٢،٣] ، فإن

(١) يلاحظ أن ارتفاع مجمل الأجور لا يزيد الدخل القومى بنفس المقدار ، ذلك لأن أجور الأجانب ، الذين يعملون فى تلك المعاهد لا تمثل جزء من الدخل القومى .

(٢) فى الحقيقة أن هذا لا ينطبق فى كثير من الأحوال فى عدد كبير من البلدان النامية ، مثل مصر والصين وغيرهما ، ويعطينا الخبير الأمريكى فى الشئون الصينية «ديفيد لامبتون» مثالاً لذلك بقوله أن الخريج الجامعى فى الصين يحصل على أجر أقل من أجر سائق التاكسى هناك . ومع ذلك فإنه لا يمكننا إنكار وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم للفرد وبين ما يكتسبه من دخل ، فهذه العلاقة صحيحة فى حالة أن تكون الأوضاع السائدة فى الدولة - أياً كانت تلك الدولة - أوضاع سليمة . أنظر : نبيل زكى ، لماذا انفجر البركان فى الصين ، مجلة آخر ساعة ، العدد ٢٨٥١ ، القاهرة ١٩٨٩/٦/١٤ ، صفحة ١٥ .

(3) Siehe : G. Brinkmann, Ausbildung und Arbeitseinkommen in : Zeitschift für die gesamte Staatswissenschaft, 123. Bd., Tübingen 1967, S. 132-147 ; E.F. Denison, Measuring =

مثل هذه الاستثمارات ، أى تلك المعاهد العلمية والتدريبية ، تؤدى إلى أن خريجيها يحصلون على أجور ومرتبات أعلى بكثير نسبياً عن الأجور والمرتبات التى يحصلون عليها أو كانوا سيحصلون عليها عند توظيفهم قبل تعليمهم فى تلك المعاهد . والفرق بين أجور ومرتبات هؤلاء الخريجين وبين أجورهم ومرتباتهم ، التى كانوا يحصلون عليها أو كانوا سيحصلون عليها عند توظيفهم قبل تعليمهم فى تلك المعاهد ، **يمثل عنصراً من الجزء الآخر - ولنسميه «الجزء ب» - من أثر الدخل لتلك الاستثمارات**[1] .

وإن وجود علاقة طردية بين أجر الفرد ومستوى تعليمه ، إنما يرجع إلى وجود علاقة طردية بين انتاجية الفرد ومستوى تعليمه ، فأجر الفرد يتوقف أساساً ، كما هو معروف على انتاجيته .

وحيث أنه كلما زادت انتاجية العمل فى منشأة ما ، كلما أرتفعت انتاجية رأس المال فى هذه المنشأة ، وكلما زادت بالتالى عادة أرباحها ، فإن الأرباح (ح١) للمنشآت ، التى توظف هؤلاء الخريجين من تلك المعاهد العلمية والتدريبية تكون أكبر من الأرباح (ح٢) لتلك المنشآت عند توظيف هؤلاء الأفراد لديها قبل تعليمهم فى تلك المعاهد . والفرق بين الأرباح (ح١) والأرباح (ح٢) **يمثل العنصر الثانى من «الجزء ب»** من أثر الدخل للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم[2] .

= the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in : OECD, The Residual Factor and Economic Growth, (Study Group in the Education), Paris 1964, pp. 13-55; J. Mincer, Investment in Human Capital and Pesonal Income Distribution, in : Journal of Political Economy, Vol. LXVI, 1958, pp. 281-302; J. Morgan and M. David, Education and Income, in : The Quarterly Journal of Economics, Vol. XXVII, 1963, pp. 423-437; H. Siebert, Zur Frage der Distributions-wirkungen öffentlicher Infrastrukturpolitik, (Schriften des Vereins für Social politik), N.F. Bd. 54, 1970, S. 62 and L. Soltow, The Distribution of Income Related to Changes in the Distribution of Education, Age and Occupation, in : The Review of Economics and Statistics, Vol XLII, 1960, pp. 450-453.

(١) «الجزء ب» من أثر الدخل لتلك الاستثمارات يتكون ، كما سنرى حالاً من عنصرين .

(٢) وجدير بالذكر أن النفقات التى تتحملها الدولة النامية فى تعليم أبنائها بالخارج لها أثر دخل مشابهاً فقط «للجزء ب» بعنصريه من أثر الدخل لتلك الاستثمارات ، وذلك بعد عودتهم إلى الوطن وتوظيفهم به ، غير أن تلك النفقات لها أثر سلبى أيضاً ، حيث أنها كما رأينا سابقاً ، تعتبر نفقات باهظة لدرجة فلكية .

إن عنصرى «الجـزء ب» من أثر الدخل لتلك الاستثمـارات يمثلان إذن الأثر على الدخل القومى الناتج عن زيادة الانتـاجية نتـيجة عـملية التعليم التى تقـوم بها تلك المعاهد العلمـية والتدريبيـة التى تمثل تلك الاستثمارات ، أى أنهمـا يمثلان القيمة النقدية للزيادة فـى الانتاجية الناشئة عن التقدم الفنى المجسد فى عامل الانتـاج «العمل» . وبطبيعة الحال فإن هذا الجزء من أثر الدخل لتلك الاستـثمارات يزداد حـجمه ، كلمـا زاد عدد المتخـرجين من تلك المعاهد ، الذين يتم إدخالهم فى العملية الانتاجية .

وكذلك نجد أن الاستثمارات الجـديدة التى تنفذ فى إطار المعونة فى المجال الطبى لها هى الأخرى أثر للدخل مكون من جـزئين ، وإن «الجزء أ» لأثر الدخل لتلك الاسـتثمارات يشـبه بطبيعة الحال «الجزء أ» لأثر الدخل المبين آنفاً للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليـم . وحـيث أنه يعمل فى المؤسـسات العلاجـية التى تنشأ فى إطار المعـونة فى المجال الطبى، أطباء وحكماء وممرضون أجانب - أى أطباء وحكماء وممرضون على أعلى المستويات - فإن مـستوى الصـحة للعديد من الأشـخاص يرتفع بدرجة كـبيرة عن طريق هذه المؤسـسات العلاجية وتزداد بالتالى انتـاجيتهم بدرجة هامة ، ونتيجـة لزيادة انتاجية هؤلاء تزداد أجورهم وتزداد فى الوقت نفسه أرباح المنشآت التـى يعملون بها ، وهذه الزيادات فى الأجور والأرباح تمثل «الجزء ب» لأثر الدخل لتلك الاستثمـارات فى المجال الطبى ، وكما هو واضح فإن هذا الجزء لأثر الدخل لتلك الاستثمارات مشابه «للجزء ب» لأثر الدخل للاستثمارات الجديدة التى تتحقق فى إطار المعونة فى مجال التعليم .

٢ - «أثر الانتاج» للاستثمارات المنفذة فى إطار المعونة الفنية

إن ارتفاع الانتاجية وبالتالى حجم الانتاج نتيـجة للاستثمارات الجديدة التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم (ونرمز لهذه الاستـثمارات بالرمز $ث_{وع}$) والاستثمارات الجديدة التى تنفذ فى إطار المـعونة فى المجال الطبى (ونرمـز لهذه الاستـثمارات بـالرمز $ث_{وط}$)، يعنى أن لتلك الاستثمارات أيضاً «أثر الانتاج» . وبطبيـعة الحال فإن حجم أثر الانتاج إنما يتوقف على مقدار الزيادة فى الانتاجية وحجم الجـزء من الطاقة القائمة (ونرمز له بالرمز ج ق) والجزء من الاستـثمارات الجديدة المنتـجة انتاجاً مـباشراً (ونرمز له بالرمـز ج ث م) اللذين يعمل فيـهما

الأفراد الذين ارتفع مستوى تعليمهم أو/ ومستوى صحتهم نتيجة للاستثمارات الجديدة «ث وع ، ث وط» .

إن انتاج هذا الجزء من الطاقة القائمة (ج ق) وذلك الجزء من الاستثمارات الجديدة المنتجة انتاجاً مباشـراً (ج ث م) يساوى $\frac{\text{ج ق + ج ث م}}{\delta}$ [1] فى حالة عـدم إقامة الاستثمارات «ث وع ، ث وط» . ونتيجـة للاستـثمـارات «ث وع ، ث وط» التى تؤدى إلى ارتفاع الانتـاجيـة فى المنشـآت ، التى تمثل ج ق ، ج ث م» ، فإن حـجم «δ» فى هذه المنشآت يـنخفض . وهذا الأثر للاستثمارات «ث وع ، ث وط» على الانتاجية ، أى الانخفاض فى حجم «δ» نعبر عنه بالمعامل «ل»، حـيث «ل» أكبر من صفـر وأقل من واحد (أى ١ › ل › صفر) . وعلى ذلك فإنه يمكننا القول أن حجم الانتاج فى تلك المنشآت يتغير من

$$\frac{\text{ج ق + ج ث م}}{\delta} \quad \text{إلى} \quad \frac{\text{ج ق + ج ث م}}{\delta\,(\text{١ - ل})}$$

نتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» ويمثل الفرق بين حجم الانتاج فى كل من الحالتين أثر الانتاج للاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

يتـضـــح مما سبـــق أن أثر الانتاج للاسـتـثـمارات «ث وع ، ث وط» يزداد كلمـا زاد حجم كل من «ل» ، «ج ق» ، «ج ث م» ، أى كـلما زاد عدد الذين يسـاهمون فى العـملية الانتاجية من الذين يرتفع مستوى تعليمهم أو/ ومستوى صحتهم نتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

٣ - الأثر على حجم الاستثمار القومى السنوى

حيث أن حجم الاستثمار القـومى السنوى فى الدول النامية يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الجزء من حـصيلتها السنوية من العـملات الأجنبية المخصـص لاستيراد سلع استـثمارية لتنفيذ مشروعات جديدة بها ، فإن أثر المعونة الفنية على ذلك الجزء من حصيلتها السنوية يمثل فى نفس الوقت أثرها على حجم الاستثمار القومى السنوى بها .

ومعنى ذلك أنه علينا هنا دراسة أثر هذه المعونة على حجم الجزء من الحصيلة السنوية للدول النامية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع استثمارية لتنفيذ مشروعات جديدة بها .

(١) «δ» تمثل نسبة حجم رأس المال إلى الناتج فى المنشآت فى حالة عدم وجود الاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

وبطبيعة الحال أن أثر المعونة الفنية على حجم الجزء من الحصيلة السنوية للدول النامية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعات جديدة بها يتوقف أساساً على أثر هذه المعونة على حصيلة تلك الدول من صادراتها إلى العالم المتقدم وأثرها على قيمة وارداتها - باستثناء وارداتها من السلع الرأسمالية - من العالم المتقدم .

الأثر على حصيلة الصادرات إلى العالم المتقدم :

لاشك أن **عمليات البحث والتنقيب والاكتشاف** للمواد الخام المعدنية وسلع الطاقة في دول العالم النامى تكون أكثر نجاحاً بدرجة كبيرة عن طريق استخدام خبراء الجيولوجيا الأجانب وكذلك الأيدى العاملة المحلية التى يرتفع مستوى تعليمهم فى مجال الجيولوجيا نتيجة للمعونة فى مجال التعليم عنها عند عدم إعارة هؤلاء الخبراء الأجانب وعدم وجود المعونة فى مجال التعليم . ومعنى ذلك أن كميات وأنواع تلك المواد وتلك السلع بالدول النامية تزداد بمعدل أسرع بكثير فى ظل تلك المساعدات الفنية عنه عند عدم وجودها . وبطبيعة الحال فإنه عند زيادة الكميات المعروضة من المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة بمعدل أسرع عن الزيادة فى احتياجات هذه الدول منها الناشئة عن ارتفاع معدل التنمية بها نتيجة للحصول على تلك المساعدات الفنية - وهذا هو ما يحدث عادة - تستطيع تلك الدول أن تقدم كميات أكبر من تلك المنتجات إلى البلاد المتقدمة عنها عند عدم وجود تلك المساعدات الفنية .

وتدلنا التجارب على أن طلب الدول الصناعية على معظم منتجات دول العالم النامى من المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة يزداد عادة باستمرار[١،٢] .

---

(1) Vgl. H.K. Shneider, Zur Konzeption einer Energiewirtschafts politik, in : Ordnungs probleme und Entwicklungstendenzen in der deutschen Energiewrtschaft, Festschrift für Th. Wessels, Essen 1967, S. 32, und H. St, Seidenfus, Strukturwandlungen in der Energiewirtschaft, in : Strukturwandlungen einer wachsenden Wirtschaft, (Sehriften des Vereins fur Social politik), N. F. 30/1, 1964, S. 268.

(٢) بينما تزداد حاجة دول العالم المتقدم من معظم المواد الخام المعدنية بإطراد نتيجة للتنمية الاقتصادية التى تحققها سنوياً ، فإن حاجتها من سلع الطاقة تزداد بإطراد ليس فقط نتيجة للتنمية الاقتصادية التى تتحقق هناك سنوياً، وإنما أيضاً نتيجة لاختراع أجهزة آستهلاكية جديدة تحتاج فى تشغيلها إلى سلع الطاقة ، مما يوسع من مجال استخدام سلع الطاقة ويسبب بالتالى زيادة فى استهلاك تلك السلع .
Siehe : H.K. Schneider i. V. m. HBals und U. Bonner, Zur Konzeption eincer interventionstisch - markt - wirtschaftlichen Energiepolitik, Gutachten, als Manuskript vervielfältigi, Münster 1968, S. 38.

وهناك حقيقة تتمثل فى أنه فى حالة وجود المعونة الفنية فقط ، أى مع عدم وجود المعونة فى مجال التصدير وعدم وجود التعاون المالى والاستثمارى بين البلاد المتقدمة والدول النامية ، فإن درجة سرعة ارتفاع طلب البلاد المتقدمة على المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة تكون أقل عنها عند وجود المعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى بجانب المعونة الفنية[١] ، وفى الوقت نفسه فإن الكميات من تلك المواد الخام وتلك السلع التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للعالم المتقدم تزيد فى ظل هاتين المعونتين وذلك التعاون بدرجة أسرع بكثير عنه فى ظل المعونة الفنية فقط . لذلك ولأن الكميات من تلك المواد الخام وتلك السلع ، التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للعالم المتقدم فى ظل المعونة الفنية والمعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى غالباً لا تزيد أو لا تزيد كثيراً - كما تدلنا التجارب - عن طلب العالم المتقدم على تلك المنتجات ، فإنه يمكننا القول بحق أن الزيادة فى الكميات التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للبلاد المتقدمة من تلك المنتجات فى ظل المعونة الفنية ستجد بالتأكيد طلباً عليها من جانب تلك البلاد . **ومعنى ذلك** أن صادرات العالم النامى من تلك المنتجات إلى البلاد المتقدمة فى ظل تلك المعونة تزداد بنفس المقدار الذى تزداد به الكميات من تلك المنتجات التى يمكن للعالم النامى أن يقدمها للدول المتقدمة .

ولأسباب مشابهة لتلك الأسباب التى تؤدى إلى أن حجم صادرات الدول النامية إلى العالم المتقدم من المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة يزداد فى ظل المعونة الفنية أسرع عنه فى حالة عدم وجودها ، تزداد صادراتها إليه من المواد الخام الزراعية فى ظل المعونة هذه بمعدل أكبر عنه فى حالة عدم وجودها .

وإذا كانت المعونة الفنية فى مجال الچيولوچيا تؤدى إلى اكتشاف أسرع لمناطق جديدة بها مواد خام معدنية وسلع الطاقة ، والمعونة الفنية فى مجال الزراعة تؤدى إلى توسيع أسرع

(١) ويرجع ذلك إلى أن أيضاً المعونة فى مجال التصدير تزيد من معدل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية كما أن ذلك التعاون المالى والاستثمارى يزيد هو الآخر من ذلك المعدل (وإن كان هذا يحدث - كما سنرى فيما بعد - فقط لعدد من السنوات) ، وإن كل ما يؤدى إلى زيادة هذا المعدل يؤدى أيضاً - وكما سنبين فيما بعد - إلى زيادة معدل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتقدمة، وكلما زاد معدل التنمية فى هذه البلاد، كلما ارتفع - طبقاً للتجارب - حجم طلبها على المواد الخام المعدنية وسلع الطاقة من العالم النامى .

للرقعة الزراعية وزيادة الانتاجية به وتحسن المحاصيل الزراعية وزيادة أنواعها ، **فإن المعونة الفنية فى قطاع الصناعة التحويلية** تؤدى هى الأخرى إلى تحسن نوعية منتجاته وزيادة أنواعها بالإضافة إلى زيادة الانتاجية به[١] . فارتفاع مستوى التعليم لجزء من القوى العاملة بالدول النامية نتيجة للمعونة فى مجال التعليم وكذلك إمكانية استخدام متخصصين ومدربين أجانب فى القطاع الصناعى يشجعان الدول النامية عادة على استيراد آلات ومعدات أكثر تطوراً[٢] - أى ذات انتاجية أكبر ومنتجاتها أكثر جودة - لاستخدامها فى صناعات قائمة وكذلك فى أقامة الصناعات الجديدة ، التى لا يمكن إقامتها عند عدم وجود المساعدات الفنية تلك ، وإن ذلك كله يؤدى إلى زيادة صادرات دول العالم النامى من السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع ، وفى الواقع ليس فقط إلى بعضها البعض وإنما أيضاً إلى الدول المتقدمة .

كما أن للمعونة الفنية أيضاً **أثر إيجابى آخر** على تطور حجم وقيمة صادرات دول العالم النامى إلى الدول المتقدمة من السلع الصناعية والسلع الأخرى ، وذلك نتيجة لنمو الدخل القومى فى الدول المتقدمة بمعدل أكبر عنه فى حالة عدم تقديمها تلك المعونة للبلدان النامية

---

(١) وعادة تحدث المعونة الفنية للدول النامية توسع فى حجم انتاجها الصناعى بدرجة أكبر بكثير عما تحدثه من توسع فى حجم انتاجها الزراعى ، ومعنى ذلك أن المعونة الفنية تحدث تغييراً فى هيكل الاقتصاد بتلك الدول لصالح قطاع الصناعة ، أى لصالح القطاع ذى الانتاجية الأكبر .

(٢) يرجع استيراد الدول النامية عندئذ آلات ومعدات أكثر تطوراً - سواء لتنفيذ مشروعات جديدة أو لتنفيذ الإحلال والتجديد فى مشروعات قائمة - وليست الأكثر تطوراً إلى أنه كلما زادت درجة تطور الآلات والمعدات ، التى تنتجها دول العالم المتقدم ، كلما كان التقدم الفنى المجسد فيها موفر أكثر للعمالة labour saving ومكثف أكثر لرأس المال capital - using، حيث أن ذلك يناسب ظروف الدول المتقدمة . وللتعرف على مختلف الأنواع الممكنة للتقدم الفنى يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

A. Asimakopulos and I. C. Weldon, The Classification of Technical Progress in Models of Economic Growth, in : Economica, N. S. Vol. XXX, 1963 pp.. 372-386; S. Klatt, Zur Throrie der Industrialisierung, Hypothesen über die Bedingungen, Wirkungen und Grenzen eines vorwiegend durch technischen Fortschritt bestimmten wirtschaftlichen Waehstums (Buchreihe des Instituts für Industrie und Gewerbepolitik an der Universität Hamburg), Hrsg. von F. Voigt, 1.Bd., Köln und Opladen 1959, S. 133f; A.E. Ott, Produktions funktion, Technischer Fortschritt und Wirtschaftswachstum, in : Einkommens verteilung und Technischer Fortschritt, (Schriften des Vereins für Social politik N.F. Bd. 17, 1959, S. 155-202.

بسبب زيادة صادراتها إلى تلك البلدان نتيجة لتلك المعونة[١] .

وفى الواقع أن زيادة صادرات دول العالم النامى من المنتجات الصناعية إلى البلاد المتقدمة نتيجة للمساعدة الفنية تحدث عادة بمعدل أكبر من المعدل الذى تزداد به صادرات هذه الدول من المنتجات الأولية إلى البلاد المتقدمة نتيجة لتلك المساعدة[٢] . لذلك ، وحيث أن أسعار المنتجات الصناعية على العكس من أسعار المنتجات الأولية ترتفع مع الوقت ، فإن المعونة الفنية تؤدى إلى زيادة حصيلة صادرات الدول النامية إلى دول العالم المتقدم أيضاً عن طريق ما تؤدى إليه من تغير فى هيكل تلك الصادرات .

مما سبق يتضح لنا إذن أن المعونة **لها أثر إيجابى كبير نسبياً** على تطور حصيلة صادرات الدول النامية إلى دول العالم المتقدم .

الأثر على قيمة الواردات من العالم المتقدم من السلع غير الرأسمالية :

تؤدى المعونة الفنية إلى إمكان الدول النامية إحلال سلع منتجة محلياً أو سلع مستوردة من دول نامية أخرى (نتيجة لإتاحة تلك المعونة الفرصة لهذه الدول استخدام آلات ومعدات أكثر تطوراً فى صناعات قائمة وفى إقامة صناعات جديدة) محل الكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية ، التى كانت لابد وأن تستوردها من الدول المتقدمة عند عدم الحصول على تلك المعونة .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : هل ذلك معناه أن المعونة الفنية لها أثر سلبى كبير على تطور حجم وقيمة واردات الدول النامية من السلع الصناعية الاستهلاكية من العالم المتقدم ؟

---

(١) فكلما زاد الدخل القومى فى البلاد المتقدمة ، كلما زادت وارداتها من دول العالم النامى ، أى كلما زاد حجم وحصيلة صادرات هذه الدول إلى تلك البلاد .

Siehe : E. Boettcher, Einleitung, in : Ostblock, EWG und Entwicklungsluänder, Hrsg. von Erik Boettcher, Stuttgart 1963, S. 20.

(2) Siehe : G. Kohlmey, Einige Zusammenhänge zwischen Wirtschaftswachtsum und Aussenhandel, in : Aussenwirtschaft und Wachstum, Theoretische Probleme des ökoomischen Wachstums in Sozialismus und Kapitalismus, Hrsg. von G. Kohlmey, Berlin 1968, S. 24f.

إن المعونة الفنية تؤدى - كما سبق أن قلنا - إلى انخفاض كبير نسبياً فى معدل الوفيات فى البلاد النامية ، وذلك عن طريق المساعدة الطبية والمستشارين الأجانب الذين يعملون على التقليل من حوادث المرور وحوادث العمل ، كما أن للمساعدة الفنية فى مجال التعليم أثر سلبى على معدل الوفيات هناك ، حيث أنه يؤدى - كما سبق أن بينا - إلى زيادة كبيرة نسبياً ومطردة فى عدد المتعلمين وكما هو معروف ، فإن الشخص المتعلم يستطيع أن يحافظ على صحته وصحة أسرته بدرجة أكبر بكثير من الشخص الجاهل . كما أن المساعدة الفنية تؤدى إلى ارتفاع الانتاجية أيضاً فى قطاع الزراعة ، وإن ارتفاع الانتاجية هناك يؤدى - كما هو الحال فى حالة ارتفاع الأسعار فى ذلك القطاع - إلى أن الفلاحين يبدؤون فى استهلاك كميات أكبر من منتجاتهم[1] . أى أن المعونة الفنية تؤدى إلى أن كثيراً من الفلاحين الذين كانوا سابقاً يعانون من نقص فى التغذية ، لا يعانون من ذلك وحيث أن هناك علاقة طردية بين النقص فى التغذية والأصابة بالأمراض ، وبالتالى علاقة طردية بين النقص فى التغذية ومعدل الوفيات ، فإن للمعونة الفنية أيضاً عن طريق زيادة الانتاجية فى قطاع الزراعة أثر سلبى آخر على معدل الوفيات فى دول العالم النامى . ونتيجة لذلك كله يمكننا أن نقول بحق أن المعونة الفنية لها أثر سلبى كبير على معدل الوفيات فى تلك الدول.

غير أن هناك علاقة طردية بين النقص فى التغذية ودرجة الخصوبة[2] ومعنى ذلك أن استهلاك الفلاحين كميات أكبر من المنتجات الغذائية الناشئة عن ارتفاع الانتاجية فى القطاع الزراعى هناك نتيجة للمعونة الفنية يؤدى إلى انخفاض درجة خصوبة هؤلاء الأفراد ، وبالتالى إلى انخفاض معدل المواليد ، إلا أن هذا الأثر السلبى على معدل المواليد يعد فى الواقع ضئيل جداً نسبياً[3] .

(1) See : A. Lewis, The Principles of Economic Planning, London, 1952, reprinted in : Leading Issues in Development Economics, ed. by G. M. Meier, New York 1964, p. 421.

(2) A. Muddathir, Die Industralisierung der wirtschaftlich unterentwickelten afrikanischen Länder und ihre Auswirkungen auf die Weltwirtschaft, Ein Beitrag zur Lösung des Problems der wirtschaftlichen Unterentwicklung im Rahmen einer horizontalen internationalen Arbeitsteilung, (Volkswirtschaftliche Schriften), Heft 31, Berlin 1957, S. 97f.

(٣) إن معدل المواليد فى القرى فى الدول النامية مازال ، كما هو معروف ، مرتفعاً جداً ، وإن هذا فى حد ذاته لهو برهان أكيد على أن الأثر السلبى لاستهلاك الفلاحين كميات أكبر من منتجاتهم - نتيجة لارتفاع الانتاجية فى قطاع الزراعة عن طريق المعونة الفنية - على معدل المواليد ضئيل جداً نسبياً .

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن إجمالى الانتاج الصناعى للبلدان النامية يمثل - طبقاً لأحدث البيانات الرسمية ٧ ٪ فقط من إجمالى الانتاج الصناعى العالمى (ومن المعروف أن الجزء الأكبر من الانتاج الصناعى لتلك البلدان عبارة عن منتجات صناعات استخراجية وبصفة خاصة البترول) . بل إن مجموعة من الدولة النامية ، ونعنى بها الدولة العربية (والتى يبلغ عددها ٢٢ دولة) يصل ناتجها الصناعى إلى ٠,٨٦ ٪ من الانتاج الصناعى العالمى ، بينما نجد أن بلداً أوروبية صغيرة مثل بلجيكا يلغ ناتجها الصناعى ٠,٩٥ ٪ من الانتاج الصناعى العالمى.

لذلك كله فإن من الطبيعى أن نجد أن نسبة صادرات البلدان النامية يمثل ٢٤ ٪ فقط من صادرات العالم وأن نسبة الصادرات الصناعية لتلك البلدان تبلغ نحو ٦ ٪ فقط من صادرات العالم الصناعية ، بل وإذا استثنينا كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة من البلدان ، التى يشملها العالم النامى ، لوجدنا أن نسبة الصادرات الصناعية لبلاد العالم النامى الأخرى تمثل فقط ٣ ٪ من صادرات العالم الصناعية ، حيث أن الصادرات الصناعية لتلك البلاد الأسيوية الأربعة تمثل ٥٠ ٪ من الصادرات الصناعية للعالم النامى[1] . ومن هذا يتبين لنا الانخفاض الفلكى فى نسبة الصادرات الصناعية للدول النامية - باستثناء تلك الدول الأسيوية الأربع - إلى صادرات العالم الصناعية .

ونتيجة لذلك كله فإننا نجد أن البلدان النامية تعيش منذ فترة طويلة أزمة اقتصادية متزايدة الحدة .

وفى الواقع أن ذلك كله هو نتاج طبيعى لما يعمل العالم المتقدم دائماً على تحقيقه ، أى أن تظل البلدان النامية هى المصدر الأساسى للحصول على المواد الخام وسلع الطاقة اللازمة له، وسوقاً رئيسية له لتصريف فائض منتجاته الغذائية ومنتجات صناعاته (سواء الصناعات المدنية أو الحربية) مع محاولاته المستمرة لتخفيض درجة اعتماده على منتجات تلك البلدان من مواد خام وسلع الطاقة - خاصة عن طريق اكتشاف مواد تحل محل الكثير من تلك المنتجات - وكذلك وضعه العراقيل أمام دخول منتجاتها الصناعية أسواقه ، وهو بذلك يضمن أيضاً أن تكون تلك البلدان باستمرار فى حاجة متزايدة إلى أمواله ، مما يمكنه من توظيف أمواله

(١) وفى الواقع أن هذا لا يرجع فقط إلى جودة منتجات تلك الدول الأسيوية الأربعة ورخص أسعارها ووجود انتاج ضخم سنوياً لديها يسمح بذلك ، وإنما أيضاً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملها معاملة الدول الأولى بالرعاية ، أى أن وارداتها من تلك الدول معفاة من الضرائب الجمركية الأمريكية .

الفائضة المتزايدة بهـا وذلك سواء على شكل قروض يتزايد حجمها باسـتمرار - ولقد بلغ فى عام ١٩٩٢ ، طبقاً للتقرير السنوى للبنك الدولى لعام ١٩٩٢ ، حوالى ١٧٠٠ مليار دولار - وتتزايد بالتالى أعباؤها باستمرار (مما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول الناميـــة، حتى أصـبحت غولاً رهيبـاً ، مما جعل هناك اعتـقاد سائد بأنها قـد وصلت إلى الحد، الذى أصبح عنده علاجها مستعصياً ، ما لم تتكالف دول العالمين المتقدم والنامى بجدية لعلاجها) أو على شكل استثمارات مباشرة .

صحيح أن العالم المتقدم يقدم للدول النامـية معونات فى المجال الفنى وكذلك فى مجال التصدير ، إلا أنه يفعل ذلك فقط بالمقدار والكيفية ، اللذين يضمن معهما ألا يكون لهما آثار إيجابية كبيرة على عملية التنمية الاقتصادية بتلك الدول ، وذلك حتى يستطيع أن يظل مهيمناً عليها اقتصادياً وبالتالى سياسياً بأقصى درجة ممكنة .

ويرى الكثيـر من الاقتصاديـين والسياسيين أن عـلاج الأزمة الاقتـصادية الطاحنة ، التى تعيشـها الدول النامية حاليـاً ، يتطلب تكاتف العالم المتقدم مع تلك الدول تكـاتفاً يمكنها من زيادة دخلهـا القومى الحقـيقى بنسـبة تتـراوح ما بين ٦ ٪ و ٧ ٪ سنوياً ، مع خـفض المعدل السنوى للمواليد بها بدرجـة مناسبة ، بحيث يمكن أن يزيد متوسط الدخل الحقـيقى للفرد بها بمعدل يتراوح ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ سنوياً . وفى الواقع أن هؤلاء يعتبرون أن نجاح الدول النامية فى تحقيق ذلك يعنى نجـاحها فى تحقيق أقصى مـا يمكن أن يطمع فى تحقيقه للارتفـاع بمستوى المعيشة هناك .

لذا فإننا نجد عـدة اقتراحات مقدمة عـلى الساحة الدولية يأمل أصحابهـا أن يتم تنفيذها حتى يمكن أن يتحقق ذلك النجاح المأمول فى عملية التنمية الاقتصادية بالعام النامى .

ولكننا نرى أن مـثل هذا النجـاح - والذى نشك كـثيـراً فى إمكانيـة تحـقـيقـه فى ظل السياسـات الانتاجية والاقتصـادية التقليدية - يعتبر نجـاحاً متواضعاً ، حـيث أن رفع متوسط الدخل الحقيقى للفرد بنسبة تتراوح ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ سنوياً يعنى أنه لابد وأن تمر فترة تتراوح ما بين خمسة عشر عاماً وثمانية عشر عاماً ليمكنه أن يتضاعف .

ومعنى ذلك أن ما تحتاجه الدول النامية حقاً هو أن يكون لديها سياسة تنمية غير تقليديـة سهـلة التنفيـذ تتمكن بتنفيذها من السيـر قدماً بخطى واسعة سـريعة على طريق الرخاء ، مما

يمكن شعوبها من التمتع بمستوى الرفاهية الاقتصادية اللائق ، مما يجعلهم ينعمون بحياة تليق بالمكانة العالية ، التى خصها الله سبحانه وتعالى للإنسان ، حيث جعله خليفته فى الأرض .

ولقد كنا دائماً على اقتناع تام من أننا نخطئ كثيراً فى حق حاضرنا ومستقبلنا لو توهمنا إمكانية أن تأتى إلينا مثل هذه السياسة الاقتصادية من خارج العالم النامى[1] ، فنحن وحدنا - وليس غيرنا - الذين ينبغى عليهم الوصول إليها .

لذا كان الهدف الرئيسى للمؤلف منذ أن قرر التخصص فى الاقتصاد متمثلاً فى العمل على اكتشاف مثل تلك السياسة الاقتصادية لتغيير الواقع المؤلم ، الذى تعيشه شعوب العالم النامى . وعلى ذلك فإنه شغل نفسه باقتناع وحماس شديدين بتحقيق ذلك الهدف .

وإننا لنشكر الله العلى القدير على أنه منّ علينا «بفكرة اقتصادية» ، أى باكتشاف سياسة اقتصادية ، تمكن - كما سيرى القارئ - من الإنطلاق بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية ، فتطبيقها فى تلك الدول يمكنها **أولاً** من مواجهة كافة التحديات التى تفرضها التكتلات الاقتصادية العالمية، التطبيق العالمى التدريجى لاتفاقية الجات، والعولمة (حيث أن تنفيذها بتلك الدول يؤدى - برغم هذه الظروف العالمية - إلى تمتعها بقدرة فائقة على منافسة العالم المتقدم سواء فى الأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية) ، ويمكنها **ثانياً** من أن يصل متوسط الدخل الحقيقى للفرد بها بعد أقل من جيل من الزمان - كما سنثبت فى هذا المؤلف بالأرقام ، وليس هناك أصدق من لغة الأرقام ، كما هو معروف - إلى نفس المستوى ، الذى يمكن أن يصل إليه عندئذ متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول المتقدمة (فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية) ، كما يمكنها **ثالثاً** من القضاء بسرعة مذهلة على «غول البطالة الرهيب» ، الذى يبطش بكل قوته المتزايدة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول النامية وكذلك بأمنها القومى ، كما ينهش بنفس القوة فى أجساد ونفسية وأخلاق وآمال وفكر شبابها[2] ، بل وسيتضح للقارئ أن عماد التنمية الاقتصادية الأساسى هو فى حقيقة الأمر «الإنسان» وليس رأس المال ، كما كان يعتقد وحتى الآن .

---

(١) أنظر : د. أحمد على دغيم ، خطاب مفتوح للحكومة .. طريقنا للمعجزة الاقتصادية ، جريدة العربى، القاهرة ١٩٩٦/٦/٢٤ ، ص ١٠ .

(٢) أنظر : د. أحمد على دغيم ، بعد مؤتمر القاهرة .. بديلان لاستثمارات الأجانب ، جريدة العربى ، القاهرة ١٩٩٦/١١/٢٥ ، ص ١٠ .

ومعنى كل ذلك أن تلك الفكرة الاقتـصادية ، أى تلك السياسة الاقـتصادية ، تمكن من تحقيق ماهو أكثر وبكثير جداً ممـا كان يحلم به المؤلف من قبل أو يحلم به أى إنسان مهما كان مفرطاً فـى التفاؤل . فهى تعتـبر بالفعل بمثابـة «العصا السحريـة» ، التى بها تتحقق مـعجزة اقتصادية فى دول العالم النامى تحولها إلى دول متقـدمة وبكل المعايير فى فترة وجيزة للغاية ، إذا ما قيست بعمر الشعوب ، ويتحقق فى نفس الوقت القضاء نهائياً على البطالة بتلك الدول وبالتالى على كافة آثارها السلبية الخطيرة هناك بسرعة مذهلة .

ولاشــك أنه عند تحـقيق ذلك تكون قد تحـققت للمؤلف أمنيـات غاليـة ويكون بالتالى الجهد ، الذى بذله فى تأليف هذا الكتاب - والذى استـغرق بضع سنوات - قد أثمر الثمرات المرجوة .

ولعلنا لا نذيع الآن سراً ، عندما نـقول أن هناك من الأسباب الهامة مـا دعانا لأن نقوم فى ١٥ فبراير عام ١٩٨٧ بتقديم دراسة باللغـة الإنجليزية عن فكرتنا الاقتصادية تلك ومزاياها المذهلــة والفلكـيـة إلى «سفارة جـمهورية الصين الشـعبيـة بالقاهرة»[١] ، وبعد ذلك بعدة أسابيع ، أى فى ٢٠ إبريل عـام ١٩٨٧ علمنا من السفير الصـينى بالقاهرة وقتئـذ السيد «ون ياتشان» أنهم إقتنعوا بها تماماً ، وتأكد لنا بعد ذلك أن الصين تنفذ فكرتنا الاقتصادية تلك منذ بداية عام ١٩٨٨ بنجاح مذهل[٢،٣] . وفى الواقع أن هذا النجاح المذهل كنا نتـوقعه ، وذلك طبقاً للنتائج التى توصلنا إليها فى دراستنا تلك .

وإننا نـــرى أنـه من المفيـد أن نقـوم فى دراسـتنا هذه أولاً بعـرض مـحددات التنـميـة الاقتصــادية . بعد ذلك نبين أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامى على التنمية الاقتصادية بـــه (الباب الأول) . ونتكلم فى البـاب الثانى عن أثر التعاون المالى والاستـثمارى بين الدول المتقدمة والعالـــم النامى على التنمية الاقـتصادية به ، وفى الباب الثالث نتعرف على الملامح الرئيسـية للصـــورة الاقتصـادية الحالية لدول العـالم النامى وأهم الأسباب المحددة لهـا . أما

(١) أنظر : جمـال إمبابى ، ويـسـألونك عن العقـول المهاجرة : مـصرى يقدم دراسـة ناجحـة للصين تجعل مصانعها تعمل ٢٤ ساعة ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٦/٨/١٩٩٦ ، ص ٣ .

(٢) أنظر : نفس المصدر ، وكـذلك د. أحمد على دغـيم ، حلم عودة «تايوان» لبكين ، جـريدة العربى ، القاهرة ١٣/٥/٩٦ (يذكر أنه يوافق تاريخ زيارة الرئيس الصينى آنذاك «چيانج زيمين» للقاهرة)، ص ١٢ .

(٣) للتعرف على الموضوع بالتفصيل أنظر الملحق بالكتاب .

الباب الرابـــع فيشتمل على توقعاتنا للصورة الاقتصادية المستقبلية للدول النامية . ونتناول فى البـــاب الخامـــس فكرتنـــا الاقتصادية ، أى السياسة الاقتصادية ، التى نقترحها للانطلاق بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية . ونختتم الكتاب بملحق يحمل العنـوان : «إقتنـاع الصين بفكرتنا الاقتصادية وتأكيدها عملياً نجاحها كطريق لتحقيق المعجزة الاقتصادية».

وإننا إذ نقـدم هذا الكتاب إلى شـعوب الدول النامـية الـناطقة باللغـة العربيـة ، الذين يتطلعون إلى تحول دولهم فى يوم ما إلى دول متـقدمة عن طريق ما يتطلبه ذلك من الإنطلاق بالتنميـة الاقتصـادية بها إلى آفاق فلـكية ، نشكر الله العلى القدير أنه أمكـننا أن نضيف إلى المكتبة العربـية مثل هذه الإضافة العلمية ، التى نـعتقد أنها تهم كافة المثـقفين بالوطن العربى الكبير ، باعتبارها تمثل بلا شك تحقيق أمنية غالية لهم .

وإننا ننتهز فرصة صـدور هذه الطبعة الثانية لمؤلفنا[١] فنتقدم بشكرنا العميق للصحافة فى مصرنـا على إشادتها بهذا المؤلف فى طبـعته الأولى بدرجة تدعـونا للفخر والإعـتزاز ، وكذا على تحمسهـا لفكرتنا الاقتصادية ، التى يتضمنـها الباب الخامس به[٢،٣،٤] ، بل ولقد وصل تحمـس بعض الكتاب الصـحفـيين إلى درجة أنهم طالـبوا الحكومـة بقوة بتـبنى تلك الفكرة

(١) إننا نود أن ننوه هنا عن أن مؤلفنا كان يحمل فى طبعته الأولى العنوان : «الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة» .

(٢) نذكر هنا على سبيل المثـال أن د. صلاح لبيب - أحد كبار محررى مجلة الأهرام الاقـتصادى - عبر فى عرضه لذلك المؤلف عـن فكرتنا الاقتصادية تلك بأنهـا تمثل طريقاً سهلاً لتحـول المجتمعـات النامية إلى مجتمـعات متقدمة . أنظر : الطريق إلى المـعجزة الاقتصادية ، عرض د. صـلاح لبيب ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ١٥/٨/١٩٩٤ ، ص ٦٣ .

(٣) نذكر أيضاً على سبيل المثال أن طلعت إسماعيل (من كـبار محررى جريدة صوت العرب) ذكر فى عرضه لذلك المؤلف أننا استطعنا بفكرتنـا الاقتصادية تلك أن نجعل من الثـروة البشرية الضخمـة والمتزايدة سنوياً بمعدل كبير فى العـالم النامى «عصا سحرية» تتحول دوله بها إلى دول متـقدمة غنية فى أقل من جيل من الزمان . أنظر : كتاب يحاول الإجابة عن : ما الطريق لتحول الدول النامية إلى متقدمة ؟ عرض طلعت إسماعيل ، جريدة صوت العرب ، ١٤/٨/١٩٩٤ ، ص ٦ .

(٤) كما نذكر أيضاً على سبيل المثال أن «جريدة الشعب» نشرت فى عدد لها عرضاً لذلك الكتاب ، ولقد أكد فيه مقـدم العرض أن فكرتنا الاقتصادية تلك تمثل كـيفية القضاء نهـائياً على غول البطالة الرهيب بالدول النامية وجعل الثروة البشرية الضخمة والمتزايدة سنوياً بمعدل مرتفع بتلك الدول تتحول من نقمة عليها إلى نعمة فلكية لهـا ، كما أنها فكرة اقتصادية تتـميز بالبساطة وسهولة التنفـيذ . أنظر : الطريق إلى المعجزة الاقتصادية ، جريدة الشعب ، القاهرة ١١ أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٩ .

الاقتصادية والإسراع فى تطبيقها[1] ، لتتحقق المعجزة الاقتصادية فى وطننا فنتحرر وإلى الأبد من مشكلاتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التى أنهكتنا ، ولتصبح مصرنا دولة متقدمة غنية فـى أقل من جيل من الزمـان . ولاشك أنه بصعودنـا نحن المصريون سلم الإرتقـاء مرة أخرى وبهذه السرعة الرهيبة سيـمكننا أن نأخذ من جديد وبنفس هذه السرعة المكانة اللائقة بنا بين سائر الأمم .

والله ولى التوفيق ،،،

تأليـف

دكتور / أحمد على دغيم

أستاذ الدراسات العليا بكلية تجارة عين شمس

ومستشار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى (سابقاً)

(١) انظر على سبيـل المثال : محمد أمـين، أصل الحكاية ، جـريدة الوفد ، القاهرة ١١/ ١٠/ ١٩٩٤ ، ص ٦ ، وكـذلـك طلعت إسـماعـيل ، ويسـألونك عن هجـرة العقـول ؟! ، جـريدة صوت العـرب ١٦/٤/ ٩٥ ، ص ٦ .

ب - تعـاريف

(١) تعريف الدول النامية :

إننا نجد أن الكثير من الكتب - سواء الأجنبية أو العربية - تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول ، التى تتميز بالخصائص التالية :[(١)]

١ - انخفاض متوسط الدخل الحقيقى للفرد .

٢ - انخفـاض مـعدل الإدخار (كنتيجـة طبيعيـة مباشرة لانخـفاض متوسط الدخل الحـقيقى للفرد) .

٣ - انخفاض مستوى التعليم والتكنولوجيا المحلية .

٤ - انخفاض انتاجية العمل .

٥ - البطالة المقنعة ، أى وجود عمالة زائدة فى مواقع العمل .

٦ - الأهمية النسبية الفائقة لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

ويتبـــادر الآن إلى الذهــن السؤال هل هذه الخـصائص تتـميـز بها كل الدول الناميـة بالفعل ، وإن لم يكن كذلك فأيها تميز الدول النامية عامة ؟

فى الواقع أنه برغم عـدم تميز دولة مـا بالخاصـية الأولى أو / والخـاصيـة الثانـية أو / والخاصية الرابعـة أو / والخاصية الخامسة أو / والخاصـية السادسة يمكن أن تكون هذه الدولة

(١) انظر على سبيل المثال : د. فؤاد مرسى ومحمود صدقى مـراد ، ميزانية النقد والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، صفحة ٣٦٧ ومابعدها . وأنظر كذلك المرجع التالى :

H. Hesse. Der Aussenhandel in der Entwicklung unterentwickelter länder unter besonderer Berüksiehtigung Lateinamerikas, (Diss.) Hesg. von W. Hoffimann, Tübingen 1961, S.1.

دولة نامـية ، كـما هو الحـال بالنسبـة لبعض الدول النامـية ، مـثل بروناى[١] ، الكويت ، والمملكة العربية السعودية وغيرها . ومعنى ذلك إذن أن أى من تلك الخواص الخمس لا تتميز بها الدول النامية عامة .

غيـر أننا نجد أنه عند تطابق الخـاصية الثـالثة على دولة ما فـلابد أن تكون هذه الدولة - طبقاً للتـجارب - دولة نامية . ومعنى ذلك أن هذه الخـاصية ، أى انخفاض مسـتوى التعليم والتكنولوجيا المحلية ، تنطبق بالفعل على الدول النامية عامة .

وعلى ذلك فإنـنا نرى أنه ينبغى أن تعرف الـدول النامية بأنهـا تلك الدول ، التى يكون فيها مستوى التعليم[٢] والتكنولوجيا المحلية منخفض[٣] .

(٢) تعريف الدول المتقدمة :

بناء على تعريفنا السابق للدول النامية ، فـإنه يمكننا تعريف الدول المتقدمة إذن بأنها تلك الدول التى تتمتع بمستوى عال من التعليم والتكنولوجيا المحلية[٤] .

---

(١) جدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد فى سلطنة بروناى - وهى دولة نامية تقع فى شـرق آسيا - قد بلغ فى عام ١٩٨٨ ، طبقاً للاحصاءات العالمية ، حوالى ٢٣٠٠٠ دولاراً ، وكان هذا يمثل وقتئذ أعلى دخل فى العالم ، ويجدر الإشارة هنا إلى أن البترول يمثل حوالى ٩٠ ٪ من مصادر الدخل بها .

(٢) للتعرف على طريقة قياس مستوى التعليم ، أنظر على سبيل المثال المرجع التالى :

W. Hosak, Der Einfluss der Grösse der Entwicklungsländer auf einige wichtige Determinanten ihres wirtschaftlichen Wachstums, Eine empirisch - interregionale Untersuchung, (Diss.),o.O., 1966, S. 74ff.

(3) Ahmed A. Doghiem, Technische, Export - und Kapitalhilfe als Mittel zur Förderung des Wachstums in Entwicklungsländern, (Diss.), Münster 1975, S. 5.

(٤) لاشك أن تحقيق مستوى عال من التعليم والتكنولوجيا المحلية فى دولة ما ، إنما يتطلب انفاق موارد مالية ضخمة سنوياً فى هذيـن المجالين بها . وعلى ذلك فإنه لا يمكن لدولة ما أن تتمـتع بهذا المستوى إلا إذا كانت هذه الدولة دولة غنيـة ، أى أن يكون متوسط الدخل الحقـيقى للفرد بها مـرتفع ، ومعنى ذلك أن التعـريف السابق للدول المتقـدمة يعنى ضمنيـاً أنها دول يتمـتع أبناؤها فى نفس الوقت بمـستـوى عال من الدخول الحقيقية السنوية .

ج - محددات التنمية الاقتصادية

إننا نوافق بروفسور هـ. ك. شنيدر على قوله أن النظريات الاقتصادية التى توقف التنمية الاقتصادية فقط على حجم الاستثمارات السنوية والزيادة السنوية فى حجم التوظف ليست بذى قيمة ، حيث أنها أغفلت بذلك محدداً مهماً للتنمية الاقتصادية[١] ، فالتنمية الاقتصادية تتوقف أيضاً على مقدار الزيادة السنوية فى الانتاجية القومية (أى انتاجية العمل ورأس المال) .

وفى الواقع أن كل من هذه المحددات الثلاثة يمثل محدداً رئيسياً ، بمعنى أنه تشكله بعض المحددات . لذا فإننا نرى أن بروفسور ف. بنهام كان محقاً فى قوله أن محددات التنمية الاقتصادية متعددة[٢] .

فإذا رمزنا الآن للزيادة السنوية فى حجم الانتاج القومى الإجمالى بـ $\hat{O}$ ، وللاستثمارات الجديدة السنوية بـ $\hat{C}$ ، وللزيادة السنوية فى حجم التوظف[٣] بـ $\hat{L}$ ، وللزيادة السنوية فى الانتاجية القومية بـ $\hat{P}$ ، فإنه يمكننا إذن كتابة الدالة التالية :

$$\hat{O} = f(\hat{C}, \hat{L}, \hat{P}) \quad (١)$$

(1) H. K, Schneider, Wirtschaftspolitisch relevante Ergebnisse der Wachstumstheorie, in : Beiträge Zur Wachstumspolitik (Schriften des Vereins Für Soziaplolitik), N. F. Bd. 55, 1970, S. 37.

(2) See : F. Benham, Economic Aid to Underdeveloped Countries, London, New York 1961, p. 15.

(٣) إن الطلب على العمل يرتفع نتيجة لتنفيذ استثمارات جديدة . ،حجم التوظف يمكن أن يزداد بنفس المقدار الذى يرتفع به الطلب على العمل بطبيعة الحال فقط ، إذا وجد عرض فى سوق العمل يشبع هذا المقدار من الطلب . ولكن حيث أنه يوجد فى الدول النامية عرض فى سوق العمل يفوق بكثير الطلب على العمل، كما أن عرض العمل هناك يزداد باستمرار بسرعة ، وأيضاً عرض العمل فى الدول المتقدمة أصبح يفوق باستمرار منذ العديد من السنوات الطلب عليه ، فإنه يمكننا بحق أن نقول أن الزيادة فى حجم التوظف تتوقف بالفعل على نمو الطلب على العمل .

وتتكون الاستثمارات الجديدة السنوية عادة من استثمارات محلية (خاصة وعامة) واستثمارات أجنبية مباشرة (خاصة وعامة ومتعددة الأطراف) ، أى :

$$\hat{C} = I = I_d + I_f \qquad (٢)$$

ويتوقف حجم الاستثمارات الجديدة المحلية السنوية من الناحية العملية على النقود المحلية ، التى يمكن توافرها لتمويل المكونات المحلية للمشروعات الجديدة (ونرمز لها بـ M_{hI}) ، وكذلك على حجم الجزء من الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية ، الذى يمكن تخصيصه لاستيراد سلع رأسمالية من الخارج لتنفيذ المشروعات الجديدة (ونرمز لهذا الجزء من حصيلة العملات الأجنبية بـ FE_p) ، أى أن :

$$I_d = f(M_{hI}, FE_p) \qquad (٣)$$

أما حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فيتوقف على مناخ الاستثمار ، أى على درجة الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى السائد داخل الدول (ونرمز لها بـ S_{eps}) وكذلك على المزايا التى تمنح للمستثمرين الأجانب (ونرمز لها بـ A)، أى أن :

$$I_f = f(S_{cps}, A) \qquad (٤)$$

وأما الزيادة السنوية فى الانتاجية القومية - أى المحدد الثالث الرئيسى للتنمية الاقتصادية - فإنها تتوقف فى الواقع على عدة عوامل . فالانتاجية القومية يمكن أن ترتفع خاصة عن طريق تحسين نوعية العمل (وذلك بتحسن مستوى التعليم والتدريب - ونرمز له بـ $\hat{E}$ - وتحسين مستوى الصحة - ونرمز له بـ $\hat{H}$ وتحسين الظروف الاجتماعية خاصة ظروف العمل والسكن والمواصلات وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع والعمل فى نفس الوقت على توزيع الدخل توزيعاً عادلاً خاصة عن طريق خفض معدل التضخم بدرجة مناسبة ، ونرمز لهذه جميعاً بـ $\hat{C}_s$) وكذلك عن طريق تحسين نوعية الاستثمار الإجمالى (ونرمز له بـ $\hat{Q}_{Ib}$) - أى باستخدام تكنولوجيا متطورة ، سواء فى الاستثمارات الجديدة أو فى الاستثمار الإحلالى - وأيضاً عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادى لغير صالح قطاع الزراعة[١] (ونرمز لهذا التغيير فى

(١) إن تغيير الهيكل الاقتصادى لغير صالح قطاع الزراعة يؤدى إلى زيادة الانتاجية القومية ، لأن مستوى الانتاجية فى هذا القطاع أقل من مستويات الانتاجية فى القطاعات الأخرى ، وفى الواقع أن هذا القول ينطبق على الدول المختلفة سواء أكانت دولاً نامية أو دولاً متقدمة ، برغم أن الدول الأخيرة تستخدم =

الهيكل الاقتصادى بـ $\hat{S}$) ، وأساساً على كل ذلك يمكن كتابة الدالة التالية :

$$\hat{P} = f(\hat{E}, \hat{H}, \hat{C}s, \hat{Q}_{Ib}, \hat{S}) \quad (٥)$$

ومن الدوال السابقة والمعادلة السابقة نحصل إذن على الدالة التالية :

$$\hat{O} = f(M_{hI}, FE_p, S_{eps}, A, \hat{L}, \hat{E}, \hat{H}, \hat{C}s, \hat{Q}_{Ib}, \hat{S}) \quad (٦)$$

ومما سبق يتضح لنا إذن أن محددات التنمية الاقتصادية هى :

١ - كمية النقود المحلية المتاحة سنوياً لتنفيذ استثمارات جديدة .

٢ - حجم الجزء من الحصيلة السنوية من العملات الأجنبيـة ، الذى يمكن تخصيصه لاستيراد سلع رأسمالية من الخارج لتنفيذ مشروعات جديدة .

٣ - درجة الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .

٤ - المزايا التى تمنح للمستثمرين الأجانب .

٥ - حجم العمالة الإضافية .

٦ - درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب .

٧ - درجة تحسن مستوى الصحة .

٨ - درجة تحسن الظروف الاجتماعية .

٩ - درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالى .

١٠- درجة تغير الهيكل الاقتصادى لغير صالح القطاع ذى الانتاجية الأقل ، أى قطاع الزراعة .

= كما هو معروف أحدث الأساليب والمعدات والالات الزراعية .

See : Employment and Economic Growth, (International Labour Office, Studies and Report, N. S. No. 67), Geneva 1964, p. 143.

الباب الأول

أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامى على التنمية الاقتصادية به

أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامى على التنمية الاقتصادية به

كما هو معروف ، فإن الدول المتقدمة تقدم للعالم النامى منذ أمد بعيد معونات فى المجال الفنى وكذلك فى مجال التصدير[1] ، بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية به ، حيث أن ذلك يعود عليها هى أيضاً بفوائد اقتصادية .

وحيث أن المعونة الفنية تلعب - كما سنرى بعد قليل دوراً أساسياً فى نجاح الدور ، الذى تلعبه المعونة فى مجال التصدير فى عملية التنمية الاقتصادية فى العالم النامى ، فإنه من المفيد أن نتكلم فى هذا الباب أولاً عن أثر المعونة الفنية ثم نتكلم بعد ذلك عن أثر المعونة فى مجال التصدير .

(١) فى الواقع أن حجم وهيكل المعونات التى تقدمها الدول المتقدمة لبلدان العالم النامى يختلفان من بلد نامى لآخر . وإن أهم أسباب ذلك إنما يتمثل فى وجود فروق هائلة بين تلك البلدان ، مما أدى إلى أن تكون درجة الحاجة إلى تلك المعونات مختلفة من بلد نامى لآخر .

ولقد عبر بروفسور ك. هـ. زون عن ضخامة الفروق بين الدول النامية بقوله : إن هناك فروقاً بين دول نامية قد تكون أكبر من الفروق بين بعض منها وعدد من الدول المتقدمة .

Siehe: K. H. Sohn, Entwicklungspolitik, Theorie und Praxis der deutschen Entwichklungshilfe, München 1972, S. 8.

يتضح مما سبق إذن أن المعونة الفنية تؤدى إلى أن عدد سكان الدول التى تحصل عليها ، أى الدول النامية يزداد أسرع بكثير نسبياً عنه فى حالة عدم الحصول عليها .

وإن هذا النمو الأسرع لعدد السكان فى دول العالم النامى وكذلك النمو الأسرع لحجم الدخل القومى هناك نتيجة للمعونة الفنية يؤثران على تطور حجم وقيمة واردات هذه الدول من السلع الصناعية الاستهلاكية من الدول المتقدمة تأثيراً إيجابياً ، حيث أنه كلما زاد حجم الدخل القومى وزاد عدد السكان فى الدول النامية ، كلما زاد عادة حجم وقيمة وارداتها من السلع الصناعية الاستهلاكية من دول العالم المتقدم ، ،وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تكون للمعونة الفنية أثر سلبى كبير على تطور حجم وقيمة تلك الواردات للدول النامية ، بالرغم من أن تلك الدول تتمكن نتيجة للمعونة الفنية أن تقوم بإحلال الكثير من منتجاتها المحلية ومن وارداتها من بعضها محل عدد من وارداتها من البلدان المتقدمة نتيجة لاستخدامها آلات ومعدات أكثر تطوراً فى الصناعات القائمة وفى أقامة صناعات جديدة بها بفضل حصولها على المعونة الفنية .

وفى نفس الوقت فإن الزيادة الأسرع فى عدد السكان فى دول العالم النامى والنمو الأسرع لحجم الدخل القومى هناك نتيجة للمعونة الفنية وكذلك المرونة الدخلية المرتفعة نسبياً بالنسبة للسلع الغذائية فى تلك الدول[١] ، تؤدى جميعاً إلى ارتفاع طلب شعوب هذه الدول على السلع الغذائية عادة بمعدل أكبر بكثير نسبياً عنه عند عدم وجود هذه المعونة . ولذلك فإنه برغم زيادة انتاجها من السلع الغذائية نتيجة لارتفاع الانتاجية فى قطاع الزراعة وتوسيع الرقعة الزراعية بها عن طريق المعونة الفنية ، فإن واردات هذه الدول من السلع الغذائية من الدول المتقدمة تزداد نتيجة للمعونة الفنية بدرجة أكبر عنها عند عدم وجودها .

كما أن واردات البلاد النامية من دول العالم المتقدم من المواد الخام والسلع نصف المصنعة – التى لا تنتج فى تلك البلاد – تزداد أسرع نتيجة للمعونة الفنية ، حيث أن حاجاتها من

(1) See : S. Kuzents, The Economic Requirements of Modern Industrialization, in : Economic Growth and Structure, London 1966, p. 198 and H. Ruthenberg, Landwirtschaft und anfüangliche Kapitalbildung, (Zeits chrift fur auslandische Landwirtschaft), Hrsg. von O. Schiller u.a., Sonderheft Nr. 2, Grankfurt am Main, 0. J.S. 13f.

تلك المنتجات تزداد نتيجة للتوسع الأسرع فى عملية الانتاج الصناعى الناشئ عن المعونة الفنية بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم الحصول على تلك المعونة .

وفى الوقت نفسه فإن على الدول النامية أن تضحى بجزء من حصيلتها من العملات الأجنبية لتمويل عملية التعليم لمبعوثيها فى الخارج .

من جماع ما تقدم يتضح لنا إذن أن الكميات من العملات الأجنبية التى تخصصها الدول النامية سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية من الدول المتقدمة لتنفيذ مشروعات جديدة بها تزداد نتيجة للمعونة الفنية فقط أسرع بكثير نسبياً عنها فى حالة عدم وجودها[1] . ومعنى ذلك أن الاستثمار القومى السنوى يزداد فى ظل المعونة الفنية أسرع بكثير نسبياً فقط عنها عند عدم وجودها .

وفى الواقع أنه برغم أن الاستثمارات الجديدة السنوية تزداد نتيجة للمعونة الفنية بدرجة أكبر بكثير نسبياً عنها فى حالة عدم وجودها ، فإن عدد الذين يعينون سنوياً من القوى العاملة المحلية المتعلمة والمدربة يكون فى ظل هذه المعونة فقط أكبر قليلاً عنه فى حالة عدم وجودها ، حيث أنه فى ظل هذه المعونة تستخدم دول العالم النامى آلات ومعدات أكثر تطوراً ، أى آلات ومعدات مجسد فيها تقدم فنى موفر أكثر للعمالة ومكثف أكثر لرأس المال ، كما أن عدداً من المعينين الجدد يكونون أجانب ، وفى نفس الوقت فإن عدد الذين يحلون سنوياً محل أفراد القوى العاملة المتعلمة والمدربة الذين يخرجون من عملية الانتاج ، سواء بسبب الوفاة أو بسبب عدم القدرة على الكسب نتيجة للحوادث والأمراض الخطيرة ، يكون نتيجة لتلك المعونة أصغر عنه عند عدم وجودها[2] .

وحيث أن المعونة الفنية تؤدى إلى أن عدد الذين يعينون سنوياً من القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية بالدول النامية يكون أكبر قليلاً عنه فى حالة عدم وجودها ، فى حين أن هذه المعونة لها فى الوقت نفسه أثر إيجابى كبير نسبياً على حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة

---

(١) إن معنى ذلك أن الدول النامية تستطيع نتيجة للمعونة الفنية أن تحول كمية أكبر من موادها الخام وسلع الطاقة والسلع الاستهلاكية المنتجة بها إلى سلع رأسمالية عنها فى حالة عدم وجود هذه المعونة .

(٢) فكما رأينا سابقاً ، فإن المعونة الفنية للعالم النامى لها أثر سلبى كبير على معدل الوفيات ومعدل الذين يصبحون غير قادرين على الكسب هناك ، سواء بسبب الأمراض أو حوادث العمل أو حوادث المرور .

المحلية القـادرة على الكسب بتلك الدول ، كـما رأينا آنفاً ، فـإن هذه المعونة تسـاهم بدرجة كبـيرة فى حدوث ارتفاع كـبير نسـبـياً سنوياً فى عدد العاطـلين من المتعلمين والمدربين أى فى حدوث تضـخم مستـمر فى حجـم البطالة (أى فى حجم الفاقـد غير المنـظور) أيضاً من هذه الفئات من القوى العاملة المحلية بتلك الدول . وكما نعلم فإن هذا يمثل إحدى أهم المشكلات التى تواجـه حكومات الدول النامـية (باسـتـثـماء الدول النـاميـة الغنية مـثل المملكة العربـية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وغيرهما) .

فبطبيعة الحال فإنه كلما زاد عـدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة فى بلد ما، كلما زادت الاضطرابات والتوترات والقلاقل السياسـية به ، حيث أن القوى العاملة المتعلمـة والمدربة لها ، كـما هو معـروف، أصواتها العاليـة عكس الحال بالمنسبـة للقوى العاملة غـير المتعلمـة أو غيـر المدربة ، ومعنى ذلك أن المعونة الفنية تؤدى بعد فتـرة معينة إلى حـدوث اضطرابات وتوترات وقلاقل سيـاسية هائلة ومتزايدة بالدول النـامية ، ولاشك أن هـذا يزيد بدرجة كبيرة ومتزايدة من حجم رؤوس الأموال التى تهرب سنوياً منها إلى الخـارج ، ولابد أن يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى الإضرار الضخم المتزايد بعملية التنمية الاقتصادية هناك .

غير أن هذا الأثر السلبى للمعـونة الفنية على عملية التنمية الاقتـصادية فى الدول النامية الناشئ فى ظل السيـاسة الانتاجية السـائدة فى تلك الدول لا يحدث بطبيعـة الحال طالما تزيد كمـيات العـملات الأجنبـية التى تسـتطيع تلك الدول أن تخصـصهـا سنوياً لاستيـراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات جديدة بهـا - أيضاً عن طريق المعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستـثمارى بينـها وبين العالم المتـقدم - بمعدل يضـمن أن عدد العـاطلين من القوى العـاملة المتعلمـة والمدربة لا يكون فى أى وقت كـبيـراً لدرجة تؤدى إلى حـدوث اضطرابات وتوترات وقلاقل سياسية فى تلك الدول .

يتبين لنا من دراسـتنا للعناصر الثلاثة بهـذا المبحث الثانى أنه فى ظل المعـونة الفنية يزداد الناتج المحلى والدخل القومى بالدول النامية بدرجة أكبر كـثيراً نسبياً عنها فى حالة عدم وجود تلك المعونة ، وذلك حتى يأتى الوقت الذى يزيد فيه عـدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بدرجـة يتسبب عنها اضطرابات وتوترات وقلاقل سـياسية بتلك الدول ، مما يؤدى إلى آثار سلبية على المسار الاقتصادى بها .

الفصل الثانى

أثر المعونة فى مجال التصدير

إن الهدف الأساسى لتقديم العالم المتقدم معونة للدول النامية فى مجال التصدير (المعونة التجارية) هو تنمية حصيلتها من صادراتها إليه ، حتى تزداد قدرتها على استيراد السلع الاستثمارية .

وإن الإجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة لفتح وتوسيع أسواقها لسلع من البلدان النامية ، تمكن هذه البلدان بطبيعة الحال من زيادة حجم صادراتها إلى تلك الدول ، بمعدل أكبر عنه عند عدم اتخاذ مثل تلك الإجراءات . غير أن الأثر الإيجابى لتلك الإجراءات على حجم وحصيلة البلدان النامية من السلع المختلفة يختلف اختلافاً كبيراً من سلعة مصدرة لأخرى . فالإحصاءات تدلنا على أن حجم الصادرات من منتجات المناطق الإستوائية إلى العالم المتقدم يتوقف بدرجة كبيرة على معدل الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها[١] ، أى أن الإجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة التى تتمثل فى تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف عبء الضرائب ، يكون لها أثر إيجابى كبير نسبياً على حجم وقيمة صادرات البلدان النامية من تلك المنتجات إلى الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى أن طلب هذه الدول على تلك السلع مرن بالنسبة للسعر . فى حين أن الأثر الإيجابى لمثل هذه الإجراءات على حجم وقيمة صادرات تلك البلدان من المواد الخام وسلع الطاقة إلى العالم المتقدم ضئيل ، حيث أن طلب الدول المتقدمة على مثل هذه السلع غير مرن نسبياً بالنسبة للسعر[٢] ، كما أن حجم وقيمة

(1) Siehe : H. M. Schmid, Entwicklungsländer und internationaler Handel, (Diss.), o. O., 1965, S. 77f.

(2) See : H. B. Lary, Economic Development and the Capacity to Import - National Policies, Lectures on Economic Development, Instanbul 1958, reprinted in : Leading Issues in Development Economics, ed. by G. Meier, op. cit., p. p. 376.

صادرات البلدان النامية من السلع الصناعية إلى دول العالم المتقدم يستطيعان عن طريق مثل تلك الإجراءات وفى ظل التمتع بالمعونة الفنية أن يزيدان بدرجة أكبر قليلاً فقط عنها فى حالة عدم اتخاذ العالم المتقدم لتلك الإجراءات ، حيث أن مواطنيه يهمهم عند شراء السلع أولاً وقبل كل شئ أن يكون مستوى جودتها مرتفع ، ومن المعروف أن مستوى جودة الأغلبية الساحقة من السلع الصناعية المنتجة بالدول النامية منخفض برغم المعونة الفنية ، التى تحصل عليها .

أما الشكل الآخر للمعونة التجارية ، أى تثبيت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية ، فله فى الواقع أثر إيجابى ضئيل نسبياً على حصيلة الصادرات لتلك الدول من هذه السلع إلى البلدان المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى ضآلة عدد الاتفاقيات السلعية الدولية - التى يتم بموجبها تثبيت أسعار بعض صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية - وكذلك ضآلة عدد البلدان المتقدمة التى تعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول النامية تلتزم فيها تلك البلدان بشراء بعض السلع من هذه الدول بسعر ثابت طيلة فترة الاتفاقية التجارية الثنائية تلك[1] . ذلك برغم أن تلك الاتفاقيات التجارية الثنائية تمثل هى والاتفاقيات السلعية الدولية ، كما نعلم أهم الإجراءات التى تدخل فى إطار الشكل الثانى للمعونة التجارية .

يتضح من كل ما سبق إذن أن كميات العملات الأجنبية ، التى يخصصها العالم النامى سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية ، وبالتالى كمية الاستثمارات الجديدة السنوية به ، تزيد فى ظل المعونة التجارية بدرجة أكبر قليلاً «نسبياً» فقط عنها عند عدم التمتع بهذه المعونة ، حيث أن الأثر الإيجابى لتلك المعونة على حصيلة صادراته إلى الدول المتقدمة ، كما رأينا ليس كبيراً ،

(1) Siehe : H. Bräker, Multilaterale Hilfeleistung für Entwicklungsländer, Ein Beitrag zur internationalen technisch - wirtschaftlichen Zusammen arbiet, Köln, Opladen 1968, S. 66 ff. ferner W. Scheel, Methoden und Technik der Entwicklungshilfe unter besonderer Berücksichtigung der Einfuhrförderung, in : Entwicklungs politik durch Einfuhrföderung, Referate und Entschliessung anlässlich der geminsamen Sitzung des Europa - und Aussenwirtschaftsausschusses des Deutschen Industrie - und Handekstages am 21 November 1960 in Bonn, (Schriftenreihe des Deutschen Industrie - und Handelstages), Heft 72, Bonn 1961, S. 18f.

كما أن الزيادة الأسرع لكميات العملات الأجنبية لديه تؤدى عادة ليس فقط إلى زيادة وارداته من السلع الرأسمالية ، وإنما أيضاً إلى زيادة وارداته من المواد الخام والسلع نصف المصنعة[1] ، والسلع الاستهلاكية التى لا ينتجها . ولذلك فإن حجم التوظف والإنتاج المحلى والدخل القومى بدول العالم النامى لا تستطيع فى ظل المعونة فى مجال التصدير إلا أن تكون أكبر قليلاً عنها عند غياب تلك المعونة .

(١) إن واردات العالم النامى من المواد الخام والسلع نصف المصنعة من الدول المتقدمة تزداد فى ظل المعونة التجارية عنها عند عدم حصوله على هذه المعونة ، بطبيعة الحال نتيجة للزيادة الأسرع فى حجم الاستثمارات الجديدة الناشئة عن التمتع بهذه المعونة .

الباب الثانى

أثر التعاون المالى والاستثمارى بين الدول المتقدمة والعالم النامى على التنمية الاقتصادية به

الفصل الأول : أثر التعاون المالى

الفصل الثانى : أثر التعاون الاستثمارى

أثر التعاون المالى والاستثمارى بين الدول المتقدمة والعالم النامى على التنمية الاقتصادية به

برغم المعونة الفنية والمعونة التجارية اللتين تقدمهما الدول المتقدمة للعالم النامى ، نجد أنه لم يستطع أن يعتمد على ذاته فى تحقيق حجم مناسب من الاستثمارات الجديدة سنويا[1] ، أى أنه وجد نفسه فى حاجة مستمرة بل ومتزايدة إلى التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية إليه ، لذلك ولأن الدول المتقدمة يهمها إقراضه وإقامة استثمارات لها على أراضيه - لتحقق عن طريق كل ذلك مكاسب مادية وسياسية ضخمة - نجد أن هناك تعاوناً مالياً واستثمارياً بينها وبينه .

وفى الواقع ، وكما سنرى بعد قليل ، فإن أثر التعاون المالى ، أى القروض المقدمة لدول العالم النامى ، على التنمية الاقتصادية بها ليس مشابهاً تماماً لأثر الاستثمارات المباشرة فى أراضيها على تنميتها الاقتصادية .

(١) ويرجع ذلك خاصة إلى أن هاتين المعونتين محدودتان ، كما أنه فى حين أن المعونة التجارية تقدم بالنسبة لعدد ضئيل نسبياً من منتجات العالم النامى ، نجد الدول المتقدمة تتخذ فى الوقت نفسه إجراءات حمائية ضد العديد من منتجاته الأخرى .

الفصل الأول

أثر التعاون المالى

يرى الكثير من الاقتصاديين أن حصول دول العالم النامى على القروض من الخارج يمكنها من تمويل عملية الاستثمار بها بأكثر مما تتيحه لها مصادرها المحلية ، مما يؤدى إلى تزايد محسوس فى قدرتها على السير على طريق التنمية الاقتصادية ، وبالتالى إلى أن يحدث بعد فترة معينة تناقص مستمر فى الاعتماد على وسائل التمويل الخارجى إلى أن يصل الاقتصاد القومى هناك إلى مرحلة النمو الذاتى «self - sustained growth» حيث يكون قادراً على أن يحقق مدخرات وطنية بالحجم الذى يكفى للتمويل اللازم للاستثمارات القومية دون اللجوء إلى التمويل الخارجى .

ولكن ما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة ، فالمشاهد أنه بالرغم من طول الفترة ، التى قطعتها عملية التنمية فى دول العالم النامى ، فإننا نجد أن هذه الدول تزداد بإطراد اعتماداً على العالم الخارجى فى عملية تمويل استثماراتها على النحو الذى أدى إلى تفجر مشكلة ديونها الخارجية فى أوائل عقد الثمانينيات وتفاقمها تفاقماً مطرداً بعد ذلك . وكما تشير الدلائل فإنه من المتوقع أن يزداد تفاقمها بدرجة كبيرة فى المستقبل . ومعنى ذلك أنه لا يمكننا أن نتوقع أن يستطيع الاقتصاد القومى لهذه الدول أن يصل فى أى وقت فى ظل الظروف السائدة إلى مرحلة النمو الذاتى ، أى أن هذه الدول ستظل فى ظل هذه الظروف فى مرحلة المدين العجوز على الدوام ، وستظل قضية المديونية الخارجية للعالم النامى تمثل أخطر القضايا التى تواجهه فى الحاضر وفى المستقبل ، طالما ظل لا يعمل على اتخاذ سياسات انتاجية واقتصادية «غير تقليدية» قادرة على أن تغير من الواقع تغييراً جذرياً .

والسؤال الآن هو : ماهى أسباب تفجر وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية؟

وهذا السؤال هو ما سنحاول الإجابة عليه الآن .

أسباب تفجر وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية :

إن أسباب تفجر وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، أى أسباب التفوق المطرد لقيمة ما يجب على عدد متزايد من تلك الدول أن تدفعه كأقساط وفوائد سنوية مستحقة على حجم القروض التى تحصل عليها سنوياً ، تتمثل فى الواقع فيما يلى :

أ - تفوق معدل الفائدة السنوية على المعدل السنوى لنمو القروض :

إن تفوق معدل الفائدة السنوية (ونرمز له بالرمز «م ف») للقروض التى تقدم للدول النامية على المعدل السنوى لنمو تلك القروض (ونرمز له بالرمز «م ن») يؤدى بالضرورة إلى أن يحدث بعد فترة معينة أن يقترب حجم القروض السنوية من قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة على الدولة المقترضة ثم تفوق هذه القيمة على ذلك الحجم بعد ذلك ، مهما كان حجم نسبة القسط السنوى ، بينما فى الحالتين الأخرتين ، أى م ن = م ف ، م ن › م ف ، فلا يحدث أبداً أن تتفوق قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة على حجم القروض السنوية، مهما كان حجم نسبة القسط السنوى[1] . ففى حالة م ن = م ف فإنه يأتى الوقت الذى يتساوى فيه حجم القروض السنوية مع قيمة الأقساط والفوائد المستحقة سنوياً ، ولا يحدث أبداً أن تتفوق هذه القيمة على ذلك الحجم مهما كان حجم نسبة القسط السنوى ، وفى حالة م ن › م ف فإن حجم القروض السنوية يكون دائماً أكبر من قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة مهما كان حجم نسبة القسط السنوى .

وهذه الحالات الثلاثة نجدها ممثلة فى الجدولين التاليين :

---

(١) ولقد توصل إلى هذه الحقيقة عدد من الاقتصاديين فى مؤلفاتهم منذ زمن طويل ، ومن تلك المؤلفات نذكر ما يلى :

N.S. Buchanan, International Investment Some Post - War Problems and Issus, in : Canadian journal of Economics and Political Science, Vol X, 1944, pp. 139-149; E.D. Domar, The Effect of Foreign Investment on the Balance of Payments, in : The American Economic Review, Vol. X L, 1950, pp. 805-826; R. Hinshaw, Foreign Investment and American Employment in : The American Economic Review, Papers and Procee dings, Vol XXXVI 1946, pp. 661-671; and H.B. Lary, The Domestic Effects of Foreign Investment, in : The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol. XXXVI, 1946, pp. 672-686.

جدول (١)

حجم النسبة ل ر[1] عند قيم معينة لـ م ن ، م ف بفرض أن نسبة القسط السنوى (ق) = ١٠ ٪

م ن \ م ف	١	٢	٣	٤	٥	٦
١	١٠٠	١٠٩	١١٨	١٢٧	١٣٦	١٤٥
٢	٩٢	١٠٠	١٠٨	١١٧	١٢٥	١٣٣
٣	٨٥	٩٢	١٠٠	١٠٨	١١٥	١٢٣
٤	٧٩	٨٦	٩٣	١٠٠	١٠٧	١١٤
٥	٧٣	٨٠	٨٧	٩٣	١٠٠	١٠٧
٦	٦٩	٧٥	٨١	٨٨	٩٤	١٠٠

جدول (٢)

حجم النسبة ل ر عند قيم معينة لـ م ن ، م ف بفرض أن نسبة القسط السنوى (ق) = ٥ ٪

م ن \ م ف	١	٢	٣	٤	٥	٦
١	١٠٠	١١٧	١٣٣	١٥٠	١٦٦	١٨٣
٢	٨٦	١٠٠	١١٤	١٢٩	١٤٣	١٥٧
٣	٧٥	٨٨	١٠٠	١١٣	١٢٥	١٣٨
٤	٦٧	٧٨	٨٩	١٠٠	١١١	١٢٢
٥	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٠
٦	٥٥	٦٤	٧٣	٨٢	٩١	١٠٠

(١) ل ر = أى الحد النهائى للنسبة ل (أى النسبة بين م ف و م ن) - يمكن إيجاده كما يلى :

$$\text{ل ر} = \frac{(\text{نسبة القسط السنوى + معدل الفائدة})\ ١٠٠}{(\text{نسبة القسط السنوى + معدل نمو القروض السنوية})}$$

$$= \frac{(\text{ق + م ف})\ ١٠٠}{(\text{ق + م ن})}$$

وجدير بالذكر أن هناك عاملاً هاماً يزيد من تفوق معدل الفائدة السنوية على المعدل السنوى لنمو القروض ، هو لجوء الدول النامية فى كثير من الأحيان إلى تمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل بقروض الصادرات قصيرة الأجل رغم أنها ذات معدلات فائدة مرتفعة جداً (حيث أنه يمكنها بسهولة الحصول عليها) وكذلك بقروض من البنوك التجارية بالدول المتقدمة رغم أنها ذات معدلات فائدة مرتفعة جداً نسبياً (حيث أنه يمكنها الحصول عليها بسهولة نسبياً) .

ب - طريقة حساب الفوائد المستحقة على القروض :

فطبقاً لاتفاقيات القروض بين الدول النامية والعالم الخارجى يقسط القرض عادة أقساطاً نصف سنوية أو سنوية متساوية ومتتالية ، يستحق أولها بعد فترة معينة من تاريخ إجراء أول سحب من القرض لصالح أى من المشروعات ، التى تتضمنها اتفاقية القرض . وفى خلال فترة السماح تلك يتم دفع الفائدة فقط على أصل القرض (وهى تمثل مبلغاً ثابتاً بطبيعة الحال ، حيث أن أصل القرض يظل ثابتاً طيلة هذه الفترة) ، ثم يسدد أصل القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ نصف سنوية أو سنوية متساوية خلال فترة تسديد القرض ، وقيمة المبلغ النصف سنوى أو السنوى المستحق الوفاء به تساوى حاصل ضرب قيمة أصل القرض فى عامل استرداد رأس المال «Capital Recovery Factor» ، ويحسب هذا العامل على أساس الفائدة المركبة على الرصيد المتبقى غير المسدد .

جـ - تدهور قيمة الدولار الأمريكى :

فكما هو معروف ، فإن الدولار الأمريكى هو العملة الأجنبية التى غالباً ما تسدد بها الدول النامية الأقساط والفوائد المستحقة عليها سنوياً للخارج ، وإن تدهور قيمته مقابل عملات دول متقدمة أخرى مثل الجنيه الاسترلينى ، المارك الألمانى ، الفرنك السويسرى ، والين اليابانى يؤدى إلى ارتفاع قيمة الديون المحصول عليها من تلك الدول المتقدمة محسوبة بالدولار الأمريكى ويرتفع بالتالى أعباؤها السنوية مقومة بهذا الدولار .

فإذا افترضنا مثلاً أن دولة نامية اقترضت من ألمانيا الغربية مبلغ ٢,٩٧٦٥ مليار مارك فى ١٩ إبريل عام ١٩٨٥ ، فتكون بذلك قد افترضت ما يعادل مليار دولار أمريكى فى ذلك

الوقت ، حيث كان الدولار عندئذ يساوى ٢,٩٧٦٥ مارك[١] . وحيث أن الدولة المدينة تستطيع أن تدفع قيمة أقساط وفوائد الدين بالدولارات ، فإن على هذه الدولة طبقاً لذلك تسديد أقساط وفوائد دين تبلغ قيمته ما يعادل واحد مليار دولار . ولكن بوصول سعر الدولار فى ١٩٩٢/٧/٤ إلى ١,٥١٨٥ مارك فقط[٢] ، فإن قيمة ذلك الدين ترتفع نتيجة لهذا الانخفاض فى سعر الدولار فى تلك الفترة إلى ١,٩٦٠٢ مليار دولار ، أى أن قيمة ذلك الدين مقوماً بالدولار ترتفع عندئذ بنسبة ٩٦,٠٢ ٪ ويرتفع معها بنفس النسبة بطبيعة الحال عبء خدمة هذا الدين .

وبطبيعة الحال أن دخول الدول النامية مرحلة تفوق قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة على حجم القروض السنوية التى تحصل عليها تلك الدول معناه أن التعاون المالى بين الدول المتقدمة والعالم النامى أصبح يؤثر تأثيراً سلبياً على حجم الاستثمار القومى السنوى بالدول النامية وبالتالى أيضاً على المعدل السنوى لنمو حجم التوظف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك .

(١) أنظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥/٤/٢٠ ، ص ١٣ .

(٢) أنظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢/٧/٥ ، ص ١٣ .

الفصل الثانى

أثر التعاون الاستثمارى

كما هو معروف فإن الاستثمار المباشر فى الدول النامية قد تحقق فى الدول النامية بحجم صغير وأن الاستثمار المباشر السنوى هناك يزيد ببطء[1] . وفى الوقت نفسه فإن الاستثمار الأجنبى فى دولة ما لا يظل بطبيعة الحال إلى الأبد ، وعادة يجدد مرة واحدة فقط ومعنى ذلك أنه يظل هناك لعدة سنوات فقط .

وإننا نريد الآن أن نتعرف على الأثر «المباشر» للاستثمارات الأجنبية على الدخل القومى السنوى وأثرها على حجم الاستثمار القومى السنوى فى ظل تلك الحقائق السابقة .

١ - الأثر «المباشر» للاستثمارات الأجنبية على الدخل القومى السنوى

بسبب النمو البطئ للقيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر السنوى فى الدول النامية - برغم الإغراءات العديدة المقدمة منها للاستثمارات الأجنبية المباشرة[2] - وكذلك بسبب عدم استمرار وجود المشروع الأجنبى داخل الدولة المضيفة إلى الأبد ، فإننا نجد أن القيمة النقدية للاستثمار المباشر «الصافى» السنوى تقل بعد مدة معينة من بدء تنفيذ الاستثمار المباشر بدرجة فلكية ثم تزداد بعد ذلك مع الوقت ببطء شديد ، كما أن القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر «الصافى» السنوى تقل بعد مدة معينة بدرجة فلكية ثم ترتفع مع الوقت ببطء أشد من البطء ، الذى تزداد به القيمة النقدية للاستثمار المباشر الصافى السنوى .

ويمكننا إثبات ذلك بالاستعانة بالمثال العددى التالى :

---

(١) يستثنى من ذلك القول دول البترول . فكما نعلم فإن الاستثمار المباشر فى هذه الدول قد تحقق فى البداية بحجم كبير نسبياً كما أن الاستثمار المباشر السنوى هناك يزيد عادة بسرعة نسبياً .

(٢) أنظر على سبيل المثال : إبراهيم نافع ، الاستثمارات الأجنبية ، ضرورات وشروط جذبها ، جريدة الأهرام، القاهرة ٢/٣/٢٠٠١ ، ص ١ .

المثال العددى الأول :

يقوم هذا المثال على الفروض الأربعة التالية :

أ - أن قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الأول تبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكى .

ب - أن الاستثمار الأجنبى المباشر السنوى يزداد بمعدل ٤ ٪ .

جـ - أن يظل أى مشروع أجنبى ٣٠ سنة فى المتوسط فى عملية الانتاج داخل الدولة المضيفة، أى أن المشروعات الأجنبية تستهلك بعد ١٥ عاماً وتجدد فى المتوسط مرة واحدة فقط .

د - أن قيمة المشروع ، والتى تخرج من الدولة المضيفة بالعملة الصعبة بطبيعة الحال بعد انتهاء عمله تصل إلى ٢٣٥,٦٥٧ ٪ من قيمته وقت تنفيذه ، وذلك بفرض أن المعدل السنوى لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الرأسمالية يبلغ ٣ ٪ فقط . (فالمستثمر الأجنبى يحرص على أن تكون القيمة النقدية لاستثماره عند انتهاء عمل المشروع بالدولة المضيفة مرتفعة إلى الحد الذى تتساوى عنده القيمة الحقيقية لها مع القيمة الحقيقية للمبلغ الذى كان موظفاً بالمشروع عند تنفيذه هناك) .

يتضح من النتائج التى حصلنا عليها من هذا المثال - والمبينة بالجدول بالملحق الأول بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا - أولاً أن نسبة القيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر «الصافى» السنوى إلى القيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر «الصافى» فى العام الأول من دخول المشروعات الأجنبية داخل الدولة النامية المضيفة تصل إلى ٣١١,٨٦٥٤ ٪ فى العام الثلاثين ثم تنخفض فى العام الحادى والثلاثين - أى فى العام الذى يبدأ فيه تحويل قيم مشروعات أجنبية بعد انتهاء فترة عملها داخل الدولة المضيفة إلى الخارج ، تلك الفترة التى تمتد ثلاثين عاماً - إلى ٨٨,٦٨٣ ٪ ثم ترتفع تلك النسبة بعد ذلك ببطء شديد ، فنجدها تبلغ مثلاً فى العام الثانى والثلاثين ٩٢,٢٣٠٣ ٪ فقط وفى العام الخامس والأربعين ١٥٣,٥٦٧٠ ٪ فقط ، ويتبين ثانياً من النتائج المبينة بنفس الجدول أن نسبة القيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر «الصافى» السنوى إلى القيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر السنوى تنخفض من ١٠٠ ٪ فى الأعوام الثلاثين الأولى إلى ٢٧,٣٤٢ ٪ ابتداء من العام الحادى والثلاثين ، كما يتضح ثالثاً أن نسبة القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر «الصافى» فى

العام الحادى والثلاثين إلى القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر فى العام الأول تبلغ ٣٣,٦٢٤ ٪ فقط ورابعاً أن نسبة القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر «الصافى» السنوى إلى القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر السنوى تنخفض من ١٠٠ ٪ فى السنوات الثلاثين الأولى إلى ٢٥,١٦٣ ٪ ابتداء من السنة الحادية والثلاثين .

وعلى ذلك فإن التعاون الاستثمارى بين العالم المتقدم والدول النامية لا يستطيع أن يزيد القيمة المضافة السنوية كثيراً فى تلك الدول (باستثناء دول البترول) .

وفى نفس الوقت فإن فقط جزء صغيراً نسبياً من القيمة المضافة السنوية التى تتحقق عن طريق المشروعات الأجنبية يمثل جزء من الدخل القومى للدولة المضيفة ، حيث أن أرباح المستثمرين الأجانب وكذلك أجور ومرتبات الأجانب ، الذين يعملون فى تلك المشروعات ، لا تعد جزء من الدخل القومى لتلك الدولة وأن تلك الأرباح والأجور والمرتبات تكون الجزء الأكبر للقيمة المضافة السنوية ، التى تتحقق عن طريق تلك المشروعات .

٢ - أثر الاستثمارات الأجنبية على حجم الاستثمار القومى السنوى

فى الواقع أنه برغم الأرباح والفوائد وقيمة المواد الخام المستوردة والأجور والمرتبات وتكاليف نقل التكنولوجيا التى تحول إلى الخارج نتيجة لقيام المشروعات الأجنبية وكذلك برغم أنه يتم استيراد كميات أكبر من السلع الاستهلاكية نتيجة لأثر الدخل لتلك الاستثمارات الأجنبية فإن هذه - أى الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة التحويلية - لها أثر إيجابى على تطور كمية العملات ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لإستيراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات محلية وبالتالى على تطور حجم الاستثمارات المحلية الجديدة ، وذلك لأن جزء من واردات تلك الدولة يحل محلها منتجات بعض تلك المشروعات الأجنبية وأن قيمة هذا الجزء الموفر من الواردات يكون عادة أكبر من تلك المبالغ التى تذهب إلى الخارج بالعملة الصعبة نتيجة لأقامة تلك المشروعات ، كما أنه عادة تكون قيمة صادرات المشروعات الأجنبية المقامة بغرض الانتاج للتصدير إلى الخارج هى الأخرى أكبر من تلك المبالغ التى تذهب إلى الخارج بالعملة الصعبة نتيجة لهذه المشروعات ، كل ذلك يحدث طالما لم يبدأ بعد تحويل قيم المشروعات الأجنبية من الدولة المضيفة إلى الخارج بعد انتهاء عملها هناك ، حيث

أنه عند بدء تحويل قيم المشروعات الأجنبية من الدولة المضيفة إلى الخارج ، يبدأ تحول أثر الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة التحويلية على تطور كمية العملات ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات محلية ، من أثر إيجابى مطرد إلى أثر سلبى يزداد حجمه مع الوقت ، وذلك للارتفاع السريع الذى يحدث فى قيم المشروعات الأجنبية ، التى تحول سنوياً من الدولة المضيفة إلى الخارج بعد انتهاء عملها هناك .

ويمكننا اثبات ذلك بالاستعانة بالمثال العددى التالى :

المثال العددى الثانى :

يقوم هذا المثال على خمسة فروض ، الثلاثة الأولى منها تماثل الفروض الثلاثة الأولى بالمثال العددى السابق ، أما الفرضان الواقعيان الآخران لمثالنا هذا فهما :

الفرض الرابع : أن قيمة المشروع الأجنبى المحولة إلى الخارج عند انتهاء عمله تبلغ ٢٣٥ ٪ من قيمة استثماراته عند تنفيذه .

الفرض الخامس : أن الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة التحويلية تزيد كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، بنسبة ٣ ٪ سنوياً من قيمة تلك الاستثمارات فى المتوسط وذلك قبل خصم قيم المشروعات الأجنبية المحولة للخارج سنوياً لانتهاء عمل كل منها داخل الدولة المضيفة .

يتبين من النتائج ، التى حصلنا عليها من هذا المثال - والموضحة بالجدول فى الملحق «٢» بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا - أن الأثر الإيجابى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال الصناعة التحويلية على كمية العملات الصعبة، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، لم يستطع فى بداية الأمر إلا أن يكون أثراً ضئيلاً كما أنه لا يزداد إلا ببطء ، وأنه ابتداء من العام الذى يبدأ فيه تحويل قيم مشروعات أجنبية بعد انتهاء عملها داخل الدولة المضيفة إلى الخارج يتحول الأثر الإيجابى لتلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية على كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها

الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعات ، إلى أثر سلبى يزداد حجمه مع الوقت ، لدرجة أنه يصبح فى السنة الخامسة والأربعين وحدها يمثل حوالى ثلاثة أمثال ما كان عليه فى السنة الحادية والثلاثين (أى السنة التى بدأ فيها تحول الأثر الإيجابى إلى أثر سلبى) . كما يتضح من نفس المثال أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك فى السنوات الثلاثين الأولى قد أرادت كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية - على أساس تلك الفروض المفترضة فى مثالنا - بمبلغ ٢١٢٤,٦٢٤٨ مليون دولار أمريكى ، غير أنها تقلل كمية العملات الصعبة تلك فى الخمس عشرة سنة التالية بمقدار ١٧٩١,٤٤٨٧ مليون دولار أمريكى .

وفى الواقع أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال السياحة ومجال الخدمات مثل نقل الركاب والبضائع وغيرها من الخدمات - باستثناء الخدمات المصرفية - آثار مشابهة لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال الصناعة التحويلية على كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية .

وجدير بالذكر أن قوانين الاستثمار فى العديد من دول العالم النامى قد سمحت بإقامة استثمارات أجنبية مباشرة فى مجال الخدمات المصرفية أى بإقامة بنوك أجنبية ، بنوك مشتركة ، وفروع لبنوك أجنبية بها بغرض تقديم التمويل الاستثمارى سواء للمشروعات المحلية أو المشتركة أو الأجنبية التى تقام داخلها وللمشروعات التى تعمل فى المناطق الحرة بها ، وكذلك للمساهمة فى تمويل عمليات تجارتها الخارجية ، وذلك عن طريق جذبها لمدخرات المواطنين العاملين فى الخارج والأموال الأخرى مثل فوائض أموال الدول النامية الغنية . غير أنه وجد أن عدداً كبيراً من هذه البنوك لا تحاول استغلال فرص الإستثمار المتاحة فى الدول النامية المضيفة إلا فقط فى أضيق الحدود ، ومن ثم فهى تحول معظم المدخرات المودعة بها إلى الخارج ، حيث تودعها فى بنوك أخرى بفائدة أعلى أو تشترى بها سندات وأسهم أجنبية ، كما أن عدداً من تلك البنوك يقتصر عملها على دور الوكيل ، حيث تقوم بالحصول على أموال من مواطنى الدولة المضيفة وتقوم بإيداعها فى البنوك الأجنبية بالخارج[1] .

---

(١) انظر سورس اليهودى فى طريقه لشراء البنوك وشركات التأمين المصرية ، تحقيق صحفى أجراه صبحى بحيرى مع د. أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة الشعب ، ٩٨/٥/٢٩ ، ص ٣ .

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التى تتحقق سنوياً فى دول العالم النامى بغرض استخراج سلع الطاقة والمواد المعدنية - والتى تحتاج إليها الدول الصناعية - فلها فى الواقع أثر إيجابى كبير نسبياً ومطرد على كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، وذلك فى عدد كبير من السنوات ، برغم أن المستثمر الأجنبى يحصل على جزء كبير من الانتاج نظير ما ينفقه من أموال فى عمليات البحث والتنقيب والاستخراج ، غير أنه عند بدء تحويل قيم المشروعات الأجنبية التى ينتهى عملها فى ذلك المجال داخل الدولة المضيفة إلى الخارج - أى عادة بعد خمسين عاماً من بدء تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة - يبدأ ذلك الأثر الإيجابى لذلك النوع من الاستثمارات فى الانخفاض انخفاضاً مطرداً وغالباً يأتى الوقت ، حيث يتحول ذلك الأثر الإيجابى لها إلى أثر سلبى مطرد .

وفى الواقع أن حجم الاستثمار المباشر السنوى فى مجال استخراج سلع الطاقة والمواد المعدنية فى العالم النامى يمثل ٢٠ ٪ فقط من حجم الاستثمار الأجنبى المباشر السنوى هناك[١] .

مما سبق يتضح لنا أن الاستثمارات الأجنبية فى العالم النامى يكون لها لفترة معينة أثر إيجابى متزايد ببطء على تطور كمية العملات الصعبة ، التى يمكن تخصيصها سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ المشروعات المحلية هناك ، أى يكون لها فى تلك الفترة أثر إيجابى متزايد ببطء على تطور حجم الاستثمار القومى السنوى بالدول النامية (وبالتالى على معدل النمو السنوى لحجم التوظف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك) ، وبعد تلك الفترة يتحول الأثر الإيجابى للاستثمارات الأجنبية على تطور كمية العملات الصعبة ، التى يمكن للدول النامية تخصيصها سنوياً لاستيراد سلع استثمارية لتنفيذ المشروعات المحلية ، أى على حجم الاستثمار القومى السنوى (وبالتالى على معدل النمو السنوى لحجم التوظف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك) إلى أثر سلبى يتزايد حجمه مع الوقت .

(١) أنظر : د. سميحة السيد فوزى ، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، عدد يناير وإبريل ١٩٨٩ ، ص ١٩٠ .

وجدير بالذكر أن هناك تزايد مطرداً فى عـدد الدول النامية ، التى تحول فيهـا أثر التعاون الاستثمارى بينهـا وبين العالم المتقدم على حجم الاستثمـار القومى السنوى بها (وبالتالى على معدل النمو السنوى لحجم التوظف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك) من أثر إيجابى إلى أثر سلبى .

وبجانب كل ذلك فإن للاستثمارات الأجنبية المبـاشرة بعداً استراتيجياً يهدد الأمن القومى للأجيـال الحالية والقادمـة بالدول النامية ، كـما أنها تؤدى إلى إغـتراب اقتصـادها القومى ، ويحدث كل ذلك بدرجة كبـيرة ، خاصة لأن نسبة تلك الاستـثمارات بتلك الدول إلى حجم ثرواتها القومية هى فى حقيقة الأمر نسبة غير ضئيلة[١،٢] .

---

(١) أنظر : د. أحمد على دغيم ، بـعد مؤتمر القاهرة .. بديلان لاستثمـارات الأجانب ، سبق ذكره ، ص ١٠ وكذلك المرجع التالى :

H. Giesecke, Industrieinvestitioen in Entwicklungsländern, Risiken und Chancen (Schriften des Hamburgischen Welt Wirtschafts-Archivs), Nr. 18, Hamburg 1963, S. 23.

(٢) برغم أن نسبة الاستـثمارات الأجنبية المباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية وغـيرها من الدول المتقدمة إلى أحجام ثرواتها القومية تمثل نسـبة ضئيلة للغاية ، نجد أنها تعارض فى كثير من الأحيـان إقامة استثمارات أجنبية مباشرة بها خاصة فى القطاعات الحيوية ، كما ان الأصوات تعلو هناك بشدة مطالبة بالحد من تلك الاسـتثـمارات لديهم . أنظر : د. أحـمد على دغـيم ، بعـد مؤتمر القـاهرة .. بديلان لاسـتـثمـارات الأجانب، ذكر سابقاً .

الباب الثالث

الصورة الإقتصادية الحالية
لدول العالم النامى

أولاً : الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

ثانيًا : الأسباب المحددة للملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

الباب الثالث

الصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى[1]

تعيش دول العالم النامى أزمة إقتصادية طاحنة حكمت على شعوبها أن تحيا ظروف معيشية قاسية للغاية ، فمتوسط الدخل الحقيقى للفرد فى تلك الدول قد إنخفض، كما سبق أن ذكرنا، بمعدل ٦ ٪ فى الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٧، الأمر الذى حدى بالإقتصادين، الذين يعرفون التنمية بأنها الزيادة فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، إلي تسمية عقد الثمانينيات بعقد التنمية المفقودة فى الدول النامية[2] ، وذلك فى ظل المعونات المقدمة لها من البلدان المتقدمة والتعاون المالى والإستثمارى بينها وبين تلك البلدان .

ومعنى ذلك أن متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد بالطبقات الكادحة ، أى الجماهير العريضة من شعوب الدول النامية يقل بدرجة ليست صغيرة ، حيث أنه بينما إنخفض متوسط الدخل الحقيقى للفرد بتلك الدول بمعدل ٦ ٪ فى الفترة المذكورة ، نجد أن متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد بالطبقات الغنية هناك ، كما تدلنا التجارب ، فى إرتفاع مستمر ، خاصة وأن معدل الزيادة السنوية فى عدد أفراد هذه الطبقات منخفضة نسبياً ، كما هو معروف. وهذا يوضح لنا أن درجة معاناة الطبقات الكادحة من الأزمة الإقتصادية هناك تزداد بإطراد بدرجة ليست صغيرة .

ونريد الآن أن نبين الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ، ثم نتكلم بعد ذلك عن الأسباب المحددة لها .

(١) إننا نستثنى من كلامنا هنا الدول النامية المصدرة للبترول الغنية .

(٢) انظر : د. محمد زكى شافعى ، التنمية فى مصر . . ماضيها ومستقبلها (محاضرة ألقاها فى نوفمبر عام ١٩٨٧ فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بدعوة من رئيس قسم الإقتصاد بالكلية) ، مجلة الأهرام الإقتصادي عدد ١٠٢٣ ، القاهرة ٢٢ أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٣٠ .

أولاً : الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

إن الأزمة الإقتصادية الطاحنة ، التى تعانى منها دول العالم النامى، والناشئة عن إنخفاض مطرد لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد بها ، هى بلا شك نتاج طبيعى لبطء عملية التنمية الإقتصادية وإرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان هناك .

وحيث أن هناك علاقة طردية بين حجم متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى أية دولة وحجم معدل التنمية الإقتصادية ، الذى يمكنها تحقيقه ، فإن إرتفاع المعدل السنوى للسكان فى الدول النامية يعد - فى ظل السياسة الإنتاجية السائدة بتلك الدول - أحد الأسباب الهامة لبطء عملية التنمية هناك .

وكما نعلم ، فإن معدل التنمية الإقتصادية السنوية فى دولة ما يتوقف على ما يمكن إضافته سنويًا للطاقة الإنتاجية «المستغلة» والزيادة فى حجم التوظف (والتى تتوقف على حجم الزيادة فى الطاقة الإنتاجية المستغلة والسياسة الإنتاجية المتبعة فى تلك الدولة) وكذلك على الزيادة فى الإنتاجية القومية بها .

وإن هناك بطبيعة الحال فروقًا كبيرة بين قدرات البلدان النامية المختلفة على الإستثمار السنوي (وبالتالى أيضًا على الزيادة السنوية فى حجم التوظف بها) غير أنها تتفق جميعًا في أن تلك القدرات متواضعة للغاية بالمقارنة بقدرات العالم المتقدم على الإستثمار . كما أن هناك أيضًا فروقًا كبيرة بين الإنتاجية القومية بتلك البلدان ، إلا أنها تتفق جميعًا في أن تلك الإنتاجية متواضعة للغاية بالمقارنة بالإنتاجية القومية بالعالم المتقدم .

من كل ذلك يتضح لنا إذن أن الملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية للدول النامية ، إنما تتمثل فيما يلى :

١ - إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان :

وفى الواقع فإن الزيادة السكانية الكبيرة ليست مشكلة فى حد ذاتها . فهناك دول معدل الزيادة السكانية بها مرتفع ، ومع ذلك فهى لا تعانى من مشكلة سكانية على الإطلاق ، لأنها تحقق توازنا بين السكان والموارد لديها ، وخير مثال لذلك جمهورية الصين الشعبية .

وإذا كان يمكن تشبيه الزيادة السكانية فى العالم النامى بحصان جامح يسير بسرعة وزيادة الموارد هناك برجل لا بستطيع لضعفه اللحاق بالحصان الجامح ، فإنه يجب بديهيا لإحداث

التوازن بينهما أن نكبح جماح هذا الحصان ونقلل سرعته أو أن نزيد سرعة الرجل بتقويته حتى يلحق به . وحيث أنه يبدو أن الطريقة الأولى سهلة لا تحتاج إلى جهد كبير ، فى حين يظن أن الطريقة الثانية تحتاج إلى جهد فائق ، فإننا وجدنا حكومات دول العالم النامى تتبع خاصة منذ الستينيات من القرن الماضى الطريقة الأولى، والتى تتمثل فى سياسة تحديد النسل (وكما هو معروف، فإن المسئولين فى عدد من البلدان النامية قد إختاروا لهذه السياسة السكانية تسمية أخرى ، أى سياسة تنظيم النسل ، أملاً فى أن تجد هذه السياسة السكانية بهذه التسمية تجاوبًا مناسبًا من الجماهير) بهدف تحقيق إنخفاض كبير فى المعدل السنوى للمواليد ، أى إنخفاضه بدرجة تسمح بأن يتحقق إنخفاض كبير نسبيًا للمعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان برغم الإنخفاض فى المعدل السنوى للوفيات هناك - خاصة الوفيات من الأطفال والرضع - نتيجة لعوامل مختلفة أى لإرتفاع مستوى تعليم الأمهات والتقدم الطبى المطرد فى المجالات الطبية المختلفة (مثل إكتشاف أمصال تجنب من يطعم بها الإصابة من أمراض خطيرة وغير ذلك من إكتشافات سواء فى مجال الطب الوقائى ، أو فى عملية تشخيص المرض ، أو فى مجال الطب العلاجى والطب الجراحى) ، وكذلك إمكانية تجنب الكثير من الحوادث والتى قد تؤدى إلى الوفاة - سواء حوادث عمل أو حوادث مرور - خاصة عن طريق الإستفادة من المتخصصين الأجانب فى تلك المجالات ، الذين يسافرون إلى هناك فى إطار المعونة الفنية المقدمة من العالم المتقدم .

وتتمثل سياسة تحديد النسل (والمدعمة بسخاء نسبيًا من دول أجنبية هامة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها)[1] فى القيام بالدعاية المكثفة فى مجال تحديد النسل ، وكذلك فى

(١) وجدير بالذكر إن تلك الدول تقوم بدعم البلدان المكتظة بالسكان - بما فيها جمهورية الصين الشعبية - فى مجال تحديد النسل لأسباب عدة ، مثل دواعى الأمن القومى للعالم المتقدم فى المستقبل وكذلك الرغبة فى عدم حدوث إنخفاض فى الأهمية السكانية للدول المتقدمة فى العالم سنويًا بدرجة ملموسة (خاصة وأنه قد أصبح عدد سكان البلدان النامية يمثل ٨١ ٪ من سكان العالم ، وفى نفس الوقت فإنه بينما يبلغ متوسط المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان فيها ١,٥ ٪ فإنه يبلغ فى الدول المتقدمة ٠,٢ ٪) ؛ حيث أن الأهمية السكانية لدولة ما تلعب دورًا هامًا فى تحديد مكانتها فى العالم، فمثلاً لولا الأهمية السكانية الكبيرة لمصر بالمقارنة بالأهمية السكانية لدول الشرق الأوسط الأخرى ، لما كان لها تلك المكانة ، التى تتمتع بها فى العالم كما أن مكانة دولة مثل كندا فى العالم - برغم أنها دولة متقدمة غنية وأن مساحتها تفوق بكثير مساحة جمهورية الصين الشعبية - أقل بكثير جدًا من مكانة الصين في العالم ، فهذه الجمهورية تتمتع بالعضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولى ، برغم أنها دولة نامية ولا شك أن ذلك يرجع إلى ان عدد سكانها يمثل أكثر من خمس سكان العالم ، بينما عدد سكان كندا لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من سكان العالم .

تجنيد مرشدات للقيام بإرشاد السيدات وتوعيتهن بطرق تحديد النسل ، وأيضًا فى توزيع الدولة وسائل تنظيم النسل على الراغبين بأسعار رمزية .

وبرغم عمل الدولة فى البلدان النامية كل مافى وسعها لتحقيق هدف سياسة تحديد النسل وكذلك برغم إنخفاض المعدل السنوى للزواج (الناشىء بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة للغاية ، التى يعيشها الشباب فى تلك البلدان ، خاصة أولئك ؛ الذين يعيشون فى المدن) وإرتفاع المعدل السنوى للطلاق هناك (خاصة نتيجة لإنخفاض درجة التمسك بالمبادىء والأخلاق بصورة واضحة مع زيادة الشعور بالتوتر العصبى بسبب زيادة متاعب الحياة بدرجة مزعجة) وأيضًا برغم تزايد التوتر والقلق والخوف من المستقبل هناك ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تأخر الإنجاب[1] ، فإننا نجد أن المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان فى العالم النامى لم ينخفض حتى الآن إنخفاضا يذكر ، أى أن سياسة تحديد النسل فى الدول النامية قد باءت بالفشل الذريع فى تحقيق الهدف منها .

٢- ضآلة القدرة على الإستثمار :

إن ضآلة القدرة على الإستثمار تعنى إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية ، قلة الإستثمارات الصافية السنوية، وقلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية بالتالى.

٣- ضآلة القدرة على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنويًا.

٤- الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية.

٥- تزايد الحاجة إلى المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه.

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن الآن هو : ما هى الأسباب المحددة لتلك الملامح للصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ؟ وهذا السؤال هو ما سنحاول الآن الإجابة عليه .

(١) انظر مثلا : التوتر والقلق والخوف من عوامل تأخر الإنجاب ، تحقيق صحفى أجراه محمد جمال الدين مع د. حمدى بدراوى وآخرين ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢/١/١٩٩٨ ، ص ٣٤ .

ثانياً : الأسباب المحددة للملامح الرئيسية للصورة الإقتصادية الحالية

لاشك أن هناك تشابكًا بين ملامح الصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ، أى أن كل من هذه الملامح يمثل سببًا لمعظم الملامح الأخرى . وسنحاول برغم ذلك أن نتكلم فيما يلى عن أسباب كل من تلك الملامح على حده .

١- أسباب إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان :

تتمثل أسباب إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان فى دول العالم النامى فيما يلى :

١-١ فشل سياسة تحديد النسل :

يرجع فشل سياسة تحديد النسل فى الدول النامية في الواقع إلى الأسباب التالية :

١-١-١ النظر لكثرة الأطفال على أنها ثروة وعزوة واستثمار :

فالناس فى أية دولة يعرفون نوعين من الثروة ، ثروة مادية وثروة بشرية ، ومن المناسب أن نذكر هنا فى هذا الصدد قول الله سبحانه وتعالى : **﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾** وحيث أن الإنسان لديه عادة رغبة أكيدة فى أن يقتنى على الأقل أحد نوعى الثروة ، وحيث أن الغالبية العظمى من سكان دول العالم النامى لا يستطيعون إمتلاك الثروة المادية ، فهم يلجئون إلى إنجاب الكثير من الأطفال لتكون الثروة البشرية لديهم من الكبر بحيث تعوضهم عن عدم إمتلاكهم ثروة مادية ، فكثرة الأطفال تمثل لهم عزوة . وما يساعدهم على تحقيق ذلك هو أن الطريق إلى إقتناء ثروة بشرية سهل للغاية ولا يتطلب مشقة أو عناء (عكس الحال بالنسبة لطريق إقتناء ثروة مادية). وفى الوقت نفسه فإن هؤلاء الناس ينظرون للأطفال أيضًا على أنهم إستثمار ، أى على أنهم مورد رزق ، فالطفل هناك يستطيع أن يعمل فى الزراعة وهو فى سن السابعة وأن يعمل فى الورش وهو فى سن العاشرة .

١-١-٢ الواعز الدينى :

فهناك إعتقاد راسخ فى الأغلبية الساحقة من الدول النامية بأن الذى يتكفل بالأولاد هو

خالقهم ، فسبحانه وتعالى يتكفل برزق الجميع ، سواء الأولاد أو الذين ينجبوهم . ويرجع ذلك الإعتقاد الراسخ إلى تضمن الأديان السماوية ما يعنى ذلك ، بل ويؤكده . ونذكر هنا على سبيل المثال بعض الآيات ، التى جاءت فى القرآن الكريم ، فلقد قال العلى القدير فى إحدى آياته تلك **﴿وما من دابة فى الأرض إلا وعلى الله رزقها﴾** وقال الرزاق الكريم فى آية أخرى **﴿نحن نرزقهم وإياكم﴾** ، وفى آية ثالثة قال الوهاب **﴿نحن نرزقكم وإياهم﴾** ، وفى آية رابعة قال سبحانه وتعالى **﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم﴾** ، وفى آية خامسة قال العلى المعين **﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم﴾**[1] .

١-١-٣ الآثار الجانبية الخطيرة لوسائل منع الحمل :

فلقد أثبتت التجارب أن وسائل منع الحمل لها آثار جانبية خطيرة على صحة النساء اللواتى يستعملنها ، خاصة اللاتى يستعملنها لفترة طويلة . وينتشر حدوث تلك الأضرار بين النساء فى المجتمعات المختلفة وفى الواقع ليس فقط عن طريق النساء اللواتى يصبن بأضرار نتيجة إستخدامهن وسائل منع الحمل ، وإنما أيضًا عن طريق ما ينشر فى الصحف والمجلات العلمية والمجلات الأخرى ، سواء العالمية أو الإقليمية أو المحلية ، فى هذا الصدد . ونذكر هنا على سبيل المثال أن جريدة الأنباء الكويتية قد نشرت فى عددها الصادر يوم الأثنين ١٥/ ٥/ ١٩٨٩ ، نقلاً عن مجلة لانسيت العلمية البريطانية ، أن النسوة المتزوجات اللواتى يستخدمن حبوب منع الحمل لأكثر من أربع سنوات يتعرضن أكثر من غيرهن لمرض سرطان الثدى ، وذلك طبقًا للنتائج ، التى توصل إليها عدد من الباحثين ، فقد إكتشف هؤلاء أن المخاطر بالإصابة بمرض سرطان الثدى تزداد بنسبة ٤٠ ٪ بعد إستخدام حبوب منع الحمل لفترة أربع سنوات متتالية وبنسبة ٧٠ ٪ إذا أستخدمت لفترة ثمانى سنوات متتالية . وبطبيعة الحال فإن مضار إستخدام وسائل منع الحمل تجعل معظم النساء يتخوفون من إستخدامها .

(١) كما أمر سيدنا محمد ﷺ المسلمين بالعمل على أن تكون الأمة الإسلامية كبيرة إلى أقصى حد ، حيث قال : «تناكحوا تناسلوا فإنى مباهى بكم الأمم يوم القيامة» .

١-١-٤ الدعاية المكثفة غير الواعية فى مجال تحديد النسل :

إننا نرى أن الدعاية المكثفة بدرجة مبالغ فيها لأى شىء تعتبر فى حد ذاتها فى حقيقة الأمر دعاية غير واعية . فتكثيف الدعاية بتلك الدرجة لشىء ما خاصة - لعملية تحديد النسل - يجعل الإنسان يمل بسرعة تلك الدعاية ويجعله لا يعيرها إهتمامًا ، مما يبعده عن التأثر بها ، كما أنها فى الوقت نفسه تعطى له الإنطباع أن القائمين على تلك الدعاية على ثقة بأنه لن يقتنع بها بسهولة ، لأنهم يشعرون فى داخلهم أن هذا الشىء ، الذى يقومون بالدعاية له ليس صوابًا ، ومن ثم فإنه من الصعب الإقتناع به، لذا يكثفون من دعايتهم له بدرجة مبالغ فيها ، ظنًا منهم خطأ أن ذلك قد يؤدى إلى إقتناع الأفراد بما يدعون إليه . ولقد غاب عن هؤلاء أن من طبيعة البشر أنه إذا ألح عليهم بدرجة مبالغ فيها بعمل شىء ما ، فإنهم غالبًا ما يرفضون هذا الشىء ، حتى ولو كان هذا الشىء فى صالحهم بالفعل .

وفى نفس الوقت فإن معظم ما تحتويه تلك الدعاية ينم عن دعاية غير واعية لتحديد النسل ، وكمثال لذلك تذكر هنا إستخدام إعلان فى مصر يتضمن كلمتى «انظر حولك» كوسيلة للدعاية لتحديد النسل هناك . فلا شك أن الذين ينظرون لكثرة الأطفال على أنها ثروة وعزوة وإستثمار ، لن يفكروا فى حرمان أنفسهم من تلك المزايا لكثرة الأطفال (فى نظرهم) لمجرد أنهم ينظرون حولهم ويجدون أعدادًا كبيرة من البشر فى الأماكن المختلفة ، التى يذهبون إليها . بل إن هذا لابد وأن يجعلهم يزدادون إقتناعًا بعدم تحديد النسل ، ويزدادون بالتالى رغبة فى كثرة الإنجاب ، فكل واحد منهم يقول عندئذ لنفسه لست وحدى الذى يريد أن ينجب الكثير من الأولاد فكل الناس من حولى تنجب الكثير من الأولاد . كما أن الذين لا يقبلون على تحديد النسل لأسباب دينية أو / ولأسباب صحية (أى بسبب الآثار الجانبية الخطيرة لإستعمال وسائل منع الحمل) يزدادون إقتناعًا بعدم تحديد النسل ، عندما ينظرون حولهم ويجدون أعدادًا كبيرة من البشر فى الأماكن المختلفة ، التى يذهبون إليها حيث أنهم يشعرون عندئذ أنهم على حق فى عدم إقبالهم على تحديد النسل ، حيث أن أيضًا الآخرين لا يقومون بتحديد النسل ، فتلك الأعداد الكبيرة من الأفراد ، التى يجدونها فى الأماكن المختلفة ، تؤكد لهم ذلك . ولذلك كله فإننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن ذلك الإعلان المستخدم فى مصر فى إطار الدعاية لتحديد النسل لا يحقق الغرض منه ، بل وغالبًا له أثر عكس ذلك الأثر المهدف إليه منه .

١-١-٥ مساهمة دول أجنبية بجزء كبير فى تمويل سياسة تحديد النسل:

لاشك أن المساهمة المادية الكبيرة لدول أجنبية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، المعروف نواياها غير الحميدة تجاه العالم النامى وشعوبه ، فى تمويل سياسة تحديد النسل ، تجعل تلك الشعوب تشك كثيراً فى الهدف الحقيقى من وراء تلك السياسة ، ومن ثم فإن تلك المساهمة تزيد من درجة عدم إقتناعهم بتلك السياسة وتزيد بالتالى من درجة عدم الإستجابة لها .

١-٢ زواج حوالى ثلث عدد الفتيات في سن السادسة عشرة أو أقل:

فالمعروف أن الجزء الأكبر من فتيات الريف بالعالم النامى ، أى ما يمثل حوالى ثلث فتياته، يتزوجن وهن فى سن السادسة عشرة أو أقل . وكما نعلم، فإنه كلما طالت فترة خصوبة المرأة التى تقضيها وهى متزوجة ، كلما زادت فرص الإنجاب وبالتالى مرات الإنجاب. كما أن فرص الإنجاب ومرات الإنجاب تزداد بدرجة أسرع بطبيعة الحال كلما زاد عدد السنوات التى تكون فيها الزوجة متمتعة بأقصى درجات الخصوبة ، والتى تبدأ عادة من سن الخامسة عشرة وتمتد حتى سن الخامسة والعشرين .

١-٣ النقص في التغذية:

يعانى جزء كبير من أبناء الدول النامية من النقص فى التغذية . ولقد أثبتت التجارب العملية أن هناك علاقة طردية بين النقص في التغذية ودرجة الخصوبة ، ومعنى ذلك أن معاناة جزء كبير من شعوب الدول النامية من النقص فى التغذية يؤدى إلي زيادة فرص ومرات الإنجاب هناك .

١-٤ الإرتفاع المطرد لمتوسط العمر:

فكما نعلم ، فإن متوسط العمر لأبناء دول العالم النامى فى إرتفاع مطرد .

٢- أسباب ضآلة القدرة على الإستثمار:

ستتكلم هنا بطبيعة الحال عن أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية وقلة

الإستثمارات الصافية السنوية عامة وقلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية فى دول العالم النامى .

٢-١ أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية :

إن إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية يرجع إلى إنخفاض حجم المبالغ المتاحة سنويًا لأغراض الإستثمار ، سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية ، ومعنى ذلك أن أسباب إنخفاض حجم إجمالي الإستثمارات السنوية إنما يتمثل فى أسباب إنخفاض حجم تلك المبالغ، وهذه الأسباب هى :

٢-١-١ الدخول في مرحلة تحول أثر التعاون المالى من أثر إيجابى إلي أثر سلبى متزايد الحجم :

كما هو معروف ، فإن الأغلبية الساحقة من الدول النامية - إن لم يكن جميعها - دخلت بالفعل مرحلة تحول أثر التعاون المالى بينها وبين العالم المتقدم على كمية العملات الصعبة ، التى يمكنها تخصيصها سنويًا لإستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد اللازمة ولتنفيذ مشروعات محلية جديدة ، أى على حجم إجمالى الإستثمارات السنوية بها ، من أثر إيجابى إلى أثر سلبى مطرد .

٢-١-٢ الدخول فى مرحلة تحول أثر التعاون الإستثمارى من أثر إيجابى إلى أثر سلبى متزايد الحجم :

كما نعلم ، فإن أغلب الدول النامية دخلت بالفعل مرحلة تحول أثر التعاون الإستثمارى بينها وبين العالم المتقدم على كمية العملات الصعبة ، التى يمكنها تخصيصها سنويًا لإستيراد سلع إستثمارية لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد اللازمة ولتنفيذ مشروعات محلية جديدة ، أى على حجم إجمالى الإستثمارات السنوية بها ، من أثر إيجابى إلى أثر سلبى مطرد .

٢-١-٣ إنخفاض معدل الإدخار للأفراد :

يرجع إنخفاض معدل الإدخار للأفراد فى الدول النامية إلى إنخفاض متوسط الدخل

الحقيقى للفرد والإرتفاع الهائل للفرق السلبى بين معدل الفائدة الدائنة ونسبة التضخم هناك[1] .

٢-١-٤ حدوث الإكتناز خاصة فى شكل ذهب :

يقوم الكثير من الأغنياء بدول العالم النامى بالإكتناز خاصة فى شكل ذهب بهدف تجنب الضرر، الذى يحدث نتيجة للتدهور المستمر لقيمة العملة المحلية الناشىء عن التضخم الجامح السائد هناك .

٢-١-٥ تهريب كميات ضخمة من رؤوس الأموال سنويًا إلى الخارج[2] :

وفى الواقع أن أهم أسباب حدوث ذلك يتمثل فى عدم تمتع العالم النامى بالإستقرار السياسى والإقتصادى بدرجة كافية ، فكما سبق أن قلنا ، فإنه يسود فى الدول النامية تضخم جامح وتتدهور بالتالى قيم عملاتها المحلية مقابل العملات الأجنبية بسرعة .

٢-١-٦ تقديم دعم متزايد لأهم السلع الغذائية :

فكما هو معروف ، تقوم الدولة فى أى بلد نامى بدعم سنوى لأهم السلع الغذائية حتى تكون الطبقات الكادحة هناك قادرة دائمًا بدرجة مناسبة على شراء ما يلزمها من تلك السلع . وحيث أن هناك زيادة طبيعية سنوية كبيرة للسكان ، فإن الدولة هناك تضطر إلى أن تزيد سنويًا من دعمها لأهم السلع الغذائية بنسبة غير صغيرة .

(١) وفى الواقع أن معدلات التضخم السنوية فى الدول النامية نجدها فى ظل السياسة الإنتاجية والاقتصادية الحالية هناك دائمًا مرتفعة وذلك سواء فى حالة زيادة صادراتها للخارج أو في حالة عدم زيادة صادراتها. ففى الحالة الأولى ترتفع أسعار سلعها بسبب زيادة الطلب عليها من الخارج كما يزيد بالتالى أسعار سلعها الأخرى ، وفى الحالة الثانية يزيد الفرق السلبى بين قيمتى وارداتها وصادراتها مما يؤثر سلبيا على قيمة عملاتها المحلية فتزيد قيمة وارداتها مقومة بعملاتها المحلية فتزيد أسعارها وتزيد بالتالى أسعار السلع الأخرى بها .

(٢) وجدير بالذكر أنه يكاد يكون من المستحيل التغلب على مشكلة تهريب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الخارج . فالتجارب السابقة فى هذه الدول تؤكد أن الإجراءات التى تتخذها حكوماتها - مهما كانت براعة وشدة هذه الإجراءات - للتغلب على هذه المشكلة تكاد لا تسفر عن أية نتائج ملموسة ، كما انه يشك جدا فى إمكانية نجاح إجراءات تتخذ على الصعيد الدولى لتحقيق هذا الغرض .

Siche: J.-U. Meyer u.a, Die Zweite Entwicklungsdekade der Vereinten Nationen, Konzept und Kritik einer globalen Entwicklungsstrategie, Düsseldorf, 1971, S. 108.

٢-١-١٧الإسراف في الإنفاق الإستهلاكى العام:

نذكر هنا على سبيل المثال قيام الجهات الحكومية المختلفة والقطاع العام فى دول العالم النامى بشراء عدد كبير نسبيا من السيارات الفاخرة سنويًا لتكون فى خدمة المسئولين هناك. ومن المعروف أن تلك السيارات باهظة الثمن، كما أن تكاليف تشغيلها وصيانتها وإصلاحها كبيرة .

٢-١-١٨الإسراف فى إستهلاك مياه الشرب:

فالإحصاءات العالمية تدلنا على أن ما بين ٣٥٪ و ٤٠٪ من مياه الشرب فى دول العالم النامى تمثل فاقدا ، فى حين أن الفاقد فى مياه الشرب فى البلدان المتقدمة يتراوح ما بين ٧٪ و ١٠٪ فقط.

ولاشك أن تلك الزيادة الهائلة فى الفاقد فى مياه الشرب في الدول النامية تمثل زيادة هائلة فى تكاليف عملية تنقية المياه لتصبح صالحة للشرب يمكن تجنبها ، لو أن تلك الدول إستطاعت أن تخفض نسبة الفاقد فى مياه الشرب إلى الدرجة ، التى تصبح فيها مساوية أو على الأقل قريبة من نسبة الفاقد فى مياه الشرب فى البلدان المتقدمة .

٢-١-١٩التزايد السريع فى قيمة الواردات من السلع الحربية:

تدلنا الإحصاءات المتاحة على أن قيمة واردات العالم النامى من السلع الحربية قد قفزت من ٧,٤ مليار دولار أمريكى عام ١٩٧٢ إلى نحو ٣٠ مليار دولار أمريكى عام ١٩٨٢ وإرتفعت بعد ذلك درجة تزايد تلك القيمة ، حيث بلغت فى عام ١٩٨٦ حوالى ١٥٠ مليار دولار أمريكى[١] .

ويرجع هذا التزايد السريع فى قيمة الواردات من السلع الحربية إلى تسابق دول العالم النامى فى الحصول على الأحدث من الأسلحة والآلات والمعدات المنتجة لها[٢] وكذلك إلى

(١) انظر : صلاح الدين حافظ ، حزام الديمقراطية وحصار الفقر ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧/٧/٢٢ ، ص ٧ .

(٢) يلاحظ أن الأموال ، التى تنفق بغرض إنتاج سلع حربية ، لا تمثل إستثمارًا ، وإنما عنصرًا من عناصر الإستهلاك المحلى :

Siehe: O. Schörry, Investitionsstatistik, in: Handwörterbuch der Sozialwissenschaften, Göttingen 1965, S. 348.

الإرتفاع المستمر لأسعار تلك السلع الحربية ، نتيجة للتطور السريع لتكنولوجيا السلع الحربية ولبيعها لتلك الدول بأسعار تجارية وبأعلى نسبة أرباح ، برغم الظروف الإقتصادية القاسية ، التى تعيشها تلك الدول .

وجدير بالذكر أن قيمة واردات العالم النامى من السلع الحربية بلغت فى عام ١٩٨٧ - طبقًا لتقرير البنك الدولى للتعمير والتنمية لعام ١٩٨٨ = ما يقرب من ٥ ٪ من قيمة إجمالى الإنتاج القومى[(١)] ، كما أنه يعتمد فى الحصول على تلك الواردات أيضًا علي القروض العسكرية من الخارج ، ومن المعروف أن معدلات فائدة تلك القروض عالية للغاية ، فهى تترواح عادة ما بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ . وبطبيعة الحال فإن ذلك يزيد من الأثر السلبى لهذا النوع من الإنفاق على كمية العملات الأجنبية ، التى يمكن للدول بالعالم النامى تخصيصها سنوياً لعمليات الإستثمار بها .

٢-١-١٠ التزايد السريع فى قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية المدنية والسلع الوسيطة والبرامج التليفزيونية:

من الملاحظ أن هناك تزايدا سريعًا فى قيمة واردات العالم النامى خاصة من السلع الغذائية (سواء من المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية والطيور والبيض والأسماك) ، والأدوية ، السلع الإستهلاكية المعمرة وقطع الغيار اللازمة لها ، وأيضا من السلع الوسيطة وكذلك من البرامج التليفزيونية الترفيهية وغيرها من البرامج التليفزيونية .

هذا ويرجع التزايد السريع فى قيمة واردات العالم النامى من السلع الغذائية وغيرها من السلع الإستهلاكية خاصة إلى العوامل التالية :

أ - إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان ، وكذلك البطء الشديد للغاية فى توسيع

---

(١) يذكر أن نسبة النفقات العسكرية إلى إجمالى الدخل القومى تكون عادة أصغر فى الدولة النامية ذات الدخل القومى الإجمالى الأكبر عنها فى الدولة النامية ذات الدخل القومى الإجمالى الأصغر . وكمثال لذلك نذكر هنا أنه بينما بلغت نسبة النفقات العسكرية فى الهند إلى دخلها القومى الإجمالى فى عام ١٩٨٦ - والذى وصل إلى حوالى ١٢ مليار دولار آنذاك - حوالى ٥ ٪ ، نجد أن نسبة النفقات العسكرية فى باكستان إلى دخلها القومى الإجمالى فى نفس العام - والذى وصل إلى حوالى ٣ مليار دولار أمريكى آنذاك - قد بلغت ٨ ٪ .
انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧/٤/٢٢ ، ص ٤ .

الرقعة الزراعية بسبب حدوث تجريف وتبوير وتصحر أجزاء من الأراضى الزراعية والإرتفاع النسبى لتكاليف إستصلاح الأراضى[1] ، وكذلك لزيادة حدة المنافسة ، التى تواجهها السلع المنتجة محليا من السلع المنتجة فى البلدان المتقدمة ، خاصة بسبب التطور السريع لمنتجات تلك البلدان وزيادة تكثيف الدعاية لها فى داخل الدول النامية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ، خاصة المقروءة والمرئية منها .

ب- إستمرار عملية سوء توزيع الدخل[2] - أى زيادة عدد الأغنياء بدرجة كبيرة نسبيًا مع زيادة الأغنياء غنى بدرجة عالية على حساب الجماهير العريضة - نتيجة لمعدلات التضخم العالية جدًا فى الدول النامية . لذا نجد أن هناك زيادة كبيرة سنوية في الواردات خاصة من السلع المعمرة . وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن هناك زيادة كبيرة سنوية فى عدد التليفزيونات الملونة والفيديو المستوردة وكذلك فى عدد السيارات الفاخرة المستوردة - سواء الحديثة أو غير الحديثة - مثل السيارات المرسيدس ، السيارات BMW ، السيارات الكاديلاك ، وغيرها فى معظم دول العالم النامى ، كما أن هناك زيادة هائلة سنوية فى عدد السيارات الأخرى ، التى تستوردها تلك الدول من الخارج لدرجة أن أصبح هناك تزايد هائل مطرد فى عدد الأسر ، التى تمتلك أكثر من سيارة ، بل وأحيانًا يصل عدد سيارات الأسرة الواحدة من تلك الأسر إلى أربع سيارات أو أكثر ، ويفعل ذلك كله تقليدًا ومحاكاة لمواطنى الدول المتقدمة .

جـ- إرتفاع أسعار تلك الواردات سنويًا ، وكذلك حدوث ذلك الإرتفاع بنسبة عالية جدًا لعدد من تلك الواردات فى بعض السنوات ، كما حدث بالنسبة لأسعار الواردات من القمح خاصة فى عام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وكذلك فى عام ٢٠٠٣ .

د - إصرار المسئولين فى أغلب الأحوال على زيادة كميات الواردات من السلع المعبأة على حساب السائب منها ، برغم أن الفرق بين سعر الطن من السلعة المعبأة أكبر بكثير من

(١) جدير بالذكر أن الجزء من الأراضى الصالحة للزراعة بالعالم ، الذى يزرع بالفعل يصل إلى ٤٤٪ منها، بينما نجد أنه لا يزرع فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سوى أقل من ٢٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة بها .

انظر: مصطفى طيبة، القنبلة السكانية بين الحقيقة والخيال، جريدة الأخبار، القاهرة ١٩٨٥/٩/٢٤، ص٨ .

(٢) انظر على سبيل المثال : الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد بشكل صارخ ، تقرير لمجلة نيوزويك الأمريكية من القاهرة ، أعيد نشرة بجريدة الشعب، القاهرة ١٩٩٦/٥/١٧ ، ص ٥ .

سعر الطن من السائب منها ، فقد يصل هذا الفرق إلى ٢٠٪ أو أكثر من ثمن السلعة المعبأة ، وبرغم وجود شركات متخصصة فى التعبئة فى الداخل[١] .

هـ- الزيادة المطردة فى تكاليف النقل والتأمين[٢] .

أما أسباب التزايد السريع فى قيمة واردات العالم النامى من السلع الوسيطة فتتمثل فيما يلى :

أ - تنفيذ عملية التنمية الإقتصادية .

ب- الزيادة المطردة فى أسعار تلك الواردات .

جـ- الزيادة المطردة فى تكاليف النقل والتأمين .

٢-١-١١ إستخدام مبالغ طائلة سنويا فى إستيراد المخدرات :

مما يدعو للأسف حقاً أن عدداً من مواطنى الدول النامية عديمى الضمير والأخلاق يستخدمون كميات كبيرة من العملات الصعبة سنوياً فى إستيراد المخدرات لتحقيق مكاسب فلكية لهم غير عابئين بالضرر ، الذى يحدث للإقتصاد القومى نتيجة لذلك .

(١) انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٩/٤/١٩٨٨ ، ص ١٥ .

(٢) فالدول النامية لا تنقل عادة إلا جزء ضئيلاً من وارداتها من الخارج بواسطة سفنها وطائراتها ، وذلك بسبب صغر حجم أساطيلها التجارية ، ومعنى ذلك أنه يتم نقل الجزء الأعظم من وارداتها عن طريق الأساطيل التجارية التابعة لشركات الشحن بالدول المتقدمة ، والتى تفرض أسعار النقل وفئات التأمين كما يحلو لها ، حيث أنها فى مركز المحتكر .

ونذكر هنا على سبيل المثال أن مصر صاحبة الماضى العريق لم تنقل من تجارتها الخارجية بواسطة أسطولها التجارى عام ١٩٨٢ إلا فقط ما يشكل ٦٪ منها ، حيث أن هذا الأسطول لم يزد قوامه آنذاك عن ٧٥ سفينة وتبلغ طاقتها حوالى ٥٢٢ ألف طن . أى أنه فى الوقت الذى بلغ فيه حجم تجارة مصر الخارجية أكثر من ٢٥ مليون طن (أى عام ١٩٨٢) ، فإن السفن المصرية لم تنقل سوى مليون ونصف مليون طن فقط . وجدير بالذكر أن مصر دفعت عام ١٩٨٥ إلى شركات الملاحة بالدول المتقدمة أكثر من مليار دولار امريكى كتكاليف النقل لمعظم تجارتها الخارجية . ويمثل هذا المبلغ فى الواقع أكثر من ٥٪ من قيمة دخلها القومى الإجمالى آنذاك .

انظر : تحقيق صحفى مع الدكتور يونس عمر مستشار النقل البحرى وشئون الموانىء ، جريدة الأهرام، القاهرة ، ١٦/٦/١٩٨٦، ص٣ ، وأيضاً جريدة أخبار اليوم ، القاهرة ، ٢٤/٥/١٩٨٦ ، ص ٨ .

٢-١-١٢ إرتفاع قيمة غرامات التأخير المدفوعة سنويًا للسفن الأجنبية :

تعانى البلدان النامية من قلة الموانىء البحرية ، كما تعانى فى نفس الوقت من عدم تطوير العمل بالموانىء الموجودة بها ، بما يتمشى مع التطور العالمى فى تكنولوجيا النقل البحرى ، برغم الزيادة المستمرة في حجم تجارتها الخارجية ، كل ذلك يؤدى إلى تكدس الموانىء هناك بالبضائع وتأخر عمليات الشحن والتفريغ للسفن بتلك الموانىء ، مما يتسبب عنه أن يكون لزامًا على تلك البلدان دفع غرامات التأخير لتلك السفن ، وهذه الغرامات تكلفها الكثير من العملات الأجنبية . وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن متوسط قيمة غرامات التأخير «اليومية»، التى دفعت للسفن ، التى وصلت ميناء بورسعيد بجمهورية مصر العربية وحده خلال عام ١٩٨٦ قد بلغ نحو عشر آلاف دولار أمريكى[١] . كما بلغ متوسط قيمة غرامات التأخير «اليومية» ، التى دفعتها مصر للسفن عام ١٩٨٧ حوالى خمسين ألف دولار أمريكى[٢] .

٢-١-١٣ المرتبات الخيالية لأعضاء السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية للدول النامية بالخارج :

فكما هو معروف، فإن مرتبات أعضاء السفارات والقنصليات والمراكز الثقافية للدول النامية بالخارج تعتبر مرتبات خيالية .

٢-١-١٤ إنفاق مبالغ كبيرة سنويًا على المبعوثين للخارج بغرض الدراسة والتدريب :

فكما سبق أن ذكرنا ، فإن الدول النامية تنفق مبالغ كبيرة سنويًا على المبعوثين من أبنائها للخارج بغرض الدراسة والتدريب .

٢-١-١٥ إنخفاض قيمة الصادرات المنظورة (برغم المعونتين التجارية والفنية المقدمتين من العالم المتقدم) :

تعانى الدول النامية من ضآلة حصيلتها من الصادرات المنظورة ، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

(١) انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧/٩/٢٨، ص١ .
(٢) انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨/٣/١١، ص ٨ .

أ - صغر حجم الفائض للتصدير لبعض السلع الزراعية ، وعدم وجود فائض للتصدير لعدد آخر من السلع الزراعية - كما هو الحال بالنسبة للأرز المصرى - نتيجة للزيادة المطردة فى الإستهلاك المحلى من تلك السلع .

ب- تراخى الطلب العالمى على المواد الخام ، التى تنتجها الدول النامية[(١) (٢)] .

جـ - تدهور أسعار المواد الخام - التى لم يعقد بشأنها إتفاقيات دولية بغرض تثبيت أسعارها - بسبب تراخى الطلب العالمى عليها وكذلك قدرة البلدان المتقدمة إلى حد كبير للغاية على التحكم فى تلك الأسعار نتيجة للتزايد المطرد لحاجة الدول النامية إلى عملائها .

---

(١) ولقد أشار إلى ذلك تقرير البنك الدولى للتعمير والتنمية الذى صدر فى منتصف شهر سبتمبر عام ١٩٨٧ ، انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧/٩/١٨ ، ص ٤ .

(٢) وإن أهم أسباب تراخى الطلب العالمى على المواد الخام ، التى تنتجها الدول النامية ، تتمثل فيما يلى :

١- تحول البلدان المتقدمة عن أساليب الإنتاج الصناعى ، التى تستهلك كميات كبيرة من المواد الخام . فلقد أسفر التقدم العلمى والتكنولوجى فى العمليات الإنتاجية لكثير من السلع عن نتائج كان من شأنها تقليل نصيب الوحدة المنتجة من المواد الخام المستخدمة .

٢- استخدام مواد أولية صناعية "Synthetic" كبديل لمواد خام تنتجها الدول النامية وبالتالى إستغناء بعض الصناعات عن مواد خام طبيعية تنتجها تلك الدول ، فمثلاً فى صناعة الإتصالات كان النحاس يستخدم فى صناعة الكابلات المستخدمة تحت الأرض أو عبر البحار ، ولكن صناعة الإتصالات الحديثة إستبدلت النحاس بالأنسجة الضوئية والزجاجية فى عمل الكابلات نظرا للمزايا، التى تتيحها تلك الأنسجة من وفر فى المواد الخام والطاقة ، فبينما لا تحتاج عملية إنتاج ١٠٠ طن من كابلات الأنسجة الزجاجية لأكثر من ٥ ٪ من الطاقة، التى تلزم لإنتاج طن واحد من أسلاك النحاس ، فإن كل ١٠٠ رطل من كابلات الأنسجة الزجاجية تعادل فى كفاءتها ما يؤديه طن كامل من كابلات النحاس . ولعل هذا يفسر أزمة زامبيا حاليًا ، حيث أنها إحدى الدول ، التى يمثل النحاس سلعة أساسية فى صادراتها ، ويمثل بالتالى عنصرًا أساسيًا فى حصيلتها من العملات الصعبة . (انظر : عادل البندارى ، دور مصر لإنجاح مؤتمر الأنكتاد ، جريدة الأهرام ، ١٩٨٧/٧/١٠ ، ص٧) .

٣- التقدم الهائل ، الذى حدث فى إنتاج المواد الأولية فى الدول المتقدمة ، مما أدى إلى إنخفاض درجة إعتماد تلك الدول على البلدان النامية فى الحصول على عدد من هذه المواد بصورة كبيرة أو هائلة .

٤- وجود حواجز جمركية عالية تصطدم بها صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة (بإستثناء الصادرات ، التى تدخل فى إطار المعونة التجارية ، التى تقدمها المجموعة الأخيرة من الدول إلى المجموعة الأولى من الدول) .

٥- إنخفاض مرونة الطلب بالنسبة للسعر . فكما هو معروف فإن الطلب علي المواد الخام بالنسبة للسعر غير مرن .

٦- إنخفاض معدل التنمية الإقتصادية فى الدول المتقدمة فى السنوات الأخيرة .

د - تدهور أسعار سلع الطاقة التقليدية خاصة بسبب تحقيق زيادة فى العرض أسرع من الزيادة فى الطلب العالمى عليها نتيجة تحول البلدان المتقدمة عن أساليب الإنتاج الصناعى، التى تستهلك كميات كبيرة من سلع الطاقة التقليدية، ومثال ذلك التحول إلى إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء - أى إستخدام الطاقة النووية بدلاً من البترول لتوليد طاقة كهربائية - وإستبدال النحاس بالأنسجة الضوئية والزجاجية في صناعة الكابلات كما سبق أن ذكرنا .

هـ- قيام دول العالم النامى فى أغلب الأحوال بتصدير المواد الخام ، التى تنتجها ، دون إدخال عمليات صناعية عليها، برغم أن إدخال عمليات صناعية يضاعف من قيمتها عدة مرات، كما هو معروف .

و- تدهور أسعار العملات العالمية المقيم بها أسعار عدد من السلع، التى تصدرها الدول النامية، مثل الدولار الأمريكى ، مقابل العملات العالمية الأخرى ، مثل المارك الألمانى والفرنك السويسرى وغيرها ، مما يؤدى إلى تدهور قيمة صادرات هذه الدول من تلك السلع محسوبة مثلاً بالمارك الألمانى أو الفرنك السويسرى بنفس النسبة ، التى يتدهور بها سعر العملة العالمية المقيم بها أسعار تلك السلع مقابل العملات العالمية الأخرى[1] .

ر - عدم قدرة المنتجات الصناعية لدول العالم النامى على منافسة المنتجات الصناعية للدول المتقدمة فى الأسواق العالمية . فكما نعلم ، فإن القدرة التنافسية للمنتجات فى الأسواق العالمية تتوقف على مستوى جودتها وأذواقها ، درجة الإهتمام بتغليفها ومظهرها ، نسبة الوحدات المعابة منها ، درجة سرعة تطورها وتطور تغليفها ومظهرها ، مستوى أسعارها (والذى يتوقف إلى حد كبير على تكلفتها) ، ومستوى الدعاية والإعلان لها فى تلك الأسواق . وبينما نجد أن منتجات الدول المتقدمة عالية الجودة والأذواق ومغلفة تغليفًا رائعًا ومظهرها جذاب ونسبة الوحدات المعابة منها ضئيلة للغاية ، وأن هذه المنتجات ومظهرها تتطور بسرعة مناسبة ، فإننا نجد أن منتجات الدول النامية - برغم المعونة الفنية، التى تحصل عليها تلك الدول من العالم المتقدم فى مجال التعليم ونقل التكنولوجيا - منخفضة أو على الأكثر متوسطة الجودة والأذواق ومغلفة عادة تغليفا يجعل مظهرها يعطى للمرء إنطباعًا بأنها منتجات رديئة وبرغم كل ذلك فإن تكلفة تلك

(١) وجدير بالذكر أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) قد دعت فى شهر يونيه عام ١٩٨٨ إلى عدم تحديد أسعار بترولها بالدولار ، حيث أنه قد إنخفضت قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى بنسبة ٣٥٪ فى السنوات الثلاثة السابقة لشهر يونيه عام ١٩٨٨ .

المنتجات مرتفعة نسبيًا ، مما يتسبب عنه إرتفاع نسبي لأسعارها ، كما أن هذه المنتجات تتضمن عادة نسبة كبيرة من الوحدات المعابة، وفى نفس الوقت فإنها تتطور هى ومظهرها عادة بدرجة أبطأ بكثير جدًا من تطور منتجات الدول المتقدمة وتطور مظهرها[1]

(١) ويرجع ذلك كله أساسًا إلى العوامل التالية :

أ - إستخدام تكنولوجيا متقادمة فى عملية الإنتاج سواء نتيجة لشراء سلع إستثمارية جديدة متقادمة أو شراء آلات ومصانع مستعملة من الخارج . فالدول النامية تستخدم التكنولوجيا الأقل تطورًا ، أى آلات تمثل قيمتها أقل نفقات إستثمارية ممكنة ومكثفة العمالة نسبيًا ، وذلك بسبب النقص فى رؤوس أموالها ووفرة عنصر العمل بها وسهولة إستيعاب أبنائها لتلك التكنولوجيا .

وإن تفضيل الدول النامية إستخدام التكنولوجيا الأقل تطورًا ، أى المتقادمة ، لم يؤد فقط إلى إنخفاض جودة وأذواق منتجاتها والبطء فى تطور تلك المنتجات ، وإنما يؤدى أيضًا إلى عدم التمتع بالأثر السلبى لإستخدام سلع إستثمارية متطورة على تكلفة الإنتاج وبالتالى على تطور الأسعار (حيث أن هذه السلع الإستثمارية توفر فى إستخدام المواد الخام وترفع مستوى الإنتاجية وتقلل من نسبة الوحدات المعابة) .

ب- تأجيل عمليات الإحلال والتجديد في المصانع القائمة لعدة سنوات ، أى أن الآلات والمعدات تستمر فى عملية الإنتاج عدة سنوات أخرى بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى .

وكما هو معروف ، فإنه كلما زاد عدد سنوات إستخدام السلع الرأسمالية خاصة بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى ، كلما قلت كفاءتها بدرجة كبيرة ، وإنخفضت بالتالى درجة جودة المنتج وزادت درجة تقادمة وزادت نسبة وحداته المعابة وبعدت مواصفاته الفنية عن المواصفات القياسية العالمية ، وكلما زادت كمية المواد الخام اللازمة لإنتاج نفس الحجم من المنتج ، وزادت تكاليف الصيانة ، وكلما إنخفض مستوى إنتاجيتها وكلما إرتفع بالتالى سعر المنتج .

جـ- حدوث تضخم بمعدلات مرتفعة . فالتجارب تدلنا على أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وكل من درجة جودة السلع وحجمها . ويرجع ذلك فى الواقع إلى أنه كلما زاد معدل التضخم فى سنة ما ، كلما زاد معدل التضخم المتوقع فى السنة التالية . وكلما زاد معدل التضخم المتوقع ، كلما زادت درجة تهافت المواطنين على شراء السلع ، أى كلما كانوا على إستعداد أكبر بقبول كل ما يعرض من السلع (لأنه كلما تأخروا فى إقتناء سلعة ما ، كلما زاد المبلغ ، الذى يكون عليهم أن يدفعوه للحصول عليها ، إذن بدرجة كبيرة) ، وذلك غالبًا ما يغرى المنتجين بخفض درجة جودة السلع، التى ينتجونها - فيستخدمون مواد خام أو / وسلع نصف مصنوعة أقل جودة من تلك ، التي كانوا يستخدمونها فى عملية الإنتاج - وكذلك بتصغير حجم السلع والتقليل من درجة الإهتمام بتغليفها ومظهرها ، وذلك رغبة منهم فى التوفير في التكاليف ، برغم رفعهم لأسعار منتجاتهم بمعدل كبير .

د - صغر حجم الصناعات ، وبالتالى عدم تمتعها بوفورات الإنتاج الكبير العديدة عكس الحال فى الدول المتقدمة (وسنتكلم عن هذه الوفورات عند كلامنا عن أسباب الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية فى دول العالم النامى) .

هـ - وجود طاقات إنتاجية عاطلة فى العديد من المؤسسات الصناعية بالدول النامية ، مما يؤدى إلى إرتفاع نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة ، وبالتالى إلى أرتفاع تكلفة الوحدة المنتجة .

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن كثيرًا ما تتعرض المنتجات ، التى تصدرها البلدان النامية، للتلف أثناء عمليات الشحن والتفريغ نتيجة لعدم تعبئتها بعناية كافية . وفى الوقت نفسه نجد أن منتجى الدول النامية ، الذين يقومون بالإعلان عن منتجاتهم والدعاية لها فى الأسواق العالمية ، لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة للغاية من عدد المنتجين بتلك الدول ، كما أن هؤلاء لا يقومون بذلك إلا فى حدود ضيقة جداً . وبطبيعة الحال فإن ذلك يرجع فى المقام الأول إلى الارتفاع الهائل لتكلفة الدعاية والإعلان فى تلك الأسواق ، سواء عن طريق وسائل الإعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة .

وفى نفس الوقت نجد أن الدول المتقدمة تفرض ضرائب جمركية مرتفعة - أو على الأقل مرتفعة نسبيًا - على وارداتها خاصة من السلع المصنعة ونصف المصنعة من البلدان النامية[1] (وتلك الرسوم الجمركية تزداد تصاعدا ، كلما زادت درجة تصنيع السلعة المستوردة[2]) فضلاً عن القيود الكمية ، مثل حصص الإستيراد ، التى تفرضها الدول المتقدمة

(١) ومع ذلك فإنه يمكن لمنتجات البلدان النامية في الواقع أن تباع لمواطنى الدول المتقدمة بأسعار أقل من مثيلتها المنتجة فى هذه الدول ، غير أن الفرق فى الأسعار يكون غالبًا أقل بكثير عن الفرق بين ما يكون هؤلاء المواطنون مستعدين لدفعه لإقتناء سلعة على مستوى عال من الجودة والذوق ومغلفة تغليفًا رائعًا ومظهرها جذاب وبين ما يكونون مستعدين لدفعه لإقتناء نفس السلعة ولكن على مستوى منخفض أو متوسط من الجودة والذوق ومغلفة تغليفًا يجعل مظهرها غير لائق ، خاصة وأن هؤلاء يعطون - طبقًا لتجاربنا الخاصة - أهمية قصوى لعوامل الجودة والذوق والمظهر عند شرائهم سلعة ما .

(٢) فبينما نجد أن مثلا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا تفرضان أية رسوم جمركية على الواردات من القطن الخام ، نجد أن الأولى تفرض على وارداتها من الغزل رسوما جمركية تتراوح ما بين ٥ ٪ و٢٩ ٪ من القيمة ، وتفرض اليابان عليها رسوما جمركية تتراوح ما بين ٥ ٪ و ١٥ ٪ من القيمة . أما واردات هاتين الدولتين من المنسوجات من بلدان العالم النامى ، فتفرض عليها رسوم جمركية بنسبة تتراوح ما بين ٣٣ ٪ و ٢٥ ٪ من القيمة .

Siehe: Autorenkollektiv, Problem der Industrialisierung in den Entwicklungsländern, Institut für Weltwirtschaft und internationale Bezie hungen der Akademie der Wissenschaften der UDSSR, Verlag "Mysl", Moskau 1971, Übersetzung der Hochschule für ökonomie, Berlin.

على تلك الواردات[1] [2] (وذلك بإستثناء الواردات ، التى تدخل فى إطار المعونة التجارية المقدمة من العالم المتقدم بطبيعة الحال) .

(١) وجدير بالذكر أن الإتجاهات الحمائية للدول المتقدمة قد زادت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٧ ، خاصة بسبب أنها تعانى منذ منتصف السبعينيات من بطء فى عملية التنمية الإقتصادية وإرتفاع في معدل البطالة بها .
وفيما يلى أمثلة للإجراءات الحمائية ، التى إتخذتها دول العالم المتقدم منذ ذلك العام :
اولاً : بالنسبة للقيود الكمية :
بالرغم إن إتفاقية الترتيبات الخاصة بتعدد الألياف تدعو لحصص بالنسبة للمنسوجات والملابس الجاهزة لا تقل فى أية سنة عنها فى السنة السابقة لها فإن هناك دولا أوروبية خفضت بعض تلك الحصص فى عام ١٩٧٧ إلى ما يقل كثيراً عن الحصص المقررة لعام ١٩٧٦ . كما أنه برغم أن تلك الإتفاقية تدعو فى نفس الوقت إلى زيادة الحصص من تلك السلع سنويًا بنسبة تبلغ حوالى ٦ ٪ أو ما يزيد عن ذلك قليلاً لم تستطع أحكام تلك الإتفاقية منذ عام ١٩٧٧ منع فرض قيود أكثر على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة وخاصة من جانب دول أوروبية . فقد حددت نسبة الزيادة السنوية فى معظم الحصص الجديدة لتلك الدول منذ عام ١٩٧٨ ما بين ٤ ,٠ ٪ و ٥ ,٠ ٪ فقط ، وذلك بعد حدوث الإنخفاض فيها إنخفاضًا كبيراً فى عام ١٩٧٧ عما كانت عليه عام ١٩٧٦ كما سبق أن قلنا .
وفى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، النرويج ، السويد ، وأستراليا قد قامت هى الأخرى بفرض حصص جديدة أقل من الحصص السابقة للحد من صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة إليها .
ولقد قامت فرنسا وإنجلترا وكذلك الولايات المتحدة وكندا وأستراليا بفرض حصص جديدة - بموجب ما أطلق عليه إسم «إتفاقيات التسويق المنسقة» - تحد من صادرات البلدان النامية من الأحذية .
ثانياً : بالنسبة للمعونات الحكومية للصناعة المحلية :
تتخذ هذه المعونات أشكالا مختلفة فمنها على شكل دعم مباشر ومنها على شكل دعم غير مباشرة مثل الضرائب التفضيلية ، والتى تمثل تخفيضات فى تكاليف الإنتاج والمبيعات . ولقد حصلت صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية فى إنجلترا بموجب «خطة الدعم البريطانى للعمالة المؤقتة» على إعانات تمثل نسبة تتراوح ما بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ من جملة تكاليف الإنتاج كما زادت المعونة الحكومية ، التى تقدم لغيرها من الصناعات البريطانية عما كانت عليه فى عام ١٩٧٨ . وتقدم كذلك فرنسا معونات حكومية إلى عدد من صناعاتها منها صناعة لب الورق والورق وصناعة الساعات وصناعة الصلب .
ولقد قامت الحكومات فى كل من بلجيكا وإيطاليا وهولندا والسويد وغيرها بتملك الشركات المفلسة فى بعض الصناعات مثل صناعة الصلب والنسيج وتمويلها من الموارد العامة ، مما ترتب عليه آثار حمائية فى تلك الصناعات .
انظر: روبرت مكنمارا ، (رئيس البنك الدولى الأسبق) ، كلمة ألقاها أمام مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية ، مانيلا بالفلبين ، مايو ١٩٧٩ ، ص ٩ - ١٢ .

(٢) جدير بالذكر أن إسرائيل - وهى تمثل المنافس الكبير للدول العربية والأفريقية فى أسواقها المحلية وأسواق العالم الأخرى ، كما هو معروف - تقوم بدعم منتجاتها وبالذات فى المجال الصناعى بما يعادل ٤٠ ٪ من قيمة الناتج الصناعى لديها .
انظر : الـ «تى شيرت» والبنطلون على قائمة الحرب الجديدة ، إسرائيل تحاول إلتهام الأسواق العربية لتحسين إقتصادها المشوه ، تحقيق صحفى أجراه طلعت إسماعيل مع د. احمد على دغيم وآخرين ، جريدة العربى ، القاهرة ٢٩/٨/١٩٩٤ ، ص ٣ .

٢-١-١٦ إنخفاض قيمة الصادرات غير المنظورة لقطاع السياحة :

يرجع إنخفاض قيمة صادرات قطاع السياحة فى دول العالم النامى ، خاصة إلى العوامل التالية :

أ - القصور فى الدعاية والإعلان عن المعالم والمزايا السياحية بها فى البلدان المتقدمة . (فلا شك أنه كلما زاد تعريف مواطنى هذه البلدان بالمعالم والمزايا السياحية فى الدول النامية ، كلما زاد تشوق هؤلاء إلى التمتع بتلك المعالم والمزايا السياحية ، فتزداد بالتالى رغبتهم فى قضاء أجازاتهم السنوية - أو على الأقل جزء منها - فى المناطق السياحية بتلك الدول) .

ب- عدم توافر الخدمات السياحية الهامة ، مثل المكاتب السياحية ، الفنادق خاصة فنادق الدرجة المتوسطة ، والتسهيلات اللازمة كالخرائط التوضيحية ، بصورة كافية .

جـ - عدم الإهتمام بالمناطق السياحية من ناحية التجميل والنظافة ، وكذلك عدم الإهتمام بالطرق المؤدية إلى الأماكن السياحية وعدم إنتظام وسائل المواصلات لنقل المسافرين ، بالإضافة إلى عدم تجهيز الكثير منها بالمقاعد المريحة وأجهزة التكييف . وجدير بالذكر أن السائحين ، خاصة أولئك الذين ينتمون للدول المتقدمة ، يعطون لحالة الطرق ووسائل المواصلات وزنا كبيرا عند إختيارهم الدولة ، التى يسافرون إليها بغرض السياحة .

د - عدم قيام البوليس السياحى فى كثير من الأحيان بتقديم التسهيلات اللازمة للسائحين بدرجة كافية ، وكذلك عدم قيامه بمراقبة الأماكن السياحية مراقبة دقيقة ، مما قد يضر بعدد من السائحين بسبب تعرضهم لعمليات إحتيال من ذوى النفوس الضعيفة ، الذين لا يهتمون بمصلحة وطنهم ولا يهمهم بالتالى ما تكون عليه سمعته فى الخارج .

هـ - عدم وجود فرص تسلية راقية فى الليل بدرجة مناسبة ، مما يجعل السائحين يملون بسرعة البلد النامى ، الذى يزورونه ، فلا يستطيعون البقاء فيه أكثر من بضعة أيام .

٢-١-١٧ إنخفاض قيمة الصادرات غير المنظورة لقطاع النقل :

يرجع إنخفاض قيمة الصادرات غير المنظورة لقطاع النقل بالدول النامية خاصة إلى صغر حجم الأساطيل التجارية - سواء البحرية أو الجوية - بتلك الدول .

٢-١-١٨ البطالة المقنعة بدواوين الحكومة والقطاع العام :

كما تدلنا الإحصاءات العالمية ، فإن ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من المعينين فى دواوين الحكومة والقطاع العام فى الدول النامية يمثلون عمالة زائدة أى بطالة مقنعة . ومعنى ذلك أن هذا الجزء الكبير من هؤلاء المعينين يحصلون على أجور ومرتبات دون أن يضيفوا إلى الإنتاج القومى الإجمالى شيئًا . وتبلغ هذه الأجور والمرتبات عادة نسبة تتراوح ما بين ٢,٥٪ و ٤٪ من الدخل القومى الإجمالى السنوى[١] . أى أن هناك مبالغ كبيرة تذهب سنويًا هباء ، وكان يمكن بطبيعة الحال إستخدامها في تدعيم الإستثمار ، لو أنها لم تدفع كأجور ومرتبات لأناس لا ينتجون شيئًا . ومعنى ذلك أن البطالة المقنعة تقلل من قدرة الدولة على الإستثمار . ولاشك أن إنخفاض قدرة الدولة الإستثمارية يزيد من حجم البطالة المقنعة وهكذا دواليك . فهكذا هى طبيعة الأشياء وإحدى حقائق الحياة أن الفشل (أو النجاح) إنما يحمل فى طياته عوامل تغذيه وتقوية .

٢-١-١٩ إنخفاض فوائض التأمينات الإجتماعية السنوية :

تمثل فوائض التأمينات الإجتماعية السنوية الفرق بين مجموع إشتراكات التأمينات الإجتماعية السنوية وجملة المعاشات والتعويضات والمكافآت ، الى تقدم سنويًا من صناديق التأمينات الإجتماعية .

وتشكل فوائض التأمينات الإجتماعية السنوية فى الدول النامية أهم عناصر المدخرات العامة هناك . كما أنها تمثل فى الوقت نفسه جزء هامًا من المدخرات المحلية هناك ، حيث أنها تتراوح ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ من هذه المدخرات ، ذلك برغم إنخفاض تلك الفوائض .

وحيث أن تلك الفوائض تستخدم عادة فى إقامة مشروعات إستثمارية ، فإن إنخفاضها يمثل أحد أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية فى الدول النامية .

---

(١) انظر على سبيل المثال : د. إبراهيم دسوقى أباظة ، تعيين العاطلين ، جريدة الوفد ، القاهرة ، ١٩٨٥/٦/٦ ، ص ٤ .

٢-١-٢٠ التأخر فى إستخدام القروض المتاحة :

برغم أن البلدان النامية تعقد إتفاقيات قروض بالقيم، التى ترى أنها فى أشد الحاجة إليها لتمويل مشروعاتها ، فإننا نجد أن هناك تباطؤا فى إستخدام القروض المتاحة لها . ذلك برغم أن التأخير فى إستخدام القروض المتاحة يكلف الدولة ، كما سبق أن قلنا ، تكاليف باهظة تتمثل فى دفع عمولة إرتباط لمدة طويلة عن المبالغ غير المستخدمة وكذلك فى الخسارة ، التى تتحملها نتيجة للتدهور المطرد للقيمة الحقيقية للأجزاء غير المستخدمة من القروض المتاحة بسبب الإرتفاع المطرد فى الأسعار العالمية للسلع الإستثمارية ، كما أن التأخر فى إستخدام القروض المتاحة يؤدى بالإضافة إلى كل ذلك أيضًا إلى دفع أقساط سنوية أو نصف سنوية قبل أن تدر المشروعات ، التى تمول بهذه القروض ، عائدًا .

ولا شك أن التأخر فى إستخدام القروض المتاحة يعد فى حد ذاته سببًا من أسباب إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية فى البلدان النامية ، وفى الوقت نفسه فإن تحمل الدول التكاليف الباهظة نتيجة للتأخر فى إستخدام القروض المتاحة يمثل هو الآخر أحد أسباب إنخفاض حجم تلك الإستثمارات هناك .

٢-٢ أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية عامة :

تتمثل أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية عامة فى دول العالم النامى فيما يلى :

٢-٢-١ إنخفاض حجم الموارد المخصصة سنويا لتنفيذ عمليات الإستثمار :

فكما بينا سابقًا ، فإن الدول النامية تعانى من إنخفاض حجم إجمالى الإستثمارات السنوية .

٢-٢-٢ الإضطرار إلى تنفيذ الكثير من عمليات الإحلال والتجديد سنويًا :

تضطر الدول النامية حاليا إلى تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد فى كثير من المصانع القائمة وكذلك فى كثير من مشروعات البنية الأساسية القائمة سنويًا . وذلك نتيجة لإهمال القيام بعمليات الإحلال والتجديد اللازمة فى السنوات السابقة .

٢-٢-٣ الإرتفاع المطرد فى أسعار السلع الإستثمارية :

فالإرتفاع المطرد فى أسعار السلع الإستثمارية لابد وأن يؤدي إلى أرتفاع مطرد فى تكلفة عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لكل مصنع من المصانع المتهالكة ولكل مشروع من مشروعات البنية الأساسية المتهالكة .

٢-٣ أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية :

تتمثل أسباب قلة الإستثمارات الصافية السنوية فى القطاعات السلعية فى البلدان النامية فيما يلى :

٢-٣-١ إنخفاض حجم الموارد المخصصة سنويا لتنفيذ المشروعات الجديدة :

كما بينا سابقا ، فإن البلدان النامية تعانى من إنخفاض حجم الإستثمارات الصافية السنوية .

٢-٣-٢ الإضطرار إلى إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية والمدن الجديدة :

تضطر البلدان النامية حاليا إلى إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية سنويا خاصة بسبب العملية الإنمائية ، وكذلك إلى إقامة عدد من المدن الجديدة سنويا للتقليل من التزاحم السكانى فى المدن القديمة بدرجة مناسبة .

٢-٣-٣ التزايد السريع نسبيا فى حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الخدمات الإنتاجية :

فالملاحظ أن حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى الدول النامية يزداد بسرعة نسبيًا فى قطاعات الخدمات الإنتاجية ، خاصة قطاع التجارة[(١)] .

---

(١) ويرجع إتجاه الكثير من رجال الأعمال فى دول العالم النامى إلى الإستثمار فى قطاع التجارة فى الواقع إلى الأسباب التالية :

أ – أن مخاطر الإستثمار فى قطاع التجارة منخفضة نسبياً .

ب– أن المشروع التجارى يدر دخلاً بعد فترة الإنشاء مباشرة ، وهى فترة قصيرة .

جـ– إرتفاع معدل الأرباح السنوية فى قطاع التجارة ، فهو يصل عادة إلى أكثر من ٨٠٪ .

٢-٣-٤ التزايد السريع نسبيا فى حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الخدمات الإجتماعية :

ففى الواقع أن هناك تزايد سريعـاً نسبياً فى حجم الإستثـمارات الجديدة السنوية فى قطاع الخدمات الإجتماعية، أى التعليم والرعاية الصحية، وذلك بسبب إرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان والإرتفاع المطرد فى أسعار السلع اللازمة لتنفيذ مشروعات هذا القطاع .

٢-٣-٥ النفقات السنوية الباهظة لعمليات ترميم الآثار :

كما هو معـروف ، فإن الدول النامية تنفق مبالغ باهظة سنويا علـى عمليات ترميم الآثار بها للحفاظ عليها . وذلك بسبب الإرتفـاع الهائل لثمن الأجهزة والمعامل والمواد الخام اللازمة لتلك العمليات والإرتفاع الفلكى لأجور ومرتبات العمالة الأجنبـية المتخصصة المستعان بها فى تلك العمليات .

٣- أسباب ضآلة القدرة على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنويًا :

ترجع ضآلة قدرة الدول النامية على زيادة حجم العمالة المنتجة المحلية سنويًا إلى الأسباب التالية :

٣-١ قلة الإستثمارات الصافية السنوية :

فكما رأينا سابقًا ، فإن الدول النامية تعانى من قلة الإستثمارات الصافية الستوية .

٣-٢ تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد بآلات ومعدات متطورة :

فالآلات والمعدات المتطورة هى آلات ومعدات ذات تكنولوجيـا مكثفة لرأس المال وموفرة للعمالة بدرجـة أكبر من تكنولوچيا الآلات والمعدات ، التى تستـبعد من عملية الإنتـاج نتيجة لتهالكهـا ، حيث أن تلك الأنواع من هذه الآلات والمعدات المتهالكة يكون قد توقـف إنتاجها فى الدول المتقدمة عندئذ (فعـمليات الإحلال والتجديد فى البلدان النامية تنفذ غـالبا بعد فترة طويلة جـدًا ، أى بعد مرور عـدد كبـير من السنوات بعد إنـتهاء العـمر الإفـتراضى للآلات والمعدات ، كما سبق أن قلنا ، بسبب قلة الموارد المالية هناك) .

٣-٣ عدم إستغلال الطاقة الإنتاجية إستغلالا كاملاً :

فى الواقع أنه يوجد فى الدول النامية فى معظم المجالات وسواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص جزء من الطاقة غير مستغل[١] ، وإن هذا الجزء فى تزايد مستمر .

وما يدعو للدهشة حقا أن يحدث ذلك ، برغم قلة الإستثمارات الصافية السنوية هناك والتى يتحقق جزء منها عن طريق اللجوء إلى الإقتراض من الخارج ، مما يسبب تحمل أعباء مالية وسياسية قاسية .

٣-٤ توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية :

من الغريب أننا نجد فى معظم البلدان النامية - إن لم يكن فيها جميعًا - توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات فى كل فترة من الوقت إما لعدة سنوات أو نهائيًا بعد أن يكون قد أنفق عليها الكثير من الأموال ، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية . ويرجع ذلك خاصة إلى تغير الوزراء . فهناك وزراء جدد يوقفون عملية إنشاء عدة مشروعات (منها أيضاً مشروعات تكون عملية إنشائها قد إقتربت من الإنتهاء) يكون قد بدأها وزراء سابقون لهم .
ومن هؤلاء الوزراء من يفعلون ذلك لأنهم غير مقتنعين بجدوى تلك المشروعات - سواء أكان عدم الإقتناع هذا نتيجة لأسباب موضوعية أو أسباب نفسية كأن يكون بينهم وبين الوزراء السابقين لهم عداء سابق يجعلهم يرون دائمًا أن قرارات أولئك الوزراء غير سليمة ، ومن ثم يأمرون بعدم إستكمال تنفيذ مالم يكن قد أستكمل تنفيذه من المشروعات التى بدىء فى تنفيذها طبقًا لقرارات أولئك الوزراء - ومن الوزراء الجدد من يفعلون ذلك لأنهم يرون أنه من الأفضل أن يستفاد بالأموال المخصصة أصلاً لإستكمال تلك المشروعات فى إنشاء مشروعات أخرى تكون - من وجهة نظرهم - أهم بكثير من تلك المشروعات ، ومنهم من يفعلون ذلك لأن إتمام إنشاء تلك المشروعات يمثل مزيه للوزراء السابقن ، حيث أنها عندئذ تضاف إلى أعمالهم ، لذلك يتظاهر أولئك الوزراء الجدد بأنهم غير مقتنعين بجدوى تلك المشروعات ويأمرون بوقف عملية إنشائها ، وبذلك يحققون هدفين فى آن واحد (أو كما يقول المثل العربى يضربون عصفورين بحجر واحد) ، حيث أنه يمكنهم بذلك تخفيض عدد المشروعات،

(١) بطبيعة الحال أن نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة فى القطاع العام إلى طاقته الإنتاجية عادة أكبر بكثير من نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة فى القطاع الخاص إلى طاقته الإنتاجية .

التى تضاف إلى أعمال الوزراء السابقين ، وفى الوقت نفسه زيادة عدد المشروعات ، التى يقومون بإنشائها وتضاف بالتالى إلى أعمالهم ، وذلك عن طريق إستخدام أيضًا تلك الأموال، التى كانت ستنفق على إتمام عملية إنشاء تلك المشروعات التى يأمرون بوقف تنفيذها بجانب ما يخصص لوزاراتهم من أموال أخرى بغرض الإستثمار فى إقامة المشروعات المختلفة ، والعجيب أن ذلك كله يحدث ببساطة ، برغم أنه بطبيعة الحال ضد مصلحة الوطن ، والتى يجب أن تعلو فوق مصلحة أى شخص أو أية مجموعة من الأشخاص ، مهما كان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص . فتوقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية معينة معناه بالطبع أن هناك رؤوس أموال كثيرة تنفق هباء وتهدر ، وكان من المفروض أن تساهم فى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالى فى زيادة حجم العمالة المنتجة والإنتاج القومى .

٣-١٥ الإستعانة بأعداد متزايدة من المتخصصين والعمال الأجانب:

فكما هو معروف ، فإنه يستعان فى الدول النامية بأعداد متزايدة من المتخصصين والعمال الأجانب فى إطار المعونة الفنية وفى إطار التعاون المالى والإستثمارى بين العالم المتقدم وهذه الدول .

ومن الطبيعى أن تؤدى ضآلة قدرة الدول النامية على زيادة العمالة المنتجة المحلية بها سنويًا مع إرتفاع المعدل السنوى لنمو القوى العاملة فى تلك الدول ، أى من السيل العرم المتزايد من الداخلين في سوق العمل - نتيجة لإرتفاع المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان بها - إلى تفاقم سريع لمشكلة البطالة بنوعيها (الصريحة والمقنعة) هناك . ولا شك أن البطالة معناها وجود جزء من الثروة البشرية مهدر لا يستغل ولا يستفاد به . وتمثل البطالة فى الواقع أخطر أنواع الثروات المهدرة ، حيث أنه لابد لهذا الجزء من البشر البالغين ، الذين لا يضيفون شيئًا إيجابيًا للمجتمع ، أن يحصلوا على جزء من الدخل القومى بطريقة أو بأخرى ليعيشون به .

٤- أسباب الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية:

كما سبق أن قلنا ، فإن الإنتاجية القومية فى دول العالم النامى متواضعة للغاية بالمقارنة بالإنتاجية القومية فى الدول المتقدمة . ويمثل ذلك أحد الأسباب الهامة لبطء عملية التنمية

الإقتصادية بالدول النامية ومعاناة شعوبها من أزمة إقتصادية تتفاقم حدتها مع الوقت . ويرجع الإنخفاض الهـائل للإنتاجية القوميـة فى الدول النامية - برغم المعونات الفنية المقـدمة لها من العالم المتقدم - فى الواقع إلى الأسباب التالية :

٤-١ إنخفاض مستوى التعليم بدرجة هائلة:

مما لا شك فيه أن لدى البلدان النامـية علماء وكفاءات فى عدد من التـخصصات لا يقل مستواهم عن مستوى العلماء والكفاءات فى نفس التخـصصات بالدول المتقدمة . غير أن نسبة عدد العلمـاء والكفاءات في المجالات المخـتلفة بتلك البلدان إلى عدد سـكانها هى فى الواقع نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة بنسبـة عدد العلماء والكفاءات بالعالم المتقدم إلى عدد السكان به . كما أن نسـبة الحاصلين على التعليم فى كل مـرحلة من مراحله المختلفة - خـاصة فى المرحلة المتوسطة وفوق المتوسطة والعليـا - فى البلدان النامية إلى عدد سكانها تعتبر نسـبة ضئيلة جداً مقارنة بنسبة الحاصلين على التعليم فى كل مـرحلة من مراحله المختلفة بالعالم المتقدم إلى عدد السكان هناك . وفى الوقت نفسه فإن نسبة الأميـة فى تلك البلدان أكبر بدرجة فلكية عن نسبة الأمية فى الدول المـتقدمة . لذلك كله يعـتبر مسـتـوى التعليم فى دول العالم النامى منخـفضاً بدرجة هائلة .

وفى الواقع أن مسـتـوى التعليم فى الدول النامية يعـتبر منخفضاً بـدرجة هائلة ليس فقط طبقا لهذا المعـيار (والذى يستخدمه العديد من الإقتـصاديين العالميين مثل البروفـسير الألمانىڤ هوزاك وغيره فى قياس مـستوى التعليم فى دولة ما[1]) وإنما أيضاً طبقاً لمعـيار آخر ونقصد به مستوى المواد التـعليمية ودرجة إستيـعاب الأفراد لها ، فكما هو معروف ، فـإن مستوى المواد التعليـمية فى البلدان النامـية يعتبر منخـفضاً جداً بالمقارنة بمـستوى المواد التعليـمية فى الدول المتقدمة، كما أن درجة إستيعاب التلاميذ والطلبة بتلك البلدان لها منخفضة جداً هى الأخرى.

وهناك أسبـاب عديدة لإنخـفاض مسـتوى التـعليم فى دول العالم النامى بدرجـة هائلة، أهمها ما يلى :

(1) Siehe: W. Hosak, Der Einfluss der Grösse der Entwicklungsländer auf einige wichtige Determinanten ihres wirtschaftlichen Wachstums, (Diss.), a. a. o., S. 74f.

٤-١-١ قلة الإنفاق على التعليم:

ولبيان مدى قلة الإنفاق على التعليم في الدول النامية ، نعقد هنا على سبيل المثال مقارنة بين ما أنفقته مصر ودولة متقدمة مثل بريطانيا على التعليم فى عام ١٩٨٢ . وإن إختيارنا للمملكة المتحدة هنا فى هذه المقارنة ، إنما يرجع إلى أن عدد السكان بتلك الدولة المتقدمة كان يماثل آنذاك عدد السكان بمصر تقريبًا .

تقول الإحصاءات المتاحة أن المملكة المتحدة أنفقت على التعليم فى عام ١٩٨٢ مبلغ ١٤,٣ مليار جنيه إسترليني (وهذا يمثل ٦٪ من إجمالى الدخل القومى هناك وقتئذ) ، بينما نجد أن ما أنفقته مصر على التعلم فى نفس العام قد بلغ ٠,٦٤٪ مليار جنيه مصرى ، أى ما يعادل ٠,٤٠ مليار جنيه إسترلينى فقط فى ذلك الوقت (وهذا يمثل ٣٪ فقط من إجمالى الدخل القومى هناك آنذاك)[١] . ويعنى ذلك أن بريطانيا أنفقت على التعليم فى عام ١٩٨٢ حوالى ٣٦ أمثال ما أنفقته مصر على التعليم فى نفس العام ، أى أن ما أنفقته مصر على قطاع التعليم يمثل حوالى ٢,٨٪ فقط من قيمة ما أنفقته بريطانيا على ذلك القطاع فى نفس العام ، برغم أن بكل منهما نفس العدد من السكان تقريبًا، كما سبق أن ذكرنا. وبطبيعة الحال أن ذلك يرجع إلى الفرق الفلكى بين حجم الإستثمارات السنوية فى قطاع التعليم فى كل من المملكة المتحدة ومصر وكذلك الفرق الفلكى بين عدد المعينين فى هذا القطاع فى كل من هاتين الدولتين وأيضًا بين مستويات مرتباتهم .

وجدير بالذكر أن ضآلة قدرة البلدان النامية على الإنفاق على التعليم من الموارد المحلية لا يعتبر السبب الوحيد لقلة إنفاقها على هذا القطاع . فبجانب هذا السبب يوجد سبب آخر لذلك، ونعنى به إهمال عدد من المسئولين فى قطاع التعليم بتلك البلدان فى إستغلال الفرص، التى تقدم لها من الخارج لزيادة إنفاقها على التعليم[٢] .

(١) انظر : د. لويس عوض ، ما يفعله الإنجليز ، جريدة الأهرام ، ١٩٨٦/٨/٣٠ ، ص ١٥ .

(٢) ونذكر هنا على سبيل المثال ما نشرته جريدة الأهرام - الصادرة يوم ١٩٨٧/١١/١٦ على لسان الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم في مصر وقتئذ من أن وكالة التنمية الدولية الأمريكية قد خصصت مبلغ ٩ ملايين دولار ليكون تحت تصرف مصر - فى إطار التعاون الفنى بينهما - للإستفادة بها من عمليات تطوير التعليم فيها ، والذى كانت ستفقده لو لم تكتشف وزارة التعليم فى عام ١٩٨٧ أنها على وشك أن تفقده إن لم يستخدم قريبًا ، حيث أن المبالغ ، التى تخصصها تلك الوكالة لتكون تحت تصرف دولة ما ولم تستغلها تلك الدولة فى الغرض المخصصة له خلال فترة معينة يلغى حق تلك الدولة فى إستخدامها ، (لذا تقرر إستخدام ذلك المبلغ فى إنشاء أول مركز فى مصر فى يناير عام ١٩٨٨ يتخصص فى تطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية بصفة مستمرة) .

٤-١-٢ ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات المدرسين والأساتذة :

من المعروف أن المدرسين والأساتذة فى الدول النامية يحصلون على مرتبات أقل - وغالبًا بكثير - من مرتبات الذين يعملون بنفس مؤهلاتهم وبنفس الأقدمية فى قطاعات أخرى هناك، ذلك برغم أن مرتبات هؤلاء تعتبر بحقٍ صغيرة. ومعنى ذلك أن مرتبات المدرسين والأساتذة، وبالتالى قيمتها الحقيقية تعد ضئيلة ولا تتناسب إطلاقًا مع الواجب الملقى على عاتقهم، والذى يتمثل فى تخريج دفعات تستطيع أن تساهم مساهمة فعالة فى تطوير وطنهم إقتصاديًا وإجتماعيًا .

ولاشك أن ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات المدرسين والأساتذة تفقدهم الرغبة فى إعطاء التلاميذ فى المدارس والطلبة فى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة كل ما يمكنهم إعطائه من علم وخبرة - مهما كانوا على مستوى عال من الخلق وذوى ضمائر حية يقظة - خاصة وأن تحقيق ذلك يكلفهم بذل طاقة كبيرة وفائقة لا يستطيعون تعويضها بسبب ضآلة القيمة الحقيقية لمرتباتهم ، مما يعنى أن تحقيق ذلك لابد وأن يكون على حساب صحتهم ، أى أننا نجد أن المدرسين والأساتذة ليس لديهم الرغبة فى تحقيق ذلك - فى ظل مرتباتهم الحالية - خوفًا على صحتهم ، وهى أغلى ما يملكه الإنسان .

وفى الوقت نفسه فإن ضآلة القيمة الحقيقية لمرتبات هؤلاء تجعل المشكلات - خاصة المشكلات العائلية - تحاصرهم من كل مكان ، مما يؤثر سلبيًا على نفسيتهم ، وبالتالى أيضًا على قدرتهم على تأدية رسالتهم السامية فى الحياة .

٤-١-٣ القصور فى المقررات التعليمية :

يرجع القصور فى المقررات التعليمية بدول العالم النامى إلى البطء الشديد للغاية فى عملية تطويرها .

٤-١-٤ تكدس التلاميذ والطلبة فى المدارس والمعاهد والكليات :

فكما هو معروف ، فإن عدد المؤسسات التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة تزداد في البلدان النامية ببطء شديد نسبيًا ، بينما الأعداد الجديدة ، التى تلتحق بها سنويًا تتزايد بسرعة كنتيجة طبيعية لإرتفاع المعدل السنوى لزيادة السكان بها . لذا نجد أن هناك تكدسًا متزايدًا فى

تلك المؤسسات التعليمية . وكمثال لذلك نذكر هنا أن عدد تلاميذ الفصل الواحد فى المدارس بمصر - بإستثناء المدارس الخاصة - يتراوح ما بين ٩٠ و ١١٠ تلميذًا أو تلميذة ، كما أن عدد الذين يحضرون فى المدرج الواحد فى المحاضرة الواحدة يصل فى أغلب الأحوال إلى أكثر من ألف طالب وطالبة .

ولا شك أن التكدس فى المؤسسات التعليمية فى الدول النامية له أثره السلبى الخطير على مستوى إستيعاب التلاميذ والطلبة لما يدرس لهم ، مما يزيد من رداءة مستوى التعليم هناك .

٤-٢ إنخفاض مستوى الصحة بدرجة كبيرة :

إن مستوى الصحة فى دول العالم النامى يعتبر فى الواقع منخفضًا بدرجة كبيرة بالمقارنة بمستوى الصحة في البلدان المتقدمة . ويرجع هذا الإنخفاض الكبير لمستوى الصحة هناك إلى الأسباب التالية :

٤-٢-١ رداءة الخدمة العلاجية نتيجة تكدس المترددين على المؤسسات العلاجية المختلفة :

فعدد المؤسسات العلاجية المختلفة فى الدول النامية ترتفع ببطء شديد نسبيًا ، بينما يزداد عدد المترددين عليها للعلاج بسرعة ، وذلك ليس فقط نتيجة لإرتفاع المعدل السنوى لزيادة السكان بها ، وإنما أيضًا نتيجة لتزايد نسبة الإصابة بالكثير من الأمراض مثل الفشل الكلوى وتصلب الشرايين والذبحة الصدرية وغيرها من الأمراض . لذلك نجد أن هناك تكدسًا متزايدًا من المرضى فى المؤسسات العلاجية فى تلك الدول، مما يؤدى إلى رداءة الخدمة العلاجية بها ، ونتيجة لذلك تقل فرص إستعادة هؤلاء لصحتهم كاملة .

٤-٢-٢ بطء إنتقال التقدم الطبى من العالم المتقدم :

كما هو معروف ، فإن التقدم الطبى ينتقل من العالم المتقدم إلى الدول النامية ببطء .

٤-٢-٣ عدم توافر عدد من الأدوية بكميات كافية :

فلا شك أن عدم توافر عدد من الأدوية بكميات كافية فى كثير من الأوقات يؤدى إلى

التأخير فى عـلاج الكثير من بعض الأمراض وبالتالى إلى تفـاقم تلك الأمراض ، مما يصعب من تحقيق الشفاء الكامل منها .

٤-٢-٤ النقص المطرد فى التغذية خاصة البروتين الحيوانى :

تعانى الجماهيـر العريضة فى دول العالم النامى بنقص مطرد فى التغـذية خاصة البروتين الحيـوانى (اللحوم والألبـان ومنتجاتهـا والبيض والأسمـاك) ، حيث أنهم يزدادون فـقرًا مع الوقت بسبب الإنخـفاض المطرد فى دخولهم الحقيـقية الناجم عن إرتفاع الأسـعار هناك بمعدل أكبر وبكثير عن المعدل السنوى لإرتفاع الأجور والمرتبات .

وكمثال للنقص في البروتين الحيوانى فى تلك الدول ، نذكر هنا أن متوسط نصيب الفرد فى مصر من اللحوم يبلغ ١٣ جـرامًا يوميًا ، بينما نجده يصل فى بلد متـقدم مثل بريطانيا إلى ٥٠ جرامًـا يوميًـا ، أى حوالى أربعـة أمثـال متـوسط نصيب الفـرد بمصر من هذا البـروتين الحيوانى، كما أن متوسط نصيب الفرد فى مصر من الألبان ومنتجاتها يبلغ حوالى ١٠٠ جرامًا يوميًا ، بينما نجد أن متوسط نصيـب الفرد فى العالم المتقدم من تلك المواد البروتينية يصل إلى حوالى ٦١٠ جرامًا يوميًا، أى أكثر من ستة أمثال نصيب الفرد بمصر منها .

وبطبيعة الحال أن النقص فى التغذية يـؤدى إلى ضعف الجسم وبالتالى إلى إضعاف قدرته على مقاومة الجراثيم ، مما يجعله أكثر تعرضًا للإصابة بالأمراض ، هذا بالإضافة إلى ما يؤدى إليه النقص فى التغذية من الإصابة بأمراض تعرف بأمراض النقص فى التغذية .

٤-٢-٥ التكدس فى المسكن :

يعـانى معظم سكان البـلدان الناميـة من ظاهرة التكدس فى المسكن . ومن المعـروف أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من مساحة المسكن ومستوى صحته .

٤-٢-٦ سوء الظروف الصحية في معظم أماكن العمل :

فى الواقع أن فى معظم أماكن العـمل فى الدول النامية ظروف صحية غـير مناسبة ، أى أن الحماية والأمن الصناعى للعاملين هناك غير متوفرين بدرجة كافية .

٤-٢-٧ تلوث البيئة بصورة واضحة ومتزايدة:

يرجع تلوث البيئة فى دول العالم النامى بصورة واضحة ومتزايدة خاصة إلى حدوث العديد من الإنفجارات فى مواسير الصرف الصحى بين وقت وآخر فى مناطق مختلفة (بسبب الضغط المتزايد على مرفق الصرف الصحى. الذى تجاوز معظمه العمر الإفتراضى له منذ العديد من السنوات مع إهمال أعمال الصيانة اللازمة له فى نفس الوقت ، ولا شك أن الضغط المتزايد على هذا المرفق ناتج عن القصور فى إنشاء مدن جديدة) وكذلك إلي عوادم السيارات المتزايدة نتيجة إستمرار إستخدام وسائل مواصلات ونقل (سواء سيارات ملاكى أو سيارات بوليس أو سيارات جيش أو سيارات نقل أو تاكسيات أو أوتوبيسات أو موتوسيكلات) بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى لعدة سنوات أخرى ، حيث أن وسائل المواصلات والنقل تلك يكون لها عوادم كثيفة ، وتزداد درجة كثافتها عند الوقوف فى إشارات المرور ، والذى قد يطول في كثير من تلك الإشارات إلى عدة دقائق بسبب إزدحام المرور . فمعظم سائقى وسائل المواصلات والنقل تلك لا يوقفون الموتور عند الوقوف فى الإشارات خاصة خوفًا أن لا يمكنهم تشغيله بسهولة عند السماح لهم بالسير وذلك بسبب حالته غير الجيدة .

٤-٢-٨ الإهمال فى عملية تنقية مياه الشرب فى كثير من الأحيان:

يحدث الإهمال في عملية تنقية مياه الشرب فى الدول النامية خاصة بقصد التوفير فى تكاليفها دون الأخذ فى الإعتبار ما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من إصابة أعداد كبيرة من الأفراد بأمراض خطيرة وما يتسبب عن ذلك من نفقات للعلاج وإستيراد للأدوية اللازمة وإنخفاض إنتاجية العاملين منهم نتيجة للآلام ، التى يقاسون منها بسبب تلك الأمراض ، بل وأيضًا تعطيلهم عن العملية الإنتاجية فترات من الوقت (وكذلك معاناة التلاميذ والطلبة ، الذين يصابون بتلك الأمراض ، مما يقلل قدرتهم على المذاكرة والإستيعاب بل وتعطيلهم عن العملية التعليمية فترات من الوقت) . ومعنى ذلك أن الإهمال فى عملية تنقية مياه الشرب بقصد التوفير فى تكاليفها يعد خطأ فاحشًا ليس فقط لأنه يعتبر عملاً مهدرًا لأبسط حقوق الإنسان المعاصر فى الحصول على مياه شرب نقية خالية تمامًا من الجراثيم ، وإنما أيضًا لأنه يكلف الدولة أضعاف ما توفره فى تكاليف تنقية المياه .

٤-٣ سوء الظروف الإجتماعية :

فى الواقع أن هناك الكثير من الظروف الإجتماعية السيئة فى الدول النامية، أهمها ما يلى :

٤-٣-١ عدم إنسياب المرور وازدحام المواصلات بدرجة شديدة :

فالحالة السيئة للطرق وكثرة ما بها من مطبات فى الدول النامية تؤدى إلى عدم إنسياب المرور هناك ، وإن عدم إنسياب المرور والحالة السيئة للطرق المسببة له وكذلك سوء الحالة الفنية لمعظم وسائل المواصلات والنقل تؤدى جميعًا إلى حدوث خلل فى عدد من تلك الوسائل يوميًا وبالتالى إلى توقفها فى الطريق وتعطيل جزء من الطريق بعض الوقت والإضطرار إلى شراء قطع الغيار اللازمة لإصلاحها وضياع الوقت الكثير فى ذلك وفى إصلاحها لدى الميكانيكى . ولا شك أن كل ذلك يزيد من التكلفة المادية والزمنية والنفسية والعصبية ، التى يتحملها أصحاب وسائل النقل والمواصلات وسائقيها بدرجة غير صغيرة .

وبطبيعة الحال فإن تعطيل أجزاء من الكثير من الطرق بعض الوقت يوميًا بسبب حدوث خلل بوسائل المواصلات والنقل وتوقفها فى الطريق ، إنما يزيد من درجة عدم إنسياب المرور، ويزيد بالتالى عدد وسائل النقل والمواصلات ، التى تتعطل في الطريق وهكذا دواليك .

وإن عدم إنسياب المرور بهذه الصورة يؤدى عادة إلى إضطرار وسائل النقل والمواصلات إلى قطع المسافات فى فترة زمنية تعادل أكثر من ضعف الفترة الزمنية اللازمة لقطعها فى حالة إنسياب المرور . أى أن وسائل النقل والمواصلات لا تستطيع إلا أن تقطع يوميًا مسافات تمثل أقل من نصف المسافات ، التى يمكن أن تقطعها فى حالة إنسياب المرور ، مما يعنى إنخفاض عدد الأدوار اليومية ، التى تقوم بها وسائل النقل والمواصلات إلى أقل من نصف عدد الأدوار، التى تستطيع أن تقوم بها فى حالة إنسياب المرور . ومن الطبيعى أن ينجم عن ذلك وكذلك أيضًا عن كثرة حاجة وسائل النقل والمواصلات للإصلاح خاصة بسبب الحالة السيئة للطرق والمرور آثار إيجابية على حجم تكاليف عملية نقل السلع والأفراد وبالتالى آثار سلبية على الإنتاجية القومية ، حيث أن هناك علاقة عكسية بين حجم التكاليف ومستوى الإنتاجية .

وفى الوقت نفسه فإنه يتسبب عن هذا الإنخفاض الهائل لعدد الأدوار اليومية ، التى تقوم بها وسائل المواصلات ، وعن قلة هذه الوسائل نسبيًا إنتظار الركاب أوقاتاً طويلة قد تصل إلى

ثلاثة أرباع ساعة أو أكثر على محطات الأوتوبيس والترام والمترو وإزدحام وسائل المواصلات بدرجة شديدة أى بصورة لا تليق على الإطلاق بالركاب كآدميين ، وتستمر معاناتهم من هذا الإزدحام فترة غير قصيرة من الوقت - نتيجة إضطرار وسائل المواصلات إلى قطع المسافات فى فترة زمنية تعادل أكثر من ضعف الفترة الزمنية اللازمة لقطعها في حالة إنسياب المرور - مما يفقدهم الشعور بآدميتهم . كما أن هذا الإزدحام يعطى الفرصة لذوى النفوس الضعيفة والوضيعة لإرتكاب الجرائم .

ونتيجة لكل تلك الظروف السيئة ، فإننا نجد أن الأغلبية الساحقة من العاملين يذهبون إلى أعمالهم متأخرين ومرهقين وبحالة نفسية وعصبية رديئة لدرجة أنهم يكونوا قابلين للإثارة لأتفه الأسباب. ولابد وأن ينعكس ذلك على العلاقات بين الزملاء فى العمل وعلى طريقة التعامل مع جمهور المتعاملين معهم ، مما يؤدى إلى تفشى سوء الحالة النفسية والعصبية بين أفراد المجتمع . ولاشك أن ذلك كله له آثاره السيئة على الإنتاجية القومية . ثم إن جمهور العاملين يعانون وهم فى طريق عودتهم إلى مساكنهم نفس ما يعانون فى الصباح وهم فى طريقهم إلى مقر العمل ، مما يزيد حالتهم النفسية والعصبية رداءة . ولابد أن يؤثر ذلك تأثيرًا سيئًا على العلاقات الأسرية ، فتزداد همومهم ، ومن ثم تزداد إنتاجيتهم إنخفاضًا .

٢-٣-٤ المعاناة من أزمة الإسكان الحادة والمتفاقمة :

تعانى دول العالم النامى منذ الستينيات من أزمة إسكان متفاقمة ، خاصة نتيجة لفرض قوانين إسكان غير سليمة أدت إلى شعور الملاك بالإحباط الشديد ، مما دفع بالكثير جدًا من الذين كانوا يفضلون سابقًا إستثمار أموالهم فى قطاع الإسكان إلى البعد تمامًا عن الإستثمار فى هذا القطاع[١] ، ولقد أصبحت أزمة الإسكان هناك الآن حادة . لذا فإن أسعار الشقق هناك أصبحت فلكية وأصبحت كذلك إيجارات الشقق الجديدة ، التى تعرض للإيجار ، إيجارات خيالية ، مما أدى إلى إضطرار أعداد متزايدة من الأفراد إلى السكن فى مجمعات سكنية حقيرة لا تصلح حتى أن تكون زرائب لخنازير العالم الغربى وماشيته وفى المخابىء والعشش والأكواخ وأيضًا حيث توجد المقابر . ولنا أن نتخيل ماذا يمكن أن تكون عليه نفسية هؤلاء وإنتاجيتهم. فلا شك أن نفسيتهم تكون في الحضيض وتكون بالتالى إنتاجيتهم منخفضة للغاية .

(١) انظر : د. احمد على دغيم ، المشكلة والحل (٢) ، جريدة الوفد ، القاهرة ١٩٩٥/٥/٨ ، ص ٧ .

وفى نفس الوقت فإن مشكلة الإسكان تسبب أخطر المشكلات الإجتماعية ، والتى تتمثل فى عزوف الأغلبية العظمى من الشباب عن الزواج لعدم قدرتهم على توفير مسكن فى ظل الأسعار الفلكية الحالية للشقق والإيجارات الخيالية للشقق ، التى تعرض للإيجار ، فمثلاً نجد أن إيجار شقة عادية فى حى متواضع يبلغ على الأقل ضعف مرتب الشاب ، الذى تخرج ويعمل منذ خمس سنوات . والأخطر من ذلك أن هؤلاء الشباب أصبحوا لا يستطيعون حتى أن يأملوا بأنه سيأتى اليوم ، الذى يمكنهم فيه توفير المسكن اللازم لتكوين الأسرة أى أن مشكلة الإسكان تزرع اليأس فى نفوس الشباب . وما أخطر اليأس فى نفوس الشباب ، إنه يدفع بهم إلى عالم الإنحراف . لذلك فلاغرو أن نجد أن إنحرافات الشباب فى الدول النامية تزيد سنويًا بمعدلات كبيرة نسبيًا . ومن الطبيعى أن يشكل ذلك متاعب نفسية قاسية لآباء وأمهات الشباب ، الذين ينحرفون ، ويجعل الاباء والأمهات الآخرين يعيشون فى هم وقلق دائم خوفًا من أن ينحرف أيضًا أبناؤهم وبناتهم . كما أن معظم الآباء والأمهات يشعرون بضيق شديد بسبب حرمان معظم أولادهم - سواء شابات أو شبان - من نعمة الزواج على الأقل لفترات طويلة ، وأيضًا لحرمانهم هم بالتالى من أن يسعدوا بأحفاد لهم من هؤلاء الأولاد ، كما يعيشون فى الوقت نفسه فى قلق متزايد بسبب خوفهم من أن تتحول بنات لهم إلى عانسات لفترات طويلة بل وربما حتى نهاية حياتهن . وفى نفس الوقت فإن بقاء الأغلبية العظمى من الشابات والشبان بدون زواج على الأقل لفترات طويلة يجعلهم يعيشون ليس فقط فى قلق وعدم إستقرار ، وإنما أيضًا فى ضيق متزايد ، حيث أن معظم الشقق فى البلدان النامية صغيرة الحجم لدرجة أننا نجد أن للأولاد فى الأسرة - مهما كان عددهم وجنسهم وسنهم - حجرة واحدة فقط خاصة بهم جميعا ، وفى أفضل الظروف نجد أن لبنات الأسرة - مهما كان عددهن وسنهن - حجرة واحدة خاصة بهن ، وكذلك لأبناء الأسرة - مهما كان عددهم وسنهم - حجرة واحدة خاصة بهم ، مما يخلق مشكلات بين أفراد الأسرة الواحدة ، تتزايد حدتها مع تزايد عدد السنوات ، التى يستمر فيها وجود الإخوة والأخوات فى نفس الشقق .

ومن الطبيعى أن يؤثر كل ذلك تأثيرا سلبيا كبيرا نسبياً على إنتاجية العاملين من هؤلاء الأفراد ، سواء أكانوا آباء أو أمهات أو أبناء أو بنات .

٤-٣-٣ تفشى البطالة الصريحة:

البطالة الصريحة تعنى أن هناك أفراداً قادرون على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عملاً. وبذلك يضيع وقتهم سدى . فالوقت هو الشيء الوحيد ، الذى لا يمكن تخزينه والإحتفاظ به لفترة ما للإستفادة به بعد تلك الفترة ، فإذا لم يستفد به فى الحال لما أمكن الإستفادة به أبدا ، ولذلك فإن البطالة تمثل فاقدا غير منظور .

ولا شك أن أزمة البطالة الصريحة فى دول العالم النامى أصبحت تمثل أهم آفة أى أخطر مشكلة تواجهها مجتمعاتها، حيث أنها تلقى بظلال كثيبة بعد أن طالت فترة الكساد الإقتصادى وأصبح هناك أعداد هائلة من الذين يضافون سنويا إلى القوى العاملة لا يجدون عملا ، ونتيجة لذلك واصلت نسبة البطالة الصريحة إلى القوى العاملة هناك الإرتفاع ونذكر هنا على سبيل المثال أنها وصلت إلى أكثر من ٢٠ ٪ ، ومن المتوقع أن تواصل إرتفاعها بإستمرار[١] .

وجدير بالذكر أن معدل البطالة هناك يصل إلى حده الأقصى فى فئة العمر من ١٥ إلى ٣٠ عاما . ونذكر هنا على سبيل المثال أن المركز القومى للبحوث بجمهورية مصر العربية قام بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالقاهرة بتنفيذ مشروع بحثى خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٧ لدراسة مشكلة البطالة وإمكانيات حلها ، وأوضحت النتائج أن معدل البطالة فى فئة العمر من ١٥ إلى ٢٩ عاما يبلغ ٥١,٧ ٪ من إجمالى القوة العاطلة المصرية[٢] ، ولا شك أن هذا يزيد من خطورة مشكلة البطالة .

ولعل من أبرز السمات المستجدة على ظاهرة البطالة الصريحة فى الدول النامية إرتفاع نسبة العاطلين من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، سواء الفنية أو المهنية ، إلى عدد العاطلين[٣] .

(١) انظر على سبيل المثال : ١١ مليون عاطل عن العمل فى الدول العربية ، جريدة عالم اليوم ، ١٢/٣/١٩٩٧، ص ٦ .

(٢) انظر : ميرفت عبد التواب ، نظرات حول مشكلة البطالة : لابد من حوار شامل لنجاح الفكرة ، ملحق الجمعة لجريدة الأهرام ، القاهرة ٢٩/٨/١٩٩٧، ص ١١ .

(٣) تفيد آخر الإحصاءات العالمية أن متوسط معدلات البطالة الصريحة بين خريجى الجامعات فى الدول النامية فى إرتفاع مستمر . ونذكر على سبيل المثال أن فى المجتمعات العربية إرتفع ذلك المعدل فى نهاية التسعينيات إلى أكثر من ٦٠ ٪ . ولقد جاء ذلك فى الورقة التى قدمها د. محمد على الندوى فى المؤتمر الثانى لمؤسسة الفكر العربى «حول إستشراف المستقبل العربى» فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣ . =

والبطالة الصريحة لها - كما يقول الكاتب الفرنسى إميل زولا بحق[1] - أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، كما أن لها تأثيراتها النفسية السيئة ليس فقط على الشباب العاطل ، وإنما أيضًا على ذويهم . فلا شك أن الآباء والأمهات يشعرون بحزن وقلق ، عندما يجدون أولادهم أو بعضًا منهم ينتمون إلى جيش العاطلين ويعيشون بالتالى فى ضياع وفى قلق متزايد على مستقبلهم وكذلك فى يأس وحزن ، خاصة لأنهم يجدونهم محرومين من تحقيق ذاتهم - نتيجة حرمانهم من حقهم فى إيجاد فرص عمل لهم - فتحقيق الذات تمثل كما هو معروف ، إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية ، وما يزيد من قلق هؤلاء الأباء والأمهات أنهم يخشون أن ينحرف أولادهم العاطلون أو بعضهم خاصة وأنه كثيرًا ما تنشر فى الجرائد حالات إنحراف جديدة لشباب عاطل . وفى نفس الوقت فإن عدم وجود فرص عمل للأبناء والبنات يعنى أن الوالدين عليهما أن يستمرا فى الإنفاق عليهم ، ولقد كانا ينتظران بشغف يوم تخرجهم ليعينوا فى وظائف ويحصلون على أجور ومرتبات تغنيهم عن الإعتماد إقتصاديًا عليهما ، ليرتفع مستوى معيشة الأسرة بدلا من إستمرار تدهوره نتيجة لإرتفاع الأسعار المحلية بمعدل سنوى أكبر بكثير من المعدل السنوى لإرتفاع الأجور والمرتبات .

ومن الطبيعى أن يؤثر كل ذلك سلبيا على إنتاجية هؤلاء الآباء والأمهات .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه فى ظل تفاقم البطالة يزداد عدد العاملين ، الذين يكونون قلقين على مستقبلهم بسبب خوفهم من فقدان العمل إما لإحلال غيرهم من جيش العاطلين (يكونون أكثر كفاءة منهم أو / ويقبلون أجور ومرتبات أقل من أجورهم ومرتباتهم) محلهم أو بسبب توقع توقف المنشأة أو المؤسسة ، التى يعملون بها عن العمل أو تضييق حجم نشاطها نتيجة لسوء الأحوال الإقتصادية السائدة الناجمة أيضًا عن تفاقم البطالة الصريحة . أى أن تفاقم البطالة الصريحة تؤثر سلبيًا أيضًا على نفسية هؤلاء العاملين وبالتالى على إنتاجيتهم .

وكما هو معروف ، فإن الأغلبية الساحقة من الخريجين فى البلدان النامية لا يتم تعيينهم إلا بعد مضى فترة طويلة على تخرجهم تمتد لعدة سنوات . لذا فإنه من الطبيعى أن تكون إنتاجية الذين يعينون من هؤلاء منخفضة جدًا ، فهم يعينون بعد أن يكون قد محى من

= انظر: د. ميلاد حنا، تحسين أحوال المجتمع العربى . . هو سبيله لمستقبل أكثر إشراقا، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٣/١٢/١٦ ، ص ١٠ .

(١) انظر : أحمد بهجت ، البطالة ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠١/٥/٢٥ ، ص ٢.

ذاكرتهم فـي فترة البطالة الـطويلة تلك كل ما درسـوه ، سواء فى الكليات أو فـى المعاهد ، وأصبح مـخهم خاليًا منه تمـامًا ، أى أصبح كمـا يقول المثل المصرى «أنظف من الصـينى بعد غسيله» .

من ذلك كله يتـضح لنا إذن أن البطالة الصـريحة فى تلك البـلدان لها تأثيـر سلبى ليس صغير على الإنتاجيـة القومية هناك ، بل وتمثل غولا مخيفا يهدد المجـتمع بكل فئاته فى شتى نواحى الحياة[١] .

٤-٣-٤ إدمان المخدرات :

لاشك أن أهم العوامل المسببة لتـفشى إدمان المخدرات فى دول العالم النامى هو الظروف المحيطة ، التى تعـانى منها الجمـاهير هناك ، خاصـة الشباب . وإن إدمان المخـدرات يجعل المتعاطى - كـما هو معروف - أسـيرا لما يتعاطاه لإعـتقاده أنه يكسبه نشـوة رائعة ، وهى فى حقيقتـها نشوة زائفة مدمرة لكيانه مـحطمة لوعيه بنفسه ، ويفقـد بالتالى قدرته على السيطرة على سلوكه فتسـوء علاقاته بغيره سواء فى المحيط الأسرى أو محـيط العمل ، بل وإن التأثير السيء للإدمان على المتعاطين سواء على صحتهم أو نفسيتهم أو علاقاتهم الأسرية والإجتماعية يتزايد حدته بإستمرار ، أى تـستمر حالتهم الصحية والنفسيـة وكذلك علاقاتهم بالآخرين فى التدهور ، وتقل بالتالى قـدرتهم على القيام بأعمالهم بإطراد . لذلك ، وحيث أن إنتـاجيتهم فى الفترة ، التى تمتد من لحظة توقفهم عن العمل حـتى الإنتهاء من علاجهم وإتمام شفائهم ، تكون بطبيـعة الحال مسـاوية للصفر ، وأن عـدد مدمنى المخدرات فى الدول النامـية فى تزايد مطرد (برغم كل الحملات ، التى يقوم بها رجال مكافحـة المخدرات بها ضد مهربى المخدرات وبرغم ما تقوم به أجهزة الأعلام هناك لتوعيـة الجماهير بخطورة تعاطى المخدرات وإدمانها) ، فإن إدمـان المخدرات فى تلك الدول يعتـبر عاملاً هامًـا من عوامل ضعف مـستوى الإنتاجيـة القومية هناك .

(١) انظر : البطالة .. القنبلة التى أوشكت على الإنفـجار في وجه المجتـمع ، تحقيق صحفى أجـرياه تهانى تركـى وهانـى بهيج مع د. أحـمد على دغيم وآخرين ، جريـدة الأسـبوع ، القاهرة ٢٠٠١/٧/١٦، ص ١٤ .

٤-٣-٥ التخلى عن القيم الإيجابية:[١]

فلاشك أن تخلى المجتمعات بالدول النامية عن قيمها الإيجابية أدى إلى أن يسود سوء المعاملة بين الأفراد وتفشى الظلم فى تلك المجتمعات ، حيث أن الأغلبية الساحقة من أفرادها أصبحوا لا يفكرون إلا فى مصلحتهم الذاتية ، مهما كانت النتائج سلبية وسيئة للآخرين[٢] ، مما جعل هناك شعار يسود فى الوقت الحالى وهو «يجب أن تتأذب حتى لا يأكلك الذئاب» وهكذا أصبحت الأغلبية الساحقة من أفراد مجتمعات العالم النامى يعيشون فى تطاحن مستمر. ولذلك نجد أن معظم أفراد هذه المجتمعات يعيشون فى قلق دائم على مستقبلهم ومستقبل أسرهم . ومن الطبيعى أن يكون لكل ذلك أثره السلبى علي الإنتاجية القومية هناك .

٤-٣-٦ تعطيل مصالح الأفراد تحت إسم الروتين:

من المعروف أنه كثيرًا ما يحدث تعطيل مصالح الأفراد فى الدول النامية تحت إسم الروتين، ويرجع ذلك فى الواقع إلى **الأسباب التالية** :

٤-٣-٦-١ تقوم الكثير من الجهات الحكومية بالإكثار من عدد الإجراءات اللازم إتخاذها لقضاء المصالح لديها ، مما يعقد عملية قضاء تلك المصالح . وذلك بقصد إيجاد أعمال للعمالة المكدسة بها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ليتسنى فرض عدة رسوم ، حيث أن هناك علاقة طردية بين عدد الإجراءات ، التى تتخذ لقضاء مصلحة ما لدى تلك الجهات ، وعدد

(١) يقول عالم الإجتماع المصرى الدكتور سيد عويس (الذى كان يمثل دائما نموذجًا للعالم المترفع الجاد الذى لا يعنيه شيء غير البحث عن الحقيقة والحرص على أن يكون دائمًا صريحًا فى حديثه ولا يخشى فى ذلك لومة لائم) أن المجتمع المصرى قد صدر جميع القيم الإيجابية إلى الخارج . ولقد أرجع قلق الشاب المصرى فى الوقت الحاضر إلى ذلك .

وبطبيعة الحال ان هذا العالم قصد بهذا القول أن المجتمع المصرى قد صدر جميع القيم الإيجابية إلى الخارج وتخلى فى الوقت نفسه عن العمل بها . فالقيم ، مثل العلم ، يمكن للإنسان أن يقدمها للآخرين دون أن يفقدها فى نفس الوقت ، فتلك الأشياء لا يفقدها الإنسان إلا فى حالة واحدة فقط وهى حالة تخليه عن العمل بها .

انظر : مشاكل الشباب تحتاج للحكمة والقدوة ، رغم كل شيء أنا متفائل بالمستقبل فى مصر ، حوار للدكتور مصطفى عبد الغنى مع الدكتور سيد عويس ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٢/٦/١٩٨٩، ص ١١.

(٢) انظر على سبيل المثال: د. أحمد على دغيم ، هؤلاء .. هل يجتازون الإختبار الصعب؟ جريدة الوفد ، القاهرة ٢٣/١٢/١٩٩٥، ص ٧.

الرسوم، التى على الفرد دفعها لقضاء تلك المصلحة له هناك . وبالطبع أن تعدد وتعقد تلك الإجراءات لا يكلف الفرد فقط مبلغًا كبيرًا نسبيًا من المال ، وإنما أيضًا الكثير من الوقت والأعصاب .

٤-٣-٦-٢ قيام عدد كبير من موظفى الدواوين الحكومية بتعقيد الأمور لأصحاب المصالح لديهم ، حتى يفطن هؤلاء إلى أنه يجب تقديم رشاوى لهم ليتم قضاء المصالح لديهم[١] .

٤-٣-٦-٣ قيام عدد آخر من موظفى الدواوين الحكومية (ويذكر أنه عدد كبير جدًا) بتعقيد الأمور لأصحاب المصالح لديهم ، وذلك بسبب عدم شعورهم بالراحة النفسية وشعورهم بأنهم هم المعذبون فى الأرض نتيجة للمشكلات ، التى يعانون منها ، والناجمة عن تدهور مستوى معيشتهم مع الوقت بسبب إرتفاع الأسعار بمعدل أكبر من معدل إرتفاع مرتباتهم . فذلك الشعور لدى هؤلاء الموظفين يجعلهم لا يرغبون فى بذل مجهود يذكر فى العمل ولا يتعاطفون مع هؤلاء المواطنين أصحاب المصالح لديهم ، بل إن الكثير من تلك المجموعة من الموظفين يجدون فى نفس الوقت لذة ومتعة في تعذيب أصحاب المصالح لديهم ، **حتى لا يكونون هم وحدهم المعذبين فى الأرض** .

وبطبيعة الحال أن تعطيل مصالح الأفراد يعنى إنخفاض إنتاجية الموظفين المسئولين عن قضاء هذه المصالح . وفي الوقت نفسه فإن تعطيل مصالح الأفراد له ، كما سبق أن ذكرنا ، أثر سيء على الحالة النفسية والعصبية لأصحاب المصالح هؤلاء ، كما أنه يؤدى إلى تعطيلهم عن أعمالهم ساعات طويلة فى العديد من الأيام وكذلك إلي تأخير الإستفادة من الطاقة الإنتاجية المعطلة وإلى تعظيم فترة إقامة الكثير من المشروعات ، مما أساء إلى سمعة الدول النامية فى مجال الإستثمار عالميًا . ولا شك أن كل ذلك يعنى أن تعطيل مصالح الأفراد لدى الجهات الحكومية فى العالم النامى يؤثر سلبيًا وبدرجة ليست صغيرة على الإنتاجية القومية هناك .

---

(١) انظر : د. أحمد على دغيم ، المشكلة والحل (١) ، جريدة الوفد ، القاهرة ٢٥/٤/١٩٩٥ ، ص ٧ .

٤-٣-٧ عقاب المجد فى عمله وإثابة المهمل فى كثير من الأحيان والتساوى فى المعاملة بينهما فى أغلب الأحيان:

فكثيرًا ما يحدث فى دول العالم النامى عقاب المجد في عمله على إجتهاده (غالبًا خوفًا من تألق نبوغه وتفوقه بالتالى على الرؤساء ، الذين سبقوه فى ميدان العمل بسنوات طويلة ، أو بسبب بعض الأخطاء الصغيرة ، فهناك قول مأثور بجميع لغات العالم يقول «إذا أردت ألا تخطىء فلا تعمل» فلا شك أنه لا يوجد عمل إنسانى كامل ، فالكمال لله وحده) ، وإثابة المهمل (حيث أن المهملين فى عملهم غالبًا ما يتقنون فن النفاق لرؤسائهم كما ينقلون لهم أخبار العاملين معهم ، مما يجعلهم فى نظر رؤسائهم مستحقين للإثابة) . وإن كان ما يحدث فى تلك الدول فى أغلب الأحوال هو التساوى فى المعاملة بين المجد والمهمل . ولا شك أن ذلك كله يكون مهبطاً للعزائم ويقضى على الرغبة فى الإجتهاد فى العمل ، مما يؤثر سلبيًا بدرجة كبيرة على الإنتاجية القومية .

٤-٣-٨ النقص فى الوسائل الترفيهية وإرتفاع تكلفة التمتع بالخدمات الترفيهية بدرجة خيالية:

لاشك أن الخدمات الترفيهية ، مثل ما تقدمه المسارح والملاهى وغيرها ، لها تأثيرها الإيجابى على الحالة النفسية والعصبية للأفراد ، الذين يستمتعون بها (حيث أنها تخفف من درجة شعورهم بالضغوط النفسية والعصبية التى يتعرضون لها فى حياتهم اليومية) ، وبالتالى على إنتاجيتهم . أى أن حرمان الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمعات بالدول النامية من الإستمتاع بالخدمات الترفيهية ، نتيجة النقص فى الوسائل الترفيهية وإرتفاع تكلفة التمتع بخدماتها بدرجة خيالية يعنى حرمان هؤلاء من الأثر الإيجابى لهذه الخدمات على نفسيتهم وبالتالى على إنتاجيتهم .

٤-٣-٩ الشعور المتزايد بعدم الرضاء وبالتالى الإنخفاض المتزايد فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن:

كما تدلنا التجارب ، فإن إنتاجية الفرد تتوقف إلى حد كبير على درجة شعوره بالإنتماء إلى الوطن ، فالشعور القوى بالإنتماء إلى الوطن له فعل السحر فى نفوس الأفراد لدرجة أنه يجعلهم مستعدين بل ومرحبين بأن يضحوا بحياتهم فى سبيله، أوليس الذى يكون مستعداً ومرحبًا بالتضحية بحياته فى سبيل وطنه ، يكون على إستعداد أكثر ومرحبًا أكثر ببذل كل

جهد ممكن لرفعته ؟ فلا شك أنه لا يبخل أبدًا بأى جهد يمكن أن يساهم به فى نهضة وطنه مهما كلفه هذا من مشاق ، حيث أن السعادة والمتعة ، اللتين يشعر بهما عندئذ ، تعوضه عن تلك المشاق بما هو أكثر بكثير منها . ومعنى ذلك أن الشعور القوى بالإنتماء إلى الوطن يجعل الفرد يشارك فى العملية الإنتاجية بأقصى حد ممكن .

غير أن درجة شعور الفرد بالإنتماء إلى الوطن تتوقف على درجة شعوره بالرضاء . لذا فإنه من الطبيعى أن نجد فى دول العالم النامى إنخفاضًا متزايدًا فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن ، حيث أن هناك شعورًا متزايدًا بعدم الرضاء .

وإن الشعور بعدم الرضاء هو بطبيعة الحال نتيجة لكل العوامل السابقة ، التى تمثل فى حد ذاتها أسبابًا مباشرة لإنخفاض الإنتاجية القومية فى تلك الدول ، وفى نفس الوقت فإن الإرتفاع السنوى فى الأسعار بمعدلات عالية بها لا يؤدى فقط إلى تدهور مستوى معيشة معظم أفراد مجتمعاتها ، وإنما أيضًا إلى تزايد مطرد فى درجة سوء توزيع الدخل القومى هناك ، ولا شك أن ذلك يزيد العمال والموظفين شعورًا بعدم الرضاء ، وبأن البلد ، الذى يعيشون فيه ، ليس وطنهم هم ، وإنما هو وطن أصحاب المشروعات ، الذين يزدادون غنى وبدرجة كبيرة مع الوقت على حساب الآخرين ، الذين يزدادون فقرًا . وعلاوة على ذلك فإن تفشى الظلم فى الدول النامية بدرجة كبيرة - نتيجة عوامل عديدة ، مثل التأخير فى الفصل فى القضايا، الأمر الذى يشجع الأفراد هناك على ظلم بعضهم دون خوف من رفع الدعاوى ضدهم فى المحاكم ، حيث أن المحاكم أحبالها طويلة جدًا[1] - يزيد الشعور بعدم الرضاء هناك ، وبالإضافة إلى كل ذلك فإن بعض الأوضاع السياسية فى البلدان النامية تخلق أحيانًا شعورًا لدى الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمعات هناك بأن رغباتهم وآرائهم لا تؤخذ فى الإعتبار كلية أو أنها على الأكثر تؤخد فى الإعتبار بدرجة ضئيلة حتى عند إتخاذ أهم القرارات ، أى التى تتعلق بمستقبلهم ومستقبل بلادهم ، أى أنهم يشعرون نتيجة لتلك الأوضاع السياسية أنه ليس لهم فى أمر وطنهم شيئًا ، مما يزيد لديهم الشعور بعدم الرضا ويجعلهم فى الوقت نفسه يصابون بجرثومة إجتماعية خطيرة ألا وهى اللامبالاة .

(١) أى أن البطء فى الفصل فى القضايا يمثل تحريضًا على الظلم ودعوة صريحة له .

وبطبيعة الحال أن كل ذلك له أثره السلبى الكبير على درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن وبالتالى على الإنتاجية القومية .

كما أن الإنخفاض المتزايد فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن كنتيجة حتمية لتزايد الشعو بعدم الرضاء يؤدى إلى زيادة الفاقد فى المال العام ، حيث أنه كلما إنخفضت درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن ، كلما زادت الجماهير إستهتاراً بالمال العام وإهمالاً له . وبطبيعة الحال فإن زيادة الفاقد تلك فى المال العام تزيد من الأثر السلبى للإنخفاض فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن على الإنتاجية القومية فى الدول النامية .

٤-٤ تفشى البطالة المقنعة :

تمثل البطالة المقنعة ، أى العمالة الزائدة ، نوعًا آخر من الفاقد غير المنظور ، حيث أن إنتاجية هؤلاء العاملين تساوى صفرًا ، بل وقد تكون سالبة ، فبإستبعادهم لا يقل حجم الإنتاج فى القطاعات ، التى يعملون فيها ، بل وقد يزيد ، حيث أنهم قد يتسببون فى تعطيل العمل .

وتعانى دول العالم النامى من البطالة المقنعة ليس فقط فى دواوين الحكومة والقطاع العام، وإنما أيضا فى قطاع الزراعة والقطاع التجارى الخاص ، وبينما تبلغ نسبة البطالة المقنعة فى القطاع الحكومى والقطاع العام بها ما بين ٣٠٪ و ٥٠٪ من عدد العاملين بهذين القطاعين، كما سبق أن ذكرنا ، تصل نسبة البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة هناك إلى حوالى ٥٠٪ من عدد العمال الزراعيين .

ولا شك أنه إذا رأت الدولة النامية أن تطور العمل بالقطاع الحكومى بها بإستخدام أحدث التكنولوچيا فيه لإرتفع حجم البطالة المقنعة به إلى حوالى ثلاثة أمثال ما هو عليه الآن .

ويعتبر تفشى البطالة المقنعة فى القطاعين الحكومى والعام فى دول العالم النامى نتيجة طبيعية لتعيين أعداد هائلة سنويًا فى هذين القطاعين دون حاجة العمل هناك إلى معظمهم ، وذلك بقصد تخفيض حدة التزايد فى حجم البطالة الصريحة للتخفيف من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية غير محمودة العواقب ، التى تسببها البطالة الصريحة .

ولا ريب أنه إذا ما أستبدلت الأساليب البدائية المستخدمة فى الزراعة فى مصر بأساليب

التكنولوچيا الحديثة لإرتفع حجم البطالة المقنعة هناك بدرجة فلكية ، ولأصبح بالتالى حجمًا فلكياً .

أما البطالة المقنعة فى القطاع التجارى الخاص فحجمها فى الواقع صغير. فالعمالة الزائدة، التى يوظفها أصحاب المحلات التجارية الخاصة ، تمثل فقط عدد من أولادهم ، أى الذين لا يجدون فرصة عمل أخرى . وهم يفعلون ذلك تجنبًا لأن يقذف بأولادهم فى ميدان البطالة الصريحة ليجنبوهم بالتالى المساوىء الإقتصادية والإجتماعية الهائلة لهذا النوع من البطالة .

٤-٥ إستمرار البرامج التليفزيونية عادة حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى:[١]

لاشك أن إستمرار البرامج التليفزيونية فى معظم بلدان العالم النامى - إن لم يكن فيها جميعًا - عادة حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى مع عرض أروعها وأمتعها فى الساعات الأخيرة من الإرسال اليومى يجعل معظم أفراد المجتمع يجلسون أمام أجهزة التليفزيون لديهم حتى هذا الوقت للتمتع بتلك البرامج . ومعنى ذلك أنهم يذهبون للنوم غالبًا فيما بين الساعة الواحدة والنصف والساعة الثانية صباحًا . وعلى ذلك فإن العاملين منهم لا يستطيعون أن يناموا بعد ذلك سوى فترة قصيرة تتراوح ما بين أربع ساعات وخمس ساعات ، حيث أن عليهم أن يستيقظوا فى الساعة السادسة صباحًا أو فى السادسة والنصف على الأكثر للإستعداد للذهاب إلى أعمالهم اليومية . وبطبيعة الحال فإن قصر فترة النوم هذه تؤثر على صحتهم البدنية والنفسية تأثيرًا سيئًا كبيرًا، لذا نجدهم يذهبون إلى أعمالهم مجهدين وبأعصاب مرهقة ، ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على إنتاجيتهم بما يخفضها[٢] .

وفى الواقع أن المسئولين يصرون برغم ذلك على إستمرار الإرسال التليفزيونى اليومى حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى، وذلك بحجة أن الإرسال التليفزيونى اليومى فى بعض الدول المتقدمة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، يستمر أربع وعشرين ساعة متواصلة يوميًا ، أى إرسال تليفزيونى يومى بلا إنقطاع على الإطلاق ، دون أن يؤثر ذلك على إنتاجية

---

(١) ومن المعتقد أن الهدف غير المعلن من ذلك يتمثل فى التقليل من فرص الإنجاب .

(٢) انظر : د. أحمد عكاشه ، التحليل النفسى للمصرى ، الشخصية المصرية وفوضى اللغة ، ملحق جريدة الأهرام «أيامنا الحلوة» ، القاهرة ٢٠٠١/٨/١٧ ، ص ٣ .

العاملين هناك تأثيرًا سلبيًا . ولقد غاب عن هؤلاء المسئولين أن إستمرار الإرسال التليفزيونى هناك أربع وعشرين ساعة متواصلة يوميًا لا يحرض الناس على السهر حتى الساعات الأولى من صباح اليومى التالى ، حيث أن البرامج الأكثر روعة وإمتاعاً يعاد عرضها هناك فى أوقات مختلفة من أيام الأسبوع حتى تتاح الفرصة دائما لكل مجموعة من أفراد المجتمع الأمريكى لمشاهدة تلك البرامج فى الوقت المناسب لهم أى دون أن يؤثر ذلك سلبيًا على عدد ساعات نومهم فى أى يوم ، بمعنى أنهم يستطيعون أن يناموا يوميًا طيلة الفترة اللازمة للنوم ، ولذلك فهم عادة يستيقظون يوميًا نشيطين ومستمتعين بحالة نفسية وعصبية جيدة .

٤-٦ الحرمان من مشاركة أعداد كبيرة من الكفاءات والمهارات في العملية الإنتاجية نتيجة لهجرتهم للخارج :[١]

كما هو ملاحظ فإن أعدادًا كبيرة نسبيًا من الكفاءات والمهارات من أبناء العالم النامى يهاجرون سنويًا إلى الدول المتقدمة[٢] . وحيث أن الدول المهاجر إليها تختار من الذين يريدون الهجرة إليها من هم على أعلى مستوى من العلم والخبرة ، فإنه من خلال عملية الهجرة يفقد العالم النامى وبالتالى العملية الإنتاجية هناك أناس تمثل إنتاجيتهم أعلى إنتاجية ممكنة .

وترجع هجرة الكفاءات والمهارات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة إلى الأسباب التالية :

٤-٦-١ الرغبة فى التخلص من مشكلة التدهور المستمر لمستوى معيشتهم (نتيجة لإرتفاع الأسعار سنويًا بمعدل أكبر من المعدل السنوى لإرتفاع مرتباتهم وأجورهم) وفى تحسين

(١) وفى الواقع أن هجرة الكفاءات والمهارات من العالم النامى إلى الدول المتقدمة تمثل مشكلة حاسمة لا يمكن تجاهلها – ولقد أطلق عليها حديثًا «النقل المعاكس للتكنولوجيا» – فمثل هذه الهجرة تعنى أن دول هؤلاء تتخلى عن جزء مهم من رصيدها التكنولوجى لدول متقدمة غنية ، فتستفيد هذه بتلك الكفاءات والمهارات دون أن تتحمل أية نفقة – أو على الأقل أية نفقة تذكر – فى إعداد وتأهيل هؤلاء اى أن تلك الهجرة إلى الخارج تمثل عملية إستنزاف لإمكانيات دول العالم النامى ، والتى تعانى بالفعل من نقص كبير فى الكفاءات والمهارات اللازمة لإحداث تطوير إقتصادى وإجتماعى مناسب بها .

(٢) ونذكر هنا على سبيل المثال أن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بمصر قد أعد بحثا عام ١٩٩٦ أثبت أن هناك ٥٣٦ ألف مصرى يعيشون ويعملون بالخارج ، حيث أثبتوا جدارتهم العلمية والعملية .

انظر : أبو العباس محمد ، نجوم تحسدنا عليهم كل الدنيا ، علماؤنا المهاجرون الذين تكرمهم دول العالم .. غرباء على أرض الوطن ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٠/١٠/١٩٩٧ ، ص ٢.

مستوى معيشتهم فى نفس الوقت بدرجة كبيرة مع ضمان مستقبل مشرق لهم ولأولادهم ، فالأجور الحقيقية ، التى يمكنهم الحصول عليها فى الدول المتقدمة ، مرتفعة جدًا بالمقارنة بالأجور الحقيقية ، التى يحصلون عليها فى بلادهم ، حيث أن الأجور الأولى قد تصل إلى أكثر من عشرة أمثال الأجور الأخيرة، وفى نفس الوقت فإن الأجور الأولى تزيد سنويًا بمعدل مناسب، بينما الأجور الأخيرة تنخفض سنويًا بمعدل غير صغير .

٤-٦-٢عدم وجود عمل مناسب للكثير منهم .

٤-٦-٣عدم قدرة البعض على التصدى والتحدى لما يلاقونه من محاربة فى مجال عملهم ، لذا يؤثرون الهرب من المعركة عن طريق الهجرة إلى الخارج .

٤-٦-٤شعور البعض بدرجة عالية من الإحباط والإغتراب عن العمل والتنظيم الذى يعمل به[1] ، وذلك لعدم إتاحة الفرصة لهم بأن يفيدو بلادهم إلا بجزء يسير فقط مما لديهم من علم وخبرة ، برغم حاجة بلادهم الشديدة للإستفادة بكل ما لديهم من علم وخبرة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ويرجع ذلك غالبًا إلى الخوف من تألق نبوغ هؤلاء وبزوغ نجمهم . وإننا نرى أنه من المناسب هنا أن نعيد إلى الأذهان ما قاله الجراح المصرى المعروف الأستاذ الدكتور أحمد شفيق فى حديث أجراه معه مندوب جريدة الأهرام قبل بضعة سنوات من أن أهم فرق بين الدولة المتقدمة والدولة النامية هو أنهم فى الدولة المتقدمة إذا وجدوا إنسانًا ذى موهبة ويمكن أن يتألق نبوغه ويبزغ نجمه تتكاتف كل القوى لمساعدته على ذلك ليستفيد الوطن منه أكبر إستفادة ممكنة، أما فى الدولة النامية فإنهم إذا وجدوا إنسانًا ذى موهبة ويمكن أن يتألق نبوغه ويبزغ نجمه فإن غالبًا ما تتكاتف قوى لهدم هذه الموهبة .

(١) هذه الظاهرة يطلق عليها ظاهرة الإغتراب الإجتماعى .

انظر : د. مصطفى مصطفى كامل ، إدارة الموارد البشرية ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٧١ ، ٧٢ .

٤-٦-٥رغبة البعض فى الهروب من ظروف سياسـية سائدة لا يريدون العيش فى ظلها ، حيث أنهم لا يستطيعون التكيف معها .

٤-٦-٦رغبـة البـعض فى الخـروج من دائرتهم الضـيـقة داخل وطنـهم والتعـرف على العـالم الخارجـى . ولا شك أن ما يعـرض فى تليفـزيونات البلدان الناميـة من برامج من دول العالم الخارجى تزيد من هذه الرغبة ومن عدد الذين يكون لديهم هذه الرغبة .

٤-٦-٧رغبة البعض فى الهجرة محاكاة وتقليداً للآخـرين حتى يرتفع مستوى معيشتهم بدرجة ضخمة مثلهم ويصبحون مثلهم ممن يمتلكون كل الكماليات من سيارات فاخرة وفيديو وثلاجات ضـخمة ويمكنهم مـثلهم أيضًا شـراء شقق فاخـرة فى أحياء راقـية وتأثيثـها بأثاث فاخر وعـمل ديكورات جذابة فيهـا ويستطيعون مثلهم فـى نفس الوقت إمتلاك عمارات أو / ومشروعات إستثمارية أخرى (أى مشروعات صناعية أو زراعية) أو / وإمتلاك أرصدة ضخمة فى البنوك .

٤-٦-٨ الرغبة فى تجنب الإحالة إلى المعاش فى سن الستين ، أى الرغبة فى الإستمرار فى القيام بالعمل حـتى سن الخامسة والسـتين ، أى حتى السن ، الذى يحال فـيه المرء فى الدول المتقدمة إلى المعاش .

٤-٧قلة الأبحاث العلمية والعملية فى المجالات المختلفة وإنخفاض مستوى أغلبها مع الإهمال فى الإستفادة بجزء منها :

تتوقف الإنتـاجية القـومية فى دولة مـا ، كما نعلم ، أيـضًا على درجة التـقدم العلمى والفنى ودرجة الإستفـادة منه بها . وبطبيعة الحال أن درجة التـقدم العلمى والفنى فى دولة ما تتوقف على كمية ومستوى الأبحاث العلمية والعملية ، التى يقام بها فى هذه الدولة ، ومعنى ذلك أن قلة الأبحاث العلميـة والعملية ، التى يقام بها في الدول الناميـة ، وكذلك إنخفاض مستوى أغلبها ، لابد وأن ينتج عنهما إنخفاض هائل لدرجة التقدم العلمى والفنى هناك . وما يزيد الطين بلة أنه يحدث هناك إهمال فى الإستفادة بجزء كبير من تلك الأبحاث .

ولاشك أن كل ذلك يلعب دوراً أساسيًا فى ضـعف مستوى الإنتاجية القـومية فى العالم

النامى . وفى الواقع أن قلة الأبحاث ، التى يقام بها هناك ، وإنخفاض مستوى أغلبها يرجعان إلى السببين التاليين :

٤-٧-١ عدم الإهتمام بقطاع الأبحاث بدرجة مناسبة :

يبدو عدم الإهتمام بقطاع الأبحاث بدرجة مناسبة فى الدول النامية واضحًا تمامًا من المبالغ السنوية ، التى تخصص لهذا القطاع ، حيث أنها تعتبر ضئيلة لدرجة محزنة . ونذكر هنا على سبيل المثال أن نسبة ما تنفقه دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية على الأبحاث العلمية والعملية إلى دخلها القومى (أى أعلى دخل قومى فى العالم) تبلغ حوالى ثلاثين أمثال نسبة ما تنفقه دولة نامية كمصر على الأبحاث العلمية والعملية إلى دخلها القومى المنخفض .

٤-٧-٢ النقص فى الكفاءات والمهارات خاصة نتيجة هجرة الكثير منها إلى الخارج :

ولا شك أن كمية الأبحاث العلمية والعملية ومستواها فى دولة ما ، إنما يتوقفان أيضًا على عدد الكفاءات والمهارات التى تعمل فى مجال البحث . لذلك وحيث أن الهجرة المتزايدة للكفاءات والمهارات من العالم النامى إلى الخارج لابد وأن تؤثر سلبيًا بدرجة ليست صغيرة على عدد الكفاءات والمهارات ، التى يمكن الإستعانة بها فى مجال البحث به ، فإن تلك الهجرة تمثل أحد سببى قلة الأبحاث العلمية والعملية وإنخفاض مستواها هناك .

٤-٨ إنخفاض معامل رأس المال إلى العمل :[1]

فكما نعلم ، فإن الدول النامية المكتظة بالسكان تستخدم التكنولوجيا الأكثر توفيرًا لرأس المال وتكثيفًا للعمل (أى التكنولوجيا المتقادمة) ، وذلك بهدف أن يتحقق عن طريق إستثماراتها الجديدة السنوية أكبر زيادة ممكنة فى عدد العمال سنويًا . ومن المعروف أنه كلما إنخفض معامل رأس المال إلى العمل ، كلما إنخفضت الإنتاجية القومية .

(١) يقصد بمعامل رأس المال إلى العمل النسبة بين الأصول الرأسمالية الثابتة وعدد العمال ، الذين يستخدمون فى إستغلالها .

٤-٩ إستخدام الات ومعدات مستعملة في مشروعات جديدة وعند تنفيذ عملية الإحلال والتجديد :

فى الواقع أن كثيرًا ما يشترى القطاع العام وأيضًا القطاع الخاص فى دول العالم النامى آلات ومعدات مستعملة من الخارج، أى بعد أن تكون قد أستخدمت فى عملية الإنتاج فى الخارج عدة سنوات، وذلك سواء للمشروعات الجديدة أو لتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد ، بقصد التوفير فى النفقات الإستثمارية ، حيث أن الآلات والمعدات المستعملة يتم شراؤها بأسعار منخفضة نسبيًا . ومن الطبيعى أن يؤثر إستخدام مثل تلك الآلات والمعدات سلبياً على الإنتاجية القومية .

٤-١٠ عدم الإهتمام بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافية :

من المؤسف أنه لا يهتم فى الدول النامية بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافية . ويحدث هذا غالبًا بقصد التوفير في تكاليف الصيانة ، ولا شك أن هذا تفكير خاطىء ، فعدم الإهتمام بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافية يؤدى إلى إنخفاض درجة كفاءتها وكذلك إلى تعطلها أكثر من مرة سنويًا وبالتالى توقفها عن العمل حتى يتم إصلاحها ، والذى قد يستغرق وقتًا طويلاً نسبيًا خاصة نتيجة لعدم توافر قطع الغيار اللازمة فى عملية إصلاحها وإضطرار المشروع إلى طلبها من الخارج . ومعنى ذلك أن عدم الإهتمام بصيانة الآلات والمعدات بدرجة كافية فى تلك الدول له أثر سلبى على الإنتاجية القومية هناك .

٤-١١ إستخدام آلات ومعدات متهالكة فى القطاعات المختلفة :

فكما سبق أن قلنا ، فإن الآلات والمعدات فى البلدان النامية تستمر فى عملية الإنتاج عادة عدة سنوات أخرى بعد إنتهاء عمرها الإفتراضى ، وكلما زاد عدد سنوات إستخدام السلع الإستثمارية خاصة بعد إنتهاء عمرها الافتراضى ، كلما قلت كفاءتها وزادت الهوالك فى المواد الخام المستخدمة فى عملية الإنتاج وزادت أيضًا كمية الطاقة اللازمة لتشغيلها وقلت فى الوقت نفسه درجة جودة المنتج بدرجة كبيرة . ومعنى ذلك أن إستخدام مثل تلك الآلات والمعدات المتهالكة يؤثر سلبيًا بدرجة كبيرة على الإنتاجية القومية .

٤-١٢ عدم إستغلال الطاقة الإنتاجية إستغلالا كاملا :

فكما سبق أن ذكرنا ، فإنه يوجد فى الدول النامية فى معظم المجالات جزء من الطاقة الإنتاجية غير مستغل . وفى الواقع أن هذا الجزء يصل إلى أكثر من ٣٠٪ من حجم الطاقة الإنتاجية هناك . وبطبيعة الحال أنه لابد وأن ينتج عن عدم إستغلال هذا الجزء الكبير من الطاقة الإنتاجية ، إنخفاض إنتاجية الطاقة الإنتاجية المتاحة بدرجة كبيرة .

٤-١٣ توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية :

كما سبق أن قلنا ، فإنه يحدث عادة كل فترة زمنية معينة توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات فى دول العالم النامى إما لعدة سنوات أو نهائيًا بعد أن يكون قد أنفق عليها الكثير من الأموال ، سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الصعبة . أى أن توقف عملية إنشاء عدد من المشروعات كل فترة زمنية معناه أن هناك رؤوس أموال كثيرة تنفق هباء وتهدر . وهذا الإسراف فى المال العام يمثل فى الواقع عاملاً هامًا من عوامل ضعف مستوى الإنتاجية القومية فى الدول النامية .

٤-١٤ القصور فى البنية الأساسية وإهمال صيانتها :

لاشك أن القصور فى البنية الأساسية وإهمال صيانتها فى دول العالم النامى يجعل الكثير من المشروعات بها لا تستطيع الحصول على الخدمات اللازمة لها من هذا القطاع بدرجة كافية ، مما يؤثر إيجابيًا علي حجم تكلفة منتجات تلك المشروعات ويؤثر بالتالى سلبيًا على الإنتاجية القومية هناك .

وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن العطل بخطوط التليفونات والتليكسات فى بلد نامى مع دولة ما يؤدى إلى إضطرار بعض المسئولين بعدد من المشروعات بذلك البلد إلى السفر إلى هذه الدولة لتحقيق غرض يتعلق بالعمل . وبطبيعة الحال أن ذلك يشكل تكاليف باهظة (خاصة وأنها تمثل تكاليف سفر وإقامة وبدل سفر) تضاف إلى تكاليف المنتجات ، التى تقوم تلك المشروعات بإنتاجها .

٤-١٥ صغر حجم السوق :[١]

إننا لنجد فى كتابات ألفريد مارشال إدراكًا للعلاقة المتداخلة بين حجم السوق ونمو الصناعة ، كما إهتم ج. هـ. ينج فى كتاباته ببحث العلاقة المتداخلة بين الصناعات وهى فى عملية النمو وكذلك أثر الزيادة فى حجم السوق على الصناعات الموجودة وعلى ظهور صناعات جديدة نتيجة التخصص، الذى يصاحب إتساع السوق، وكذلك أكد بول روزنشتاين - رودان ، راجنر نوركسه ، ت. سكينوفسكى ، آرثر لويس وغيرهم من الإقتصاديين أمثال جوتفريد بومباخ العلاقة الطردية بين حجم السوق ومستوى الإنتاجية ، وذلك نتيجة لوجود علاقة طردية بين حجم السوق وحجم الصناعات[٢] . فالصناعات الكبيرة تتمتع بوفورات الإنتاج الكبير[٣] وبالتالى بمستوى عال من الإنتاجية .

(١) هذا السبب من أسباب الإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية فى دول العالم النامى يخص بالدرجة الأولى قطاع الصناعة .

(٢) انظر : د. أحمد على دغيم، ما أملناه من السوق العربية المشتركة فى عملية التنمية فى مصر - أو الآثار الممكنة والمأمولة للسوق العربية المشتركة على الإقتصاد القومى المصرى ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، تصدرها كلية التجارة ببنها ، العدد الثالث ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٥١ .

(٣) وتنقسم وفورات الإنتاج الكبير إلى وفورات داخلية ووفورات خارجية ونرى أنه من المناسب أن نبينها هنا ليتمكن القارئ أن يتعرف عليها ومن ثم على أثرها الإيجابى الكبير على الإنتاجية .

أ - الوفورات الداخلية (ويقصد بها تلك الوفورات ، التى يمكن أن تحققها الوحدة الإنتاجية ، نتيجة للتوسع فى حجم الإنتاج) .

أ-أ يمكن الإنتاج الكبير من إستخدام الآلات الحديثة ذات الحجم الكبير ، والتى تعد أرخص نسبيًا وأكثر كفاءة على أداء العمل لتميزها بإرتفاع الإنتاج وإرتفاع مستوى جودته وعدم ضياع وقت العامل فى إنتقاله من آلة إلى أخرى ، بما يحقق الإستخدام الأمثل للعمالة ورفع إنتاجيتهم ، كما أنه غالبًا ما توفر هذه الآلات فى نفس الوقت فى إستخدام المواد الخام بدرجة غير صغيرة .

أ-ب يسمح الإنتاج الكبير بالإستعانة بموظفين إداريين أكفأ يمكنهم إستخدام الأساليب الإدارية والحسابية الحديثة ويكون لهم القدرة على القيام بأبحاث جيدة ومفيدة ، أى الإستعانة بموظفين إداريين ذوى إنتاجية مرتفعة.

أ-جـ - يمكن الإنتاج الكبير المنتج من الحصول على المواد الخام بأسعار أقل لإرتفاع طلبه عليها ولحصوله عليها بصورة منتظمة ، مما يقوى من قدرته على المساومة فى عملية شراء هذه المواد . كما أنه يستطيع فى نفس الوقت الحصول على إمتيازات وتخفيضات خاصة فى عمليات النقل والشحن .

أ - د - طبقاً لمبدأ الإحتياطيات المجمعة فإن نسبة بضاعة المخزن ، التى يحتفظ بها المشروع الكبير أقل من النسبة ، التى يحتفظ بها المشروع الصغير ، ذلك لأن إحتياطيات الأمان المثلى ، التى تهيء الحماية من التغيرات العشوائية الفجائية تتفاوت بما يتناسب مع الجذر التربيعى للإنتاج . كما ينطبق نفس المبدأ على الإحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض السيولة .

أ - هـ أن إتساع حجم المشروع يجعل درجة الثقة فيه كبيرة ، مما يسهل الحصول على القروض =

وحيث أن صغر حجم السوق بدول العالم النامى لا يمكن الصناعات بها أن يكون حجمها كبير ، فإنه يحرمها بالتالى من التمتع بوفورات الإنتاج الكبير العديدة ، وتأثيرها الإيجابى الكبير على مستوى الإنتاجية ، أى أن صغر حجم السوق يلعب دورًا أساسيًا فى ضعف مستوى الإنتاجية هناك .

٤-١٦ الضعف الشديد لمستوى الإنتاجية فى قطاع الزراعة،

تؤكد الإحصاءات العالمية أن إنتاجية الفدان فى العالم المتقدم تبلغ أضعاف إنتاجية الفدان فى العالم النامى، وذلك برغم المناخ المواتى فى العالم النامى وجودة التربة به . ويرجع

= اللازمة له بشروط أفضل أو / ومما يمكنه بسهولة من طرح أسهم جديدة فى السوق لزيادة رأسماله .

ب- الوفورات الخارجية (أى تلك الوفورات ، التى تتحقق لعدة وحدات إنتاجية فى صناعة ما أو عدة صناعات) :

ب-أ يمكن إتساع حجم الصناعة من إقامة مراكز بحثية متخصصة وإصدار النشرات والمجلات العلمية ، مما يساهم فى التقدم الفنى والعلمى للوحدات الإنتاجية بتكاليف قليلة .

ب-ب الإستفادة من التقدم الحادث فى بعض وحدات المنطقة الصناعية نتيجة لإتساع هذه الوحدات بالنسبة للصناعات المرتبطة .

ب-جـ إمكان إنشاء وحدات متخصصة فى أداء بعض العمليات اللازمة لإتمام الإنتاج فى الوحدات الإنتاجية الأخرى بالصورة المرغوبة ، والتى تعجز هذه الوحدات الإنتاجية عن إقامتها لما تتطلبه من آلات ومعدات ذات طاقة إنتاجية كبيرة وتكلفة عالية . (ولا شك أن إنشاء الوحدات المتخصصة تلك تمكن فى الوقت نفسه من إقامة صناعات جديدة ، ما كان من الممكن قيامها فى غياب تلك الوحدات) .

ب - د وهناك نوع آخر من الوفورات الخارجية يتمثل فى تحسين الطرق إلى وبالمواطن الصناعية وزيادة وسائل الموصلات على هذه الطرق ، مما يوفر الوقت والجهد للعاملين ويزيد بالتالى من إنتاجيتهم ، ومما يسهل فى نفس الوقت نقل المواد الخام إلى المصانع ونقل المنتجات إلى الأسواق فى وقت أقل وبتكلفة أقل .

ويذكر أن ألفريد مارشال يقول : إن الوفورات الداخلية ، التى يمكن أن يحققها المشروع عند إتساعه، غالباً ما تكون صغيرة جدا بالقياس إلى الوفورات الخارجية الناتجة عن تقدم البيئة الصناعية .

ولكن برغم أننا نعترف بأهمية الوفورات الخارجية، إلا أننا نرى أن مارشال كان مبالغًا فيما قاله، حيث أننا نرى أن الوفورات الداخلية من الأهمية للدرجة ، التى لا تسمح لنا بأن نوافقه على قوله أنها صغيرة جداً بالقياس إلى الوفورات الخارجية .

See for example: B. Balssa, The Theory of Eonomic Integration, London 1961, pp. 104-108.

الضعف الشديد لمستوى الإنتاجية فى قطاع الزراعة فى الدول النامية بالإضافة إلى الأسباب الأربعة عشر الأولى السابقة - التى تمثل أسبابا مشتركة لضعف مستوى الإنتاجية فى القطاعات المختلفة هناك - أيضًا إلى عدة أسباب أخرى ، أهمها ما يلى:

٤-١٦-١ عدم إستخدام تقاوى عالية الإنتاج والجودة إلا فى جزء يسير فقط من الأراضى الزراعية :

فالأغلبية العظمى من الفلاحين فى البلدان النامية ليس لديهم القدرة على شراء مثل هذه التقاوى لإرتفاع ثمنها نسبيًا، خاصة وأنهم لا يستطيعون الحصول على قروض إلا فى حدود ضيقة للغاية .

٤-١٦-٢ عدم إهتمام مراكز البحث بدرجة كافية بإستنباط أصناف محسنة تمكن من مضاعفة إنتاجية الأراضى الزراعية .

٤-١٦-٣ إستخدام أسمدة غير جيدة فى معظم الأحوال وغالبًا بكميات غير كافية .

٤-١٦-٤ الإهمال فى مكافحة الآفات الزراعية فى أغلب الأحوال .

٤-١٦-٥ الحجم الخرافى للعمالة فى القطاع الزراعى :

ونذكر هنا على سبيل المثال أن عدد المشتغلين بالزراعة فى مصر، والذين يعملون فى مساحة تبلغ ستة ملايين فدان، يفوق بقليل نصف عدد المشتغلين فى زراعة مائتى ملايين فدان فى الولايات المتحدة[١] أى أن متوسط نصيب الفدان من العمالة الزراعية فى مصر يصل إلى حوالي ثمانية عشر أمثال متوسط نصيب الفدان من العمالة الزراعية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

٤-١٦-٦ عدم القدرة على مد جزء كبير من الأراضى الزراعية بمياه الرى بالكميات الكافية لها، مما يؤثر سلبيا بطبيعة الحال على مستوى إنتاجيتها :

فى الواقع ، فإن عدم وفرة مياه الرى فى الدول النامية بدرجة كافية يرجع خاصة إلى

(١) انظر : د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٩٥ .

القصور فى تنفيذ مشروعات الرى (وبصفة خاصة مشروعات تحلية مياه البحار) - برغم القروض الخارجية الضخمة ، التى يحصل عليها من أجل تنفيذ هذا النوع من المشروعات - والفاقد الهائل فى مياه الشرب نتيجة لعدة عوامل . فكثيراً ما يحدث إنقطاع فجائى للمياه فى معظم المناطق وغالبًا ما يستمر ذلك فى كل مرة أكثر من يوم ، ولا شك أن إنقطاع المياه دون إخبار الجماهير به قبل حدوثه عن طريق الإذاعة أو / والتليفزيون أو / والجرائد - حتى يمكنهم تخزين كميات المياه ، التى يرون أنها لازمة لهم فى فترة إنقطاعها - ليشكل إستهتاراً بالغًا بالجماهير وبمطلباتها الهامة ، كما أن ذلك يجعل الجماهير تتعود على تخزين كميات من المياه الجديدة يوميًا (حيث أن المياه، كما هو معروف ، تعطب عند تخزينها أكثر من يوم) وذلك حرصًا منهم على أن يكون لديهم دائمًا إحتياطى من المياه الجديدة يستخدمونه عندما يفاجئون بإنقطاع المياه عنهم . ومعنى ذلك إهدار كميات ضخمة من المياه يوميا . وبالإضافة إلى ذلك فإن تغييرهم للمياه المخزنة يوميًا حتى يكون لديهم دائمًا مياه صالحة للإستعمال الآدمى يجعلهم يستخفون بدرجة هائلة - إن لم يكن بدرجة فلكية - بقيمة المياه ، ويستهترون بأهمية المياه على مستوى وطنهم ، أى يستعملون المياه عند قضاء حوائجهم اليومية منها بطريقة غير رشيدة على الإطلاق ولا يهتمون كثيرا بصيانة وإصلاح المواسير والحنفيات والسافونات فى المنازل ، خاصة وأن ذلك يكلفهم بعض النفقات يرون أنه من الأفضل توفيرها مهما كان فى ذلك إهدار لكميات كبيرة من المياه ، بل ويمتد أثر هذا الإستخفاف الهائل بقيمة المياه والإستهتار بأهمية المياه إلى المصالح الحكومية والأبنية الحكومية مثل المدارس وغيرها وكذلك فى القطاع العام ، حيث يسود هناك أيضًا إلى حد كبير عدم الإهتمام بصيانة وإصلاح المواسير والحنفيات والسافونات بها ، ويضاف إلى كل ذلك أيضًا الفاقد من المياه نتيجة عدم صيانة شبكات المياه بدرجة كافية وكذلك عدم تجديدها فى الوقت المناسب .

وجدير بالذكر أن الخبراء يقدرون نسبة الفاقد فى مياه الشرب فى البلدان النامية بحوالى ٣٥٪ من كمية المياه ، التى تنفق على تنقيتها أموال كثيرة لتكون صالحة للشرب (مما يعنى أيضًا إهدار جزء من المال العام ويؤدى بالتالى إلى إنخفاض إنتاجية المال العام) وفى الواقع أن نسبة الفاقد تلك فى مياه الشرب تمثل ٣,٥ أمثال النسبة العالمية للفاقد فى مياه الشرب ، حيث تصل هذه النسبة إلى ١٠٪ فقط .

٤-١٦-٧ الإهتمام بالتوسع الأفقى بدرجة أكبر بكثير جداً من الإهتمام بالتوسع الرأسى :

ويرجع ذلك إلى رغبة الحكومات فى البلدان النامية فى زيادة حجم العمالة فى قطاع الزراعة بدلاً من تخفيضها (فالتوسع الرأسى يوفر عمالة ، بينما التوسع الأفقى يزيد من حجمها) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن معظم المزارعين هناك لا يهتمون بتنفيذ توسع رأسى خوفًا من أن يؤدى ذلك إلى إنخفاض أسعار منتجاتهم للدرجة ، التى يقل عندها الفرق بين قيمة محاصيلهم الزراعية وتكاليف زراعتها ، برغم زيادة كمياتها بدرجة ضخمة . فمثلا برغم أن عند تنفيذ نظام الزراعة المحمية بالصوب البلاستيك ترتفع إنتاجية الفدان إلى ثمانية أمثالها مع توفير جزء من العمالة وتوفير ٨٠٪ من المياه (حيث أنه يستخدم عندئذ نظام الرى بالتنقيط والرش) وبرغم أن ثمن الصوبة الواحدة - والتى تلزم لمساحة قدرها ثلث فدان - يبلغ حوالى خمسة آلاف جنيه مصرى فقط ، فإننا نجد أن الأغلبية الساحقة من المزارعين القادرين ماديًا على تنفيذ نظام الزراعة المحمية بالصوب البلاستيك فى أراضيهم الزراعية أو فى جزء منها يمتنعون عن تنفيذ هذا النظام للزراعة خوفًا من إنخفاض الأسعار عندئذ بدرجة تنخفض معها أرباحهم .

٤-١٦-٨ ما يحدث للرقعة الزراعية من إحلال أراضى ، مستصلحة ، أى ذات إنتاجية ضعيفة للغاية ، محل أراضى زراعية جيدة ذات إنتاجية أكبر بكثير من تلك الإنتاجية :

ونذكر هنا على سبيل المثال أن مصر إستصلحت - كما جاء على لسان الدكتور حسن محمود حمدى العالم الزراعى المصرى المعروف فى برنامج قمم مصرية بالقناة الثالثة بالتليفزيون المصرى يوم ١٩٨٩/٨/٢٣ ، والتى إستضافه البرنامج بمناسبة حصوله على جائزة الدولة التقديرية - ٩١٢ ألف فدان فى الثلاثين سنة الأخيرة ولكنها فقدت فى نفس الفترة مثل هذا العدد من الأفدنة من الأراضى الزراعية الجيدة وذلك نتيجة الزحف العمرانى إلى تلك الأراضى وكذلك عملية التجريف ، التى أجريت فى مساحات هائلة من تلك الأراضى الزراعية بغرض الإستفادة من ذلك فى عملية تصنيع الطوب .

٤-١٦-٩ التصحر نتيجة رمال الصحراء، التى تحملها الرياح فوق بعض الأراضى الزراعية، مما يضعفها ويضعف بالتالى من إنتاجيتها:

وفى الواقع أن مشكلة التصحر قد برزت فى السبعينيات فى أكثر من مائة دولة نامية[١] وإستمر تزايد عدد الدول النامية ، التى تعانى من تلك المشكلة ، فى الثمانينيات والتسعينيات.

٤-١٦-١٠ الفاقد الضخم فى السلع الزراعية الذى يحدث فى المراحل المختلفة في قطاع الزراعة:

فعدم إستخدام الميكنة الزراعية فى المرحلة الأولى من مراحل العملية الإنتاجية فى القطاع الزراعى يؤدى إلى إستخدام ضعف الكمية من التقاوى ، التى يحتاج إليها عند إستخدام تلك الميكنة ، وذلك طبقًا لتقدير لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى فى مصر فى عام ١٩٨٧[٢] .

كما أنه يحدث فاقد فى مرحلة تجميع المحاصيل أو الحصاد وكذلك فى مرحلة التعبئة بنسبة غير صغيرة ، وفى نفس الوقت فإن الأسلوب المتبع فى تخزين الجزء الأكبر من المحاصيل فى الدول النامية يؤدى إلى إهدار جزء كبير نسبيا من المحاصيل ، وعلى سبيل المثال نذكر هنا أن نسبة الفاقد فى عملية تخزين الجزء الأكبر من الحبوب فى الدول النامية ، أى الذى يتم تخزينه فى صوامع عادية ، تبلغ أكثر من ٢٠٪ ، (بينما نسبة الفاقد فى الحبوب، التى تخزن فى صوامع خرسانية أو معدنية ، تصل إلى ٠,١٪ فقط) .

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن هناك فقدًا كبيرًا فى السلع الزراعية يحدث فى عمليات النقل والتوزيع (بسبب عدم وضعها فى ثلاجات تحفظها بضعة أيام حتى يتم بيعها) .

ويذكر أن الخبراء يقدرون نسبة الفاقد فى المحاصيل الزراعية فى دول العالم النامى فى كل تلك المراحل ، أى حتى لحظة بيعها للمستهلك بما بين ٣٠٪ و ٣٥٪ منها .

٤-١٦-١١ عدم الإهتمام بالثروة الحيوانية بدرجة كافية:

فما زال جزء كبير من الحيوانات بالدول النامية تستخدم كأدوات فى عملية الزراعة ، مما يؤثر على كميات اللحوم والألبان ، التى يمكن الإستفادة بها من تلك الحيوانات ، تأثيرًا سلبيًا

(١) انظر : مجلة بناء الصين ، العدد الثانى ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٧ ، ص ٢١ .
(٢) انظر : جريدة الوفد ، القاهرة ، ١٦/٥/١٩٨٧ ، ص ١٢ .

كبيرًا . وفى الوقت نفسه نجد أن هناك نقصًا هائلاً فى المحطات المتخصصة للتربية والتسمين مع وجود نقص فى الأعلاف ، سواء الأعلاف التقليدية أو غير التقليدية . وعلاوة على كل ذلك فإنه لا يحدث هناك تطوير وتحسين سلالات الحيوانات لديها إلا فى حدود ضيقة .

٤-١٧ تفوق الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بدرجة كبيرة نسبيًا على الأهمية النسبية لأى قطاع إقتصادى آخر:

ويعد هذا سببا آخر للإنخفاض الهائل للإنتاجية القومية فى دول العالم النامى ، حيث أن القطاع الزراعى يمثل القطاع ذى الإنتاجية الأضعف .

٥- أسباب تزايد الحاجة إلى المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه:

يتضح مما سبق أن الدول النامية أصبحت فى حاجة إلى كل من المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه بدرجة أكبر عنها فى أى وقت مضى ، ليمكنها - فى ظل السياسة الإنتاجية السائدة فيها - تغيير الملامح الرئيسية الأربعة السابقة غير الملائمة للصورة الإقتصادية الحالية لها إلى الأفضل .

ومعنى ذلك أن الملامح الرئيسية غير الملائمة لتلك الصورة هى التى تجعل هناك تزايدًا فى حاجة الدول النامية إلى هاتين المعونتين من العالم المتقدم وهذين الشكلين من التعاون معه . ومن ثم فإنه يمكننا القول أن الأسباب، التى شكلت الملامح الأربعة السابقة غير الملائمة للصورة الإقتصادية الحالية لدول العالم النامى ، والتى بيناها فى الصفحات الأخيرة السابقة ، تمثل فى الوقت نفسه أسباب تزايد حاجة تلك الدول إلى كل من المعونة الفنية والمعونة التجارية من العالم المتقدم والتعاون المالى والإستثمارى معه .

الباب الرابع

الصورة الإقتصادية المستقبلية المتوقعة للدول النامية

الباب الرابع

الصورة الإقتصادية المستقبلية المتوقعة للدول النامية

لا شك أن الصورة المستقبلية لأى شىء ، إنما تتوقف على صورته الحالية ومدى فاعلية الإجراءات ، التى يراد بها تغيير هذه الصورة إلى الصورة المستقبلية المأمولة له .

وإذا كانت الصورة الإقتصادية للدول النامية قائمة فى الوقت الحاضر ، فماذا ينتظر أن تكون عليه الصورة الإقتصادية لتلك الدول فى المستقبل ؟

يرى الإقتصاديون أن حل المشكلة الإقتصادية فى دول العالم النامى يتمثل أساسًا فى علاج مشكلة المديونية الخارجية لها ، توسيع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية بها بدرجة كبيرة - حتى يمكن أن يتطور أثرها على التنمية هناك فى المستقبل التطور المأمول - وزيادة المعونتين الفنية والتجارية لها من العالم المتقدم بدرجة كبيرة - ليصبح الأثر الإيجابى لكل منهما على تلك التنمية كبيرًا - مع تخفيض معدل المواليد بها بالدرجة ، التى تمكن من حدوث إنخفاض مناسب فى المعدل السنوى للزيادة الطبيعية للسكان هناك ، برغم الإنخفاض المطرد لمعدل الوفيات .

وسنناقش الآن مدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، بعد ذلك نبين التطور المتوقع لأثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية بتلك الدول فى المستقبل ، والتطور المتوقع لأثر المعونة فى مجال التصدير لها على تلك التنمية فى ظل التوسع المتوقع للمعونة الفنية لها فى المستقبل (فلقد أعلن فى ختام إجتماع القمة الثامن عشر للدول السبع الصناعية الكبرى فى مدينة ميونخ بألمانيا يوم الأربعاء ٨ يوليو ١٩٩٢ أنه قد تم الإتفاق فيما بينها على زيادة المعونة الفنية للدول النامية) . وأخيرًا نتكلم عن التطور المنتظر لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى دول العالم النامى فى المستقبل .

أولاً : مدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية

بطبيعة الحال يتمثل علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية فى تحقيق تفوق لحجم القروض ، التى تحصل عليها تلك الدول سنويًا ، على حجم الأقساط والفوائد التى عليها أن تدفعها سنويًا بالدرجة ، التى تمكن من تحول الأثر السلبى للتعاون المالى بين العالم المتقدم وتلك الدول على التنمية بها إلى أثر إيجابى مناسب الحجم .

وعلى ذلك فإننا سنناقش هنا مدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية تلك عن طريق الإجراءات التى تهدف إلى تحقيق التفوق المأمول لحجم القروض السنوية للدول النامية على حجم الأقساط والفوائد التى عليها دفعها سنويًا ، والتى تهدف بالتالى - أو المفروض أنها تهدف بالتالى - إلى أن يتحول الأثر السلبى لذلك التعاون المالى على التنمية بتلك الدول إلى أثر إيجابى مناسب الحجم .

أ - مدى إمكانية العلاج عن طريق «إعادة جدولة الديون» :

يقصد بإعادة جدولة الديون إعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة ، التى لا تستطيع الدولة المدينة الوفاء بها فى مواعيد إستحقاقها . وتعامل الأقساط والفوائد المستحقة لكل دولة دائنة عند عملية إعادة الجدولة على أنها دين موحد ، يكون سعر فائدته أعلى - وأحيانًا أعلى بكثير - من المتوسط المرجح لأسعار فائدة الديون ، التى يعاد جدولة أقساطها وفوائدها المستحقة .

وتشمل عملية إعادة الجدولة تأجيل السداد لفترة سماح تصل إلى خمس سنوات (حيث يدفع فيها الفوائد السنوية فقط لهذا الدين الموحد) يبدأ بعدها التسديد مع الفوائد على مدى يصل إلى خمس سنوات[1] أى أن إعادة الجدولة لا تعنى فقط تأجيل سداد الدين فترة زمنية معينة ، وإنما تعنى أيضًا تسديده على فترة زمنية أطول وبذلك يقل عبء خدمة الدين الواقع على الدولة المدينة فى العام الواحد .

---

(١) فلقد إستقر الوضع الآن بالنسبة لنادى باريس (والذى عن طريقه يتم إعادة جدولة نوع معين من الديون) على أن تكون إعادة الجدولة بصفة عامة لمدة عشرة سنوات ، منها فترة سماح طولها خمس سنوات .
ويذكر أنه بالنسبة للدول الأفريقية الأشد فقرًا تكون إعادة الجدولة عن طريق هذا النادى لمدة عشرين عامًا، منها فترة سماح تصل إلى عشرة سنوات .
See; Thomas M. Klein, Debt Relief for American Countries, Finance & Development, December 1987.

وفى الواقع أن إعادة الجدولة لا تتم إلا بالنسبة لديون معينة . فالديون الرسمية الحكومية (أى الديون المستحقة لحكومات) والديون المضمونة من حكومات هى ديون قابلة لإعادة الجدولة عن طريق نادى باريس ، كما أن الديون التجارية المستحقة للبنوك التجارية بالدول المتقدمة هى الأخرى قابلة لإعادة الجدولة . ويتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين البنوك الدائنة والدول المدينة وتحدث معظم عمليات إعادة الجدولة هذه فى نادى لندن . وجدير بالذكر أن دول أمريكا اللاتينية إستطاعت أن تحصل من البنوك التجارية الدائنة أثناء عملية إعادة جدولة ديونها التجارية على تخفيضات فى أسعار الفائدة . أما الديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل البنك الدولى للتعمير والتنمية أو صندق النقد الدولى أو بنك التنمية الأفريقى فهى ديون غير قابلة لإعادة الجدولة . أى أنه بالنسبة لهذه الديون ، يجب على الدول المدينة الوفاء بها فى مواعيد إستحقاقها بصرف النظر عن ظروفها الإقتصادية وما يمكن أن تعانى منه بسبب تسديد الإلتزامات التى تستحق عليها نتيجة لهذه الديون . كما أن السندات ، التى تصدرها حكومة الدولة المدينة أو مؤسساتها فى الأسواق المالية بالدول الدائنة تمثل هى الأخرى ديونًا غير قابلة لإعادة الجدولة . وذلك لأن نسبة كبيرة من هذه السندات هى فى حوزة أفراد يعتمدون على الدخل منها فى معيشتهم ، ومن ثم فإن إعادة الجدولة تلحق ضررًا شديدًا بهؤلاء الأفراد ، كما أنها تضر ضررًا بالغًا بالمركز الإتمانى "Creditworthness" للدولة المدينة ويصبح بالتالى من المتعذر عليها إصدار سندات أخرى فى الأسواق المالية الخارجية فى المستقبل .

وإن الطريق لإعادة جدولة الديون يبدأ عند صندوق النقد الدولى والذى يعتبر مستشارًا للدول الصناعية أى للدول الدائنة ، فهو الهيئة الدولية ، التى تملك إضاءة النور الأخضر أمام الدول الدائنة للموافقة على إعادة جدولة ديونها . أى أنه عندما تريد دولة ما إعادة جدولة ديونها فإن عليها أن تذهب أولاً إلى الصندوق لتعقد معه إتفاقًا يصدر الصندوق بمقتضاه شهادة بسلامة السياسة المالية والإقتصادية ، التى تتبعها هذه الدولة المدينة ، وهذه الشهادة تكون بمثابة الضوء الأخضر منه للدول الدائنة لتلك الدولة بأن توافق على إعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة لها على تلك الدولة .

والصندوق لا يصدر تلك الشهادة إلا بعد أن يتأكد من قدرة الدولة المدينة على القيام بتسديد أعباء ديونها فى المستقبل ، ذلك عن طريق إطمئنانه إلى تنفيذها البرنامج الإقتصادى ،

الذى يحدده لها ، والذى يسميه برنامج الإصلاح الإقتصادى أو برنامج التكيف الإقتصادى ، وهو يتمثل فى الإجراءات ، التى يرى الصندوق أنها لازمة لمعالجة العجز الضخم فى الموازنة العامة للدولة والعجز الهائل بميزان مدفوعاتها . فالإتفاق الذى توقعه الدولة المدينة مع الصندوق ، والذى يصدر الصندوق بمقتضاه تلك الشهادة ، هو عبارة عن تعهد الدولة المدينة بتنفيذ البرنامج الإقتصادى ، الذى قام بتحديده لها .

وفى الواقع أن مثل هذا الإتفاق يتم الوصول إليه بعد مفاوضات طويلة وشاقة تستغرق عادة أكثر من عام ، حيث أن الصندوق يطالب الدولة المدينة بتطبيق إجراءات قاسية ، بينما تحاول الدولة المدينة تخفيض درجة قسوة هذه الإجراءات وإطالة فترة إتمام تنفيذها[1] للتقليل من الآثار السلبية ، التى يمكن أن يحدثه تنفيذها سواء من الناحية الإجتماعية أو السياسية أو حتى الإقتصادية (فغالبًا ما يكون لتنفيذ تلك الإجراءآت أيضًا آثار سلبية على الحياة الإقتصادية فى الدولة المدينة) إلى الدرجة ، التي تصبح عندها تلك الآثار السلبية محتملة نوعًا ما ، فمن المعروف أن صندوق النقد الدولى يستغل عادة الظروف السيئة فى الدولة النامية المدينة فيفرض عليها شروطًا إقتصادية يضعها على شكل برنامج إقتصادى يعكس فى الحقيقة مصالح الدول المهيمنة على سياسة هذا الصندوق ويتجاهل فيه الإعتبارات الإجتماعية والسياسية بالنسبة للدول النامية المدينة ، كما أنه يتعارض مع إستقلالية قرار الدولة المدينة أى أن فيه مساس بسيادتها . وفى الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكثر الدول هيمنة على سياسة الصندوق ، حيث أن لها نسبة تصويت عالية فى مجلس المديرين التنفيذيين به من خلال ممثليها تصل إلى ٢٠ ٪ ، وترجع هذه النسبة العالية إلى إرتفاع حصتها فى الصندوق . أى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تلعب دورًا أساسيًا فى صياغة تلك الشروط الإقتصادية ، التى يفرضها الصندوق على الدولة المدينة فى عملية إعادة جدولة ديونها . وهذه الشروط غالبًا ما تتمثل فيما يلى :

(١) فمثلاً فى إطار المفاوضات بين مصر والصندوق فى عام ١٩٨٩ بهدف الوصول إلى إتفاق بينهما يترتب عليه قبول الدول الدائنة لجدولة ديونها على مصر طالب الصندوق مصر بتطبيق البرنامج الإقتصادى ، الذى حدده لها ، على مدى ١٢ شهرًا فقط ، بينما كانت مصر ترى تطبيقه على مدى ٣٠ شهرًا ، ولقد تمت الموافقة بين الجانبين فى النصف الثانى من عام ١٩٨٩ على أن ينفذ البرنامج الإقتصادى على مدى ١٨ شهرًا فقط .
أنظر : جريدة الأنباء الكويتية ، ١٨/٩/١٩٨٩ ، ص ٢٤ .

١ - إلغاء دعم السلع التموينية والأساسية خلال فترة قصيرة ، دون مراعاة للظروف المعيشية للأغلبية القصوى من المواطنين ، أى أن الصندوق ينسى أن الدعم قضية إجتماعية قبل أن تكون إقتصادية ، وأنه كثيرًا ما يؤدى إلغاؤه إلى ثورة شعبية .

٢ - إلغاء مجانية التعليم .

٣ - تخفيض حجم الإنفاق فى مجال الصحة .

٤ - رفع سعر الكهرباء بنسبة فلكية ليصل إلي المستويات العالمية ، حتى يمكن الوفاء بأعباء الديون ، التى تستخدم فى إنشاء المحطات الكهربائية . ونذكر هنا على سبيل المثال أن الصندوق قد طالب مصر فى عام ١٩٨٧ برفع سعر الكهرباء بنسبة ٥٤ ٪ .

٥ - رفع سعر الفائدة الدائنة الإسمى ، بحيث يصبح أكبر من معدل التضخم السائد فى الدولة المدينة لينقلب سعر الفائدة الدائنة الحقيقى هناك من سالب إلى موجب بهدف تشجيع الإدخار .

٦ - إلغاء قوائم السلع المحظور إستيرادها وأن يتم وضع تعريفة جمركية خاصة بتلك السلع ، بحيث يستطيع أى مستورد أن يستورد منها ما يشاء ما دام سيسدد الرسوم الجمركية المستحقة على وارداته .

٧ - تعديل القيمة الخارجية للعملة المحلية أى تخفيضها[1] مع توحيدها على أن يتم بعد ذلك تعويم العملة أى ترك تحديد سعر صرفها لقوى العرض والطلب .

٨ - تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة بمقدار النصف على الأقل عن طريق تخفيض النفقات الحكومية وتنمية الموارد السيادية أى حصيلة الضرائب والجمارك بالإضافة إلى إلغاء الدعم للسلع التموينية والأساسية ورفع سعر الكهرباء .

٩ - تخفيض حجم العجز فى ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة .

١٠- تنمية القطاع الخاص أيضًا ببيع معظم القطاع العام بالإدعاء بأنه يتسبب فى كبر حجم الديون المحلية والخارجية للدول النامية المدينة .

١١- تخلى الحكومة تدريجيًا عن سياسة تعيين الخريجين .

(١) ذلك برغم أن قيمة عملات العالم النامى مقابل عملات الدول المتقدمة قد تدهورت بدرجة هائلة بفضل الوسائل المستخدمة من تلك الدول لتحقيق مآربهم هذا . وللتعرف على تلك الوسائل أنظر : د. أحمد على دغيم ، مآرب الدول المتقدمة من إفقار العالم النامى ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ١٩٩٠/٣/٢٦ ، ص ٤٠ ، ٤١ .

وبعد موافقة الدولة المدينة على تلك الشروط والفترة ، التى يجب أن يتم فيها تنفيذها بالكامل ، تقوم مع صندوق النقد الدولى بتوقيع الإتفاق، الذى يشتمل على كل ذلك ، ثم يقوم مجلس إدارة الصندوق بدعوة الدول الدائنة لعقد مؤتمر فى إطار نادى باريس للإتفاق مع الدولة المدينة على إعادة جدولة الديون المراد إعادة جدولتها . ويتم الإتفاق فى نادى باريس غالبًا على إعادة جدولة المتأخرات وكذلك المستحقات ، التى يحل موعد سدادها فى الستة أشهر التالية ، على عشرة سنوات ، منها خمس سنوات فترة سماح كما سبق أن ذكرنا . وتعقد الدولة المدينة مع كل من الدول الدائنة عندئذ إتفاقية إعادة جدولة الديون .

كما أن توقيع الدولة المدينة مثل ذلك الإتفاق مع الصندوق يجعل البنوك التجارية بالدول المتقدمة على إستعداد لتحقيق رغبة تلك الدولة فى إعادة جدولة ديونها لديها، وجدير بالذكر أنه عند تفاوضها مع تلك البنوك التجارية لإعادة جدولة ديونها يقوم الصندوق عادة بالتوسط لدى تلك البنوك لتقليل تكاليف إعادة جدولة تلك الديون .

وبينما نجد أن عملية إعادة جدولة الديون المستحقة لحكومات والديون المضمونة من الحكومات تتم بالنسبة للأقساط والفوائد المستحقة خلال فترة قصيرة تصل عادة إلى عام ونصف عام فقط (وفى الواقع أن الدولة المدينة ، التى يعاد جدولة ديونها مرة تحتاج عادة إلى جدولة ديونها بعد ذلك عدة مرات حتى لا تضطر إلى إعلان توقفها عن سداد الأقساط والفوائد المستحقة عليها . أى أن كل فترة صغيرة تبدأ المفاوضات من جديد بغرض إتمام عملية إعادة جدولة جديدة ، وفى كل مرة عليها أن تقبل الشروط ، التى يفرضها الصندوق عليها ليمكن إعادة جدولة ديونها[1] . وهذا بلا شك أمر مزعج للغاية للدولة المدينة) ، فإن البنوك التجارية بالدول المتقدمة تقوم بإعادة الجدولة الخاصة بالأقساط والفوائد المستحقة لها خلال مدة تصل إلى أربع أو خمس سنوات فى دورة مفاوضات واحدة .

غير أن هناك وجهى تشابه بين إعادة جدولة الديون المستحقة لحكومات والديون المضمونة من حكومات وإعادة جدولة الديون المستحقة للبنوك التجارية ، وهما :

١ - المساواة فى المعاملة بين الدائنين :

ففى حالة المجموعة الأولى من الديون ترفض الحكومة الدائنة تقديم أية تنازلات للمدين

(١) ويرجع إصرار حكومات الدول الدائنة على قصر فترة إعادة الجدولة إلى رغبتها فى الضغط على الدول المدينة وإذلال حكوماتها وشعوبها بصفة مستمرة .

من حيث تأجيل مواعـيد الوفاء ، إلا إذا وافقت بقية الحكومات الدائنة الممثلـة في إجتماعات نادى باريس على إعطاء هذه التنازلات . وكذلك فى حالة المجمـوعة الثانية من الديون يرفض البنك التـجارى الدائن تقـديم أية تنازلات للمـدين ، إلا إذا وافقت الـبنوك التجـارية الدائنة الأخرى على تقديم مثل هذه التنازلات .

٢ - عدم بدء مفاوضات إعادة جدولة الديون قبل توقيع الإتفاق مع الصندوق :

لا تبـدأ مفـاوضات إعـادة الجدولة ، سـواء بالنسبـة للمجـموعـة الأولى من الديون أو المجمـوعة الثـانية من الديون ، إلا بعـد أن تكون حكومة الدولة المدينة قـد وقعت إتفـاقًا مع صندوق النقد الدولى تتعهد فيه بتنفيذ البرنامج الإقتصادى ، الذى حدده لها .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه عادة يتم إعـادة جدولة نسبة تتراوح ما بين ٨٠ ٪ و ٩٠ ٪ من المبالغ المستحقة ، بينما يتم دفع النسبة الباقية من المبالغ المستحقة تلك فوراً[١] .

وفى الواقع أن عدد الدول النامية ، التي يعاد جدولة ديونها الخـارجية يزداد بسرعة كبيرة نسبيًا . وللدلالة على ذلك نذكر هنا على سبيل المثال أن عدد تلك الدول إرتفع من أربع دول سنويًا خـلال الفتـرة من عام ١٩٧٤ إلى عـام ١٩٧٨ إلى تسع دول سنويًا فى المتوسـط خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٤ ، بل ولقـد حدث فى عام ١٩٨٦ أن قامت تسع عشرة دولة من قارة أفـريقيا وحـدها بإعادة جـدولة ديونها[٢] . أما حـجم الديون ، التى يتم إعادة جدولتـها ، فـيرتفع بسـرعة فلكيـة . ونذكر هنا على سـبيل المثـال أن حجم الديون الثـانية الحكوميـة، التى تم إعادة جدولتها ، قـد قفز من ١,٢٨ مليار دولار عـام ١٩٨١ إلى حوالى ١٠,٦ مليار دولار عـام ١٩٨٣ ، كما أن حجم الديون المسـتحقة للبنوك التـجارية ، التى تم إعادة جدولتها ، قد قفـز من حوالى ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٤١ مليار دولار تقريبًا عام ١٩٨٣ وإلى حوالى ١١٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٤[٣] .

(1) IMF, Debt Resheduling: what does it mean?, In: IMF, External Debt in Prespective, 1983.

(٢) وهذه الدول هى : الكونجو ، كـوت ديفوار ، جـامبيـا ، مدغشـقر ، ليبـريا ، ملاوى ، موريتـانيا ، موزمبيق ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السـودان ، تنزانيا ، توجو، أوغندا ، زائير ، وزامبيا .

انظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ١٩٨٧/٥/١٦ ، ص ٤ .

(3) The World Bank, World Debt Tables, 1984/1985.

وجدير بالذكر أنه ليس فقط لإعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة تضطر الدولة المدينة، التى تعجز عن سداد هذه المستحقات فى مواعيدها ، إلى قبول البرنامج الإقتصادى ، الذى يحدده لها صندوق النقد الدولى والذى يتكون من الإجراءات أى الشروط ، التى يجب عليها تنفيذها ، وإنما أيضًا ليمكنها فى نفس الوقت الحصول على قروض جديدة سواء من الصندوق أو البنك الدولى أو رابطة التنمية الدولية التابعة لهذا البنك (والتى تقدم قروضًا ميسرة) ، أو الدول المتقدمة .

غير أن التجارب العملية تدلنا على أن ضرر تنفيذ تلك الشروط يفوق بكثير نفعها . فهذه الشروط لها - عند تنفيذها - آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية ضارة وخطيرة بدرجة ضخمة، وهذه الآثار هى :

١ - إن إلغاء دعم السلع التموينية والأساسية يؤدى إلى إرتفاع أسعار تلك السلع الضرورية بدرجة كبيرة ، مما يضاعف من معاناة الجماهير محدودة الدخل . كما أن أسعار السلع الأخرى وكذلك الخدمات لابد وأن ترتفع بدرجة كبيرة عندئذ ، فكما هو معروف فإن هناك علاقة جذب بين الأسعار ، بمعنى أن زيادة أسعار عدد من المنتجات تؤدى إلى إرتفاع أسعار السلع الأخرى - سواء المنافسة لتلك ، التى إرتفع أسعارها أو المكملة لها - وكذلك أسعار الخدمات ، حيث أن مقدمى الخدمات يريدون أن يعوضوا - ولو جزئيًا - النقص فى القيمة الحقيقية للوحدات النقدية، التى يحصلون عليها من بيعهم خدماتهم، نتيجة لإرتفاع مستوى الأسعار .

٢ - إن تخفيض الإنفاق فى مجال الصحة لابد وأن يؤدى إلى تدهور مستوى الصحة داخل الدولة ، مما يؤثر بطبيعة الحال تأثيرًا سلبيًا على مستوى الإنتاجية القومية هناك .

٣ - إن رفع سعر الكهرباء بدرجة كبيرة يزيد قيمة فاتورة الكهرباء للمستهلك بدرجة كبيرة ، أى يزيد الأعباء على الجماهير محدودة الدخل ، كما أنه يزيد فى نفس الوقت بطبيعة الحال معدل التضخم بدرجة ملموسة ، حيث أن مثل تلك الزيادة فى سعر الكهرباء تؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج بدرجة ليست صغيرة - وبدرجة كبيرة بالنسبة لمنتجات الصناعات المستهلكة للكهرباء بدرجة كبيرة - وبالتالى زيادة أسعار المنتجات ، أى أن المستهلك هو المتحمل فى النهاية لتلك الزيادة فى تكاليف المنتجات أو على الأقل للجزء

الأكبر منها[1] . وفى الوقت نفسه فإن إرتفاع أسعار المنتجات تقلل من قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية سواء فى السوق المحلية أو الأسواق العالمية ، مما يضر بإقتصاديات المشروعات ويؤثر سلبيًا على حصيلة الصادرات وإيجابيًا على قيمة الواردات من السلع المماثلة المنتجة فى الخارج . أى أن رفع سعر الكهرباء بالدرجة ، التى يطالب بها صندوق النقد الدولى لا يؤدى فقط إلى زيادة معدل التضخم وزيادة معاناة الجماهير محدودة الدخل من مساوىء التضخم ، وإنما يؤدى أيضًا إلى إنخفاض درجة الرغبة فى الإستثمار داخل الدولة والقدرة الذاتية لهذه الدولة على الإستثمار وإستيراد مستلزمات الإنتاج ، مما يضر بعملية التنمية بها .

٤ - إن رفع سعر الفائدة الدائنة الإسمى بحيث يزيد عن معدل التضخم السائد فى الدولة ، ليتحول سعر الفائدة الدائنة الحقيقى من سالب إلى موجب بهدف تشجيع الإدخار ، يعنى رفع سعر الفائدة الدائنة الإسمى ليصبح أكثر من الضعف .

وبديهيًا فإن زيادة سعر الفائدة الدائنة لابد وأن ينعكس على سعر الفائدة المدينة (أى الفائدة على القروض) . فهناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة . وإن رفع سعر الفائدة المدينة ليتناسب مع تلك الزيادة فى سعر الفائدة الدائنة لابد وأن يزيد من درجة المخاطرة فى عملية الإستثمار بنسبة كبيرة ، مما يؤثر سلبيًا وبدرجة ليست صغيرة على الرغبة فى الإستثمار ، أى أن إرتفاع سعر الفائدة المدينة يؤدى إلى إعاقة الإستثمار، كما أنه لابد وأن يؤدى فى الوقت نفسه إلى إرتفاع أسعار المنتجات بدرجة كبيرة نسبيًا - أى زيادة معدل التضخم بدرجة كبيرة نسبيًا - حيث أن الفائدة المدينة تمثل كما هو معروف ، أحد العناصر الهامة من عناصر تكلفة الإنتاج ، أى أن المستهلك هو المتحمل فى النهاية على الأقل للجزء الأكبر من تلك التكاليف الإضافية الكبيرة فى قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة ، وفى نفس الوقت فإن زيادة معدل التضخم يضر بإقتصاديات المشروعات وعملية التنمية ، كما سبق أن بينا .

٥ - إن إلغاء قوائم السلع المحظور إستيرادها ووضع تعريفة جمركية جديدة خاصة بتلك السلع

(١) ويتوقف حجم هذا الجزء على درجة مرونة الطلب على المنتجات بالنسبة للسعر ، فكلما كانت درجة مرونة الطلب بالنسبة للسعر منخفضة كلما كان حجم هذا الجزء كبيرًا .

لابد وأن يؤدى إلى زيادة قيمة الواردات من السلع غير الضرورية بدرجة كبيرة أو كبيرة نسبيًا ، حيث أن هناك حدًا لا يمكن تجاوزه بالنسبة للتعريفة الجمركية وذلك طبقًا لإتفاقية الجات ، ولذلك فهى لا تستطيع أن تكون من الكبر إلى الحد ، الذى يجعلها شبه مانعة أو محددة لإستيراد تلك السلع غير الضرورية بدرجة كافية .

ولا شك أنه فى ظل زيادة قيمة الواردات من تلك السلع بدرجة كبيرة أو كبيرة نسبيًا مع الإلتزام فى نفس الوقت بتخفيض حجم العجز فى ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة كما يريد صندوق النقد الدولى ، تنخفض بدرجة كبيرة قدرة الدولة على إستيراد السلع الأخرى ، سواء السلع التموينية والأساسية أو مستلزمات الإنتاج ، مما يؤدى إلى عدم توفير الحاجات الأساسية للمواطنين بدرجة كافية والإضرار بعملية التنمية بالدولة .

٦ - إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدى إلى إرتفاع قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية ، مما يزيد من سرعة إرتفاع الأسعار داخل الدولة . كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يزيد قيمة الديون الخارجية وبالتالى أقساطها وفوائدها السنوية مقومة بالعملة المحلية بنفس النسبة ، التى تنخفض بها القيمة الخارجية للعملة المحلية .

٧ - إن تخلى الحكومة تدريجيًا عن سياسة تعيين الخريجين يعنى حدوث زيادة فى حجم البطالة الصريحة من القوى العاملة المتعلمة والمدربة سنويًا بدرجة كبيرة . وكما بينا سابقًا فإن ذلك له آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية ضارة وخطيرة داخل الدولة .

٨ - بيع القطاع العام أو معظمه يؤدى - كما تثبت التجارب - إلى ضعف التنمية الإقتصادية، بل وإلى حدوث مآسي ونكبات اقتصادية[١] .

مما سبق يتضح أيضًا أن تنفيذ الدولة المدينة لشروط صندوق النقد الدولى تلك لابد وأن يهز الإستقرار الإقتصادى والسياسى ، مما يؤدى إلى هروب المستثمر ، محليًا كان أو أجنبيًا ، مما يزيد من درجة ضرر تنفيذ تلك الشروط بعملية التنمية بالدولة .

(١) أنظر الدين المحلى يقفز إلى ١٨٠ مليار جنيه .. وتراجع فائض سوق الصرف الأجنبى ، تحقيق صحفى أجرياه علاء النجار وصبحى بحيرى مع د. أحمد على دغيم رآخرين ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٩٩٨/٥/٢٢ ، ص ١ ، ٨ ، وأيضًا لماذا يكره المصريون حكومة عبيد ؟ ، جريدة الوفد ، القاهرة ٢٠٠٤/٧/١١ ، ص ٣ .

وبالإضافة إلى كل ذلك ، فإن كانت عملية إعادة جدولة الديون تسهم فى التخفيف من أعباء الديون فى الأجل القصير ، إلا أنها تزيد منها بدرجة محسوسة فى الأجل المتوسط والأجل الطويل .

من كل ما سبق يتبين إذن أن مساوىء عملية إعادة جدولة الديون للدولة المدينة فى ظل شروط صندوق النقد الدولى تفوق حقيقة بدرجة هائلة أو فلكية مزيتها ، والتى تتمثل فى تخفيف أعباء الديون فى الأجل القصير . ولذلك فإنه يمكننا أن نقول بحق أن البرنامج الاقتصادى ، الذى يحدده صندوق النقد الدولى للدولة المدينة ، التى ترغب فى إعادة جدولة ديونها ليس برنامجًا للإصلاح الإقتصادى كما يدعى الصندوق ، وإنما هو «برنامج للتخريب الإقتصادى والإجتماعى والسياسى» فى الدولة المدينة . مما يجعل الصورة الإقتصادية للدول النامية المدينة تزداد قتامة مع الوقت .

هذا ولقد عبر عشرات الآلاف من المتظاهرين من جنسيات مختلفة تنتمى إلى دول نامية ودول متقدمة فى برلين (الغربية) أثناء إنعقاد المؤتمر السنوى المشترك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية هناك - والذى بدأ فى السابع والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٨٨ واستمر ثلاثة أيام وحضره أيضًا وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لـ ١٥١ دولة - عن ذلك بقولهم أن سياسة الصندوق والبنك الدوليين تجاه الدول النامية تهدف دائمًا إلى إفقار شعوبها ، حيث حملوا وهم فى طريقهم إلى مكان ذلك المؤتمر لافتات كتب عليها بالألمانية عبارة : "IMF und IBRD organisierten die Armut der Völker" .

ب - مدى إمكانية العلاج عن طريق «مقايضة الديون بتملك أسهم أو أصول إنتاجية» "Debt for equitably swaps"[1] :

إن مقايضة الديون بتملك أسهم أو أصول إنتاجية لبعض المشروعات ، التى تملكها الدولة فى البلدان المدينة ، يعنى تحول الدائنين إلى مستثمرين وتحول دخلهم من فوائد إلى أرباح

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن إستبدال الديون الخارجية للدول المدينة بحقوق الملكية أنظر : د. رمزى زكى ، أخطر مراحل المديونية الخارجية ، مجلة الأهرام الإقتصادى، القاهرة، ٩ أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٨-٢١ ، وانظر ايضًا :

B. Powell and C. Friday, Ajunk'king takes on the third world, Newsweek, September 21, 1987, p. 44.

محولة إلى الخارج وبالتالى تحول الدين من شكله الحالى إلى دين مستمر طالما إستمرت تلك المشروعات . وهناك عدد ضخم من الدول النامية عقدت إتفاقيات مع دول متقدمة يتم بموجبها تمويل عدد من المشروعات بها عن طريق تحويل ديون الدول الدائنة إلى إستثمارات[1] .

ويذكر أن أول من طرح هذا الإقتراح هو الإقتصادى «ألان ملتزر» وقد تبعه فى ذلك عدد كبير من الإقتصاديين . كما أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يؤيدان بل ويروجان بشدة لهذا الإقتراح .

وإن أصحاب هذا الإقتراح يرون أن يتم تحول الدين إلى حقوق ملكية فى الدولة المدينة ، التى تقبل ذلك ، عن طريق أن يقوم البنك ، الذى يواجه صعوبة فى إسترداد دينه عليها ، إما بالإشتراك بدينه بنسبة تصل إلى ١٠٠ ٪ فى رأس مال مشروعات تملكها الدولة المدينة أو ببيع هذا الدين بسعر خصم معين إلى مستثمر أو أكثر ثم يقوم هذا المستثمر أو هؤلاء المستثمرون بإستخدام ذلك الدين فى تملك أسهم أو أصول إنتاجية لبعض المشروعات المملوكة للدولة فى هذا البلد المدين ، سواء بالنسبة لمشروعات قائمة أو مشروعات تنفذ .

ويرى مؤيدو هذا الإقتراح أن عملية المقايضة تلك لها مزاياها للأطراف المعنية ، فالدولة المدينة يمكنها بذلك تسديد دينها الخارجى دون حاجة إلى السحب مما لديها من عملات صعبة، وتتخلص بذلك من عبء خدمة ذلك الدين ، كما أن البنك الدائن يمكنه من تحصيل جزء مناسب من الديون الميئوس من تسديدها أما بالنسبة للمستثمر فإنه يستفيد من شراء الدين مقابل سعر خصم كبير ويضمن فى نفس الوقت إستثماره فى الدولة المدينة ، مما يحقق له عائدًا مناسبًا .

ولكننا نرى أن الدولة المدينة ، التى تقبل تنفيذ مثل هذا الإقتراح ، تتحمل المساوىء التالية :

١ - إن تحويل الأرباح السنوية للمستثمرين الأجانب إلى الخارج يستمر طالما إستمرت المشروعات تلك ، وهى تستمر عادة فترات طويلة جدًا ، بينما أعباء الديون (الأقساط والفوائد السنوية) تستمر حتى تسديد كل الدين مع فوائده ويستمر ذلك عادة فى فترة

(١) أنظر على سبيل المثال : تمويل عدد من المشروعات فى مصر فى إطار إتفاقية تحويل الديون الإيطالية إلى إستثمارات ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠١/٤/١٣ ، ص ٧ .

أصغر بكثير من الفترة ، التى يستمر فيها تحويل الأرباح السنوية لهؤلاء المستثمرين إلى الخارج والتى تكون عادة أكبر من قيمة تلك الفوائد السنوية . وبالإضافة إلى ذلك فإنه عند إنتهاء تلك المشروعات فإن هؤلاء المستثمرين يحولون إجمالى قيم الإهلاك السنوى لها دفعة واحدة إلى الخارج ويكون هذا بطبيعة الحال أكبر بكثير جداً من المبالغ التى إستثمروها فى تلك المشروعات ، وذلك بسبب الإرتفاع المستمر للأسعار العالمية للسلع الإستثمارية ، والتى تعتبر عاملاً هامًا فى تحديد قيمة الإهلاك السنوى للمشروعات . ومعنى ذلك أن قبول الدولة المدينة تنفيذ مثل هذا الإقتراح يؤدى إلى أن يحدث بعد فترة معينة زيادة فى العجز فى ميزان مدفوعاتها بدرجة أكبر بكثير عنه فى حالة عدم تحويل الدين إلى حقوق ملكية .

٢ - زيادة التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للدولة المدينة . فعملية مقايضة الدين بحقوق ملكية لا تتم بطبيعة الحال إلا إذا تمكن المستثمر الأجنبى من فرض شروطه على الدولة المدينة مثل تمتعه بالحرية فى تحديد مستويات الأجور وسياسات العمالة والتكنولوجيا والأسعار وتمتعه كذلك بالإعفاء الضريبى والجمركى وحمايته ضد تقلبات أسعار الصرف وتوفير الطاقة الكهربائية بأسعار رخيصة وغير ذلك من المزايا ، التى قد يطالب بها ، مهما كانت تتعارض مع الأهداف والسياسات الإقتصادية والاجتماعية للدولة المدينة .

هذا ولقد حظى هذا الإقتراح بتأييد عدد من الدول المتقدمة وقام البعض منها بالسماح للبنوك التجارية بها بتنفيذه . ونذكر هنا على سبيل المثال أن بنك الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى قد وافق فى يوم ١٣ أغسطس عام ١٩٨٧ على السماح للبنوك التجارية الأمريكية بالإشتراك بديونها بنسبة ١٠٠ ٪ فى رأس مال مؤسسات إقتصادية فى أكثر من ٣٣ دولة مدينة فى العالم النامى . (يذكر أنه قبل هذا التاريخ كان البنك الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى يسمح للبنوك التجارية بالإشتراك فى رأس مال مؤسسات الدول المدينة بنسبة ٢٠ ٪ من ديونها كحد أقصى) . وجدير بالذكر أن أولى الدول المدينة ، التى تم فيها عملية تحويل الديون إلى إستثمارات أجنبية ، هى شيلى ، الأرجنتين ، البرازيل ، إكوادور ، المكسيك ، فنزويلا ، والفلبين .

جـ- مدى إمكانية العلاج عن طريق «إلغاء جزء من الديون المستحقة والتنازل عن الفوائد المستحقة مع إطالة فترة السداد» :

فى الواقع أن ذلك يمثل أهم المقترحات المطروحة بشدة من جانب البلدان النامية المدينة . وهناك عدد قليل جداً من الدول الدائنة ، مثل الكويت وفرنسا وكندا ، يؤيدون هذا الإقتراح[1] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كندا قد قامت فى عام ١٩٨٧ بإلغاء جزء من ديونها المستحقة على الدول النامية الأشد فقراً ، كما أعلن الرئيس الفرنسى ميتران فى عام ١٩٨٨ عن أنه تقرر إلغاء ثلث الديون الفرنسية المستحقة على الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، وفى مايو عام ١٩٨٩ أعلن أنه تقرر إلغاء حوالى ثلث الديون المستحقة على ٣٥ دولة فقيرة وقيمتها تبلغ ٢,٣٥ مليار دولار أمريكى .

هذا ولقد أعلنت ثلاثة من أكبر البنوك التجارية الأمريكية فى شهر إبريل عام ١٩٨٧ عن تنازلها عن الفوائد المستحقة لها على ديون البرازيل والبالغ قيمتها ٥ مليار دولار ، كما تم تطبيق نفس القاعدة على الإكوادور .

وبرغم كل ذلك فإننا نرى مع الكثير من الإقتصاديين الواقعيين أن إقتراح إلغاء جزء من الديون مع التنازل عن الفوائد المستحقة على المتبقى منها وتقسيط المبالغ المستحقة على آجال طويلة هو إقتراح غير عملى لحل مشكلة المديونية للدول النامية . فالدول الدائنة ، التى تقبل أن تقوم بإلغاء جزء من ديونها إنما تقصر هذا الإجراء فقط على ديونها على الدول النامية

(١) جدير بالذكر أن المجتمعين فى المؤتمر ، الذى عقد فى واشنطن فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٩ بدعوة من «مجلس التنمية فيما وراء البحار» لمناقشة مجموعة من النقاط الإقتصادية لأداء صندوق النقد الدولى على الصعيد الدولى ، قد عبروا عن إعتقادهم بأنه لا يوجد حل جيد ومناسب بالنسبة لمديونية الدول النامية الأكثر فقراً (أى تلك الدول التى لا يزيد متوسط الدخل السنوى للفرد بها عن ٤٢٥ دولار أمريكى . ويذكر أنه قد توصل إلى هذا التعريف للدول النامية الأشد فقراً فى المؤتمر السنوى للدول الصناعية السبع الكبرى لعام ١٩٨٨ فى تورونتو بكندا) إلا عن طريق إلغاء الديون المستحقة عليها . كما عبر عن ذلك الإعتقاد أيضاً ريتشارد فينبرج (نائب رئيس مجلس التنمية فيما وراء البحار) وكاترين جوين (المستشارة فى مؤسسة روكفلر) فى كتابهما المعنون بالعنوان «صندوق النقد الدولى فى عالم متعدد الأقطاب» ، والذى نشر فى واشنطن فى عام ١٩٨٩ .
أنظر : نزيرة الأفندى ، ما هو مستقبل صندوق النقد الدولى ؟ ، الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٠٨٥ ، القاهرة، ٣٠ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٥٤ ، ٥٥ ، وجريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨/٦/٢٤ ، ص ٥ .

الأشد فقرًا ، كما أن عدد الدول الدائنة ، التى تقوم بذلك ، صغير للغاية ولا ينتظر أن يزداد زيادة محسوسة فى المستقبل ، وفى نفس الوقت فإنه من غير المتوقع أن تقوم الدول الدائنة بإلغاء الفوائد السنوية المستحقة على ديونها على البلدان النامية ، كما أنه لا ينتظر أن يزيد عدد البنوك التجارية بتلك الدول ، التى تقدم على ذلك ، زيادة كبيرة فى المستقبل .

د - مدى فاعلية الإقتراح «بإنشاء بنك عالمى لتطوير الدول النامية» فى عملية العلاج :

لقد اهتم مؤلف هذا الكتاب عند قيامه برسالة الدكتوراه فى جامعة منستر بألمانيا (الغربية) بأن يصل إلى فكرة غير تقليدية تمكن من علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية علاجًا جذريًا ناجعًا وتمكن فى الوقت نفسه من رفع معدلات التنمية بتلك الدول بدرجة كبيرة . ولقد إستطاع بالفعل عندئذ التوصل إلى فكرة غير تقليدية تمثل إجراءًا عمليًا يمكن بالفعل من مضاعفة حجم القروض الأجنبية للبلدان النامية فى السنة الأولى من تنفيذه ثم توسيع هذا الحجم سنويًا بمعدل نمو كبير مع تقليل عبء الفوائد فى نفس الوقت بدرجة فلكية ، مما يمكن من أن تتحول القروض الصافية السنوية للبلدان النامية من سالبة - كما هو حادث منذ عدة سنوات - إلى موجبة بل ويكون حجمها كبيرًا جدًا ويتزايد مع الوقت ، الأمر الذى يمكن تلك البلدان من رفع معدلات التنمية بها بدرجة كبيرة (ذلك برغم الظروف الصعبة السائدة فى العالم وبرغم المستجدات التى طرأت على العالم بالتغيرات الجذرية فى بلدان أوروبا الشرقية وما يتبعها من إهتمام زائد بها من جانب دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والذى لابد أن يكون على حساب مساعدات التنمية ، التى تقدمها تلك الدول إلى العالم النامى ، كما سبق أن ذكرنا) .

هذا وتقوم الفكرة أساسًا على إنشاء بنك عالمى - وليسمى «البنك العالمى لتطوير الدول النامية»[١] . - كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة ، يكون بمثابة المقرض الوحيد لدول العالم

(١) جدير بالذكر أن هذا البنك العالمى المقترح منا قد إشتمل عليه الملحق الأول بمؤلف صدر لنا بعنوان «إقتصاديات البنوك مع نظام نقدى وإقتصادى عالمى جديد» (والذى صدر عن مكتبة مدبولى بالقاهرة فى عام ١٩٨٩) ، وقد أشادت به كل من الصحافة المصرية والإذاعة المصرية (البرنامج العام) ، بل ولقد تحمستا له لدرجة أنهما طالبتا دول العالم المتقدم بقوة بالعمل على تنفيذه . ونذكر هنا على سبيل المثال العرض الذى قدمه «الأستاذ صلاح لبيب» لذلك المؤلف لنا بمجلة الأهرام الإقتصادى بتاريخ=

النامى، ويكون له عملة خاصة به ولتسمى «الدولار العالمى» تتمتع بقوة الإلزام بقبولها من كافة الدول ، ويكون مخولاً لهذا البنك الحق فى خلق نقد بعملته بكمية مساوية فى قيمتها أربعة أمثال قيمة إحتياطياته ، التى تتكون من المبالغ ، التى تضعها لديه الدول المتقدمة بعملاتها المحلية - وتحسب قيمة هذه المبالغ طبقًا لأسعار الصرف لهذه العملات بالدولار العالمى المحددة[1] - مما يعنى أنه ليستطيع ذلك البنك أن يقدم إلى العالم النامى قروضًا سنوية تبلغ «ضعف» ما كان سيمكنه الحصول عليها من الدول المتقدمة فى حالة عدم وجود ذلك البنك ، يكون على تلك الدول أن تقدم لذلك البنك مبالغ سنوية بعملاتها المحلية تساوى فقط نصف المبالغ السنوية ، التى كانت تنوى فى حالة عدم وجود ذلك البنك أن تقدمها سنويًا إلى الدول النامية - بطريق مباشر أو غير مباشر (أي عن طريق مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية) - منقوصًا منها قيمة ربع الأقساط السنوية ، التى يكون على الدول النامية أن تقدمها للبنك تسديدًا لقروضها منه .

وبالإضافة إلى هذه المزية المزدوجة (أى التى تتمتع بها الدول النامية والدول المتقدمة) لإنشاء ذلك البنك العالمى ، فإن له مزايا أخرى عديدة لكل من الدول النامية والدول المتقدمة. وتتمثل تلك المزايا التى تتحقق للدول النامية فيما يلى :

١ - الحصول على القروض بسعر فائدة يبلغ أقل من ثلث متوسط أسعار الفائدة للقروض المقدمة من العالم المتقدم حاليًا .

٢ - عدم الحاجة إلى اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها وبالتالى تتجنب مساوئ ذلك اللجوء .

٣ - قدرة ذلك البنك أيضًا على تقديم منح للدول النامية الأشد فقرًا نتيجة للأرباح السنوية ، التى تتحقق لديه .

٤ - إن إعتماد الدول النامية على ذلك البنك وحده فى الحصول على القروض الخارجية يسهل من عملية تخطيطها لتلك القروض ومتابعتها ، مما يتيح لها فرصة أن يكون تخطيطها لقروضها سليمًا تمامًا ومتابعتها لها فعالة للغاية .

= ١٣/٣/١٩٨٩ بصفحتى ٨٦ ، ٨٧ ، ونذكر أيضًا الحلقة من البرنامج الإذاعى «إقرأ» ، التى خصصت للكلام عن نفس المؤلف لنا ، والتى أذيعت يوم السبت ٢/١٢/١٩٨٩ ، ولقد كتبها «الأستاذ عبد التواب يوسف» وقدمتها الإذاعية القديرة «الأستاذة هالة الحديدى» .

(١) وبذلك تتحقق فى نفس الوقت ميزة لدول العالم المتقدم تتمثل فى حدوث تعميق الروابط بين عملاتها .

٥ - الإسراع فى عمليات التخصيص والتعاقد (فمثلاً لم يعد عندئذ هناك حاجة إلى ضياع وقت كثير فى عمليات المفاوضات مع دول متقدمة وهيئات تمويل دولية وإقليمية لعقد إتفاقيات قروض ، حيث أنه عند إنشاء ذلك البنك المقترح لا تكون هناك إلا مفاوضات معه فقط لعقد إتفاقية القرض السنوى . كما أنه لم يعد هناك عندئذ حاجة إلى التصديق على القروض إلا من جانب الدولة المقترضة فقط . وفى نفس الوقت فإن إجراءات التصديق تقتصر سنويًا على قرض واحد فقط أى القرض الذى تحصل عليه الدولة النامية سنويًا من ذلك البنك) وكذلك الإسراع فى إستخدام القروض ، حيث أن الدول النامية لا تواجه عندئذ بتلك العقبات ، التي تواجهها حاليًا فى عملية الإستخدام ؛ مثل تأخر عقد الإتفاقيات التنفيذية الواجب عقدها بناء على إتفاقيات القروض ، التى تعقد مع دول أخرى مثل تلك التى تعقد مع حكومة ألمانيا ، حكومة إيطاليا وغيرهما ، وذلك خاصة بسبب الخلاف بين البنك المركزى للدولة المقترضة ومؤسسات التمويل بتلك الدول على عمولة الإرتباط ، التى قد تطلبها هذه المؤسسات برغم عدم ورودها فى إتفاقيات القروض بين الحكومتين المتعاقدتين ، أو بسبب محاولة الدولة المقرضة خلق بعض العقبات أمام إستخدام الدولة المقترضة للقرض بهدف تخفيض سرعة الإستخدام ، وتعمد الدول المقرضة عادة إلى ذلك عندما تجد أن معدلات الإستخدام للدول المقترضة للإنفاق على مشروعاتها قد زادت عما تتيحه ميزانياتها السنوية للإقراض .

ولا شك أن الإسراع فى عمليات التخصيص والتعاقد والإستخدام للقروض يجنب الدول النامية التأخير فى تنفيذ مشروعاتها ، مما يحقق لها أولاً تجنب زيادة التكاليف - حيث أن كل تأخير معناه زيادة تكاليف نفس المشروع بسبب الإتجاه الصعودى للأسعار العالمية - وثانيًا زيادة طاقتها الإنتاجية وبالتالى حجم العمالة والإنتاج القومى بها بسرعة مناسبة .

٦ - إن حصول الدول النامية على القروض من ذلك البنك وحده يضمن لها حرية أكبر بكثير منها حاليًا فى اختيار المشروعات ، التى تريد تمويلها بالقروض ، مما يحقق لها فائدة أكبر من إستخدام القروض عن الفائدة ، التى تتحقق لها من إستخدام القروض حاليًا . فكما هو معروف فإن ما تهدف إليه الدولة المقرضة فى عملية إقراضها للبلدان النامية فى كثير من الأحيان هو أن تضمن أن قروضها تلك تنفق على صناعات معينة لديها هى فى حاجة إلى الإنعاش .

٧ - إن حصول البلدان النامية على القروض من ذلك البنك وحده يمكن من تساوى «القيمة الصافية» لقروضها مع مبالغ تلك القروض ، حيث أنه فى هذه الحالة - عكس الحال فى حالة تقديم الدول المتقدمة القروض إليها - يكون لتلك البلدان الحرية التامة فى إنفاق قرضها فى شراء السلع ، التى تحتاجها ، من أية دولة تشاء ، وبالتالى فهى لابد وأن تشترى من تلك الأسواق ، التى تسود فيها أنسب الأسعار .

٨ - أن الحرية التامة للبلدان النامية ، التى تتمتع بها عندئذ فى إنفاق قروضها فى شراء السلع، التى تحتاجها ، من أية دولة تشاء ، تكون فى نفس الوقت عاملاً هامًا فى زيادة صادراتها إلي الدول المتقدمة ، حيث أن كل دولة متقدمة ستعمل عندئذ على إرضاء البلدان النامية بأن تزيد من وارداتها منها بدرجة كبيرة - وذلك عن طريق تقديمها لها تسهيلات تجارية أو إزالة الحواجز الجمركية (ونذكر هنا ما سبق أن ذكرناه من أنه قد حدثت فى السنوات الأخيرة إتجاهات حمائية فى التجارة الدولية من جانب الدول المتقدمة وأنها قد زادت بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٧ . وإن الإحصاءات العالمية تدلنا على أنه نتج عن ذلك آثار ضارة متزايدة على حجم حصيلة صادرات البلدان النامية إلى تلك الدول) وكذلك عن طريق تقديمها تسهيلات فى مجالات الدعاية والإعلان بها لمنتجات تلك البلدان وإقامتها معارض لتلك المنتجات على أراضيها على فترات قصيرة نسبيًا - حتى تكون تلك البلدان على إستعداد لأن تزيد وارداتها منها بدرجة كبيرة وتنفق بالتالى فيها أجزاء كبيرة من القروض ، التى تحصل عليها من ذلك البنك ، مما يساهم فى إحداث الإنتعاش الإقتصادى بها .

٩ - التحرر من التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية ، الذى كثيرًا ما يحدث عند الإقتراض من الدول المتقدمة .

أما ما يحققه تنفيذ ذلك البنك العالمى المقترح من مزايا للدول المتقدمة ، فإننا نوردها فيما يلى :

١ - إستطاعة البلدان النامية عندئذ الوفاء بإلتزاماتها تجاه العالم المتقدم فى مواعيدها .

٢ - أن أسلوب عمل البنك المقترح يحدث تعميق الروابط بين عملات الدول المتقدمة ، وفى هذا تحقيق لهدف كبير لتلك الدول .

٣ - أنها - أى الدول المتقدمة تتجنب بتنفيذ هذا البنك المخاطر (سواء مخاطر إقتصادية أو سياسية) ، التى تتعرض لها الأموال ، التى تقرضها للبلدان النامية ، حيث أنه عند إنشاء ذلك البنك لا تقدم تلك الدول أية قروض إلى هذه البلدان ، فهو يكون المقرض الوحيد لهذه البلدان ، كما سبق أن قلنا .

٤ - أنها تحصل من ذلك البنك على نفس سعر الفائدة العادى الحالى على أموالها ، التى تودعها به ، برغم أن تلك الأموال لا تتعرض لأية مخاطر إقتصادية أو سياسية .

٥ - أن حجم صادراتها إلى العالم النامى سيزيد عندئذ بدرجة هائلة وبإطراد .

غير أن حقائق التاريخ وشواهد الوقت الحالى تجعلنا نقول أنه من المرجح أن تفضل الدول المتقدمة أن تظل قادرة على ممارسة ضغط سياسى وإقتصادى على العالم النامى عن طريق إستمرار النظام السائد لإقراضه عن أن تتمتع بتلك المزايا ، التى تتحقق لها عند تنفيذ البنك العالمى المقترح ، أى أنه من المرجح أن ترفض تلك الدول بالتالى ذلك الإقتراح فى حالة أن يجد طريقه إليها .

ثانياً : التطور المتوقع لأثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية فى المستقبل

برغم أن الإستثمارات الأجنبية لها - كما سبق أن رأينا - أثر سلبى متزايد على تطور حجم العملات الأجنبية لدى الدولة النامية المضيفة المخصصة سنويًا لإستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، أى على تطور المعدل السنوى لنمو الإستثمار القومى ، وبالتالى لنمو الإنتاج المحلى والدخل القومي بعد فترة معينة من إقامة الإستثمارات الأجنبية الأولى هناك ، فإننا نجد أن الدول النامية تعمل على إستقطاب المزيد والمزيد من الإستثمارات الأجنبية سنويًا ، وذلك حتى يمكنها أن تخفض من حجم الأثر السلبى للإستثمار الأجنبى المباشر لديها على التنمية بها ، حيث أن الإستثمارات الأجنبية السنوية تظل عادة تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على معدل التنمية بالدولة المضيفة طيلة حياة المشروعات الأجنبية التى تمثل تلك الإستثمارات ثم يتحول ذلك الأثر إلى أثر سلبى عند تحول قيمة تلك المشروعات إلى الخارج لإنتهاء عملها هناك .

وحيث أنه لإنتقال الأموال الأجنبية إلى الدول النامية لإستثمارها هناك فى مشروعات يمتلكها أصحاب تلك الأموال يستلزم الأمر أن يتهيأ لها فرص إستثمار هناك تكون أفضل من فرص الاستثمار داخل أوطان هؤلاء المستثمرين ، وأن يمنح هؤلاء حرية كاملة فى إنتقال تلك الأموال والأرباح الناتجة من استثمارها من الدول المضيفة ، وأن يكون هناك ضمانات كافية لإزالة المخاوف من التأميم أو المصادرة أو ما أشبه ، فإننا نجد أن قوانين الإستثمار الجديدة ولوائحها التنفيذية فى الدول النامية تراعى تلك الإعتبارات . وبرغم ذلك فإننا نرى أن حجم الإستثمار الأجنبى المباشر السنوى فى البلدان النامية سيظل ينمو ببطء شديد ، بل وقد تزداد درجة هذا البطء فى المستقبل ، وذلك خاصة للأسباب التالية :

١ - الإستمرار المتوقع لعدم توافر البنية الأساسية فى كثير من الأحيان بدرجة كافية فى المستقبل .

٢ - الإستمرار المتوقع لعدم وجود إستقرار إقتصادى بدرجة كافية فى المستقبل .

٣ - طول الفترة ، التي تدرس فيها الأجهزة المعنية فى كثير من البلدان النامية الجدوى

الإقتصادية للمشروعات . فكما هو معروف ، فإن طول هذه الفترة كثيراً ما يزهد المستثمر فى القيام بمشروعات بتلك البلدان .

٤ - بدء الإهتمام الهائل لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان بدول أوروبا الشرقية نتيجة للتحولات الجذرية ، التى بدأ حدوثها بالمجموعة الأخيرة من الدول عام ١٩٨٩ ، كما سبق أن ذكرنا ، حيث أن ذلك الإهتمام بها لابد وأنه سيترجم أيضًا فى إقامة البلدان الغربية واليابان العديد من المشروعات فى تلك الدول سنويًا ، مما يقلل من فرص الدول النامية فى إتجاه مستثمرى هذه البلدان واليابان إلى إقامة مشروعات بها .

٥ - إنخفاض معدل التنمية فى الدول المتقدمة ، مما يؤثر سلبيًا على قدرة المستثمرين من مواطنى تلك الدول على القيام بعمليات إستثمارية فى البلدان النامية .

وحيث أن الزيادة المتوقعة فى حجم الإستثمار الأجنبى المباشر السنوى فى الدول النامية ستكون فى المستقبل أقل عنها حاليًا ، فإنه من المنتظر إذن أن يزداد الأثر السلبى للإستثمارات الأجنبية على التنمية هناك فى المستقبل بدرجة أكبر عنها حاليًا .

ثالثاً : التطور المتوقع لأثر المعونة فى مجال التصدير على التنمية فى المستقبل

فى الواقع أنه يمكن بسهولة التنبؤ بأن الأثر الإيجابى للمعونة ، التى يقدمها العالم المتقدم للدول النامية فى مجال التصدير ، على التنمية فى تلك الدول سيقل فى المستقبل بدرجة غير ضئيلة ، حيث أنه يكاد يكون من المؤكد أن الحصيلة السنوية لصادراتها إليه ستنخفض فى المستقبل بدرجة ملموسة ، ذلك بالإضافة إلى التدهور المستمر لمعدل التبادل التجارى لتلك الدول مع ذلك العالم .

هذا ويرجع توقعنا لإنخفاض الحصيلة السنوية لتلك الصادرات إلى الأسباب التالية :

١ - عدم رغبة العالم المتقدم فى أن يزيد عدد الإتفاقيات السلعية الدولية بدرجة محسوسة ، كما هو معروف .

٢ - أن هناك تزايداً فى درجة منافسة السلع المنتجة بالدول المتقدمة لمثيلاتها المنتجة بالدول النامية ، حيث أنه بينما نجد أن مواطنى المجموعة الأولى من الدول يعطون لجودة السلعة ومظهرها الخارجى وزناً كبيراً للغاية عند مقارنتهم بين السلع البديلة ، نجد أن الفرق بين درجة جودة منتجات المجموعة الأولى من الدول ودرجة جودة منتجات المجموعة الأخرى من الدول فى تزايد رهيب نتيجة للإتساع المتزايد بسرعة كبيرة للهوة التكنولوجية بين هاتين المجموعتين من الدول أيضاً فى ظل الزيادة المطردة المتوقعة للمعونة الفنية للمجموعة الأخيرة من الدول وكذلك أن الفرق بين درجة إهتمام الدول المتقدمة بالتغليف والمظهر الخارجى لمنتجاتها ودرجة إهتمام البلدان النامية بالتغليف والمظهر الخارجى لمنتجاتها يزيد مع الوقت بسرعة كبيرة ، كما هو معروف .

٣ - التقارب الهائل والمتزايد بين الدول الغربية واليابان من جهة ودول أوروبا الشرقية من جهة أخرى نتيجة التحولات الجذرية ، التى بدأ حدوثها فى أوروبا الشرقية فى أواخر عام ١٩٨٩ ، كما سبق أن قلنا . فمثل هذا التقارب لابد وأن يؤدى إلى تزايد المعاملات التجارية بين تلك الدول ودول أوروبا الشرقية بصورة هائلة . ومن الطبيعى أن يؤثر ذلك

سلبيًا على تطور حجم صادرات الدول الناميـة من المنتجات نصف المصنعة والتامة الصنع إلى العالم المتقدم .

٤ - تحول السوق الأوروبية المشـتركة إلى سوق أوروبية موحدة فى أول نوفـمبر عام ١٩٩٣ . فلا شك أن ذلك يؤدى إلى إرتفاع درجة منافسة منتجات دول تلك السوق الموحدة خاصة لمنتجات البلدان النامية فى أسواق تلك الدول .

٥ - الإنخفاض المستمر لطلب العالم المتقدم علـى منتجات الدول النامية من المواد الخام نتيجة للتطور السريع لتكنولوچيا العالم المتقدم (حيث أنه يراعى فى تطوير التكنولوچيا هناك أن تكون موفرة بدرجة أكبـر فى إستخدام المواد الخام) ، وكذلك نتيجـة لعمل العالم المتقدم بإستمرار على الوصول إلى مواد صناعية "synthetic" تحل محل مواد خام تستورد من البلدان النامية .

رابعاً : التطور المنتظر لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى المستقبل

لاشك أنه فى ضوء النتائج ، التى توصلنا إليها من دراستنا لمدى إمكانية علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والتطور المتوقع لكل من أثر الإستثمارات الأجنبية لديها وأثر المعونة فى مجال التصدير لها - فى ظل الزيادة المتوقعة فى حجم المعونة الفنية لها - على التنمية بها فى المستقبل ، يمكننا القول إذن بحق أنه من المتوقع أن يزداد الإنتاج المحلى السنوى والدخل القومى السنوى هناك فى المستقبل بمعدل أصغر منه حاليًا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه من المنتظر أن يرتفع عدد السكان فى تلك الدول فى المستقبل بمعدل أكبر منه حاليًا، وذلك خاصة للسببين التاليين :

١ - الإنخفاض المستمر المتوقع للمعدل السنوى للوفيات فى المستقبل (خاصة نتيجة لإرتفاع مستوى تعليم الأمهات فى المستقبل والتقدم الطبى المطرد فى المجالات الطبية المختلفة) .

٢ - إستمرار فشل سياسة تحديد النسل ، وذلك للأسباب السابق ذكرها فى الباب الثالث بهذا المؤلف ، فمن المؤكد أن الأسباب تلك ستظل موجودة فى الدول النامية عشرات السنوات.

من جماع ما تقدم يتضح لنا إذن أن متوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد فى العالم النامى سيتناقص بإستمرار فى المستقبل . ومعنى ذلك أن الصورة الإقتصادية هناك ستكون فى المستقبل أكثر قتامة وبدرجة متزايدة عنها حاليًا ، وذلك فى ظل السياسة الإنتاجية السائدة هناك.

إن الأمر يبدو إذن وكأنه من المستحيل على العالم النامى الفكاك من الحلقة المفرغة الخبيثة للفقر "The vicious circle of poverty"[1] أيضًا فى ظل المعونات ، التى يقدمها العالم

(١) ولقد عبر الإقتصادى البريطانى راجنر نوركسه عن الحلقة المفرغة الخبيثة للفقر ، التى تدور فيها دول العالم النامى بقوله : إن الدول النامية تظل فقيرة لأنها فقيرة ، فالدخل القومى المنخفض لدولة ما هو سبب ونتيجة فى نفس الوقت لصغر حجم الإستثمار بها .

See : Ragner Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford 1955, p. 4.

المتقدم له في المجال الفنى ومجال التصدير ، وكـذلك التعاون المالى والإستثمارى بينهما . أى أن الأمر يبدو وكأنه قد كتب على دول العالم النامى أن تدور فى تلك الحلقة إلى الأبد .

غير أن الحـياة علمتنا أنه يجب على المرء أن يكون على يقين تام بأن أية مشكلة - مـهما كـانت درجة صـعوبتـها وتعـقدها - ليـست مستعـصيـة الحل[١] [٢] ، بمعنى أنه ليس هناك مستحيل، إذا ما كان هناك إرادة وعزيمة قويتين .

نعم . . لقد وصلت الدول الناميـة إلى عمق وذروة المشكلات ، لذا فإنه كان طبيـعيًا أن الأفكار التقليـدية فى حل تلك المشكلات لا تجدى ولا تؤتى ثمـارًا ، فالأمر يحـتاج بلا شك إلى «ثورة فكرية» لإبتكار حلول جديدة تمثل علاجًا ناجحًا لمجمل المشاكل عامة[٣] .

---

(١) ولقد قال النبى ﷺ فى هذا المعـنى : «خلق الله الداء وخلق معه الدواء» فبطبيـعة الحال أنه ﷺ لم يقصد بالداء المرض فـقط ، وإنما المشكلات عمومًا سـواء منها الصحية أو غـير الصحيـة ، وبالتالى فإنه ﷺ قصد بالدواء العلاج الناجح سواء للمشاكل الصحية أو غير الصحية .

(٢) ولقد صدق الزعيم المصرى الخالد مصطفى باشا كامل فى مـقولته الشهيرة : «لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس» .

(٣) أنظر : البطالة . . القنبلة التى أوشكت على الإنفـجار فى وجه الجمـيع ، تحقيق صحفى أجـرياه تهانى تركى وهانى بهيج مع الدكتور أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة الأسبوع ، ذكر سابقًا .

الباب الخامس

سياسة إقتصادية جديدة قادرة على الإنطلاق بالتنمية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية

أولاً : عناصر السياسة الإقتصادية المقترحة

ثانـيًا : الآثار المتوقعة للسياسة الإقتصادية المقترحة على الصورة الإقتصادية المستقبلية للدول النامية أو المزايا الفلكية لهذه السياسة الإقتصادية

الباب الخامس

سياسة إقتصادية جديدة قادرة على الإنطلاق بالتنمية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية

إننا نجد فى كتابات آرثر لويس أن الفقـر لا يرجع إلى قلة مصادر الثروة ، وإنما إلى سوء إسـتـغـلال المتـاح منهـا "The cause of poverty is not poor resources but poor utilization of what is available"[1] .

وفى الواقع أننا نوافق لويس هذا الرأى تمامًا ، غيـر أنه لم يبين لنا كيفية إسـتغلال العالم النامى لما هو متاح له من مصـادر الثروة إستغلالاً يمكنه من القضاء على الفـقر والتمتع بالغنى والرفاهية الإقتصادية .

وإننا نجد أن الـسياسـيين وكذلك الأغلبـية العظمى من الإقـتصاديين ينظـرون إلى الثروة البشرية بالعـالم النامى على أنها شبح مخيف ، وذلك لضـخامتها وسرعـة تزايدها . فهؤلاء يرون أن التزايد السكـانى فى الدول النامية - والذى كـثيرًا مـا يعبرون عنه «بـالتزايد الرهيب للسكان» ، و«بالإنفجـار السكانى المخيف» - يعتبـر أحد الأسباب الهـامة لبطء عملية التـنمية الإقتصـادية بتلك الدول ، وأنه لا أمل فى تحقيق معـدل تنمية مناسب بها ، طالما إسـتمر هذا التزايد السكانى هناك .

ولكننا نرى أن الثروة البشرية الضخمة والمتـزايدة سنويًا بمعدل كبير بالعالم النامى تمثل فى حقيـقة الأمر «العصا الـسحرية» للإنطلاق بالتنميـة الإقتصادية هناك إلى آفاق فلكـية وبالتالى تحويل الدول النامية الفقيرة إلى دول متقدمة غنية وفى أقل من جيل من الزمان ، وذلك إذا ما عملت على الإستفادة بقواهـا العاملة بكاملها فى العملية الإنتاجية إستفـادة حقيقية . وعندئذ تتحول الثروة البشرية بدول العالم النامى من نقمة عليها إلى نعمة فلكية لها .

(1) See: Arthur Lewis, The world's poverty, in: Man and his natural resources, 1950.

وعلى ذلك فإن السياسة الإقتصادية الجديدة ، التى نقترحها هنا ، تمثل كيفية إستغلال الثروة البشرية الضخمة والمتزايدة سنويًا بمعدل كبير بالدول النامية إستغلالاً يمكن من الإنطلاق بالتنمية الإقتصادية هناك إلى آفاق فلكية ويقضى نهائيًا على البطالة ومشكلاتها بها .

وعلينا الآن أن نعرف بعناصر تلك السياسة الإقتصادية المقترحة ، وبعد ذلك نتناول الآثار المتوقعة لها على الصورة الإقتصادية المستقبلية للدول النامية أو المزايا الفلكية لها .

أولا : عناصر السياسة الإقتصادية المقترحة

إن الزيادة السنوية فى حجم الإنتاج القومى الإجمالى تتوقف ، كما نعلم ، على حجم الإستثمار الجديد السنوى ، الزيادة السنوية فى حجم التوظف ، والزيادة السنوية فى الإنتاجية القومية .

وهناك إعتقاد سائد بأن الزيادة السنوية فى حجم التوظف السنوى تتوقف فقط على حجم الإستثمار الجديد السنوى ونسب توزيعه على القطاعات الإقتصادية ونوع التكنولوچيا المجسدة فى السلع الإستثمارية ، أى الآلات . غير أننا لا نتفق مع هذا الإعتقاد .

والسؤال الآن هو : كيف يمكن للدول النامية فى ظل النسب المعينة الموزع بها الإستثمار الجديد على القطاعات الإقتصادية المختلفة وتكنولوچيا معينة أن تزيد حجم التوظف السنوى لديها ، وبالتالى حجم إنتاجها القومى الإجمالى السنوى ، بمعدل ضخم ، أى بمعدل أكبر بكثير جدًا مما يتيحه لها الإستثمار الجديد السنوى الحالى ؟

فى الواقع أن السبيل إلى زيادة حجم التوظف السنوى وحجم الإنتاج القومى الإجمالى السنوى بالدول النامية بمعدل أكبر بكثير جدًا مما يتيحه الإستثمار الجديد السنوى الحالى بها أى مما يتيحه التوسع الأفقى السنوى الحالى لطاقتها الإنتاجية ليس أبدًا كما يظن بالأمر المستحيل ، وإنما هو أمر يسهل تحقيقه. نعم .. وذلك عن طريق إتخاذ إجراء غير تقليدى ، ونعنى به «تحقيق توسع رأسى للطاقة الإنتاجية وما يضاف إليها سنويًا» ، أى عن طريق «إستغلال الوقت أقصى إستغلال فى المسيرة الإنتاجية» . وكما سنرى بعد قليل ، فإن ذلك الإستغلال للوقت فى البلدان النامية قادر بالفعل على صنع التقدم والرقى والغني بها بسرعة مذهلة وكذلك علي القضاء نهائيًا على البطالة وكافة مشكلاتها بنفس السرعة .

فكما هو معروف ، فإن الله عز وجل جعلنا نحن البشر مسئولين أمامه عن مدى إستفادتنا «بنعمة الوقت» ، التى يمنحها لنا يوميًا ، أى أنه سبحانه وتعالى سيحاسب من يهدرها ويضيعها سدى دون الإستفادة منها بالقدر الواجب .

ولقد وهبنا الله أربع وعشرين ساعة زمن يوميًا . والعجيب أن العالم النامى يستفيد منها فى العملية الإنتاجية عادة فقط بما بين سبع وثمانى ساعات يوميًا فى أيام العمل الأسبوعية . وهو يقلد فى ذلك العالم المتقدم . وإن كانت الدول المتقدمة تفعل ذلك ، فلأنها مضطرة إلى

ذلك ، حيث أنه ليس لديها القوى العاملة الكافية لتشغيل الطاقة الإنتاجية بها أكثر من وردية واحدة نتيجة لضخامة حجم رؤوس أموالها ، وبالتالى ضخامة حجم إستثماراتها السنوية ، وإنخفاض معدل الزيادة السنوية فى القوى العاملة بها بسبب إنخفاض معدل الزيادة السنوية للسكان هناك ، فى حين أن حجم الإستثمارات بالدول النامية صغير جدًا نسبيًا ولديها فى نفس الوقت جيوش ضخمة من العاطلين يزداد حجمها سنويًا زيادة فائقة (حيث أن الزيادة السنوية فى القوى العاملة بها هائلة نتيجة لإرتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان هناك) ولذلك فإن عليها أن تعوض النقص الهائل فى رؤوس أموالها بتحويل الوقت إلى رؤوس أموال فلكية الحجم . وعندئذ تحقق الدول النامية المقولة : "Time is Money" .

وعلى ذلك فإن السياسة الإقتصادية ، التى نقترحها هنا للإنطلاق بالتنمية الإقتصادية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية - أى السياسة الإقتصادية ، التى يؤدى تنفيذها فى تلك الدول إلى تحقيق المعجزة الإقتصادية بها ، التى تحولها بسرعة إلى دول متقدمة بكل المقاييس - تشتمل على العناصر التالية :

العنصر الأول : تحقيق توسع رأسى للطاقة الإنتاجية وما يضاف إليها سنويًا أى تنفيذ النظام القادر على تحويل الوقت إلى آلاف الملايين من الدولارات سنويا :

إن النظام القادر على تحويل الوقت - أى الوقت الضائع - إلى رؤوس أموال تقدر بآلاف الملايين من الدولارات سنويًا هو بلا شك «نظام تعدد الورديات»[(١) ، (٢)] . فبتنفيذ هذا النظام

(١) بطبيعة الحال أن هناك مجالات فى مختلف الدول - سواء أكانت دول نامية أو دول متقدمة - يستخدم فيها دائمًا نظام الورديتين مثل وسائل المواصلات ، كما أن هناك مجالات أخرى يستخدم فيها نظام الورديات الثلاث مثل مجال إستخراج البترول ، وهناك أيضًا صناعات يستخدم فيها هذا النظام الأخير مثل صناعة الحديد والصلب ، حيث أن طبيعة العمل بتلك المجالات وبتلك الصناعات تستوجب ذلك .

(٢) ولقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ (سورة الروم : الآية ٢٣) . واضح من هذه الآية الكريمة أن الله جل جلاله يؤكد لنا أننا نحن البشر لنا أن نبتغى من فضله فى أى وقت سواء بالنهار أو الليل هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد جعل سبحانه وتعالى كلمة «الليل» تقع مباشرة بعد كلمة «منامكم» وتسبق مباشرة كلمة «النهار» ليؤكد العلى القدير لنا أن الوقت الطبيعى للنوم هو الليل ، وأنه برغم ذلك يمكن للإنسان أن ينام بالنهار ويعمل بالليل وذلك بطبيعة الحال عندما تكون هناك ظروف تستدعى ذلك . ولا شك أن فى ذلك إشارة واضحة من المولى عز وجل لنا نحن البشر أن نتبع النظام الذى يمكننا من الإستفادة بالطاقة=

فى تشغيل الطاقة الإنتاجية الموجودة وفيما يضاف إليها سنويًا فى كل من القطاع الصناعى ، والقطاع الزراعى ، وقطاع الخدمات بالدول النامية بدلاً من إستمرار إتباع نظام الوردية الواحدة، أى بالإستفادة بأقصى عدد ممكن من الساعات اليومية فى تشغيل الطاقة الإنتاجية - أى «الطاقة المادية» - (بدلاً من تركها معطلة ما بين ١٦ و ١٧ ساعة يوميًا ، كما هو الحال حاليًا) عن طريق تشغيل «الطاقة البشرية» المعطلة هناك ، يمكن لتلك الطاقة المادية أن تنتج حجمًا من الإنتاج لا يمكن تحقيقه فى حالة إستمرار تطبيق نظام الوردية الواحدة إلا عن طريق زيادة حجمها بدرجة فلكية . ومعنى ذلك أنه عن طريق تحقيق نظام تعدد الورديات فى القطاعات المختلفة بدول العالم النامى بدلاً من الإستمرار بالعمل بنظام الوردية الواحدة تتحول كمية فلكية من الوقت إلى رؤوس أموال فلكية الحجم ، ويزداد هذا الحجم بمعدل فلكى مع الزيادة السنوية فى حجم الطاقة المادية هناك .

وفى الواقع أن عدد ساعات العمل اليومية فى القطاعات المختلفة فى ظل نظام تعدد الورديات يتوقف على طبيعة كل قطاع . لذلك فإن نظام تعدد الورديات الذى يمكن تنفيذه فى بعض القطاعات ، يتمثل فى نظام الورديات الثلاث العادية[١] أو نظام الورديتين الكبيرتين[٢]، [٣] ، بينما يتمثل نظام تعدد الورديات ، الذى يمكن تطبيقه فى القطاعات الأخرى ، فى نظام الوردتين العاديتين .

فلا شك أنه يمكن بسهولة إتباع نظام تعدد الورديات فى قطاع الصناعة التحويلية يكون بمقتضاه عدد ساعات الورديات الثلاث أو الورديتين الكبيرتين به عشرين ساعة يوميًا[٤] ،

= الإنتاجية لدينا بأقصى عدد ممكن من الساعات اليومية فى حالة أن نجد أن الأمر يستوجب تحويل الوقت إلى رؤوس أموال ضخمة ، ونعتقد أن العالم النامى لم يكن فى وقت ما أشد حاجة إلى تطبيق مثل هذا النظام عنه الآن .

وهكذا تثبت لنا الأيام يومًا بعد يوم أنه علينا إذا أردنا بالفعل حلولاً تمثل علاجًا ناجحًا للمشكلات بل ولأكثرها صعوبة وتعقيدًا ، فلنبحث عنها فى القرآن الكريم ، فهذا هو أقصر وأسهل وأنجح طريق للوصول إليها حقًا . ولقد عرفنا العلى القدير بذلك حين قال : «وما فرطنا فى الكتاب من شيء» ، كما قال رسول الله ﷺ «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدًا كتاب الله وسنتى» .

(١) نقصد بالوردية العادية تلك التى يكون عدد ساعاتها اليومية ثمانى ساعات على الأكثر .

(٢) نقصد بالوردية الكبيرة تلك التى يكون عدد ساعاتها اليومية تسع على الأقل .

(٣) ويتوقف إختيار أى من هذين النظامين بطبيعة الحال على ظروف العرض فى سوق العمل .

(٤) إننا نقترح هنا أن يكون عدد ساعات الورديات اليومية فى قطاع الصناعة التحويلية عشرين ساعة فقط - أى ليس أربع وعشرين ساعة - لنتجنب تشغيل المصانع القائمة والجديدة فى أية ساعة من ساعات =

وتنفيذ ذلك النظام فى قطاع البناء والتشييد يكون بمقتضاه عدد ساعات الورديات الثلاث أو الورديتين الكبيرتين به أربع وعشرين ساعة يوميًا ، وتطبيقه فى قطاع الزراعة يكون بمقتضاه عدد ساعات الورديات الثلاث به خمس عشرة ساعة يوميًا[١] ، فى حين أنه بالنسبة لقطاعات أخرى ، أى قطاع الصناعة الإستخراجية (فيما عدا إستخراج البترول) ، وقطاع التعليم ، القطاع الحكومى ، وقطاع القضاء يجب مضاعفة ساعات العمل اليومية الحالية فيها إلى الضعف فقط ، أى إتباع نظام الورديتين العاديتين بها ، وذلك إما لأسباب فنية (كما هو الحال بالنسبة للصناعة الإستخراجية بإستثناء إستخراج البترول) ، أو نتيجة لما تفرضه طبيعة العمل بالقطاع (كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الثلاثة الأخيرة) .

هذا على أن يعمل بنظام تعدد الورديات فى كل تلك القطاعات السابق ذكرها إبتداء من السنة القادمة (t_1) .

العنصر الثانى : البدء بإتباع «النظام المقترح تنفيذه» فى قطاعات معينة قبل تطبيقه فى قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر :

فلا شك أن تنفيذ نظام تعدد الورديات فى قطاعى الزراعة والصناعة الإستخراجية قبل تنفيذه فى قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر يمكن من زيادة كمية إنتاج كل منهما بالسرعة اللازمة لمواجهة زيادة الطلب على منتجاتهما عند إتباع هذا النظام فى قطاع الصناعة التحويلية. فعن طريق ذلك يمكن تجنب حدوث إرتفاع كبير فى أسعار المواد الخام الزراعية والمعدنية وأسعار السلع الغذائية نتيجة لزيادة الطلب عليها بدرجة فائقة عند تنفيذ نظام تعدد الورديات فى قطاع الصناعة التحويلية . كما أن إتباع هذا النظام فى معاهد التعليم قبل إتباعه فى قطاع الصناعة التحويلية بعدة أشهر يمكن من زيادة أسرع فى حجم القوى العاملة الفنية والمهنية المدربة لمواجهة زيادة الطلب عليها من جانب قطاع الصناعة التحويلية عند تنفيذ ذلك النظام به .

= الذروة اليومية فى إستخدام الكهرباء (حيث أنها تصل عادة إلى أربع ساعات ، وتكون عادة ما بين الساعة السادسة مساء والساعة العاشرة مساء) لنتجنب بذلك أية مشكلة يمكن أن تنشأ فى قطاع الكهرباء عند تشغيل المصانع فى آية ساعة من ساعات الذروة تلك .

(١) وبذلك تصبح مساحة الأراضى التى تستعمل فيها الميكنة الزراعية ثلاثة أمثال مساحة الأراضى التى تستخدم فيها الميكنة الزراعية فى ظل نظام الوردية الواحدة ، حيث يبلغ عدد ساعاتها اليومية خمس ساعات فقط .

العنصر الثالث : الإنتقال إلى «النظام المقترح تنفيذه» فى تشغيل الطاقة الإنتاجية القائمة بالصناعة التحويلية «تدريجيًا» طبقًا لقواعد إقتصادية معينة :

فحيث أن حجم إمكانيات الإحلال محل الواردات وإمكانيات التصدير وكذلك مرونة الدخل بالنسبة للمنتجات المختلفة مختلفة ، فإن الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات يجب أن ينفذ بداية فى تلك المصانع ، التى تكون إمكانيات إحلال منتجاتها محل الواردات وإمكانيات تصدير منتجاتها ومرونة الدخل بالنسبة لمنتجاتها من الكبر بدرجة تسمح بتنفيذ ذلك النظام بها.

فلو فرضنا الآن مثلاً أن عدد المصانع ، التى بدأت عملية الإنتاج قبل السنة t_1 وتعمل بنظام الوردية الواحدة (حيث يصل عدد ساعاتها إلى سبع ساعات) ، يبلغ ٢٩٣٦١ مصنعًا منها ٦٣٢١ مصنعًا فقط يمكنها فى بداية السنة t_1 الإنتقال إلى نظام الورديتين الكبيرتين (حيث يبلغ مجموع ساعاتهما عشرين ساعة)[1] - حيث أن التطور المتوقع للطلب على منتجاتها يسمح بذلك - وأن المصانع الأخرى أى الـ ٢٣٠٤٠ مصنعًا لا يمكنها بيع الإنتاج الإضافى الذى يتحقق عند إتباعها نظام الورديتين الكبيرتين أو حتى الورديتين العاديتين بدلاً من نظام الوردية الواحدة ، وأن هذه المصانع الـ ٢٣٠٤٠ تمثل ٣٦ صناعة وعدد المصانع بكل صناعة منها يصل إلى ٦٤٠ مصنعًا وأن كل من هذه المصانع ينتج نفس المنتج وفى الواقع بنفس الكمية ، وأنه إبتداء من نهاية السنة الحالية t_0 يحتاج سنويًا إلى تجديد ٥٢ مصنعًا فى كل صناعة من تلك الصناعات الـ ٣٦ ، فإنه يمكن عندئذ بدلاً من تجديد ١٨٧٢ مصنعًا سنويًا من تلك المصانع الـ ٢٣٠٤٠ فى الفترة من نهاية السنة t_0 حتى نهاية السنة t_7 أن توفر تلك المبالغ السنوية الضخمة (أى التى كانت ستستخدم سنويًا فى تنفيذ عملية الإحلال والتجديد فى ١٨٧٢ مصنعا من المصانع الـ ٢٣٠٤٠ تلك) ، أى أن يستغنى عن تلك المصانع ، وذلك عن طريق تحقيق الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام الورديتين الكبيرتين سنويًا فى ١٠٠٨

---

(١) ونتيجة لذلك تؤثر هذه الـ «٦٣٢١» مصنعًا على حجم الإنتاج الصناعى كما لو كنا قد أزدنا عددها وفى الحال لتصبح «١٨٠٦٠» مصنعًا - حيث أن كل مصنع ينتج فى ظل نظام الورديتين الكبيرتين كمية تعادل ٢,٨٥٧١٤ أمثال ما ينتجه فى ظل نظام الوردية الواحدة (أى $\frac{\text{الكمية المنتجة فى ٧ ساعات × ٢٠ ساعة}}{\text{٧ ساعات}}$) - وذلك دون أن يتكلف المجتمع فى الدولة النامية المعنية فى سبيل ذلك سنتًا واحدًا .

مصنعًا من تلك المصانع الـ ٢٣٠٤٠ (أى فى ٢٨ مصنعًا فى كل صناعة من الصناعات الـ ٣٦) فى الفترة من السنة t_1 حتى السنة t_8 . وبذلك يكون عدد المصانع التى يتم فيها عملية الإنتقال إلى نظام الورديتين الكبيرتين فى تلك الفترة ٨٠٦٤ مصنعًا وتنتج نفس المنتجات وبنفس الكميات ، التى كانت تنتجها الـ ٢٣٠٤٠ مصنعًا فى ظل نظام الوردية الواحدة[١] ، فكما سبق أن قلنا ، فإن المصنع ينتج فى ظل نظام الورديتين الكبيرتين (حيث يصل عدد ساعاتهما إلى عشرين ساعة) ما يعادل ٢,٨٥٧١٤ أمثال ما ينتجه فى ظل نظام الوردية الواحدة (التى يصل عدد ساعاتها سبع ساعات) .

العنصر الرابع : تخطيط إنشاء المصانع الجديدة على أساس إتباعها «النظام المقترح تطبيقه» منذ بدئها الإنتاج :

يتم التخطيط لإقامة المشروعات فى قطاع الصناعة التحويلية - سواء لصناعات جديدة أو لتلك الصناعات القائمة ، التى لا تزال فى حاجة إليها[٢] - بطبيعة الحال على أساس أنها ستعمل بنظام تعدد الورديات منذ اليوم الأول لدخولها العملية الإنتاجية .

العنصر الخامس : رفع سن المعاش إلى سن التاسعة والستين سنة :

فلا شك أنه يجب عند تنفيذ نظام تعدد الورديات فى الدول النامية رفع سن المعاش إلى سن التاسعة والستين (أى يحال العاملون هناك إلى المعاش قبل بلوغهم سن الشيخوخة بعام واحد فقط وليس بعشر أعوام كما هو الحال حاليًا) ، مع إعادة توظيف الذين أحيلوا من قبل إلى المعاش ولكن مازال سنهم أقل من ثمانى وستين سنة ، مادام لديهم الإستعداد والقدرة على ممارسة العمل من جديد ، حتى يساهم كل ذلك فى مواجهة الطلب المتزايد على العمل هناك بدرجة فلكية عندئذ ، أى عند تطبيق ذلك النظام .

وبطبيعة الحال فإن هذا الإجراء يساهم فى الوقت نفسه فى رفع الإنتاجية القومية بتلك الدول ، نتيجة للإستفادة بهؤلاء ، الذين يمثلون كفاءات ومهارات عالية ، عدد آخر كبير نسبيًا من السنوات .

---

(١) أى أن عدد المصانع ، التى يستغنى عنها من تلك المصانع الـ ٢٣٠٤٠ فى فترة الثمانى سنوات يصل إلى ١٤٩٧٦ مصنعًا .

(٢) أى أن الدولة لن تسمح لأى قطاع (عام أو خاص) بتنفيذ مشروعات فى تلك الصناعات ، التى يرى الخبراء الإقتصاديون هناك أنها ليست فى حاجة إلى مشروعات جديدة .

ثانيًا : الآثار المتوقعة للسياسة الإقتصادية المقترحة على الصورة الإقتصادية المستقبلية للدول النامية أو المزايا الفلكية لهذه السياسة الإقتصادية

فى الواقع أن السياسة الإقتصادية المقترحة يكون لها - عند تنفيذها - آثار على تطور حجم الإنتاج فى قطاع الصناعة التحويلية أقوى بدرجة ضخمة ومتزايدة عن آثارها على تطور حجم الإنتاج فى القطاعات الإقتصادية الأخرى نظرًا لطبيعة ذلك القطاع . كما أن آثار تلك السياسة الإقتصادية على قطاع الصناعة التحويلية تقوى آثارها على القطاعات الإقتصادية الأخرى بدرجة فائقة مطردة .

لذلك فإننا نريد الآن أن نبين أولاً آثار أو مزايا الإنتقال من نظام الوردية الواحدة (حيث يصل عدد ساعاتها اليومية إلى سبع ساعات) إلى نظام تعدد الورديات (حيث يبلغ عدد ساعاتها اليومية عشرين ساعة) فى قطاع الصناعة التحويلية[1] .

لو فرضنا الآن أن دولة نامية تريد مثلاً أن تحقق إستثمارات جديدة فى شكل مصانع جديدة يبلغ عددها ١٠٥ مصنعًا فى ١٥ صناعة بها ، وأن تلك الإستثمارات تصل إلى ما قيمته ١٠٤٦,٢٤٦٢٥ مليون دولار - حيث تبلغ قيمة أرض البناء وتكلفة البناء والآلات والمعدات لكل من هذه المصانع ٩,٢٥ مليون دولار (أى أن ثمن أرض البناء يبلغ ٠,٥٠ مليون دولار ، وتكلفة البناء ٠,٧٥ مليون دولار ، وقيمة الآلات والمعدات ٨ مليون دولار) ويصل رأس المال العامل لكل من تلك المصانع إلى ٠,٧١٤٢٥ مليون دولار - على أن ينفذ فى عملية بنائها وكذلك فى تشغيلها نظام تعدد الورديات ، ولو فرضنا الآن جدلاً أن هناك بلد متقدم يعرض على تلك الدولة النامية «منحة لا ترد» تبلغ قيمتها الفرق بين قيمة تلك الإستثمارات وقيمة الإستثمارات التى يحتاج إليها لإقامة وتشغيل ٣٠٠ مصنعًا يمكنها فى ظل إتباع نظام الوردية الواحدة إنتاج نفس المنتجات بنفس الكميات ، التى تستطيع أن تنتجها الـ ١٠٥ مصنعًا تلك فى ظل إتباع نظام تعدد الورديات .

(١) من الآن فصاعدًا عندما نذكر عند كلامنا عن ذلك القطاع عبارة «نظام تعدد الورديات» ، فإننا نقصد دائمًا إما نظام الورديات الثلاث العادية أو نظام الورديتين الكبيرتين (حيث يكون عدد ساعاتهما هو نفس عدد ساعات الورديات الثلاث العادية) ، ذلك ما لم ينص صراحة على غير ذلك .

أى أن عرض تقديم المنحة - والتى تبلغ قيمتها ١٨٠٣,٧٥٣٧٥ مليون دولار ، أى [(٩,٥٠[1] × ٣٠٠) - (١٠٤٦,٢٤٦٢٥)] - يكون مشروطًا بإتباع نظام الوردية الواحدة فى المصانع الـ ٣٠٠ تلك[2] ، ولو فرضنا أيضًا جدلاً أن تلك المنحة لن يكون لها آثار سياسية سلبية على تلك الدولة النامية ، فهل يكون من الأفضل لها أن تقبل تلك المنحة بذلك الشرط ؟

فى الواقع أن الإجابة على هذا السؤال لا يمكن إلا أن تكون : «لا ، ليس من الأفضل للدولة النامية أن تقبل تلك المنحة بذلك الشرط» ، حيث أن إتباع نظام تعدد الورديات فى عملية إنشاء وتشغيل تلك الـ ١٠٥ مصنعًا بدلاً من إنشاء تلك الـ ٣٠٠ مصنعًا وتنفيذ نظام الوردية الواحدة بها يحقق المزايا الفلكية العديدة التالية :

المزية الأولى : الوصول بدرجة الثقة فى دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات إلى حدها الأقصى :

لا شك أنه فى حالة القيام بدراسة الجدوى الإقتصادية لمشروع ما على أساس إتباعه نظام تعدد الورديات تكون درجة إحتمال صحة ما تشمله تلك الدراسة من تدفقات نقدية ، تنبئ بها - أى الإيرادات والإنفاقات المتنبئ بها فى الظروف المتوقعة خلال الفترة ، التى تمثل العمر الفنى لآلات ومعدات المشروع (والتى تبلغ عادة ٥٠ ٪ من ذلك العمر الفنى فى حالة إتباع الوردية الواحدة) - أكبر بكثير جدًا عنها فى حالة القيام بدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع على أساس إتباعه نظام الوردية الواحدة ، حيث أنه كلما قصرت تلك الفترة كلما كان إحتمال صحة التنبؤ بالإيرادات والإنفاقات المتوقعة فيها بطبيعة الحال أكبر ، وبالتالى كلما زادت درجة الثقة فى دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع[3] .

---

(١) تبلغ الإستثمارات بالمصنع فى هذه الحالة ٩,٥ مليون دولار فقط ، حيث أن رأس المال العامل له فى هذه الحالة يصل إلى ٠,٢٥ مليون دولار فقط وليس ٠,٧١٤٢٥ مليون دولار كما هو الحال بالنسبة للمصنع المشابه الذى يعمل بنظام تعدد الورديات .

(٢) أى إتباع نظام الوردية الواحدة سواء فى عملية بناء المصانع أو تشغيلها .

(٣) وعلاوة على ذلك فإن دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع فى الحالة الأولى تحتاج إلى جهد أقل بكثير جدًا عنه فى الحالة الثانية ، وبالتالى فإن تلك الدراسة تتم فى الحالة الأولى فى فترة أقصر بكثير وبتكاليف أقل بكثير عنها فى الحالة الثانية .

المزية الثانية : الإنخفاض الفلكى فى النفقات الإستثمارية اللازمة فى قطاع الصناعة التحويلية لزيادة الإنتاج به بكمية معينة :

حيث أن إتباع نظام تعدد الورديات فى تلك الـ ١٠٥ مصنعًا - أى التى تبلغ تكاليفها الإستثمارية ٩٧١,٢٥٠ مليون دولار (أى ٩,٢٥ × ١٠٥) فقط - يمكنها من إنتاج نفس المنتجات بنفس الكميات ، التى يمكن لتلك الـ ٣٠٠ مصنعًا - أى التى تبلغ تكاليفها الإستثمارية ٢٧٧٥,٠٠٠ مليون دولار (أى ٩,٢٥ × ٣٠٠) - إنتاجها فى ظل العمل بنظام الوردية الواحدة بها ، فإن تطبيق نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة يمكن من إنخفاض فلكى فى النفقات الإستثمارية اللازمة لتحقيق زيادة معينة فى الإنتاج السنوى لقطاع الصناعة التحويلية .

(صحيح أن المنحة المفترضة مساوية للفرق الكبير بين المبلغ اللازم إستثماره فى الحالة الثانية والمبلغ اللازم إستثماره فى الحالة الأولى ، غير أنها تمثل جميلاً ضخمًا تتحمله الدولة النامية الممنوحة لها «بدون داع» للدولة المتقدمة المانحة ، أى أنها تتحمل بحصولها على تلك المنحة عبئًا معنويًا كبيرًا «بدون داع») .

المزية الثالثة : الإنخفاض الفلكى فى النفقات الإستثمارية اللازمة فى قطاع الكهرباء :

حيث أن إنشاء تلك الـ ٣٠٠ مصنعًا والعمل بنظام الوردية الواحدة بها يحتاج إلى إنشاء عدد من المحطات الكهربائية لمدها بالكهرباء اللازمة لتشغيلها يصل إلى حوالى ثلاثة أمثال ما يحتاج إليه من محطات كهربائية لمد تلك الـ ١٠٥ مصنعًا بالكهرباء اللازمة لها ، فإن تكاليف إقامة المحطات الكهربائية اللازمة فى الحالة الأولى تبلغ حوالى ثلاثة أمثال تكاليف إنشاء المحطات الكهربائية اللازمة فى الحالة الثانية[1] .

(١) ولنا أن نتوقع أن الدولة النامية المعنية ستحتاج فى الحالة الأولى إلى أن تزيد من قروضها الخارجية على الأقل بقيمة الفرق بين تكاليف المحطات الكهربائية اللازمة فى الحالتين . ومعنى ذلك أنه فى الحالة الأولى يتحمل المجتمع هناك ليس فقط قيمة الفرق بين تكاليف المحطات الكهربائية اللازمة فى الحالتين ، وإنما أيضًا الفوائد السنوية على القرض الذى يحتاج إليه لتغطية هذا الفرق . وكما هو معروف ، فإن تلك الفوائد تكون عادة باهظة . كما يتحمل ذلك المجتمع فى الوقت نفسه الشروط السياسية - والسابق الإشارة إليها - التى تفرضها الجهة التى تقدم هذا القرض .
هذا وإن قيمة الفوائد الواجبة السداد سنويًا على ذلك القرض وقيمة الإهلاك السنوى وتكلفة الصيانة وتكاليف التشغيل السنوية للمحطات الكهربائية اللازمة فى الحالة الأولى تمثل فى الواقع على الأقل=

المزية الرابعة : الإنخفاض فى النفقات الإستثمارية اللازمة فى قطاع النقل والمواصلات بدرجة فائقة :

ففى حالة إنشاء الـ ٣٠٠ مصنعًا وإتباع نظام الوردية الواحدة بها يحتاج إلى عدد من وسائل المواصلات لنقل العاملين أكبر بكثير عنه فى حالة إقامة الـ ١٠٥ مصنعًا والعمل بنظام تعدد الورديات بها ، ومعنى ذلك أن تطبيق نظام تعدد الورديات فى المصانع المائة وخمسة بدلاً من تحقيق البديل يمكن من إنخفاض النفقات الإستثمارية اللازمة فى قطاع النقل والمواصلات بدرجة فائقة[١] .

المزية الخامسة : توفير مساحات شاسعة من الأراضى :

فإقامة تلك الـ ٣٠٠ مصنعًا يحتاج إلى مساحات من الأراضى تبلغ حوالى ثلاثة أمثال ما يحتاج منها لإنشاء تلك الـ ١٠٥ مصنعًا ، وفى نفس الوقت فإن ما يحتاج إليه من أراضى لإقامة المحطات الكهربائية اللازمة لتشغيل تلك الـ ٣٠٠ مصنعًا تبلغ حوالى ثلاثة أمثال ما يحتاج إليه منها لإنشاء المحطات الكهربائية اللازمة لمد تلك الـ ١٠٥ مصنعًا بالكهرباء اللازمة لها . ومعنى ذلك أن إتباع نظام تعدد الورديات فى المصانع المائة وخمسة بدلاً من تحقيق البديل يمكن من توفير مساحات شاسعة من الأراضى .

المزية السادسة : بدء المشروعات عملية الإنتاج بأقصى سرعة ممكنة :

فتنفيذ نظام تعدد الورديات فى عملية بناء المشروعات يؤدى بطبيعة الحال إلى إنخفاض الفترة اللازمة لإنشاء المشروعات إلى ثلث الفترة اللازمة لذلك فى حالة العمل بنظام الوردية الواحدة[٢] . ومعنى ذلك أن تطبيق نظام تعدد الورديات فى عملية البناء بدلاً من نظام الوردية الواحدة يمكن المشروعات من أن تدخل عملية الإنتاج بأقصى سرعة ممكنة وبالتالى من أن تبدأ فى أن تؤتى ثمارها العديدة بأقصى سرعة ممكنة .

= ضعف مجموع قيمة الإهلاك السنوى وتكلفة الصيانة وتكاليف التشغيل السنوية للمحطات الكهربائية اللازمة فى الحالة الثانية . وإن هذا يؤدى بطبيعة الحال إلى أن تكون تكلفة الكيلو وات من الكهرباء فى الحالة الثانية أقل بكثير عنها فى الحالة الأولى .

(١) كما أن تكاليف تشغيل وصيانة وسائل المواصلات اللازمة فى الحالة الثانية تكون أقل بكثير عنها فى الحالة الأولى ، كما أن درجة إزدحام المرور وما ينتج عنه من مساوىء تكون بطبيعة الحال فى الحالة الثانية أقل عنها فى الحالة الأولى .

(٢) لا شك أن ذلك يزيد من المبلغ ، الذي يتوفر فى النفقات الإستثمارية عند العمل بنظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة ، حيث أن الأسعار العالمية للسلع الإستثمارية ترتفع سنويًا ، كما هو معروف .

المزية السابعة : إنخفاض نصيب وحدة المنتج من عدد من عناصر تكاليف الإنتاج والتسويق بدرجة هائلة :

فى الواقع أن نصيب وحدة المنتج من تكاليف الإنتاج والتسويق يصل فى حالة تنفيذ نظام تعدد الورديات فى المصانع إلى أكثر قليلاً من نصف نصيب وحدة المنتج منهـا فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة هناك ، ويتبين لنا ذلك مما يلى :

أ - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى إلى النصف تقريباً :

فبينما تصل قيمة الإهلاك السنوى للمصانع الـ ٣٠٠ تلك - على أساس أن العمر الفنى للآلات والمعدات بها يبلغ ١٦ عامًا وأن مبانى المصانع تظل قائمة لمدة ٨٠ عامًا - إلى ٢٩٢,١٩٧ مليون دولار أى :

$$\left\{ \frac{(٣٠٠ \times ٨ \times ١٨٧,٢٩٨ \%^{(١)})}{١٦} + \frac{(٣٠٠ \times ٠,٧٥ \times ٤٠٠ \%^{(٢)})}{٨٠} \right\}$$

فإننا نجد أن قيمة الإهلاك السنوى للمصانع الـ ١٠٥ التى تنتج نفس المنتجات بنفس الكميات التى تنتجها الـ ٣٠٠ مصنعًا تلك - على أساس أن العمر الفنى للآلات والمعدات بالمصانع الـ ١٠٥ يبلغ ٨ سنوات فقط فى ظل تنفيذها نظام تعدد الورديات[٣] وأن تظل مبانى المصانع ٨٠ عامًا - تبلغ ١٤٧,٦٣٧٣ مليون دولار فقط ، أى :

(١) هذه النسبة تمثل نسبة أسعار الآلات والمعدات بعد ١٦ عامًا إلى أسعارها قبل تلك الفترة مباشرة ، وذلك بفرض أن تلك الأسعار تزيد بمعدل ٤ ٪ سنويًا . أى أننا نفترض هنا أن الدولة تسمح بأن تحسب قيمة الإهلاك السنوى للآلات والمعدات على أساس القيمة المتوقعة للآلات والمعدات ، التى تحل محل تلك السلع الإستثمارية عند إنتهاء عمرها الفنى .

(٢) هذه النسبة تمثل نسبة التكاليف المتوقعة لإعادة بناء المصنع بعد ثمانين عامًا من إنشائه إلى تكاليف البناء عند الإنشاء . أى إننا نفترض هنا أن الدولة تسمح بأن تحسب قيمة الإهلاك السنوى لمبنى المصنع على أساس التكاليف المتوقعة لإعادة بناء ذلك المبنى عند إنتهاء عمره الإفتراضى .

(٣) فكما تدلنا التجارب العملية ، فإنه عندما يكون العمر الفنى للآلة أو المعدة فى ظل إتباع نظام الوردية الواحدة مثلاً ١٦ عامًا ، فإن هذا العمر الفنى لا ينخفض فى ظل إتباع نظام تعدد الورديات ليصبح ٥,٦ سنة (أى $\frac{١٦}{٢,٨٥٧١٤}$) أو ٦ سنوات فقط ، وإنما ليصبح عادة ٨ سنوات . وذلك لأن العمر الفنى للآلة أو للمعدة لا يتوقف فقط على عدد ساعات تشغيلها يوميًا ، وإنما أيضًا على الإهلاك الذى يحدث لها بسبب العوامل الطبيعية (مثل صدأ بعض أجزائها وغير ذلك من الإهلاكات) .

$$\left\{ \frac{(١٠٥ \times ٨ \times ١٣٦,٨٥٧ ٪^{(١)})}{٨} + \frac{(١٠٥ \times ٠,٧٥ \times ٤٠٠ ٪)}{٨٠} \right\}$$

ومعنى ذلك أن قيمة الإهلاك السنوى تبلغ فى حالة إنشاء الـ ٣٠٠ مصنعًا تلك وإتباع نظام الوردية الواحدة بها ١,٩٧٩١٥ أمثال ما تكون عليه فى حالة إقامة الـ ١٠٥ مصنعًا تلك وإتباع نظام تعدد الورديات بها . أى أن نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى فى الحالة الثانية تبلغ ٥٠,٥٣٦٦ ٪ من نصيبها من قيمة الإهلاك السنوى فى الحالة الأولى[٢] .

ب - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من النفقات الإدارية بدرجة فائقة :

فنصيب وحدة المنتج من النفقات الإدارية يكون فى الحالة الثانية أقل بدرجة فائقة عنه فى الحالة الأولى ، حيث أن عدد العاملين بالإدارة فى الحالة الثانية لا يزيد عن نصف عددهم فى الحالة الأولى .

جـ - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من تكلفة المواد الخام بدرجة سريعة نسبيًا :

فنصيب وحدة المنتج من المواد الخام يقل فى الحالة الثانية أسرع منه فى الحالة الأولى ، حيث أن الآلات الجديدة تحل محل الآلات المستهلكة كل فترة تصل إلى ثمانى سنوات فى الحالة الثانية وست عشرة سنة فى الحالة الأولى ، وأنه كلما كانت الآلات أكثر تطورًا ، كلما

---

(١) هذه النسبة تمثل نسبة أسعار الآلات والمعدات بعد ثمانى سنوات إلى أسعارها قبل تلك الفترة مباشرة ، وذلك بفرض أن تلك الأسعار تزيد بمعدل ٤ ٪ سنويًا .

(٢) أما إذا كانت الدولة تفرض على المنتجين أن تحسب قيمة الإهلاك السنوى للآلات والمعدات على أساس القيمة عند الشراء وأن تحسب قيمة الإهلاك السنوى لمبنى المصنع على أساس تكلفته عند الإنشاء ، فإن قيمة الإهلاك السنوى فى الحالة الأولى تصل إلى ١,٤٤١٨٤ أمثال ما تكون عليه فى الحالة الثانية ، حيث أنها تبلغ فى الحالة الأولى عندئذ ١٥٢,٨١٢٥ مليون دولار (أى $\frac{٣٠ \times ٨}{١٦} + \frac{٣٠٠ \times ٠,٧٥}{٨٠}$) ، بينما تصل فى الحالة الثانية عندئذ إلى ١٠٥,٩٨٤٤ مليون دولار فقط (أى $\frac{١٠٥ \times ٨}{٨} + \frac{١٠٥ \times ٠,٧}{٨٠}$) ، أى أن نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى فى الحالة الثانية يبلغ عندئذ ٦٩,٣٥٥٨ ٪ من نصيبها من قيمة الإهلاك السنوى فى الحالة الأولى .

إحتاجت إلى كمية أقل من المواد الخام لإنتاج نفس الكمية من المنتج ، كما تؤكد لنا التجارب. كما أن قـدرة المنتجين فى الحالة الثانية على المساومة للحصـول علـى تخفـيض فـى أسعار المواد الخام تزيد بدرجة فـائقة ، حيث أن كميـات شراؤهم منها تكون ٢٥٠ ٪ عنه فى الحالة الأولى.

د - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من تكلفة الكهرباء بنسبة قد لا تقل عن ٣٥٪ :

وذلك نتيجة لإنخفاض سعر الكيلو وات من الكهرباء بمعـدل كبير بسبب إنخفاض تكلفته بنسبة كبيرة جدًا فى ظل عمل المصانع بنظام تعدد الورديات .

هـ - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من تكاليف النقل والشحن والتفريغ :

وذلك بسبب كبر حجم كميات السلع المتعامل بها فى ظل نظام تعدد الورديات .

و - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من قيمة الفوائد بنسبة لا تقل عن ٦٥٪ .

ز - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من تكاليف التأمين السنوية إلى أكثر قليلاً من الثلث :

فبينما يؤمن فى الحالة الثانية على مبانى وآلات ومعدات مائة وخمسة مصنعًا تصل قيمتها إلى ٩١٨,٧٥٠ مليـون دولار ، فإنه يـؤمن فى الحالة الأولى على مـبانى وآلات ومعـدات ثلاثمائة مصنعًا تبلغ قـيمتها ٢٦٢٥,٠٠٠ مليون دولار ، أى أن قيمـة أقساط التأمين السنوية فى الحالة الأولى تمثل ٢,٨٥٧١٤ أمثال قيمة تلك الأقسـاط فى الحالة الثانية . ومعنى ذلك أن نصيب وحـدة المنتج من تكاليف التـأمين فى الحالة الثانيـة يبلغ أكثـر قليلاً من ثلثـه فى الحالة الأولى .

ح - إنخفاض نصيب وحدة المنتج من التكلفة السنوية للدعاية والإعلان إلى ما بين النصف والثلث :

وإن كانت الدعاية والإعـلان تتحقق فى الحالتين بهدف تصـريف سنويًا نفس الكميات ، إلا أنه فى الحالة الثـانية تكون الدعاية والإعـلان لحساب ١٠٥ مصنعـًا فقط ، فى حين تكون الدعاية والإعلان فى الحالة الأولى لحساب ٣٠٠ مصنعًا .

المزية الثامنة : الوصول بمعدل الربح الصافى السنوى إلى أكثر من ثلاثة أمثاله فى ظل نظام الوردية الواحدة وارتفاع معدلى الإدخار والإستثمار بالتالى بدرجة ضخمة :

فحتى بفرض أن الإنخفاض فى نصيب وحدة المنتج من النفقات الإدارية ، تكاليف المواد الخام ، الكهرباء ، النقل والشحن والتفريغ ، الفوائد وتكاليف التأمين السنوية ، والتكلفة السنوية للدعاية والإعلان فى حالة تنفيذ نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة سينعكس كلية فى إنخفاض سعر البيع ، أى أنه بفرض أن فقط الإنخفاض فى نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى للمصنع فى حالة تطبيق نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة سينعكس (كلية) فى إرتفاع الأرباح ، فإن معدل الربح الصافى السنوى فى حالة إتباع نظام تعدد الورديات يصل مثلاً فى سنوات الفترة التى تسبق تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى فى المصانع إلى ٦٥,٦٣٣٩ ٪ - وذلك بفرض أن هذا المعدل يصل فى حالة العمل بنظام الوردية الواحدة إلى ٢٠ ٪ - ويرتفع بالتالى معدلى الإدخار والإستثمار بدرجة ضخمة. هذا ولقد حسبت النسبة ٦٥,٥٣٣٩ ٪ كما يلى :

نسبة الأرباح الصافية السنوية إلى الأموال المستثمرة فى المصانع عند إتباع نظام تعدد الورديات قبل الأخذ فى الاعتبار ما يوفر من نفقات نتيجة للتوفير فى قيمة الإهلاك السنوى بالنسبة لوحدة المنتج فى ظل تنفيذ ذلك النظام بدلاً من نظام الوردية الواحدة :

= (٣٠٠ × ٩,٥[1] × ٢٠ ٪) ÷ (١٠٥ × ٩,٩٦٤٢٥[2]) = ٥٤,٤٨٠٣ ٪

الزيادة فى الأرباح الممكن تحقيقها سنويًا نتيجة للتوفير فى نفقات الإنتاج بسبب التوفير فى قيمة الإهلاك السنوى عند إتباع نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة :

= (٢٩٢,١٩٧٠ - ١٤٧,٦٣٧٣)[3] = ١٤٤,٥٥٩٧ مليون دولار

---

(١) هذا المبلغ يمثل قيمة الأموال ، التى تستثمر فى المصنع فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة ، كما سبق أن إفترضنا فى صفحة ١٧٤ بهذا المؤلف .

(٢) هذا المبلغ يمثل قيمة الأموال ، التى تستثمر فى المصنع فى حالة إتباع نظام تعدد الورديات ، كما سبق أن إفترضنا فى صفحة ١٧٣ بهذا المؤلف .

(٣) أنظر العنصر «أ» بالمزية السابعة السابقة بصفحتى ١٧٧ ، ١٧٨ بهذا المؤلف .

الزيادة فى الأرباح «الصافية» السنوية الممكن تحقيقها نتيجة للتوفير فى نفقات الإنتاج بسبب التوفير فى قيمة الإهلاك السنوى :

= ١٤٤,٥٥٩٧ - (١٤٤,٥٥٩٧ × ٢٠ ٪)[١]

= ١٤٤,٥٥٩٧ - ٢٨,٩٩١٩ = ١١٥,٦٤٧٨ مليون دولار

نسبة تلك الزيادة فى الأرباح الصافية السنوية إلى الأموال المستثمرة

= (١٠٠ × ١١٥,٦٤٧٨) / (٩,٩٦٤٢٥ × ١٠٥) = ١١,٠٥٣٦ ٪

نسبة الأرباح الصافية السنوية إلى الأموال المستثمرة فى المصانع عند إتباع نظام تعدد الورديات = ٥٤,٤٨٠٣ ٪ + ١١,٠٥٣٦ ٪ = ٦٥,٥٣٣٩ ٪

المزية التاسعة : إمكانية التكيف بسرعة مناسبة مع التغيرات فى ظروف الأسواق :

لا شك أنه فى حالة تنفيذ نظام تعدد الورديات فى المصانع يمكن التكيف بسرعة مناسبة مع التغيرات ، التى قد تحدث فى ظروف السوق المحلية والأسواق الخارجية (مثل ما يطرأ من تغيرات على أذواق الأفراد) فى فترة قد لا تزيد عن ثمانى سنوات من بدء تشغيل الآلات والمعدات الجديدة[٢] ، حيث أنه يمكن فى هذه الحالة عندئذ عدم إستخدام الأموال ، التى تمثل قيم الإهلاكات السنوية لفترة الثمانى سنوات ، فى تنفيذ عملية الإحلال والتجديد بالمصانع وتوجيهها (أى تلك الأموال) إلى مجال صناعى آخر ، بينما يصعب فى حالة العمل بنظام الوردية الواحدة حدوث التكيف فى الوقت المناسب مع تلك التغيرات ، التي قد تحدث فى ظروف الأسواق ، حيث أن العمر الفنى للآلات والمعدات فى هذه الحالة يصل إلى عدد كبير من السنوات ، وهو يمثل ضعف العمر الفنى للآلات والمعدات فى الحالة الأخرى ، كما سبق أن ذكرنا .

---

(١) يمثل حاصل ناتج ما بين القوسين قيمة الضريبة ، التى تدفع على الزيادة فى الأرباح السنوية وذلك بفرض أن نسبة هذه الضريبة إلى الأرباح تبلغ ٢٠ ٪ .

(٢) بسبب ظهور وسائل إنتاج أفضل بكثير من وسائل الإنتاج ، التى يستخدمونها ، حيث يكون مجسدًا فى وسائل الإنتاج تلك تكنولوجيا متطورة بدرجة كبيرة بالمقارنة بتكنولوجيا وسائل الإنتاج المستخدمة .

المزية العاشرة : تطابق العمر الفنى للآلات والمعدات مع عمرها الإقتصادى :

حيث أنه فى ظل نظام تعدد الورديات يكون العمر الفنى للآلات والمعدات ثمانية أعوام (بدلاً من ستة عشر أعوام) ، وحيث أنه يحدث عادة تقادم للمنتجات الصناعية بعد فترة لا تزيد عن ثمانية أعوام من بدء تشغيل الآلات والمعدات الجديدة ، فإنه عند إتباع نظام تعدد الورديات فى المصانع يتطابق العمر الفنى لهذه الآلات والمعدات مع عمرها الإقتصادى .

المزية الحادية عشرة : إمكانية تحديث المنتجات بنفس سرعة تحديث منتجات العالم المتقدم:

كما هو معروف ، فإن المنتجين بالدول المتقدمة يحرصون على تجنب حدوث تقادم لمنتجاتهم (والذي يحدث عادة بعد فترة لا تزيد عن ثمانى سنوات من بدء تشغيل الآلات والمعدات الجديدة) عن طريق ملاحقة التطور التكنولوجى، أى عن طريق تجديد مشروعاتهم كل فترة لا تزيد عن ثمانى سنوات[١] . ومعنى ذلك أن الدول النامية تستطيع تحديث منتجاتها بنفس سرعة تحديث منتجات العالم المتقدم عند تطبيقها تعدد الورديات، حيث أنه فى ظل هذا النظام يقوم المنتجون هناك بعملية الإحلال والتجديد بالمصانع كل ثمانى سنوات فقط ، كما سبق أن ذكرنا (أى بدلاً من ١٦ سنة كما هو الحال فى ظل نظام الوردية الواحدة السائد حاليًا).

المزية الثانية عشرة : تحقيق توفيرات ضخمة فى قيم الإستثمار الإحلالى بالمصانع[٢] :

ففى ظل الفروض - التى تتمثل فى أن عدد المصانع فى الحالة الأولى يصل إلى ٣٠٠ مصنعًا تعمل بنظام الوردية الواحدة وقيمة الآلات والمعدات لكل منها عند الإنشاء تبلغ ٨ مليون دولار والعمر الفنى لها يصل إلى ١٦ عامًا ، وأن عدد المصانع فى الحالة الثانية يبلغ ١٠٥ مصنعًا تعمل بنظام تعدد الورديات وقيمة الآلات والمعدات لكل منها عند الإنشاء يبلغ ٨ مليون دولار والعمر الفنى لها يصل إلى ٨ أعوام ، وأن نسبة إرتفاع أسعار تلك السلع الإستثمارية سنويًا تبلغ ٤ ٪ - تكون قيم الإستثمار الإحلالى ، أى ذلك الإستثمار الذى يمول عن طريق قيمة الإهلاكات السنوية للآلات والمعدات فى سنوات تشغيلها قبل إنتهاء

(١) ذلك برغم أن العمر الفنى للآلات والمعدات بتلك المشروعات يبلغ عادة ضعف تلك المدة ، حيث أنها تعمل بنظام الوردية الواحدة .

(٢) غير أن هناك فى الواقع إستثناء واحدًا فقط من ذلك ، كما سنرى حالاً .

عمـرها الفنى ، فى كل من الحالتين فى فتـرة تمتد إلى ٧٢ عامًا على النحـو المبين فى الجدول التالى :

جدول (٣)

قيم الإستثمار الإحلالى فى كل من الحالتين فى فترة ٧٢ عامًا

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	القيم فى الحالة الأولى	القيم فى الحالة الثانية
٨		(١)١١٤٩,٥٩٩
١٦	(٣)٤٤٩٥,١٥٢	(٢)١٥٧٣,٣٠٦
٢٤		٢١٥٣,١٨٠
٣٢	(٤)٨٤١٩,٣٣٠	٢٩٤٦,٧٧٨
٤٠		٤٠٣٢,٨٧١
٤٨	١٥٧٩,٢٣٦	٥٥١٩,٢٦٧
٥٦		٧٥٥٣,٥٠٣
٦٤	٢٩٥٣٥,٤٦٤	١٠٣٣٧,٤٩٧
٧٢		١٤١٤٧,٥٨٩

بناء على البيانات بالجدول (٣) السابق يمكن إيجاد ما يلى :

(١) قيمتي الإستثمار الإحلالي حتى نهاية السنة t_{16} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى = ٤٤٩٥,١٥٢ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانـية = ١١٤٩,٥٩٩ + ١٥٧٣,٣٠٦ = ٢٧٢٢,٩٠٥ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = + ١٧٧٢,٢٤٧ مليون دولار

---

(١) أى { (٨ × ١٠٥) (١٠٤ ٪)^٨ } .
(٢) أى { (٨ × ١٠٥) (١٠٤ ٪)^١٦ } .
(٣) أى { (٨ × ٣٠٠) (١٠٤ ٪)^١٦ } .
(٤) أى { (٨ × ٣٠٠) (١٠٤ ٪)^٣٢ } .

(٢) قيمتى الإستثمار الإحلالى حتى نهاية السنة t_{24} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى = ٤٤٩٥,١٥٢ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانية = ٢٧٢٢,٩٠٥ + ٢١٥٣,١٨٠ = ٤٨٧٦,٠٨٥ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = - ٣٨٠,٩٣٣ مليون دولار

ويلاحظ أن الآلات والمعدات بالمصانع الـ ٣٠٠ والمصانع الـ ١٠٥ ، أى فى كلتا الحالتين، تكون صالحة للإستعمال عندئذ لنفس المدة (ثمانى سنوات) ، ففى نهاية السنة t_{32} يحتاج الأمر إلى تنفيذ عملية الإحلال فى المصانع فى الحالتين .

(٣) قيمتى الإستثمار الإحلالى حتى نهاية السنة t_{32} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى = ٤٤٩٥,١٥٢ + ٨٤١٩,٣٣٠ = ١٢٩١٤,٤٨٢ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانية = ٤٨٧٦,٠٨٥ + ٢٩٤٦,٧٧٨ = ٧٨٢٢,٨٦٣ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = + ٥٠٩١,٦١٩ مليون دولار

(٤) قيمتى الإستثمار الإحلالى حتى نهاية السنة t_{40} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى = ١٢٩١٤,٤٨٢ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانية = ٧٨٢٢,٨٦٣ + ٤٠٣٢,٨٧١ = ١١٨٥٥,٧٣٤ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = + ١٠٥٨,٧٤٨ مليون دولار

ويلاحظ أن الآلات والمعدات بالمصانع الـ ٣٠٠ والمصانع الـ ١٠٥ ، أى فى كلتا الحالتين، تكون صالحة للإستعمال عندئذ لنفس المدة (ثمانى سنوات) ، ففى نهاية السنة t_{48} يحتاج الأمر إلى تنفيذ الإحلال فى المصانع فى الحالتين .

(٥) قيمتى الإستثمار الإحلالى حتى نهاية السنة t_{48} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى =١٢٩١٤,٤٨٢ + ١٥٧٦٩,٢٣٦ = ٢٨٦٨٣,٧١٨ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانية =١١٨٥٥,٧٣٤ + ٥٥١٩,٢٦٧ = ١٧٣٧٥,٠٠١ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = + ١١٣٠٨,٧١٧ مليون دولار

(٦) قيمتى الإستثمار الإحلالى حتى نهاية السنة t_{56} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى = ٢٨٦٨٣,٧١٨ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانية = ١٧٣٧٥,٠٠١ + ٧٥٥٣,٥٠٣= ٢٤٩٢٨,٥٠٤ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = + ٣٧٥٥,٢١٤ مليون دولار

ويلاحظ أن الآلات والمعدات بالمصانع الـ ٣٠٠ والمصانع الـ ١٠٥ ، أى فى كلتا الحالتين، تكون صالحة للإستعمال عندئذ لنفس المدة (ثمانى سنوات) ، ففى نهاية السنة t_{64} يحتاج الأمر إلى تنفيذ الإحلال فى المصانع فى الحالتين .

(٧) قيمتى الإستثمار الإحلالى حتى نهاية السنة t_{64} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى =٢٨٦٨٣,٧١٨ + ٢٩٥٣٥,٤٦٤= ٥٨٢١٩,١٨٢ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانية =٢٤٩٢٨,٥٠٤ + ١٠٣٣٧,٤٩٧ = ٣٥٢٦٦,٠٠١ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = + ٢٢٩٥٣,١٨١ مليون دولار

(٨) قيمتى الإستثمار الإحلالى حتى نهاية السنة t_{72} والفرق بينهما :

القيمة فى الحالة الأولى = ٥٨٢١٩,١٨٢ مليون دولار

القيمة في الحالة الثانية = ٣٥٢٦٦,٠٠١ + ١٤١٤٧,٥٨٩= ٤٩٤١٣,٥٩٠ مليون دولار

الفرق بين القيمتين = + ٨٨٠٥,٥٩٢ مليون دولار

ويلاحظ أن الآلات والمعدات بالمصانع الـ ٣٠٠ والمصانع الـ ١٠٥ ، أى فى كلتا الحالتين، تكون صالحة للإستعمال عندئذ لنفس المدة (ثمانى سنوات) ، ففى نهاية السنة t_{80} يحتاج الأمر إلى تنفيذ الإحلال فى المصانع فى الحالتين .

هذا وفى الواقع أن ما يزيد من أهمية تلك الوفورات فى الإستثمار الإحلالى فى الحالة الثانية مقارنة بالإستثمار الإحلالى فى الحالة الأولى هو أن الآلات والمعدات تستورد كلها أو معظمها من الخارج ، أى يدفع الثمن بعملات صعبة .

وفى نفس الوقت فإننا نجد أن أسعار العملات المحلية للدول النامية مقابل العملات

الأجنبية فى إنخفاض مستمر - وعادة ترتفع أسعار هذه العملات مقابل عملات دول العالم النامى بنسبة لا تقل عن ٨ ٪ سنويًا ، لذا فإن الزيادة السنوية فى أسعار الآلات والمعدات مقومًا بسعر العملة المحلية للدولة النامية تكون أضعاف الزيادة السنوية فى أسعار تلك السلع الرأسمالية مقومًا بتلك العملة المحلية فى حالة أن تظل أسعار العملات الأجنبية مقابل تلك العملة فى السنوات التالية كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 ، ويتزايد هذا التضاعف بإستمرار[١] ، وبالتالى فإن الفرق بين قيمة الإستثمار الإحلالى فى الحالة الأولى وقيمته فى

---

(١) فلو فرضنا الآن مثلاً أن سعر الآلة فى نهاية السنة t_0 يبلغ مائة ألف دولارًا وأن هذا السعر يرتفع سنويًا بنسبة ٤ ٪ ، وأن سعر الدولار فى ذلك الوقت يصل إلى جنيه واحد ، وان سعر الدولار مقابل الجنيه يرتفع سنويًا بنسبة ٨ ٪ ، فإننا نصل إلى النتائج التالية على سبيل المثال :

الزيادة فى سعر الآلة بالدولار فى نهاية السنة t_1 عنه فى نهاية السنة t_0 = ٤٠٠٠ دولار وعلى ذلك فإنه فى حالة أن يظل سعر الدولار مقابل الجنيه فى نهاية السنة t_1 كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 ، تكون الزيادة فى سعر الآلة مقومًا بالجنيه مساوية ٤٠٠٠ جنيهًا . غير أنه نتيجة لإرتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه بنسبة ٨ ٪ وذلك فى نهاية السنة t_1 ، فإن الزيادة فى سعر الآلة مقومًا بالجنيه فى نهاية تلك السنة عنه فى نهاية السنة t_0 تبلغ فى الواقع ١٢٣٢٠ جنيهًا { أى { (١٠٤٠٠٠ × ١,٠٨) - (١٠٠٠٠٠) }} . اى أنه فى نهاية السنة t_1 يكون سعر الآلة مقومًا بالجنيه قد زاد عنه فى السنة t_0 بما يمثل «٣,٠٨ أمثال» الزيادة التى تحدث فى سعرها لو أن سعر الدولار مقابل الجنيه فى نهاية السنة t_1 يظل كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 . والزيادة فى سعر الآلة بالدولار فى نهاية السنة t_8 عنه فى نهاية السنة t_0 = ٣٦٨٥٧ دولارًا اي {{(١٠٠٠٠٠) (١,٠٤)^٨} - { (١٠٠٠٠٠)}} .

وعلى ذلك فإنه فى حالة أن يظل سعر الدولار مقابل الجنيه فى نهاية السنة t_8 كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 ، تكون الزيادة فى سعر الآلة مقومًا بالجنيه مساوية ٣٦٨٥٧ جنيهًا . غير أنه نتيجة لإرتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه سنويًا بنسبة ٨ ٪ ، فإن الزيادة فى سعر الآلة مقومًا بالجنيه فى نهاية السنة t_8 عنها فى نهاية السنة t_0 تصل فى الواقع إلى ١٥٣٣١٢,٧٢٧ جنيهًا اى {{(١٣٦٨٥٧) (١,٠٨)^٨} - {(١٠٠٠٠٠)}}. اى انه فى نهاية السنة t_8 يكون سعر الآلة مقومًا بالجنيه قد زاد عنه فى نهاية السنة t_8 بما يمثل «٤,١٦٠ أمثال» الزيادة التى تحدث فى سعرها لو أن سعر الدولار مقابل الجنيه فى نهاية السنة يظل كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 .

والزيادة فى سعر الآلة بالدولار فى نهاية السنة t_{16} عنه فى نهاية السنة t_0 = ٨٧٢٩٨ دولارًا وعلى ذلك فإنه فى حالة أن يظل سعر الدولار مقابل الجنيه فى نهاية السنة t_{16} كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 ، تكون الزيادة فى سعر الآلة مقومًا بالجنيه مساوية ٨٧٢٩٨ جنيهًا غير أنه نتيجة لإرتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه سنويًا بنسبة ٨ ٪ ، فإن الزيادة فى سعر الآلة مقومًا بالجنيه فى نهاية السنة t_{16} عنه فى نهاية السنة t_0 تبلغ فى الواقع ٥٤١٦٧٢,٣ جنيهًا أى {{(١٨٧٢٩٨) (١,٠٨)^١٦} - {(١٠٠٠٠٠)}} . اى أنه فى نهاية السنة t_{16} يكون سعر الآلة مقومًا بالجنيه قد زاد عنه فى السنة t_0 بما يمثل «٦,٢٠٤٩ أمثال» الزيادة التى تحدث فى سعرها لو أن سعر الدولار مقابل الجنيه فى نهاية السنة t_{16} يظل كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 .

الحالة الثانية مقومتين بالعملة المحلية يكون عدة أضعاف الفرق بين هاتين لو أن سعر العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية يظل فى السنوات التالية كما يكون عليه فى نهاية t_0 . ذلك حتى بفرض أن سعر الدولار مقابل العملة المحلية يرتفع سنويًا فى كل من هاتين الحالتين بنفس النسبة .

غير أن هذا الفرض هو فى حقيقة الأمر فرض غير واقعى ، حيث أن تنفيذ نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة يؤدى - كما سنبين فيما بعد - إلى تقوية مركز العملة المحلية للدولة النامية ، مما قد يؤدى إلى إنخفاض سعر العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية أو على الأقل عدم إرتفاعه .

ومعنى كل ذلك أن الفرق بين قيمة الإستثمار الإحلالى في الحالة الأولى وقيمته فى الحالة الثانية مقومتين بالعملة المحلية يكون فى الواقع أضعاف أضعاف الفرق بين هاتين القيمتين لو أن سعر العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية يظل فى السنوات التالية كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 .

المزية الثالثة عشرة : تحقيق توفيرات ضخمة فى قيم الإستثمار الإحلالى بالمحطات الكهربائية :

فبينما يلزم تجديد المحطات الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع الـ ٣٠٠ - أى المحطات الكهربائية التى تستمد منها تلك المصانع ، التى تعمل بنظام الوردية الواحدة ، الطاقة الكهربائية اللازمة لها - عادة كل ٢٥ عامًا ، فإن المحطات الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع الـ ١٠٥ ، أى تلك المحطات الكهربائية التى يبلغ عددها ٣٥ ٪ فقط من عدد المحطات الكهربائية اللازمة فى الحالة الأولى ، فيلزم تجديدها عادة كل فترة تتراوح ما بين ١٥ و ١٧ عامًا (أى أن العمر الفنى لآلات ومعدات المحطات الكهربائية يصل فى الحالة الثانية ، حيث المصانع تعمل بنظام تعدد الورديات ، عادة إلى ما بين ٦٠ ٪ و ٦٨ ٪ من عمرها الفنى فى الحالة الأولى[1]) ، كما أن حدوث إرتفاع سنوى فى أسعار تلك السلع الرأسمالية يزيد من تلك التوفيرات .

(١) نذكر القارئ هنا بان العمر الفنى لآلات ومعدات المصانع التى تعمل فى ظل نظام تعدد الورديات يصل عادة إلى ٥٠ ٪ فقط من العمر الفنى لآلات ومعدات المصانع التى تعمل بنظام الوردية الواحدة .

هذا وإن ما يزيد من أهمية تلك التوفيرات فى الإستثمار الإحلالى للمحطات الكهربائية فى الحالة الثانية مقارنة بالإستثمار الإحلالى للمحطات الكهربائية فى الحالة الأولى هو أن آلاتها ومعداتها تستورد كلها أو معظمها من الخارج ، أى أن الثمن يدفع بعملات صعبة .

وفى الوقت نفسه فإن الفرق بين قيمة الإستثمار الإحلالى فى الحالة الأولى وقيمته فى الحالة الثانية مقومتين بالعملة المحلية يكون فى الواقع أضعاف الفرق بين هاتين القيمتين لو أن أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية يظل فى السنوات التالية كما يكون عليه فى نهاية السنة t_0 ، فكما سبق أن ذكرنا فإن أسعار العملات المحلية للدول النامية مقابل العملات الأجنبية تنخفض سنويًا بمعدل كبير .

المزية الرابعة عشرة : تحقيق توفيرات كبيرة فى قيم الإستثمار الإحلالى فى قطاع النقل والمواصلات :

حيث أنه فى حالة إنشاء الـ ٣٠٠ مصنعًا وإتباع نظام الوردية الواحدة بها يحتاج إلى عدد من وسائل المواصلات لنقل العاملين أكبر بكثير عنه فى حالة إقامة الـ ١٠٥ مصنعًا والعمل بنظام تعدد الورديات بها ، فإن قيم وسائل المواصلات اللازمة لتحل محل وسائل المواصلات المتهالكة فى الفترات المختلفة فى الحالة الثانية تكون أقل بكثير عنها فى الحالة الأولى ، كما أن حدوث إرتفاع سنوى فى أسعار تلك السلع الرأسمالية يزيد من تلك التوفيرات .

وإستكمالاً للتعرف على مزايا تنفيذ نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة نستعين بالأمثلة العددية الثلاثة التالية :

المثال العددى الأول :

إستمرار الدولة النامية فى إتباع السياسة الإقتصادية العادية ، أى القيام سنويًا بإنشاء المصانع اللازمة لإنتاج منتجات معينة بكميات معينة سنويًا فى ظل نظام الوردية الواحدة .

وتتمثل فروض هذا المثال فيما يلى[١] :

(١) يصل عدد المصانع المقامة قبل السنة الحالية (t_0) إلى ١١٥٢٠ مصنعًا وتمثل ٢٤ صناعة ، وعدد المصانع بكل صناعة منها يبلغ ٤٨٠ مصنعًا ، بمعنى أن كل منها ينتج نفس المنتج وفى الواقع بنفس الكمية .

(٢) تبلغ الأموال المستثمرة فى كل مصنع من المصانع الـ ١١٥٢٠ ما قيمته ٢,٦٠٤١٧ مليون دولارًا (حيث تبلغ قيمة الأرض ٠,١٣٧٠٦ مليون دولارًا وتكاليف البناء ٠,٢٠٥٦٠ مليون دولار وقيمة الآلات والمعدات ٢,١٩٢٩٨ مليون دولار ويصل رأس المال العامل "working capital" إلى ٠,٠٦٨٥٣ مليون دولار) . أى أن الأموال المستثمرة فى المصانع الـ ١١٥٢٠ تصل إلى ما قيمته ٣٠٠٠٠ مليون دولار .

(٣) إنشاء المصانع تم ويتم دائمًا فى نهاية السنوات .

(٤) تنفذ عملية الإحلال والتجديد سنويًا فى ٩٣٦ مصنعًا من تلك المصانع الـ ١١٥٢٠ ، وذلك فى الفترة من نهاية السنة t_0 حتى نهاية السنة t_7 ، ثم تنفذ تلك العملية سنويًا فى ٥٠٤ مصنعًا من تلك المصانع المقامة قبل السنة t_0 ولم تجدد فى تلك الفترة ، ومعنى ذلك أنه إبتداء من نهاية السنة t_8 وحتى نهاية السنة t_{15} يجدد سنويًا ٥٠٤ مصنعًا من تلك المصانع .

(٥) أن الأموال الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك السنوى فى هذا القطاع بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم به) نتيجة تشغيل الطاقة الإنتاجية بهذا القطاع تبلغ فى نهاية السنة t_0 ما قيمته ٣٠٠٠ مليون دولار .

(٦) إستمرار المصانع المقامة قبل السنة t_0 فى توفير ما قيمته ٣٠٠٠ مليون دولار سنويًا برغم إرتفاع إجمالى الأموال المستثمرة فى تلك المصانع نتيجة لعملية الإحلال والتجديد ، التى

(١) جدير بالذكر أن الأغلبية العظمى من هذه الفروض - كما سيتبين للقارئ - فروض واقعية ، أما الفروض الأخرى فهى غير واقعية ونفترضها بغرض التسهيل ، وإن ما يشجعنا على ذلك أنها فى الوقت نفسه لا تضر بالإستنتاج ، الذى نصل إليه عن طريق مقارنتنا لنتائج الأمثلة الثلاثة، التى نحن بصددها الآن ، ببعضها .

تنفذ سنويًا فى عدد منها[١] .

(٧) الأموال الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية فى سنة ما تستثمر فى إقامة مصانع جديدة إبتداء من بداية السنة التالية وفى عملية تشغيل هذه المصانع ، أى أن :

الأموال الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية فى سنة ما = تكاليف إنشاء المصانع الجديدة التى تبدأ عملية إنشائها فى بداية السنة التالية + رأس المال العامل اللازم لتلك المصانع .

(٨) تستغرق عملية إنشاء أى من المصانع الجديدة ثلاث سنوات ، أى أن المصانع ، التى تبدأ الإنتاج فى بداية السنة t_1 ، تكون عملية إنشائها قد بدأت فى بداية السنة t_{-2} وتنتهى فى نهاية السنة t_0 ، والمصانع ، التى تبدأ الإنتاج فى بداية السنة t_2 ، تكون عملية إنشائها قد بدأت فى بداية السنة t_{-1} وتنتهى فى نهاية السنة t_1 ، وهكذا .

(٩) المصانع ، التى تبدأ الإنتاج فى بداية السنة t_1 ، يصل عددها إلى ٣٠٠ مصنعًا فى ١٥ صناعة - أى أن كل ٢٠ مصنع ينتج نفس المنتج ، كما أن كل مصنع من تلك العشرين مصنع ينتج نفس الحجم من الإنتاج - وتبلغ الأموال المستثمرة فى الـ ٣٠٠ مصنع تلك ٢٨٥٠ مليون دولار ، أى أن الأموال المستثمرة فى كل مصنع منها تصل إلى ٩,٥ مليون دولار (حيث تبلغ قيمة الأرض ٠,٥ مليون دولار[٢] وتكاليف البناء ٠,٧٥ مليون دولار[٣] وقيمة الآلات والمعدات ٨ مليون دولار[٤] ويصل رأس المال العامل إلى ٠,٢٥ مليون دولار[٥] .

(١٠) الأموال المستثمرة فى السنوات التالية فى أى مصنع جديد تكون موزعة على عناصر الإستثمار بالمصنع بنفس النسب المبينة فى الهوامش ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ بهذه الصفحة .

---

(١) معنى ذلك أننا نفترض ضمنيًا أن الجزء من الأرباح ، الذى ينفق على الإستهلاك ، يزداد سنويًا ، بحيث تظل قيمة الأموال الموفرة سنويًا (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك السنوى بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى) نتيجة تشغيل الطاقة الإنتاجية بتلك المصانع الـ ١١٥٢٠ ثابتة فى الفترة موضوع الدراسة ، وذلك بغرض التسهيل .

(٢) أى أن نسبة قيمة الأرض إلى الأموال المستثمرة فى المصنع تبلغ ٥,٢٦٣٠ ٪ .

(٣) أى أن نسبة تكاليف البناء إلى الأموال المستثمرة فى المصنع تصل إلى ٧,٨٩٥٠ ٪ .

(٤) أى أن نسبة قيمة الآلات والمعدات إلى الأموال المستثمرة فى المصنع تصل إلى ٨٤,٢١٠٥ ٪ .

(٥) أى أن نسبة رأس المال العامل إلى الأموال المستثمرة فى المصنع تبلغ ٢,٦٣١٥ ٪ .

(١١) تمول تلك الإستثمارات المبينة بالفرض التاسع السابق برأس مال محلى (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-3} بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم وقتئذ) يبلغ ٢٣٥٠ مليون دولار وكذلك بقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع الـ ٣٠٠ أى فى بداية السنة t_{-2} .

(١٢) تصل قيمة الإستثمارات فى المصانع ، التى تبدأ الإنتاج فى بداية السنة t_2 ، إلى ٣٠٤٢ مليون دولار ، وتمول برأس مال محلى (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-2} بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم وقتئذ) يبلغ ٢٥٤٢ مليون دولار وكذلك بقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع أي فى بداية السنة t_{-1} .

(١٣) تبلغ قيمة الإستثمارات فى المصانع ، التى تبدأ الإنتاج فى بداية السنة t_3 ، ٣٢٤٦,٥٠٠ مليون دولار ، وتمول برأس مال محلى (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-1} بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم وقتئذ) يبلغ ٢٧٤٦,٥٠٠ مليون دولار وكذلك بقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع أي فى بداية السنة t_0 .

(١٤) تصل قيمة الإستثمارات فى المصانع ، التى تبدأ الإنتاج فى بداية السنة t_4 ، إلى ٣٥٠٠ مليون دولار ، وتمول برأس مال محلى (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_0 بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم وقتئذ) يبلغ ٣٠٠٠ مليون دولار ، كما سبق أن ذكرنا فى الفرض الخامس السابق ، وكذلك بقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار يتم الحصول عليه عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع أى فى بداية السنة t_1 .

(١٥) معدل الفائدة السنوى للقروض الخارجية يبلغ ١٠ ٪ .

(١٦) تصل فترة السماح إلى ثلاث سنوات وفترة السداد إلى ١٥ سنة .

(١٧) لا تستحق أية فوائد طيلة فترة السماح[١] .

(١٨) يدفع سنويًا مبلغ متساوى إلى الخارج تسديدًا للقرض وفوائده طيلة فترة الخمسة عشر عامًا .

(١٩) نسبة مجموع الأرباح الصافية المحققة سنويًا فى المصانع التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} والفوائد السنوية التى تدفع على القروض المحصول عليها لتمويل جزء من تلك المصانع إلى الأموال المستثمرة بها تبلغ ٢٠ ٪ .

(٢٠) جزء من الأرباح الصافية المحققة سنويًا ، تبلغ نسبته إلى رؤوس الأموال المحلية ١٠ ٪ ، ينفق على الإستهلاك ، وجزء آخر من تلك الأرباح الصافية ، تبلغ نسبته إلى القروض المحصول عليها ٥ ٪ ، ينفق هو الآخر على الإستهلاك .

(٢١) العمر الفنى للآلات والمعدات يبلغ ١٦ عامًا .

(٢٢) ترتفع أسعار الآلات والمعدات سنويًا بنسبة ٤ ٪ ، أى أن ثمن الآلة أو المعدة الجديدة يكون عند تنفيذ عملية الإحلال والتجديد قد أصبح ١٨٧,٢٩٨ ٪ من ثمن مثيلتها قبل ١٦ عامًا مباشرة . معنى ذلك أن الثمن يكون قد زاد عندئذ بنسبة ٨٧,٢٩٨ ٪ .

(٢٣) العمر الفنى الإفتراضى لمبنى المصنع يصل إلى ٨٠ عامًا .

(٢٤) تصل تكاليف إعادة بناء المصنع إلى ٤٠٠ ٪ من تكاليف البناء عند الإنشاء .

(٢٥) أن الدولة تسمح بأن تحسب قيمة الإهلاك السنوى للآلات والمعدات على أساس القيمة المتوقعة للآلات والمعدات[٢] ، التى تحل محل تلك السلع الرأسمالية عند إنتهاء عمرها الفنى ، وأن تحسب قيمة الإهلاك السنوى لمبنى المصنع على أساس التكاليف المتوقعة لإعادة بناء ذلك المبنى عند إنتهاء عمره الإفتراضى[٣].

(٢٦) يقوم المصدر للآلات والمعدات بتركيبها فى المصانع الجديدة فى الدولة المستوردة على نفقته لكسب عدد أكبر من العملاء الجدد .

---

(١) إن هذا الفرض هو بطبيعة الحال غير واقعى ، حيث ان الفوائد على القروض تستحق أيضًا فى فترة السماح ، كما هو معروف .

(٢) أى القيمة طبقًا للفرض الثانى والعشرين السابق .

(٣) أى التكاليف طبقًا للفرض الرابع والعشرين السابق .

(٢٧) الآلات والمعدات ، التى يستغنى عنها لإنتهاء عمرها الفنى ، تباع كخردة بقيمة تساوى تكاليف رفعها من المصنع وتكاليف تركيب الآلات والمعدات الجديدة بالمصنع .

(٢٨) معامل الأموال المستثمرة إلى قيمة الإنتاج فى أى مصنع يصل إلى «٢» .

(٢٩) نسبة الضرائب على الإنتاج الصناعى (أى كل الضرائب التى يحصل عليها نتيجة للعملية الإنتاجية فى قطاع الصناعة التحويلية) تبلغ ٢٠ ٪ من قيمته .

(٣٠) ٧٠ ٪ من حصيلة الضرائب تنفق فى تنفيذ إستثمارات فى البنية الأساسية والـ ٣٠ ٪ الباقية تنفق على القطاع الحكومى (أى مرتبات وأجور وغير ذلك من النفقات الحكومية بما فيها النفقات العسكرية) .

(٣١) الزيادة فى الإنتاجية نتيجة للإستثمارات الجديدة في البنية الأساسية لا تؤدى فى الفترة موضوع الدراسة إلى زيادة القيمة النقدية للمنتج ، أى أن تلك الزيادة فى الإنتاجية تنعكس فى تطور الأسعار تطوراً يمكن من جعل معامل الأموال المستثمرة فى المصانع إلى قيمة إنتاجها يظل ثابتًا فى هذه الفترة .

والآن نريد أن نتعرف على التطور الممكن لحجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية وبالتالى التطور الممكن لقيمة الإنتاج السنوى به ، لحجم حصيلة الضرائب السنوية – التى يحصل عليها نتيجة العملية الإنتاجية فى هذا القطاع – وكذلك لقيمة المبلغ الذي يمكن تخصيصه من تلك الحصيلة لتنفيذ إستثمارات فى البنية الأساسية ، وقيمة المبلغ الذى يمكن تخصيصه منها للإنفاق على القطاع الحكومى فى فترة تمتد حتى السنة t_{16} ، وذلك فى ظل الفروض السابقة .

نجمل النتائج ، التى حصلنا عليها في ظل تلك الفروض للمثال العددى الأول ، فى الجداول الخمسة التالية[١] :

(١) للتأكد من صحة النتائج المبينة بهذه الجداول أنظر : الملحق الثالث بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا .

جدول (٤)

تطور حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع

الصناعة التحويلية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{15}

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	حجم الإستثمارات	نهاية السنة	حجم الإستثمارات
t_0	٢٨٥٠,٠٠٠٠	t_9	٦٩٥٨,٢٤١٠
t_1	٣٠٤٢,٠٠٠٠	t_{10}	٧٩١٧,٥٥٦٠
t_2	٣٢٤٦,٥٠٠٠	t_{11}	٩٠١٢,٧٣٣٠
t_3	٣٥٠٠,٠٠٠٠	t_{12}	١٠٢٥٣,٠٧٥٠
t_4	٣٥٣٩,١٩٧٠	t_{13}	١١٦٦٢,٢٩٣٠
t_5	٤١١٧,٢٧٨٠	t_{14}	١٣٢٦٥,٧٩٦٠
t_6	٤٧٣٦,٧٧٥٠	t_{15}	١٥٠٩١,١٠٠٠
t_7	٥٤٠٧,٦١٣٠		
t_8	٦١٢٤,٣٨٩٠		

جدول (٥)

تطور قيمة الإنتاج الصناعى السنوى

ومعدلات نموه فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

السنة	قيمة الإنتاج الصناعى	معدل النمو
t_0	١٥٠٠٠,٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠
t_1	١٧٣٢٠,٩٥٢١	٪ ١٥,٤٧٣٠
t_2	١٩٧٣٧,٩٠٤٢	٪ ١٣,٩٥٣٩
t_3	٢٢٢٥٧,١٠٦٣	٪ ١٢,٧٦٣٣
t_4	٢٤٩٩٣,٠٥٨٤	٪ ١١,٨٨٨١
t_5	٢٧٥٦٨,٦٠٩٠	٪ ١٠,٧٠٣٧
t_6	٣٠٥٢٣,٢٠٠١	٪ ١٠,٧١٧٢
t_7	٣٣٧٨٧,٥٣٩٧	٪ ١٠,٦٩٤٦
t_8	٣٧٣٨٧,٢٩٨٣	٪ ١٠,٦٥٤١
t_9	٤٠٩٣١,٩٢٨٧	٪ ٩,٤٨٠٨
t_{10}	٤٤٨٩٣,٤٨٥١	٪ ٩,٦٧٨٤
t_{11}	٤٩٣٣٤,٦٩٩٠	٪ ٩,٨٩٢٨
t_{12}	٥٤٣٢٣,٥٠١٤	٪ ١٠,١١٢٢
t_{13}	٥٩٩٣٢,٤٧٤٨	٪ ١٠,٣٢٥١
t_{14}	٦٦٢٤٦,٠٥٧٢	٪ ١٠,٥٣٤٥
t_{15}	٧٣٣٦١,٣٩١١	٪ ١٠,٧٤٠٨
t_{16}	٨١٣٨٩,٣٧٧٠	٪ ١٠,٩٤٣١

جدول (٦)

تطور حجم حصيلة الضرائب السنوية المحصول عليها

من قطاع الصناعة التحويلية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}[١]

(بملايين الدولارات)

السنة	حجم حصيلة الضرائب	السنة	حجم حصيلة الضرائب
t_0	٣٠٠٠,٠٠٠٠	t_9	٨١٨٦,٣٨٥٧
t_1	٣٤٦٤,١٩٤٤	t_{10}	٨٩٧٨,٦٩٧٠
t_2	٣٩٤٧,٥٨٠٨	t_{11}	٩٨٦٦,٩٣٩٨
t_3	٤٤٥١,٤٢١٣	t_{12}	١٠٨٦٤,٧٠٠٣
t_4	٤٩٨٠,٦١١٧	t_{13}	١١٩٨٦,٤٩٥٠
t_5	٥٥١٣,٧٢١٨	t_{14}	١٣٢٤٩,٢١١٤
t_6	٦١٠٤,٦٤٠٠	t_{15}	١٤٦٧٢,٢٧٨٢
t_7	٦٧٥٧,٥٠٧٩	t_{16}	١٦٢٧٧,٨٧٥٤
t_8	٧٤٧٧,٤٥١٧		

(١) وبطبيعة الحال أن معدل نمو حصيلة الضرائب السنوية المحصول عليها من قطاع الصناعة التحويلية فى تلك الفترة يماثل معـدل نمو الإنتاج الصناعى السنوى فى نفس الفترة ، حيث أن نـسبة تلك الضرائب السنوية هى نسبة ثابتة من قيمة الإنتاج الصناعى السنوى ، وذلك طبقًا للفرض ٢٩ بالمثال العددى الأول .

جدول (٧)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا لتنفيذ إستثمارات

فى البنية الأساسية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}[١]

(بملايين الدولارات)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
t_0	٢١٠٠,٠٠٠٠	t_9	٥٧٣٠,٤٧٠٠
t_1	٢٤٢٤,٩٣٣٣	t_{10}	٦٢٨٥,٠٨٧٩
t_2	٢٧٦٣,٣٠٦٦	t_{11}	٦٩٠٦,٨٥٧٩
t_3	٣١١٥,٩٩٤٩	t_{12}	٧٦٠٥,٢٩٠٢
t_4	٣٤٨٦,٤٢٨٢	t_{13}	٨٣٩٠,٥٤٦٥
t_5	٣٨٥٩,٦٠٥٣	t_{14}	٩٢٧٤,٤٤٨٠
t_6	٤٢٧٣,٢٤٨٠	t_{15}	١٠٢٧٠,٥٩٤٧
t_7	٤٧٣٠,٢٥٥٥	t_{16}	١١٣٩٤,٥١٢٨
t_8	٥٢٣٤,٢٢١٨		

(١) وبطبيعة الحال أن معدل نمو المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا للإستثمار فى البنية الأساسية فى تلك الفترة يماثل معدل نمو حصيلة الضرائب السنوية على الإنتاج الصناعى فى نفس الفترة ، حيث أن نسبة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا لتلك الإستثمارات من حصيلة الضرائب تلك هى نسبة ثابتة من حصيلة الضرائب تلك ، وذلك طبقًا للفرض ٣٠ بالمثال العددى الأول .

جدول (٨)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا للإنفاق على القطاع الحكومى فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}[١]

(بملايين الدولارات)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
t_0	٩٠٠,٠٠٠٠	t_9	٢٤٥٥,٩١٥٧
t_1	١٠٣٩,٢٥٧١	t_{10}	٢٦٩٣,٦٠٩١
t_2	١١٨٤,٢٧٤٢	t_{11}	٢٩٦٠,٠٨١٩
t_3	١٣٣٥,٤٢٦٤	t_{12}	٣٢٥٩,٤١٠١
t_4	١٤٩٤,١٨٣٥	t_{13}	٣٥٩٥,٩٤٨٥
t_5	١٦٥٤,١١٦٥	t_{14}	٣٩٧٤,٧٦٣٤
t_6	١٨٣١,٣٩٢٠	t_{15}	٤٤٠١,٦٨٣٥
t_7	٢٠٢٧,٢٥٢٤	t_{16}	٤٨٨٣,٣٦٢٦
t_8	٢٢٤٣,٢٣٧٩		

(١) وطبعًا أن معدل نمو المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا للإنفاق على القطاع الحكومى فى تلك الفترة يماثل معدل نمو حصيلة الضرائب السنوية على الإنتاج الصناعى فى نفس الفترة ، حيث أن نسبة المبلغ الممكن تخصيصه لذلك الإنفاق من حصيلة الضرائب على الإنتاج الصناعى السنوى هى نسبة ثابتة من حصيلة الضرائب تلك ، وذلك طبقًا للفرض ٣٠ بالمثال العددى الأول .

المثال العددى الثانى:

الدولة النامية تقرر فى نهاية السنة الحالية t_0 أن ينفذ إبتداء من بداية السنة t_1 نظام تعدد الورديات فى كل المشروعات الجديدة فى قطاع الصناعة التحويلية (وفى غيره من القطاعات)(١) ، أى تلك المشروعات التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} .

وتتمثل فروض هذا المثال فيما يلى(٢) :

(١) نفترض هنا نفس الفرض الأول بالمثال العددى الأول السابق .

(٢) نفترض هنا نفس الفرض الثانى بالمثال العددى الأول السابق .

(٣) نفترض هنا نفس الفرض الثالث بالمثال العددى الأول السابق .

(٤) نفترض هنا نفس الفرض الرابع بالمثال العددى الأول السابق .

(٥) نفترض هنا نفس الفرض الخامس بالمثال العددى الأول السابق .

(٦) نفترض هنا نفس الفرض السادس بالمثال العددى الأول السابق .

(٧) نفترض هنا نفس الفرض السابع بالمثال العددى الأول السابق .

(٨) تستغرق عملية إنشاء أي من المصانع الجديدة سنة واحدة فقط (أى ثلث الفترة التى تستغرقها تلك العملية فى ظل إتباع نظام الوردية الواحدة بقطاع البناء والتشييد) ، أى أن المصانع ، التى تبدأ عملية إنشائها مثلاً فى بداية السنة t_1 يتم إنشاؤها فى نهاية السنة وتبدأ عملية الإنتاج فى بداية السنة t_2 .

(٩) المصانع ، التي تبدأ الإنتاج فى بداية السنة t_1 ، يصل عددها إلى ٣٠٠ مصنعًا فى ١٥

---

(١) هذا بطبيعة الحال بإستثناء قطاع البناء والتشييد ، بمعنى أن ليس فقط المشروعات الجديدة به هى التى تتبع نظام تعدد الورديات ، وإنما أيضًا المشروعات المقامة بهذا القطاع قبل السنة t_0 ، التى يتطلب نشاطها إتباع ذلك النظام نتيجة لإتباع المشروعات الجديدة بالقطاعات المختلفة ذلك النظام إبتداء من بداية السنة t_1 .

(٢) جدير بالذكر أن الأغلبية العظمى من هذه الفروض – كما سيتبين للقارئ – فروض واقعية ، أما الفروض الأخرى فهى غير واقعية ونفترضها بغرض التسهيل ، وإن ما يشجعنا على ذلك أنها في الوقت نفسه لا تضر بالإستنتاج ، الذى نصل إليه عن طريق مقارنتنا لنتائج الأمثلة الثلاثة ، التى نحن بصدد المثال الثانى منها الآن ، ببعضها .

صناعة - أى أن كل ٢٠ مصنع ينتج نفس المنتج ، كما أن كل مصنع من تلك العشرين مصنع ينتج نفس الحجم من الإنتاج - وتبلغ الأموال المستثمرة فى الـ ٣٠٠ مصنع تلك ٢٩٨٩,٢٧٥ مليون دولار (أى ٢٨٥٠,٠٠٠ + ١٣٩,٢٧٥)[١] ، أى أن الأموال المستثمرة فى كل مصنع منها تصل إلى ٩,٩٦٤٢٥ مليون دولار (حيث تبلغ قيمة الأرض ٠,٥ مليون دولار[٢] وتكاليف البناء ٠,٧٥ مليون[٣] وقيمة الآلات والمعدات ٨ مليون دولار[٤] ويصل رأس المال العامل إلى ٠,٧١٤٢٥ مليون دولار[٥]) .

(١٠) الأموال المستثمرة فى السنوات التالية فى أى مصنع جديد تكون موزعة على عناصر الإستثمار بالمصنع بنفس النسب المبينة فى الهوامش ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ بهذه الصفحة .

(١١) تمول تلك الإستثمارات المبينة بالفرض التاسع السابق - والتى تبلغ ٢٩٨٩,٢٧٥ مليون دولار - برأس مال محلى (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الرهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-3} بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم وقتئذ) يبلغ ٢٣٥٠ مليون دولار[٦] وكذلك بقرضين من الخارج تصل قيمتهما إلى ٦٣٩,٢٧٥ مليون دولار ، تم الحصول على القرض الأول - وتبلغ قيمته ٥٠٠ مليون دولار - عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع أى فى بداية السنة t_{-2}[٧] أما القرض الآخر -

(١) اى نفس الأموال المستثمرة فى الـ ٣٠٠ مصنع المبينة بالفرض التاسع فى المثال العددى الأول السابق مضافًا إليها الزيادة اللازمة فى رأس المال العامل فى مثالنا الثانى هذا - والتى تصل إلى ١٣٩,٢٧٥ مليون دولار - بسبب إتباع هذه المصانع فى هذه الحالة التى نحن الآن بصددها نظام تعدد الورديات وقد كان مخططًا لها من قبل رأس مال عامل على أساس أنها تعمل بنظام الوردية الواحدة ، حيث أنه - كما سبق أن ذكرنا - قد تقرر فقط فى نهاية السنة t_0 إتباع تعدد الورديات فى المشروعات التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} .

(٢) يلاحظ أن قيمة الأرض هنا تماثل قيمة الأرض طبقًا للفرض التاسع بالمثال الأول السابق . غير أن نسبة قيمة الأرض إلى الأموال المستثمرة فى المصنع فى مثالنا الثانى هذا تصل إلى ٥,٠١٨٠ ٪ فقط .

(٣) يلاحظ أن تكاليف البناء هنا تماثل تكاليف البناء طبقًا للفرض التاسع بالمثال الأول السابق ، إلا أن نسبة تكاليف البناء إلى الأموال المستثمرة فى المصنع فى مثالنا الثانى هذا تصل إلى ٧,٥٢٦٩ ٪ فقط .

(٤) يلاحظ أن قيمة الآلات والمعدات هنا تماثل قيمة الآلات والمعدات طبقًا للفرض التاسع بالمثال الأول السابق، غير أن نسبة قيمة الآلات والمعدات إلى الأموال المستثمرة فى المصنع فى مثالنا الثانى هذا تبلغ ٨٠,٢٨٧٠ ٪ فقط .

(٥) أى أن نسبة رأس المال العامل إلى الأموال المستثمرة فى المصنع تبلغ ٧,١٦٨١ ٪ .

(٦) أى كما جاء فى الفرض الحادى عشر بالمثال العددى الأول السابق .

(٧) أى كما جاء فى الفرض الحادى عشر بالمثال العددى الأول السابق .

أى الذى تبلغ قيمته ١٣٩,٢٧٥ مليون دولار - فيحصل عليه فى بداية السنة t_1 .

(١٢) تبلغ قيمة الإستثمارات بالمصانع ، التى تبدأ إنتاجها فى بداية السنة t_2 ، ١٠٠٩٥,٨١٥ مليون دولار ، وهذه المصانع تنقسم إلى ما يلى :

(أ) المصانع، التى بدىء فى إنشائها فى بداية السنة t_{-1} ويتم إنشاؤها فى نهاية السنة t_1 ، وتبلغ قيمة الأموال المستثمرة بها ٣١٩٠,٦٦٠ مليون دولار (أى ٣٠٤٢,٠٠٠ + ١٤٨,٦٦٠)[١] ، وتمول تلك الإستثمارات برأس مال محلى يبلغ ٢٦٩٠,٦٦٠ مليون دولار (وهو يمثل المبلغ المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-2} بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم وقتئذ)- ويصل هذا المبلغ إلى ٢٥٤٢,٠٠٠ مليون دولار - وكذلك جزء من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى نفس القطاع فى السنة t_1 ويبلغ ١٤٨,٦٦٠ مليون دولار) وبقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع أى فى بداية السنة t_{-1} .

(ب) المصانع ، التى بدىء فى إنشائها فى بداية السنة t_0 ويتم إنشاؤها فى نهاية السنة t_1 (نتيجة لتنفيذ نظام الورديتين العاديتين فى إستكمال عملية إنشائها فى السنة t_1) . وتبلغ قيمة الأموال المستثمرة بها ٣٤٠٥,١٥٥ مليون دولار (أى ٣٢٤٦,٥٠٠ + ١٥٨,٦٥٥)[٢] ، وتمول تلك الإستثمارات برأس مال محلى يبلغ ٢٩٠٥,١٥٥ مليون دولار (وهو يمثل المبلغ المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-1} بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم

(١) أي نفس الأموال المستثمرة بالمصانع الجديدة المبينة فى الفرض الثانى عشر فى المثال العددى الأول السابق مضافًا إليها الزيادة اللازمة فى رأس المال العامل فى مثالنا الثانى هذا - والتى تصل إلى ١٤٨,٦٦٠ مليون دولار - بسبب إتباع هذه المصانع فى هذه الحالة التى نحن الآن بصددها نظام تعدد الورديات وقد كان مخططًا لها من قبل رأس مال عامل على أساس أنها تعمل بنظام الوردية الواحدة ، حيث أنه - كما سبق أن ذكرنا - قد تقرر فقط فى نهاية السنة t_0 إتباع نظام تعدد الورديات فى المشروعات التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} .

(٢) أى نفس الأموال المستثمرة بالمصانع الجديدة المبينة فى الفرض الثالث عشر فى المثال العددى الأول السابق مضافاً إليها الزيادة اللازمة فى رأس المال العامل فى مثالنا الثانى هذا - والتى تصل إلى ١٥٨,٦٥٥ مليون دولار - بسبب إتباع هذه المصانع فى هذه الحالة التى نحن الآن بصددها نظام تعدد الورديات وقد كان مخططًا لها من قبل رأس مال عامل على أساس أنها تعمل بنظام الوردية الواحدة .

وقتئذ) - ويصل هذا المبلغ إلى ٢٧٤٦,٥٠٠ مليون دولار - وكذلك جزء من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى نفس القطاع فى السنة t_1 ويبلغ ١٥٨,٦٥٥ مليون دولار) وبقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع أى فى بداية السنة t_0 .

(جـ) المصانع ، التى يبدأ فى إنشائها فى بداية السنة t_1 ويتم إنشاؤها فى نهاية نفس السنة (نتيجة لتنفيذ نظام تعدد الورديات فى عملية الإنشاء إبتداء من بداية السنة t_1) . وتبلغ قيمة الأموال المستثمرة بها ٣٥٠٠,٠٠٠ مليون دولار ، تمول تلك الإستثمارات برأس مال محلى (أى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_0 بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى اللازم وقتئذ) يبلغ ٣٠٠٠ مليون دولار وكذلك بقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار يتم الحصول عليه عند بدء إنشاء تلك المصانع أي فى بداية السنة t_1[1] .

(١٣) نفترض هنا نفس الفرض الخامس عشر بالمثال العددى الأول السابق .

(١٤) نفترض هنا نفس الفرض السادس عشر بالمثال العددى الأول السابق .

(١٥) نفترض هنا نفس الفرض السابع عشر بالمثال العددى الأول السابق .

(١٦) نفترض هنا نفس الفرض الثامن عشر بالمثال العددى الأول السابق .

(١٧) العمر الفنى للآلات والمعدات يصل فى ظل نظام تعدد الورديات إلى ٨ سنوات فقط (بدلاً من ١٦ سنة فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة) .

(١٨) ترتفع أسعار الآلات والمعدات سنويًا بنسبة ٤ ٪[٢] ، أى أن ثمن الآلة أو المعدة الجديدة عند تنفيذ عملية الإحلال والتجديد للمصانع التى تتبع نظام تعدد الورديات يكون قد أصبح ١٣٦,٨٥٧ ٪ من ثمن مثيلتها قبل ٨ سنوات ، معنى ذلك أن الثمن يكون عندئذ قد إرتفع بنسبة ٣٦,٨٥٧ ٪ .

---

(١) أى أننا نفترض هنا نفس الفرض الرابع عشر بالمثال العددى الأول السابق .
(٢) أى كما جاء بالفرض الثانى والعشرين بالمثال العددى الأول السابق .

(١٩) نفترض هنا نفس الفرض الثالث والعشرين بالمثال العددى الأول السابق .

(٢٠) نفترض هنا نفس الفرض الرابع والعشرين بالمثال العددى الأول السابق .

(٢١) نفترض هنا نفس الفرض الخامس والعشرين بالمثال العددى الأول السابق .

(٢٢) نفترض هنا نفس الفرض السادس والعشرين بالمثال العددى الأول السابق .

(٢٣) نفترض هنا نفس الفرض السابع والعشرين بالمثال العددى الأول السابق .

(٢٤) المبلغ الذى تنخفض به نفقات الإنتاج بسبب التوفير فى قيمة الإهلاك السنوى فى ظل تنفيذ نظام تعدد الورديات عنها فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة يؤدى إلى زيادة الأرباح المحققة سنويًا بنفس قيمته[1] .

(٢٥) الضريبة على الأرباح تناسبية ، ويصل معدلها إلى ٢٠ ٪ .

(٢٦) على أساس الفرض التاسع عشر بالمثال العددى الأول السابق بأن نسبة مجموع الأرباح الصافية المحققة سنويًا فى المصانع التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} والفوائد السنوية ، التى تدفع على القروض المحصول عليها لتمويل جزء من تلك المصانع ، إلى الأموال المستثمرة بها تبلغ ٢٠ ٪ (وذلك فى ظل نظام الوردية الواحدة) ، فإن هذه النسبة ترتفع فى ظل تعدد الورديات إلى ٦٥,٥٣٤٠ ٪[2] ، وذلك قبل تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى فى تلك المصانع .

(٢٧) جزء من الأرباح الصافية المحققة سنويًا فى المصانع ، التى تعمل فى ظل تعدد الورديات ولم ينفذ بها عملية الإحلال والتجديد الأولى بعد ، تبلغ نسبته إلى رؤوس الأموال المحلية بها ٢٢,١٤٥ ٪ ، ينفق على الإستهلاك ، وجزء آخر من تلك الأرباح الصافية ، تبلغ نسبته إلى القروض المحصول عليها ١٥ ٪ ، ينفق هو الآخر على الإستهلاك .

(١) وإن ما يشجعنا على إفتراض هذا الفرض أنه يحدث فى ظل تعدد الورديات توفير أيضًا فى عدد من عناصر نفقات الإنتاج الأخرى والتسويق - كما بينا فى المزية السابعة السابقة - مما يكون له أثر سلبى غير صغير على تطور أسعار المنتجات .

(٢) للتعرف على طريقة حساب هذه النسبة أنظر : الملحق الرابع بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا .

(٢٨) نسبة مجموع الأرباح الصافية السنوية والفوائد السنوية ، التى تدفع على القروض الخارجية المحصول عليها ، إلى الأموال المستثمرة بالمصانع ، التى تعمل فى ظل نظام تعدد الورديات ، تبلغ بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها ٤٧,٤٤٤٧ ٪[(١)، (٢)] .

(٢٩) جزء من الأرباح الصافية المحققة سنويًا فى المصانع ، التى يتم بها عملية الإحلال والتجديد الأولى وتتبع نظام تعدد الورديات ، تبلغ نسبته إلى الأموال المستثمرة بها ١٧,٢٣٩٧ ٪ ، ينفق على الإستهلاك .

(٣٠) على أساس فرضنا الثامن والعشرين بالمثال العددى الأول السابق بأن معامل الأموال المستثمرة إلى قيمة الإنتاج فى أى مصنع يعمل فى ظل الوردية الواحدة يصل إلى «٢» فإن هذا المعامل ينخفض فى ظل تعدد الورديات ليصبح «٠,٧٣٤٢» فقط[(٣)] .

(٣١) نفترض هنا نفس الفرض التاسع والعشرين بالمثال العددى الأول السابق .

(٣٢) نفترض هنا نفس الفرض الثلاثين بالمثال العددى الأول السابق .

(٣٣) نفترض هنا نفس الفرض الواحد والثلاثين بالمثال العددى الأول السابق .

---

(١) للتعرف على طريقة حساب هذه النسبة أنظر : الملحق الخامس بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا .

(٢) يذكر أن نسبة مجموع الأرباح الصافية السنوية والفوائد السنوية على القرض الخارجى إلى الأموال المستثمرة فى المصانع الـ ٣٠٠ الجديدة التى تبدأ عملية الإنتاج فى بداية السنة t_1 (أو فى غيرها من المصانع الجديدة) بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد «الثانية» بالمصانع تلك التى تعمل فى ظل نظام تعدد الورديات ترتفع فى ظل الفروض السابقة بالمثال العددى الثانى إلى ٦٧,٤٦٢٣ ٪ ، أى أنها تصبح أكثر (قليلاً) عنها فى السنوات الثمانى الأولى من عمر تلك المصانع أى قبل تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها . ولقد حسبت هذه النسبة بنفس الطريقة ، التى تم بها حساب نسبة مجموع الأرباح الصافية السنوية والفوائد السنوية على القرض الخارجى إلى الأموال المستثمرة فى المصانع بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها .

(٣) حيث أنه عندما يكون معامل الأموال المستثمرة فى المصانع التى تتبع نظام الوردية الواحدة مساوية «٢»

(أى $\frac{\text{٩,٥٠ (أى قيمة الأموال المستثمرة بالمصنع كما جاء فى الفرض التاسع بالمثال الأول السابق)}}{\text{٤,٧٥ (أى قيمة الإنتاج السنوى للمصنع)}}$)

فإنه يصبح مساويًا فى حالة إتباع المصانع نظام تعدد الورديات «٠,٧٣٤٢» .

{ أى $\frac{\text{٩,٥٠ + ٠,٤٦٢٤٥ (أى الزيادة فى رأس المال العامل اللازمة لتنفيذها هذا النظام)}}{\text{(٤,٧٥ × ٢,٨٥٧١٤) (فالناتج مما بين القوسين يمثل قيمة الإنتاج السنوى للمصنع عندئذ)}}$ }

والآن نريد أن نتعرف على الـتطور الممكن لحجم الإستثمـارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية وبالتالى التطور الممكن لقيـمة الإنتاج السنوى به ، لحجم حصيلة الضرائب السنوية - التى يحصل عليـها نتيجة العمليـة الإنتاجية فى هذا القطاع - وكذلك لقـيمة المبلغ الذى يمكن تخصيصـه من تلك الحصيلة لتنفيذ إستـثمارات فى البنية الأساسيـة ، وقيمة المبلغ الذى يمكن تخصيصه منها للإنفاق على القطاع الحكومى فى فترة تمتد حتى السنة t_{16} ، وذلك فى ظل الفروض السابقة بهذا المثال العددى الثانى .

نجمل النتـائج ، التى توصلنا إليهـا فى ظل تلك الفروض للمـثال العـددى الثانى ، فى الجداول الخمسة التالية(١) :

جدول (٩)

تطور حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع

الصناعة التحويلية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{15}

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	حجم الإستثمارات	نهاية السنة	حجم الإستثمارات
t_0	٢٩٨٩,٢٧٥٠	t_9	٧٠٨٦٣,٣٩٢٠
t_1	١٠٠٩٥,٨١٥٠	t_{10}	٩٣٣٤٥,٨٥٥٠
t_2	٤٣٩٤,١٩٨٠	t_{11}	١٤٠٤٣٩,٥٤٦٠
t_3	١٠٥٥٠,٧٨١٠	t_{12}	١٨٧٣٨٤,٥٢٠٠
t_4	١٣٠١٤,٤٤٥٠	t_{13}	٢٦٥٥١٦,٣٣٢٠
t_5	١٩٠٠٠,٦٤٧٠	t_{14}	٣٦٦٧٩١,١٠٣٠
t_6	٢٦٤٨٣,٩٥٣٠	t_{15}	٥١١٣٩٥,٥٢٧٠
t_7	٣٧٤٠٩,٣٢٥٠		
t_8	٥٢٦٣٧,٥٩٨٠		

(١) للتأكد من سلامـة هذه النتائج المبينة بهذه الجداول أنظر : الملحق السادس بنسـخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا .

جدول (١٠)

تطور قيمة الإنتاج الصناعى السنوى

ومعدلات نموه فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

السنة	قيمة الإنتاج الصناعى	معدل النمو
t_0	١٥٠٠٠,٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
t_1	١٩٩٦٧,٤٢٤١	٪ ٣٣,١١٦٢
t_2	٣٤٦١٤,١٤٥٧	٪ ٧٣,٣٥٣١
t_3	٤١٤٩٥,١١٢٨	٪ ١٩,٨٧٩١
t_4	٥٦٧٦١,٥١٠٣	٪ ٣٦,٧٩٠٨
t_5	٧٥٣٨٣,٤٨٣٩	٪ ٣٢,٨٠٧٤
t_6	١٠٢١٥٨,٨٢٤٤	٪ ٣٥,٥١٨٨
t_7	١٣٩١٢٦,٦٢٧٥	٪ ٣٦,١٨٦٦
t_8	١٩٠٩٧٥,٠٧٨٩	٪ ٣٧,٢٦٧١
t_9	٢٦٤٣٥٦,١٣٣٨	٪ ٣٨,٤٢٤٤
t_{10}	٣٦٥٤٢٥,٤٤٦٥	٪ ٣٨,٢٣٢٢
t_{11}	٤٩٤٨١٨,٤٧٨٥	٪ ٣٥,٤٠٨٩
t_{12}	٦٩٠٨٣٥,٧٤١١	٪ ٣٩,٦١٤٠
t_{13}	٩٥١٧٨٦,٢٧٣٦	٪ ٣٧,٧٧٣٢
t_{14}	١٣٢١٥٦٧,١١٤٨	٪ ٣٨,٨٥١٢
t_{15}	١٨٣٢٣٠٢,٩٩٠٤	٪ ٣٨,٦٤٦٢
t_{16}	٢٥٤٤٣٩٧,٣٤٤٠	٪ ٣٨,٨٦٣٣

جدول (١١)

تطور حجم حصيلة الضرائب السنوية المحصول عليها

من قطاع الصناعة التحويلية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16} [(١)]

(بملايين الدولارات)

السنة	حجم حصيلة الضرائب	السنة	حجم حصيلة الضرائب
t_0	٣٠٠٠,٠٠٠٠	t_9	٥٢٨٧١,٢٢٦٨
t_1	٣٩٩٣,٤٨٤٨	t_{10}	٧٣٠٨٥,٠٨٩٣
t_2	٦٩٢٢,٨٢٩١	t_{11}	٩٨٩٦٣,٦٩٥٧
t_3	٨٢٩٩,٠٢٢٦	t_{12}	١٣٨١٦٧,١٤٨٢
t_4	١١٣٥٢,٣٠٢١	t_{13}	١٩٠٣٥٧,٢٥٤٧
t_5	١٥٠٧٦,٦٩٦٨	t_{14}	٢٦٤٣١٣,٤٢٢٨
t_6	٢٠٤٣١,٧٦٤٩	t_{15}	٣٦٦٤٦٠,٥٩٨١
t_7	٢٧٨٢٥,٣٢٥٥	t_{16}	٥٠٨٨٧٩,٤٦٨٨
t_8	٣٨١٩٥,٠١٥٨		

(١) حيث أن نسبة تلك الضرائب السنوية هى نسبة ثابتة من قيمة الإنتاج الصناعى السنوى ، وذلك طبقًا للفرض ٣١ بالمثال العددى الثانى ، فإن معدل نمو حصيلة الضرائب السنوية المحصول عليها من قطاع الصناعة التحويلية فى تلك الفترة يماثل معدل نمو الإنتاج الصناعى السنوى فى نفس الفترة .

جدول (١٢)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا لتنفيذ إستثمارات

فى البنية الأساسية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}(١)

(بملايين الدولارات)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
t_0	٢١٠٠,٠٠٠٠	t_9	٣٧٠٠٩,٨٥٨٨
t_1	٢٧٩٥,٤٣٩٤	t_{10}	٥١١٥٩,٥٦٢٥
t_2	٤٨٤٥,٩٨٠٤	t_{11}	٦٩٢٧٤,٥٨٧٠
t_3	٥٨٠٩,٣١٥٨	t_{12}	٩٦٧١٧,٠٠٣٧
t_4	٧٩٤٦,٦١١٥	t_{13}	١٣٣٢٥٠,٠٧٨٣
t_5	١٠٥٥٣,٦٨٧٨	t_{14}	١٨٥٠١٩,٣٩٦٠
t_6	١٤٣٠٢,٢٣٥٤	t_{15}	٢٥٦٥٢٢,٤١٨٧
t_7	١٩٤٧٧,٧٢٧٩	t_{16}	٣٥٦٢١٥,٦٢٨٢
t_8	٢٦٧٣٦,٥١١١		

(١) حيث أن المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا لتلك الإستثمارات من حصيلة الضرائب السنوية على الإنتاج الصناعى يمثل نسبة ثابتة من حصيلة الضرائب تلك وذلك طبقًا للفرض ٣٢ بالمثال العددى الثانى ، فإن معدل نمو المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا لتلك الإستثمارات فى تلك الفترة يماثل معدل نمو حصيلة تلك الضرائب فى نفس الفترة .

جدول (١٣)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا للإنفاق على القطاع الحكومى فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}[١]

(بملايين الدولارات)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
t_0	٩٠٠,٠٠٠٠	t_9	١٥٨٦١,٣٦٨٠
t_1	١١٩٨,٠٤٥٤	t_{10}	٢١٩٢٥,٥٢٦٨
t_2	٢٠٧٦,٨٤٨٧	t_{11}	٢٩٦٨٩,١٠٨٧
t_3	٢٤٨٩,٧٠٦٨	t_{12}	٤١٤٥٠,١٤٤٥
t_4	٣٤٠٥,٦٩٠٦	t_{13}	٥٧١٠٧,١٧٦٤
t_5	٤٥٢٣,٠٠٩٠	t_{14}	٧٩٢٩٤,٠٢٦٨
t_6	٦١٢٩,٥٢٩٥	t_{15}	١٠٩٩٣٨,١٧٩٤
t_7	٨٣٤٧,٥٩٧٦	t_{16}	١٥٢٦٦٣,٨٤٠٦
t_8	١١٤٥٨,٥٠٤٧		

(١) حيث أن نسبة المبلغ المكن تخصيصه سنويًا للإنفاق على القطاع الحكومى من حصيلة الضرائب السنوية على الإنتاج الصناعى هى نسبة ثابتة فى تلك الفترة ، وذلك طبقًا للفرض ٣٢ بالمثال العددى الثانى ، فإن معدل نمو المبلغ الذى يخصص سنويًا لذلك الإنفاق فى تلك الفترة يماثل معدل نمو حصيلة الضرائب تلك فى نفس الفترة .

المثال العددى الثالث:

الدولة النامية تقرر فى نهاية السنة الحالية t_0 أن ينفذ إبتداء من بداية السنة t_1 نظام تعدد الورديات فى كل المشروعات الجديدة فى قطاع الصناعة التحويلية (وفى غيره من القطاعات) ، أى تلك المشروعات ، التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} ، وأن يتحقق فى نفس الوقت الإنتقال تدريجيًا من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات فى المشروعات المقامة قبل السنة t_0 .

وتتمثل فروض هذا المثال فيما يلى[1] :

(١) نفترض هنا نفس الفرض الأول بالمثال العددى الأول السابق .

(٢) نفترض هنا نفس الفرض الثانى بالمثال العددى الأول السابق .

(٣) نفترض هنا نفس الفرض الثالث بالمثال العددى الأول السابق .

(٤) يستغنى عن تنفيذ عملية الإحلال والتجديد التى كانت ستنفذ سنويًا فى ٣٩ مصنعًا فى كل صناعة من الصناعات الـ ٢٤ المقامة قبل السنة t_0 ، أى يستغنى سنويًا عن تنفيذ تلك العملية فى ٩٣٦ مصنعًا من المصانع الـ ١١٥٢٠ التى تم إنشاؤها قبل السنة t_0 ، وذلك فى الفترة من نهاية السنة t_0 حتى نهاية السنة t_7 (أى يتم الإستغناء فى تلك الفترة عن ٧٤٨٨ مصنعًا من المصانع الـ ١١٥٢٠ تلك) وذلك عن طريق الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات سنويًا فى الفترة من بداية السنة t_1 إلى بداية السنة t_8 فى ٢١ مصنعًا فى كل صناعة من الصناعات الـ ٢٤ ، أى عن طريق الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلي نظام تعدد الورديات سنويًا فى ٥٠٤ مصنعًا تنتج فى ظل نظام تعدد الورديات نفس حجم الإنتاج الذى كانت تنتجه هذه المصانع والـ ٩٣٦ مصنعًا المشابهة لها والمستغنى عنها (أى نفس ما تنتجه الـ ١٤٤٠ مصنعًا فى ظل نظام الوردية الواحدة) فالمصنع الواحد ينتج فى ظل نظام تعدد الورديات (حيث يبلغ مجموع ساعاتها عشرين

(١) جدير بالذكر أن الأغلبية العظمى من هذه الفروض - كما سيتبين للقارئ - فروض واقعية ، أما الفروض الأخرى فهى غير واقعية ونفترضها بغرض التسهيل ، وإن ما يشجعنا على ذلك أنها فى الوقت نفسه لا تضر بالإستنتاج ، الذى نصل إليه عن طريق مقارنتنا لنتائج الأمثلة الثلاثة ، التى نحن بصدد المثال الثالث منها الآن ، ببعضها .

ساعة) ٢,٨٥٧١٤ أمثال ما ينتجه فى ظل نظام الوردية الواحدة (حيث يصل عدد ساعاتها إلى ٧ ساعات) ، كما سبق أن قلنا . أى أنه إبتداء من بداية السنة t_8 تنتج الـ ٤٠٣٢ مصنعًا (أى ٥٠٤ × ٨) نتيجة لإنتقالها إلى نظام تعدد الورديات نفس المنتجات بنفس الكميات ، التى تنتجها الـ ١١٥٢٠ مصنعًا فى السنة t_0 ، حيث تعمل جميعًا بنظام الوردية الواحدة .

(٥) أن أى مصنع مستغنى عنه تباع فى الحال أرضه ومبناه بقيمة تصل إلى مجموع قيمتهما عند الإنشاء (أى أن الإنخفاض فى قيمة المبنى عندئذ بالمقارنة إلى تكاليف إنشائه يعوضه الإرتفاع فى قيمة الأرض بالمقارنة إلى قيمتها عند الإنشاء) .

(٦) أن الأموال الموفرة سنويًا فى الفترة من نهاية السنة t_0 إلى نهاية السنة t_7 نتيجة الإستغناء سنويًا عن ٩٣٦ مصنعًا عن طريق تنفيذ عملية الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات سنويًا فى ٥٠٤ مصنعًا مشابهة لتلك المصانع المستغنى عنها وبالتالى المستغنى عن تجديدها يصل إلى ٤٢٢٩,٤٠٧٤ مليون دولار أى [(٢,١٩٢٩٨[1] × ١٨٧,٢٩٨ ٪[2] × ٩٣٦) + (٠,٣٤٢٦٦[3] × ٩٣٦) × (٠,٠٦٨٥٣[4] × ٩٣٦)] أى (٣٨٤٤,٥٣٣٥٩ + ٣٢٠,٧٢٩٧٦ + ٦٤,١٤٤٠٨).

(٧) يرتفع رأس المال العامل بأى مصنع من المصانع التى تم إنشاؤها قبل السنة t_0 عند إنتقاله من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات ليصبح ٠,١٩٥٨ مليون دولار ، أى أن الزيادة فى رأس المال العامل تصل عندئذ إلى ٠,١٢٧٢٧ مليون دولار (أى ٠,١٩٥٨ - ٠,٠٦٨٥٣) .

---

(١) هذا المبلغ يمثل ثمن شراء الآلات والمعدات الموجودة بالمصنع قبل تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى فى الفترة موضوع الدراسة ، وذلك طبقًا للفرض الثانى السابق .

(٢) هذه النسبة تمثل نسبة ثمن شراء الآلات والمعدات للمصنع بعد ١٦ سنة - حيث ينتهى العمر الفنى للآلات والمعدات الموجودة بالمصنع فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة - إلى ثمن شراء تلك السلع الإستثمارية قبل تلك الفترة ، وذلك بفرض أن أسعارها ترتفع سنويًا بنسبة ٤ ٪ .

(٣) هذه القيمة تمثل مجموع ثمن أرض المصنع وتكاليف بنائه عند الإنشاء (أى ٠,١٣٧٠٦ + ٠,٢٠٥٦٠)، وذلك طبقًا للفرض الثانى السابق .

(٤) هذه القيمة تمثل رأس المال العامل بالمصنع ، وذلك طبقًا للفرض الثانى السابق .

(٨) أن مجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا الأولى التى تبدأ تنفيذ نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة فى بداية السنة t_1 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_4 (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_0 ثمانى سنوات وينتهي العمر الفنى لها فى نهاية السنة t_8 لو أنها إستمرت فى إتباع نظام الوردية الواحدة ولكن تتيجة لإنتقالها إلى نظام تعدد الورديات فى بداية السنة t_1 فينتهى العمر الفنى لها فى نهاية السنة t_4) ، وأن مجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا الثانية التى تبدأ تنفيذ نظام تعدد الورديات بدلاً من الوردية الواحدة فى بداية السنة t_2 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_5 (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_1 ثمانى سنوات) ومجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا الثالثة التى تبدأ التحول إلى نظام تعدد الورديات فى بداية السنة t_3 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_6 (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_2 ثمانى سنوات) ومجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا الرابعة التى تبدأ التحول إلى نظام تعدد الورديات فى بداية السنة t_4 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_7 (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_3 ثمانى سنوات) ومجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا الخامسة التى تبدأ التحول إلى نظام تعدد الورديات فى بداية السنة t_5 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_8 (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_4 ثمانى سنوات) ومجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا السادسة التى تبدأ التحول إلى نظام تعدد الورديات فى بداية السنة t_6 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_9 (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_5 ثمانى سنوات) ومجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا السابعة التى تبدأ التحول إلى نظام تعدد الورديات فى بداية السنة t_7 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_{10} (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_6 ثمانى سنوات) ومجموعة الـ ٥٠٤ مصنعًا الثامنة والأخيرة التى تبدأ التحول إلى نظام تعدد الورديات فى بداية السنة t_8 تجدد للمرة الأولى فى الفترة موضوع الدراسة فى نهاية السنة t_{11} (أى أن عمر آلاتها ومعداتها يكون فى نهاية السنة t_7 ثمانى سنوات) .

(٩) أن تكلفة تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى فى الفترة موضوع الدراسة بكل مجموعة من مجموعات الـ ٥٠٤ مصنعًا تلك أى التى تبدأ تنفيذ نظام تعدد الورديات بدلاً من الوردية الواحدة فى بداية السنة التاسعة من عمر آلاتها ومعداتها (والذى ينخفض نتيجة لذلك من ١٦ سنة إلى ١٢ سنة ، أى ٨ سنوات فى ظل نظام الوردية الواحدة و ٤ سنوات أخرى فى ظل نظام تعدد الورديات كما سبق أن ذكرنا) تصل إلى ١٧٦٩,٥٥٩٧ مليون دولار (أى ٢,١٩٢٩٨ × ١٠٣٢,٠ × ١٦٠ ٪[١] × ٥٠٤) ، ومعنى ذلك أن الأموال المستثمرة فى هذه المصانع بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد تلك بها تزيد بمقدار ٦٦٤,٢٩٧٨ مليون دولار (أى ٢,١٩٢٩٨ × ١٠٣٢,٠ × ٦٠ ٪ × ٥٠٤) .

(١٠) قيمة الإهلاك السنوى لأى مصنع من المصانع التى تم إنشاؤها قبل السنة t_0 تظل بدون إستغلال حتى يأتى الوقت الذى ينتهى فيه العمر الفنى لآلاته ومعداته[٢] ، حيث تستخدم عندئذ إما فى تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى به فى الفترة موضوع الدراسة أو فى إقامة مصنعًا جديدًا إذا ما رؤى الإستغناء عندئذ عن ذلك المصنع . غير أنه بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد تلك بأى مصنع من تلك المصانع التى تم إنشاؤها قبل السنة t_0 تستغل قيمة الإهلاك السنوى به فى أى سنة فى المساهمة فى عملية الإستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية ، بينما تمول عملية الإحلال والتجديد الثانية به فى الفترة موضوع الدراسة عن طريق إستخدام جزء من قيمة الإهلاك فى ذلك القطاع فى تلك السنة التى تنفذ فى نهايتها عملية الإحلال والتجديد تلك به[٣] .

---

(١) هذه النسبة تمثل نسبة ثمن شراء الآلات والمعدات للمصنع بعد ١٢ سنة إلى ثمن شراء الآلات والمعدات الموجودة بالمصنع قبل تلك الفترة ، وذلك بفرض أن أسعار تلك السلع الإستثمارية ترتفع سنويًا بنسبة ٤ ٪ .

(٢) وعلى ذلك فإننا لن ندخل قيمة الإهلاك السنوى لتلك المصانع (أى التى تم إنشاؤها قبل السنة t_0) فى سنوات العمر الفنى لآلاتها ومعداتها فى قيمة الإهلاك السنوى التى يتضمنها حساب المبلغ الموفر (الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك السنوى الموفرة) ، الذى سنبينه بعد قليل .

(٣) وعلى ذلك فإن قيمة الإهلاك السنوى لتلك المصانع تدخل إبتداء من السنة التى تلى مباشرة السنة التى يتم فى نهايتها تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها فى الفترة موضوع الدراسة فى قيمة الإهلاك السنوى التى يتضمنها حساب المبلغ الموفر (الأرباح الموفرة وقيمة الإهلاك السنوى الموفرة) الذى سنبينه بعد قليل .

(١١) الأموال الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية فى سنة ما[١] = تكاليف إنشاء المصانع الجديدة التى تبدأ عملية إنشائها فى بداية السنة التالية + رأس المال العامل اللازم لتشغيل هذه المصانع + الزيادة اللازمة فى رأس المال العامل للمصانع التى خططت قيمة الأموال التى تستثمر بها على أساس أنها ستعمل بنظام الوردية الواحدة ولكن تقرر فيما بعد أن تعمل بنظام تعدد الورديات .

(١٢) نفترض هنا نفس الفرض الثامن بالمثال العددى الأول السابق .

(١٣) نفترض هنا نفس الفرض التاسع بالمثال العددى الأول السابق .

(١٤) نفترض هنا نفس الفرض العاشر بالمثال العددى الأول السابق .

(١٥) تمول الإستثمارات المبينة فى الفرض التاسع بالمثال العددى الثانى السابق (أى فى الفرض الذى يماثله الفرض الثالث عشر السابق بهذا المثال العددى الثالث) - والتى تبلغ ٢٩٨٩,٢٧٥ مليون دولار - برأس مال محلى (أى الأرباح الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-3} وتبلغ ٢٣٥٠ مليون دولار وكذلك جزء من المبلغ الموفر في نهاية السنة t_0 نتيجة للإستغناد فى نهاية السنة t_0 عن ٩٣٦ مصنع بسبب الإنتقال فى بداية السنة t_1 من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات فى ٥٠٤ مصنعًا مشابهة لتلك المصانع المستغنى عنها ، وتبلغ قيمة ذلك الجزء ١٣٩,٢٧٥ مليون دولار وهو يمثل المبلغ الذى يستخدم في تمويل الزيادة اللازمة فى رأس المال العامل بالمصانع ، التى تم إنشاؤها فى نهاية السنة t_0 ليمكنها العمل بنظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة ، والتى كان مخططًا لها من قبل أن تعمل به) وبقرض من الخارج تصل قيمته

---

(١) نذكر القارىء أننا ذكرنا فى الفرض الخامس بالمثال العددى الأول السابق أن الأموال الموفرة سنويًا بقطاع الصناعة التحويلية هى الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة سنويًا وقيمة الإهلاك السنوى فى هذا القطاع بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد بالمصانع التى تحتاج إلى ذلك . غير أن الأموال الموفرة سنويًا فى قطاع الصناعة التحويلية فى مثالنا العددى الثالث هذا فتتكون من الجزء المتبقى من مجموع الأرباح الموفرة سنويًا وقيمة الإهلاك السنوى فى هذا القطاع بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد بالمصانع التى تحتاج إلى ذلك وكذلك من المبلغ الموفر سنويًا (لفترة ٨ سنوات) نتيجة للإستغناء سنويًا عن ٩٣٦ مصنع من المصانع التى أقيمت قبل السنة t_0 وذلك لفترة تصل إلى ٨ سنوات ، والإستغناء عن تلك المصانع هو نتيجة لأن سنويًا (لفترة ٨ سنوات) ينتقل ٥٠٤ مصنعًا من المصانع ، التى تم إنشاؤها قبل السنة t_0 والمشابهة لـ ٩٣٦ مصنعًا المستغنى عنها ، من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات .

إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء تنفيذ عملية إنشاء تلك المصانع أى فى بداية السنة t_{-2} .

(١٦) تبلغ قيمة الإستثمارات فى المصانع ، التى تبدأ إنتاجها فى بداية السنة t_2 ، ١٤١٢١,٨٠٣٣ مليون دولار ، وهذه المصانع تنقسم إلى ما يلى :

(أ) المصانع، التى بدىء فى إنشائها فى بداية السنة t_{-1} ويتم إنشاؤها فى نهاية السنة t_1 ، وتبلغ قيمة الأموال المستثمرة بها ٣١٩٠,٦٦٠ مليون دولار (أى ٣٠٤٢,٠٠٠ + ١٤٨,٦٦٠)[١] ، وتمول تلك الإستثمارات برأس مال محلى يبلغ ٢٦٩٠,٦٦٠ مليون دولار[٢] (وهو يمثل الأرباح الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-2} وتبلغ ٢٥٤٢,٠٠٠ مليون دولار - وكذلك جزء من المبلغ الموفر فى نهاية السنة t_1 نتيجة للإستغناء فى نهاية السنة عن ٩٣٦ مصنع بسبب الإنتقال فى بداية السنة t_2 من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات فى ٥٠٤ مصنعًا مشابهة لتلك المصانع المستغنى عنها ، وتبلغ قيمة هذا الجزء ١٤٨,٦٦٠ مليون دولار) وبقرض خارجى تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء عملية إناء تلك المصانع أى فى بداية السنة t_{-1} .

(ب) المصانع ، التى بدىء فى إنشائها فى بداية السنة t_0 ويتم إنشاؤها فى نهاية السنة t_1 (نتيجة لتنفيذ نظام الورديتين العاديتين فى إستكمال عملية إنشائها فى السنة t_1) . وتبلغ قيمة الأموال المستثمرة بها ٣٤٠٥,١٥٥ مليون دولار (أى ٣٢٤٦,٥٠٠ + ١٥٨,٦٥٥)[٣] ، وتمول تلك الإستثمارات برأس مال محلى يبلغ ٢٩٠٥,١٥٥ مليون دولار (وهو يمثل الأرباح الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_{-1} وتبلغ ٢٧٤٦,٥٠٠ مليون دولار، وكذلك جزء من المبلغ الموفر فى نهاية السنة t_1 نتيجة الإستغناء فى نهاية السنة t_1 عن ٩٣٦ مصنعًا بسبب الإنتقال فى بداية السنة t_2 من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات فى ٥٠٤ مصنعًا مشابهة لتلك المصانع المستغنى عنها وتبلغ قيمة هذا الجزء ١٥٨,٦٥٥ مليون دولار) وبقرض

(١) أى كما جاء فى العنصر (أ) من الفرض الثانى عشر بالمثال العددى الثانى السابق .
(٢) أى كما جاء فى العنصر (أ) من الفرض الثانى عشر بالمثال العددى الثانى السابق .
(٣) أى كما جاء فى العنصر (ب) من الفرض الثانى عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

من الخارج تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار تم الحصول عليه عند بدء عملية إنشاء تلك المصانع أى فى بداية السنة t_0 .

(جـ) المصانع ، التى يبدأ فى إنشائها فى بداية السنة t_1 ويتم إنشاؤها فى نهاية نفس السنة (نتيجة لتنفيذ نظام تعدد الورديات فى عملية إنشائها) . وتبلغ قيمة الأموال المستثمرة بها ٧٥٢٥,٩٨٨٣ مليون دولار ، وتمول تلك الإستثمارات برأس مال محلى يبلغ ٧٠٢٥,٩٨٨٣ مليون دولار (وهو يمثل الأرباح الموفرة فى قطاع الصناعة التحويلية فى نهاية السنة t_0 وتبلغ ٣٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار وكذلك الجزء المتبقى من المبلغ الموفر فى نهاية السنة t_0 - نتيجة الإستغناء فى نهاية السنة t_0 عن ٩٣٦ مصنعًا بسبب الإنتقال فى بداية السنة t_1 من نظام الوردية الواحدة إلى نظام الورديات فى ٥٠٤ مصنعًا مشابهة لتلك المصانع المستغنى عنها - بعد أخذ منها مبلغين أى المبلغ ١٣٩,٢٧٥ مليون دولار لتمويل الزيادة اللازمة فى رأس المال فى الـ ٣٠٠ مصنعًا التى يتم إنشاؤها فى نهاية السنة t_0 وتبدأ عملية الإنتاج فى بداية السنة t_1 ، وذلك طبقًا لما جاء فى الفرض الخامس عشر السابق بهذا المثال العددى الثالث ، والمبلغ ٦٤,١٤٤٠٨ مليون دولار لتمويل الزيادة اللازمة فى رأس المال العامل فى تلك الـ ٥٠٤ مصنعًا التى تنتقل فى بداية السنة t_1 من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات[1] ، ويبلغ ذلك الجزء المتبقى من ذلك المبلغ فى نهاية السنة t_0 ٤٠٢٥,٩٨٨٣ مليون دولار)[2] وبقرض من الخارج تصل قيمته إلى ٥٠٠ مليون دولار يتم الحصول عليه عند بدء إنشاء تلك المصانع أي فى بداية السنة t_1 .

(١٧) نفترض هنا نفس الفرض الثالث عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

(١٨) نفترض هنا نفس الفرض الرابع عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

(١٩) نفترض هنا نفس الفرض الخامس عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

---

(١) فالزيادة اللازمة فى رأس المال العامل فى أى مصنع من المصانع التى أقيمت قبل السنة t_0 ينتقل من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات تصل - طبقًا للفرض السابع السابق بهذا المثال العددى الثالث - إلى ١٢٧٢٧,٠ مليون دولار .

(٢) أى {(٤٢٢٩,٤٠٧٤٠) - (١٣٩,٢٧٥٠٠ + ٦٤,١٤٤٠٨)} .

(٢٠) نفترض هنا نفس الفرض السادس عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢١) نفترض هنا نفس الفرض السابع عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٢) نفترض هنا نفس الفرض الثامن عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٣) نفترض هنا نفس الفرض التاسع عشر بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٤) نفترض هنا نفس الفرض العشريـــــــن بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٥) نفترض هنا نفس الفرض الحادى والعشرين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٦) نفترض هنا نفس الفرض الثانى والعشرين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٧) نفترض هنا نفس الفرض الثالث والعشرين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٨) نفترض هنا نفس الفرض الرابع والعشرين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٢٩) نفترض هنا نفس الفرض الخامس والعشرين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٣٠) نسبة الأرباح الصافية المحققة سنويًا فى المصانع ، التى تعمل فى ظل نظام الوردية الواحدة ، إلى الأموال المستثمرة بها تصل إلى ٢٠ ٪ ، وتبلغ نسبة الأرباح الموفرة سنويًا فى تلك المصانع إلى الأموال المستثمرة بها ١٠ ٪ .

(٣١) نسبة الأرباح الصافية المحققة سنويًا إلى الأموال المستثمرة فى المصانع ، التى تنفذ عملية الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات ، تصبح ٧١,٥٢٦٠ ٪[1] (بدلاً من ٢٠ ٪ التى تتحقق فى ظل نظام الوردية الواحدة كما جاء فى الفرض الثلاثين السابق مباشرة) وذلك طالما لم ينفذ بعد بها عملية الإحلال والتجديد الأولى فى الفترة موضوع الدراسة .

(٣٢) أن جزء من تلك الأرباح الصافية المحققة سنويًا بتلك المصانع تبلغ نسبته إلى الأموال المستثمرة بها ٢٤,١٣٧٠ ٪ تنفق على الإستهلاك .

(٣٣) نسبة الأرباح الصافية المحققة سنويًا إلى الأموال المستثمرة فى المصانع ، التى تنفذ عملية الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات ، تصبح بعد تنفيذ عملية

(١) للتعرف على طريقة حساب هذه النسبة أنظر : الملحق السابع بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا .

الإحلال والتجديد الأولى بها فى الفترة موضوع الدراسة ٥١,٧٨٢٧ ٪[١] .

(٣٤) أن جزء من تلك الأرباح الصافية المحققة سنويًا بتلك المصانع تبلغ نسبته إلى الأموال المستثمرة بها ١٨,٧٦٨٥ ٪ تنفق على الإستهلاك .

(٣٥) طبقًا لما جاء فى هامش «٢» بصفحة ٢٠٤ ونحن بصدد الكلام عن فروض المثال العددى الثانى السابق ، فإن نسبة مجموع الأرباح الصافية السنوية والفوائد السنوية على القرض الخارجى إلى الأموال المستثمرة فى المصانع الجديدة (أى التى تقام بعد السنة t_{-1}) ترتفع بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد «الثانية» بها فى ظل الفروض السابقة لذلك المثال الثانى إلى ٦٧,٤٦٢٣ ٪ أى أنها تصبح أكبر منها فى السنوات الثمانى الأولى من عمر تلك المصانع - أى قبل تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها - بـ ١,٩٢٨٣ ٪ . وإننا هنا للتسهيل نفترض أن أيضًا نسبة الأرباح الصافية السنوية إلى الأموال المستثمرة بالمصانع التى تنفذ عملية الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات تكون بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد «الثانية» بها فى الفترة موضوع الدراسة أكبر من نسبة الأرباح الصافية المحققة سنويًا إلى الأموال المستثمرة بتلك المصانع عند إنتقالها إلى نظام تعدد الورديات وقبل تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها فى الفترة موضوع الدراسة بـ ١,٩٢٨٣ ٪ ، أى أنها تصبح ٧٣,٤٥٤٣ ٪ (أى ٧١,٥٢٦٠ ٪ + ١,٩٢٨٣ ٪) .

(٣٦) أن جزء من تلك الأرباح الصافية المحققة سنويًا بهذه المصانع تبلغ نسبته إلى الأموال المستثمرة بها ٢٤,٧٦٠١ ٪ تنفق على الإستهلاك .

(١) أى أننا نفترض هنا للتسهيل أن نسبة الأرباح الصافية المحققة سنويًا إلى الأموال المستثمرة فى المصانع الـ ٥٠٤ التى تنفذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها فى الفترة موضوع الدراسة بعد تنفيذها عملية الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات تزيد عن نسبة مجموع الأرباح الصافية السنوية والفوائد السنوية التى تدفع على القروض الخارجية إلى الأموال المستثمرة فى المصانع الجديدة (أى التى تقام بعد السنة t_{-1}) بعد تنفيذ عملية الإحلال والتجديد الأولى بها (أنظر الفرض الثامن والعشرين بالمثال العددى الثانى السابق) بنفس النسبة التى تزيد بها نسبة الأرباح الصافية المحققة سنويًا إلى الأموال المستثمرة في المصانع الـ ٥٠٤ عند إنتقالها إلى نظام تعدد الورديات عن نسبة مجموع الأرباح الصافية السنوية والفوائد السنوية التى تدفع على القروض الخارجية إلى الأموال المستثمرة فى المصانع الجديدة أي المقامة بعد السنة t_{-1} (أنظر الفرض الواحد والثلاثين السابق بالمثال العددى الثالث والفرض السادس والعشرين بالمثال العددى الثانى السابق) .

(٣٧) نفترض هنا نفس الفرض الثلاثـــــين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٣٨) نفترض هنا نفس الفرض الحادى والثلاثين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٣٩) نفترض هنا نفس الفرض الثانى والثلاثين بالمثال العددى الثانى السابق .

(٤٠) نفترض هنا نفس الفرض الثالث والثلاثين بالمثال العددى الثانى السابق .

والآن نريد أن نتعرف على التطور الممكن لحجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية وبالتالى التطور الممكن لقيمة الإنتاج السنوى به ، لحجم حصيلة الضرائب السنوية - التى يحصل عليها نتيجة العملية الإنتاجية فى هذا القطاع - وكذلك لقيمة المبلغ الذى يمكن تخصيصه من تلك الحصيلة لتنفيذ إستثمارات فى البنية الأساسية وقيمة المبلغ الذى يمكن تخصيصه منها للإنفاق على القطاع الحكومي فى فترة تمتد حتى السنة t_{16} ، وذلك فى ظل الفروض السابقة بهذا المثال العددى الثالث .

نجمل النتائج ، التى حصلنا عليها فى ظل تلك الفروض للمثال العددى الثالث، فى الجداول الخمسة التالية[١] :

(١) للتأكد من صحة النتائج المبينة بهذه الجداول أنظر : الملحق الثامن بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا .

جدول (١٤)

تطور حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع

الصناعة التحويلية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{15}

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	حجم الإستثمارات	نهاية السنة	حجم الإستثمارات
t_0	٢٩٨٩,٢٧٥٠	t_9	١٢٥٦٩٥,٤١٦٥
t_1	١٤١٢١,٨٠٣٣	t_{10}	١٦٧٩٩٧,٢٦١٠
t_2	٨٨٢٦,٨٩٢٩	t_{11}	٢٤٦٥٣٤,٦٥٥٩
t_3	١٧٥٧٥,٧٩٨٠	t_{12}	٣٣٣٩٢١,٢٧٨٣
t_4	٢٢٨٦٥,٦٣٩٥	t_{13}	٤٦٧٩١٧,٣٠٢٦
t_5	٣٣١٨٦,١٠١٤	t_{14}	٦٤٩٥١٧,٨٨٥٩
t_6	٤٦٩٤٠,٥٣٧٥	t_{15}	٩٠٤٤٧٧,٢١٥٤
t_7	٦٦٦٢٩,٢٣٩٣		
t_8	٩٤٢٢٦,٧٤١٨		

جدول (١٥)

تطور قيمة الإنتاج الصناعى السنوى

ومعدلات نموه فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

السنة	قيمة الإنتاج الصناعى	معدل النمو
t_0	١٥٠٠٠,٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
t_1	١٩٠٧١,٥١٧٤	٪ ٢٧,١٤٣٤
t_2	٣٨٣٠٥,٨١٦٤	٪ ١٠٠,٨٥٣٥
t_3	٥٠٣٢٨,٣٠٦١	٪ ٣١,٣٨٥٥
t_4	٧٤٢٦٧,٠٣٨١	٪ ٤٧,٥٦٥١
t_5	١٠٦٣١٥,٤٦٦٨	٪ ٤٣,١٥٣٠
t_6	١٥٢٤٢٠,٦٤٠١	٪ ٤٣,٣٦٦٤
t_7	٢١٧٢٥٩,٧٢٢٦	٪ ٤٢,٣٥٩٦
t_8	٣٠٨٩١٥,٣٤٢٥	٪ ٤٢,١٨٧١
t_9	٤٣٩٣٦٤,٢٧٦٨	٪ ٤٢,٢٢٨٠
t_{10}	٦١٧١٦١,٢٧١٧	٪ ٤٠,٤٦٦٩
t_{11}	٨٥٠٤٤٠,٤٣٢٦	٪ ٣٧,٧٩٨٧
t_{12}	١١٩٤٢١٥,٨٠٥٠	٪ ٤٠,٤٢٣٢
t_{13}	١٦٥٩١٢٩,٦٥٢٨	٪ ٣٨,٩٣٠٥
t_{14}	٢٣١٠٧٠٩,٢٥٠٤	٪ ٣٩,٢٧٢٤
t_{15}	٣٢١٥١٧٧,٣١٦٣	٪ ٣٩,١٤٢٤
t_{16}	٤٤٧٤٨٤٢,١٨٤٣	٪ ٣٩,١٧٨٧

جدول (١٦)

تطور حجم حصيلة الضرائب السنوية المحصول عليها

من قطاع الصناعة التحويلية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

السنة	حجم حصيلة الضرائب	السنة	حجم حصيلة الضرائب
t_0	٣٠٠٠,٠٠٠٠	t_9	٨٧٨٧٢,٨٥٥٤
t_1	٣٨١٤,٣٠٣٥	t_{10}	١٢٣٤٣٢,٢٥٤٣
t_2	٧٦٦١,١٦٣٣	t_{11}	١٧٠٠٨٨,٠٨٦٥
t_3	١٠٠٦٥,٦٦١٢	t_{12}	٢٣٨٨٤٣,١٦١٠
t_4	١٤٨٥٣,٤٠٧٦	t_{13}	٣٣١٨٢٥,٩٣٠٦
t_5	٢١٢٦٣,٠٩٣٤	t_{14}	٤٦٢١٤١,٨٥٠١
t_6	٣٠٤٨٤,١٢٨٠	t_{15}	٦٤٣٠٣٥,٤٦٣٣
t_7	٤٣٤٥١,٩٤٤٥	t_{16}	٨٩٤٩٦٨,٤٣٦٩
t_8	٦١٧٨٣,٠٦٨٥		

جدول (١٧)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا لتنفيذ إستثمارات

فى البنية الأساسية فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
t_0	٢١٠٠,٠٠٠٠	t_9	٦١٥١٠,٩٩٨٨
t_1	٢٦٧٠,٠١٢٥	t_{10}	٨٦٤٠٢,٥٧٨٠
t_2	٥٣٦٢,٨١٤٣	t_{11}	١١٩٠٦١,٦٦٠٦
t_3	٧٠٤٥,٩٦٢٨	t_{12}	١٦٧١٩٠,٢١٢٧
t_4	١٠٣٩٧,٣٨٥٣	t_{13}	٢٣٢٢٧٨,١٥١٤
t_5	١٤٨٨٤,١٦٥٤	t_{14}	٣٢٣٤٩٩,٢٩٥١
t_6	٢١٣٣٨,٨٨٩٦	t_{15}	٤٥٠١٢٤,٨٢٤٣
t_7	٣٠٤١٦,٣٦١٢	t_{16}	٦٢٦٤٧٧,٩٠٥٨
t_8	٤٣٢٤٨,١٤٧٩		

جدول (١٨)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا للإنفاق على القطاع

الحكومى فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
t_0	٩٠٠,٠٠٠٠	t_9	٢٦٣٦١,٨٥٦٦
t_1	١١٤٤,٢٩١٠	t_{10}	٣٧٠٢٩,٦٧٦٣
t_2	٢٢٩٨,٣٤٩٠	t_{11}	٥١٠٢٦,٤٢٥٩
t_3	٣٠١٩,٦٩٨٤	t_{12}	٧١٦٥٢,٩٤٨٣
t_4	٤٤٥٦,٠٢٢٣	t_{13}	٩٩٥٤٧,٧٧٩٢
t_5	٦٣٧٨,٩٢٨٠	t_{14}	١٣٨٦٤٢,٥٥٥٠
t_6	٩١٤٥,٢٣٨٤	t_{15}	١٩٢٩١٠,٦٣٩٠
t_7	١٣٠٣٥,٥٨٣٣	t_{16}	٢٦٨٤٩٠,٥٣١١
t_8	١٨٥٣٤,٩٢٠٦		

ورغبة منا فى أن نسهل على القارىء مقارنة النتائج ، التى حصلنا عليها عن تطور حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية وكذلك عن تطور قيمة الإنتاج السنوى فى ذلك القطاع وحجم حصيلة الضرائب السنوية - التى يحصل عليها نتيجة العملية الإنتاجية به - وقيمة المبلغ الذى يمكن تخصيصه من تلك الحصيلة لتنفيذ إستثمارات فى البنية الأساسية وقيمة المبلغ الذى يمكن تخصيصه منها للإنفاق على القطاع الحكومى فى الفترة موضوع الدراسة فى تلك الحالات الثلاث السابقة بشكل تفصيلى ، فإننا نجمل تلك النتائج فى الجداول الخمسة التالية :

جدول (١٩)

تطور حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية

فى الحالات الثلاث فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{15}

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
t_0	٢٨٥٠,٠٠٠٠	٢٩٨٩,٢٧٥٠	٢٩٨٩,٢٧٥٠
t_1	٣٠٤٢,٠٠٠٠	١٠٠٩٥,٨١٥٠	١٤١٢١,٨٠٣٣
t_2	٣٢٤٦,٥٠٠٠	٤٣٩٤,١٩٨٠	٨٨٢٦,٨٩٢٩
t_3	٣٥٠٠,٠٠٠٠	١٠٥٥٠,٧٨١٠	١٧٥٧٥,٧٩٨٠
t_4	٣٥٣٩,١٩٧٠	١٣٠١٤,٤٤٥٠	٢٢٨٦٥,٦٣٩٥
t_5	٤١١٧,٢٧٨٠	١٩٠٠٠,٦٤٧٠	٣٣١٨٦,١٠١٤
t_6	٤٧٣٦,٧٧٥٠	٢٦٤٨٣,٩٥٣٠	٤٦٩٤٠,٥٣٧٥
t_7	٥٤٠٧,٦١٣٠	٣٧٤٠٩,٣٢٥٠	٦٦٦٢٩,٢٣٩٣
t_8	٦١٢٤,٣٨٩٠	٥٢٦٣٧,٥٩٨٠	٩٤٢٢٦,٧٤١٨
t_9	٦٩٥٨,٢٤١٠	٧٠٨٦٣,٣٩٢٠	١٢٥٦٩٥,٤١٦٥
t_{10}	٧٩١٧,٥٥٦٠	٩٣٣٤٥,٨٥٥٠	١٦٧٩٩٧,٢٦١٠
t_{11}	٩٠١٢,٧٣٣٠	١٤٠٤٣٩,٥٤٦٠	٢٤٦٥٣٤,٦٥٥٩
t_{12}	١٠٢٥٣,٠٧٥٠	١٨٧٣٨٤,٥٢٠٠	٣٣٣٩٢١,٢٧٨٣
t_{13}	١١٦٦٢,٢٩٣٠	٢٦٥٥١٦,٣٣٢٠	٤٦٧٩١٧,٣٠٢٦
t_{14}	١٣٢٦٥,٧٩٦٠	٣٦٦٧٩١,١٠٣٠	٦٤٩٥١٧,٨٨٥٩
t_{15}	١٥٠٩١,١٠٠٠	٥١١٣٩٥,٥٢٧٠	٩٠٤٤٧٧,٢١٥٤

جدول (٢٠)

تطور قيمة الإنتاج الصناعى السنوى ومعدلات نموه

فى الحالات الثلاث فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

السنة	الحالة الأولى		الحالة الثانية		الحالة الثالثة	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
t_0	١٥٠٠٠,٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠,٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠,٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
t_1	١٧٣٢٠,٩٥٢١	٪ ١٥,٤٧٣٠	١٩٩٦٧,٤٢٤١	٪ ٣٣,١١٦٢	١٩٠٧١,٥١٧٤	٪ ٢٧,١٤٣٤
t_2	١٩٧٣٧,٩٠٤٢	٪ ١٣,٩٥٣٩	٣٤٦١١,١٤٥٧	٪ ٧٣,٣٥٣١	٣٨٣٠٥,٨١٦٤	٪ ١٠٠,٨٥٣٥
t_3	٢٢٢٥٧,١٠٦٣	٪ ١٢,٧٦٣٣	٤١٤٩٥,١١٢٨	٪ ١٩,٨٧٩١	٥٠٣٢٨,٣٠٦١	٪ ٣١,٣٨٥٥
t_4	٢٤٩٩٣,٠٥٨٤	٪ ١١,٨٨٨١	٥٦٧٦١,٥١٠٣	٪ ٣٦,٧٩٠٨	٧٤٢٦٧,٠٣٨١	٪ ٤٧,٥٦٥١
t_5	٢٧٥٦٨,٦٠٩٠	٪ ١٠,٧٠٣٧	٧٥٣٨٣,٤٨٣٩	٪ ٣٢,٨٠٧٤	١٠٦٣١٥,٤٦٦٨	٪ ٤٣,١٥٣٠
t_6	٣٠٥٢٣,٢٠٠١	٪ ١٠,٧١٧٢	١٠٢١٥٨,٨٢٤٤	٪ ٣٥,٥١٨٨	١٥٢٤٢٠,٦٤٠١	٪ ٤٣,٣٦٦٤
t_7	٣٣٧٨٧,٥٣٩٧	٪ ١٠,٦٩٤٦	١٣٩١٢٦,٦٢٧٥	٪ ٣٦,١٨٦٦	٢١٧٢٥٩,٧٢٢٦	٪ ٤٢,٣٥٩٦
t_8	٣٧٣٨٧,٢٩٨٣	٪ ١٠,٦٥٤١	١٩٠٩٧٥,٠٧٨٩	٪ ٣٧,٢٦٧١	٣٠٨٩١٥,٣٤٢٥	٪ ٤٢,١٨٧١
t_9	٤٠٩٣١,٩٢٨٧	٪ ٩,٤٨٠٨	٢٦٤٣٥٦,١٣٣٨	٪ ٣٨,٤٢٤٤	٤٣٩٣٦٤,٢٧٦٨	٪ ٤٢,٢٢٨٠
t_{10}	٤٤٨٩٣,٤٨٥١	٪ ٩,٦٧٨٤	٣٦٥٤٢٥,٤٤٦٥	٪ ٣٨,٢٣٢٢	٦١٧١٦١,٢٧١٧	٪ ٤٠,٤٦٦٩
t_{11}	٤٩٣٣٤,٦٩٩٠	٪ ٩,٨٩٢٨	٤٩٤٨١٨,٤٧٨٥	٪ ٣٥,٤٠٨٩	٨٥٠٤٤٠,٤٣٢٦	٪ ٣٧,٧٩٨٧
t_{12}	٥٤٣٢٣,٥٠١٤	٪ ١٠,١١٢٢	٦٩٠٨٣٥,٧٤١١	٪ ٣٩,٦١٤٠	١١٩٤٢١٥,٨٠٥٠	٪ ٤٠,٤٢٣٢
t_{13}	٥٩٩٣٢,٤٧٤٨	٪ ١٠,٣٢٥١	٩٥١٧٨٦,٢٧٣٦	٪ ٣٧,٧٧٣٢	١٦٥٩١٢٩,٦٥٢٨	٪ ٣٨,٩٣٠٥
t_{14}	٦٦٢٤٦,٠٥٧٢	٪ ١٠,٥٣٤٥	١٣٢١٥٦٧,١١٤٨	٪ ٣٨,٨٥١٢	٢٣١٠٧٠٩,٢٥٠٤	٪ ٣٩,٢٧٢٤
t_{15}	٧٣٣٦١,٣٩١١	٪ ١٠,٧٤٠٨	١٨٣٢٣٠٢,٩٩٠٤	٪ ٣٨,٦٤٦٢	٣٢١٥١٧٧,٣١٦٣	٪ ٣٩,١٤٢٤
t_{16}	٨١٣٨٩,٣٧٧٠	٪ ١٠,٩٤٣١	٢٥٤٤٣٩٧,٣٤٤٠	٪ ٣٨,٨٦٣٣	٤٤٧٤٨٤٢,١٨٤٣	٪ ٣٩,١٧٨٧

جدول (٢١)

تطور حجم حصيلة الضرائب السنوية المحصول عليها من قطاع الصناعة التحويلية

فى الحالات الثلاث فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
t_0	٣٠٠٠,٠٠٠٠	٣٠٠٠,٠٠٠٠	٣٠٠٠,٠٠٠٠
t_1	٣٤٦٤,١٩٠٤	٣٩٩٣,٤٨٤٨	٣٨١٤,٣٠٣٥
t_2	٣٩٤٧,٥٨٠٨	٦٩٢٢,٨٢٩١	٧٦٦١,١٦٣٣
t_3	٤٤٥١,٤٢١٣	٨٢٩٩,٠٢٢٦	١٠٠٦٥,٦٦١٢
t_4	٤٩٨٠,٦١١٧	١١٣٥٢,٣٠٢١	١٤٨٥٣,٤٠٧٦
t_5	٥٥١٣,٧٢١٨	١٥٠٧٦,٦٩٦٨	٢١٢٦٣,٠٩٣٤
t_6	٦١٠٤,٦٤٠٠	٢٠٤٣١,٧٦٤٩	٣٠٤٨٤,١٢٨٠
t_7	٦٧٥٧,٥٠٧٩	٢٧٨٢٥,٣٢٥٥	٤٣٤٥١,٩٤٤٥
t_8	٧٤٧٧,٤٥١٧	٣٨١٩٥,٠١٥٨	٦١٧٨٣,٠٦٨٥
t_9	٨١٨٦,٣٨٥٧	٥٢٨٧١,٢٢٦٨	٨٧٨٧٢,٨٥٥٤
t_{10}	٨٩٧٨,٦٩٧٠	٧٣٠٨٥,٠٨٩٣	١٢٣٤٣٢,٢٥٤٣
t_{11}	٩٨٦٦,٩٣٩٨	٩٨٩٦٣,٦٩٥٧	١٧٠٠٨٨,٠٨٦٥
t_{12}	١٠٨٦٤,٧٠٠٣	١٣٨١٦٧,١٤٨٢	٢٣٨٨٤٣,١٦١٠
t_{13}	١١٩٨٦,٤٩٥٠	١٩٠٣٥٧,٢٥٤٧	٣٣١٨٢٥,٩٣٠٦
t_{14}	١٣٢٤٩,٢١١٤	٢٦٤٣١٣,٤٢٢٨	٤٦٢١٤١,٨٥٠١
t_{15}	١٤٦٧٢,٢٧٨٢	٣٦٦٤٦٠,٥٩٨١	٦٤٣٠٣٥,٤٦٣٣
t_{16}	١٦٢٧٧,٨٧٥٤	٥٠٨٨٧٩,٤٦٨٨	٨٩٤٩٦٨,٤٣٦٩

جدول (٢٢)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا لتنفيذ إستثمارات فى البنية الأساسية

فى الحالات الثلاث فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
t_0	٢١٠٠,٠٠٠٠	٢١٠٠,٠٠٠٠	٢١٠٠,٠٠٠٠
t_1	٢٤٢٤,٩٣٣٣	٢٧٩٥,٤٣٩٤	٢٦٧٠,٠١٢٥
t_2	٢٧٦٣,٣٠٦٦	٤٨٤٥,٩٨٠٤	٥٣٦٢,٨١٤٣
t_3	٣١١٥,٩٩٤٩	٥٨٠٩,٣١٥٨	٧٠٤٥,٩٦٢٨
t_4	٣٤٨٦,٤٢٨٢	٧٩٤٦,٦١١٥	١٠٣٩٧,٣٨٥٣
t_5	٣٨٥٩,٦٠٥٣	١٠٥٥٣,٦٨٧٨	١٤٨٨٤,١٦٥٤
t_6	٤٢٧٣,٢٤٨٠	١٤٣٠٢,٢٣٥٤	٢١٣٣٨,٨٨٩٦
t_7	٤٧٣٠,٢٥٥٥	١٩٤٧٧,٧٢٧٩	٣٠٤١٦,٣٦١٢
t_8	٥٢٣٤,٢٢١٨	٢٦٧٣٦,٥١١١	٤٣٢٤٨,١٤٧٩
t_9	٥٧٣٠,٤٧٠٠	٣٧٠٠٩,٨٥٨٨	٦١٥١٠,٩٩٨٨
t_{10}	٦٢٨٥,٠٨٧٩	٥١١٥٩,٥٦٢٥	٨٦٤٠٢,٥٧٨٠
t_{11}	٦٩٠٦,٨٥٧٩	٦٩٢٧٤,٥٨٧٠	١١٩٠٦١,٦٦٠٦
t_{12}	٧٦٠٥,٢٩٠٢	٩٦٧١٧,٠٠٣٧	١٦٧١٩٠,٢١٢٧
t_{13}	٨٣٩٠,٥٤٦٥	١٣٣٢٥٠,٠٧٨٣	٢٣٢٢٧٨,١٥١٤
t_{14}	٩٢٧٤,٤٤٨٠	١٨٥٠١٩,٣٩٦٠	٣٢٣٤٩٩,٢٩٥١
t_{15}	١٠٢٧٠,٥٩٤٧	٢٥٦٥٢٢,٤١٨٧	٤٥٠١٢٤,٨٢٤٣
t_{16}	١١٣٩٤,٥١٢٨	٣٥٦٢١٥,٦٢٨٢	٦٢٦٤٧٧,٩٠٥٨

جدول (٢٣)

تطور قيمة المبلغ الممكن تخصيصه سنويًا للإنفاق على القطاع الحكومى

فى الحالات الثلاث فى الفترة من السنة t_0 إلى السنة t_{16}

(بملايين الدولارات)

نهاية السنة	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
t_0	٩٠٠,٠٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠٠
t_1	١٠٣٩,٢٥٧١	١١٩٨,٠٤٥٤	١١٤٤,٢٩١٠
t_2	١١٨٤,٢٧٤٢	٢٠٧٦,٨٤٨٧	٢٢٩٨,٣٤٩٠
t_3	١٣٣٥,٤٢٦٤	٢٤٨٩,٧٠٦٨	٣٠١٩,٦٩٨٤
t_4	١٤٩٤,١٨٣٥	٣٤٠٥,٦٩٠٦	٤٤٥٦,٠٢٢٣
t_5	١٦٥٤,١١٦٥	٤٥٢٣,٠٠٩٠	٦٣٧٨,٩٢٨٠
t_6	١٨٣١,٣٩٢٠	٦١٢٩,٥٢٩٥	٩١٤٥,٢٣٨٤
t_7	٢٠٢٧,٢٥٢٤	٨٣٤٧,٥٩٧٦	١٣٠٣٥,٥٨٣٣
t_8	٢٢٤٣,٢٣٧٩	١١٤٥٨,٥٠٤٧	١٨٥٣٤,٩٢٠٦
t_9	٢٤٥٥,٩١٥٧	١٥٨٦١,٣٦٨٠	٢٦٣٦١,٨٥٦٦
t_{10}	٢٦٩٣,٦٠٩١	٢١٩٢٥,٥٢٦٨	٣٧٠٢٩,٦٧٦٣
t_{11}	٢٩٦٠,٠٨١٩	٢٩٦٨٩,١٠٨٧	٥١٠٢٦,٤٢٥٩
t_{12}	٣٢٥٩,٤١٠١	٤١٤٥٠,١٤٤٥	٧١٦٥٢,٩٤٨٣
t_{13}	٣٥٩٥,٩٤٨٥	٥٧١٠٧,١٧٦٤	٩٩٥٤٧,٧٧٩٢
t_{14}	٣٩٧٤,٧٦٣٤	٧٩٢٩٤,٠٢٦٨	١٣٨٦٤٢,٥٥٥٠
t_{15}	٤٤٠١,٦٨٣٥	١٠٩٩٣٨,١٧٩٤	١٩٢٩١٠,٦٣٩٠
t_{16}	٤٨٨٣,٣٦٢٦	١٥٢٦٦٣,٨٤٠٦	٢٦٨٤٩٠,٥٣١١

من النتائج ، التى توصلنا إليها من الأمثلة العـددية الثلاث السابقة ، والتى أجملناها فى الجداول الخمسة السابقة مباشرة . يتضح لنا أن العمل بنظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة يحقق أيضًا المزايا التالية :

المزية الخامسة عشرة : الإرتفاع الفلكى المطرد لحجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية :

بنظرة مقارنة لبيانات جدول (١٩) السابق يتبين لنا أن حجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى الصناعة التحويلية يتطور فى ظل تطبيق نظام تعدد الورديات تطوراً فلكيًا وأنه كلما توسعنا فى تطبيق ذلك النظام فى تلك الصناعة ، كلما زادت سرعة تطور ذلك الحجم . فإذا قارنا مثلاً بين الإستثمارات الجديدة في المصانع ، التى يتم إنشاؤها فى السنة t_{15} (ونرمز لهذه الإستثمارات بالرمز $I_{t_{15}}$) الإستثمارات الجديدة فى المصانع ، التى يتم إنشاؤها فى السنة t_0 (ونرمز لهذه الإستثمارات بالرمز I_{t_0}) ، فإننا نجد أن $I_{t_{15}}$ تبلغ فى الحالة الأولى (أى حالة الإستمرار فى إتباع نظام الوردية الواحدة فى الصناعة التحويلية) ٥,٢٩٥ أمثال I_{t_0} ، وفى الحالة الثانية (أى حالة إتباع نظام تعدد الورديسات فى المصانع، التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} ، مع إستمرار تنفيذ نظام الوردية الواحدة فى المصانع المقامة قبل السنة t_0) ١٧١,٠٧٧ أمثال I_{t_0} ، وفى الحالة الثالثة (أى حالة العمل بنظام تعدد الورديات فى المصانع، التى يتم إنشاؤها بعد السنة t_{-1} والإنتقال تدريجيًا من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات فى المصانع المقامة قبل السنة t_0) ٣٠٢,٥٧٤ أمثال I_{t_0} .

وإن ذلك التطور الفلكى لحجم الإستثمارات الجديدة فى ظل نظام تعدد الورديات يعنى بطبيعة الحال التوسع الفلكى المطرد فى الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة على حد سواء ، خاصة وأن المستوى العلمى والتدريبى والتكنولوچى يتطور هو الآخر تطوراً فلكيًا فى ظل إتباع الدولة نظام تعدد الورديات (كما سنوضح بعد قليل) .

ويرجع ذلك الإرتفاع الفلكى لحجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية أولاً إلى الإرتفاع الفلكى لمعدل الربح «الموفر» سنويًا لأغراض الإستثمار فى هذا القطاع وثانيًا إلى الإرتفاع الهائل فى المبلغ المتبقى من قيمة الإهلاك السنوية بهذا القطاع بعد تنفيذ الإستثمار الإحلالى السنوى اللازم به .

المزية السادسة عشرة : الإرتفاع المطرد بدرجة خيالية لحجم العمالة السنوى فى قطاع الصناعة التحويلية وبالتالى لحجم فوائض التأمينات الاجتماعية السنوية[1] :

أ - نتيجة للمزية الخامسة عشرة السابقة وكذلك لأن العمالة ، التى توظف فى كل مشروع صناعى يبلغ حجمها فى ظل نظام الورديات الثلاث على الأقل ٢٥٠ ٪ منها فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة ، يرتفع حجم العمالة السنوى فى ظل النظام الأول إرتفاعًا مطردًا بدرجة خيالية فى قطاع الصناعة التحويلية .

ب - ونتيجة لذلك وأيضًا لرفع سن المعاش إلى سن التاسعة والستين (بدلاً من سن الستين) طبقًا للسياسة الإقتصادية المقترحة[2] وكذلك بسبب الإنخفاض المطرد للمعدل السنوى للذين يصبحون غير قادرين على الكسب سواء بسبب الأمراض أو الحوادث وذلك فى ظل نظام تعدد الورديات ، فإن حجم إيرادات التأمينات الإجتماعية السنوية وبالتالى حجم فوائض التأمينات الإجتماعية السنوية يرتفعان إرتفاعًا مطردًا بدرجة خيالية .

المزية السابعة عشرة : تعاظم القدرة على الإستفادة من أحدث أنواع التكنولوچيا العالمية :

إن الإرتفاع الفلكى المطرد لحجم الإستثمارات السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية عند تنفيذ نظام الورديات الثلاث به ، يؤدى بلا شك إلى تعاظم القدرة على الإستفادة من أحدث أنواع التكنولوچيا العالمية ، أى من الآلات والمعدات المجسد بها التقدم الفنى الأكثر تكثيفًا لرأس المال والأكثر توفيرًا للعمالة ، فى العملية الإنتاجية .

---

(١) أى الفرق بين مجموع قيمتى الإشتراكات السنوية للموظفين والعمال بأجهزة الدولة المختلفة ، التى تقدم لهيئة التأمينات الإجتماعية ، والإشتراكات السنوية التى يسددها الموظفون والعمال فى مشروعات القطاعين العام والخاص وكذلك ما تسدده هذه المشروعات لصالح موظفيها وعمالها لهذه الهيئة وبين قيمة ما تدفعه الهيئة سنويًا فى صورة معاشات وتعويضات .

هذا وتمثل فوائض التأمينات الإجتماعية بطبيعة الحال أحد أشكال الإدخار الإجبارى "Compulsory Savings" .

(٢) نذكر القارىء هنا بأن ذلك الإجراء يساهم فى نفس الوقت أيضًا فى إرتفاع الإنتاجية القومية ، حيث أن رفع سن المعاش من سن الستين عامًا إلى سن التاسعة والستين معناه الإستفادة بمن هم يتمتعون بقدر هائل من الخبرة والكفاءة والمهارة تسع سنوات أخرى .

المزية الثامنة عشرة : إنخفاض تكلفة فرصة العمل الواحدة بالمصانع بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ :

برغم أنه في ظل إتباع نظام الورديات الثلاث تستخدم الآلات والمعدات المجسد بها التقدم الفنى الأكثر تكثيفًا لرأس المال والأكثر توفيراً للعمالة وأنه فى حالة تنفيذ نظام الوردية الواحدة تفضل الدول النامية طبعًا إستخدام آلات ومعدات أقل تطوراً كما هو معروف ، فإن تكلفة فرصة العمل الواحدة بالمصانع تكون فى حالة تطبيق نظام الورديات الثلاث بها أقل بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ منها فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة .

المزية التاسعة عشرة : التزايد المطرد فى الإنتاجية السنوية بالمصانع بدرجة هائلة :

إن تنفيذ نظام الورديات الثلاث بالمصانع يؤدى إلى تزايد مطرد فى الإنتاجية السنوية بالمصانع بدرجة هائلة[١] ، حيث أنه في ظل هذا النظام تستخدم أحدث التكنولوچيا ، ويتزايد عدد المشروعات الصناعية ذات الأحجام الكبيرة بإطراد بدرجة مذهلة ، أى التى تتحقق بها وفورات الإنتاج الكبير (الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية العديدة والسابق بيانها بهامش ٣ بصفحتى ١٢٨ ، ١٢٩ بهذا الكتاب) .

المزية العشرون : إنخفاض معامل الأموال المستثمرة إلى قيمة الإنتاج السنوى بالمصانع إلى الثلث على الأقل :

حيث أن تنفيذ نظام الورديات الثلاث بالمصانع معناه تشغيلها عدد من الساعات يوميًا تبلغ حوالى ثلاثة أمثالها عنه فى حالة تشغيلها وردية واحدة ، وحيث أن تطبيق ذلك النظام له أثر إيجابى كبير على الإنتاجية بالمصانع ، فإن تنفيذ ذلك النظام بالمصانع لابد وأن يؤدى إلى إنخفاض معامل الأموال المستثمرة إلى قيمة الإنتاج السنوى بها إلى الثلث على الأقل .

المزية الحادية والعشرون : التطور الفلكى لحجم وبالتالى قيمة الإنتاج الصناعى السنوى :

يتضح لنا من الجدول (٢٠) السابق أنه فى الفترة موضوع الدراسة يتراوح معدل نمو الإنتاج الصناعى فى الحالة الأولى ما بين ٩,٤٨٠٨ ٪ (وذلك فى السنة t_9) و ١٥,٤٧٣٠ ٪ (وذلك فى السنة t_1) ، فى حين يتراوح هذا المعدل فى الحالة الثانية ما بين ٣٢,٨٠٧٤ ٪

(١) وكما نعلم ، فإن التزايد المطرد فى الإنتاجية معناه الإنخفاض المطرد فى تكلفة وحدة المنتج .

(وذلك فى السنة t_5) و ٣٩,٦١٤٠ ٪ (وذلك فى السنة t_{12}) بإستثناء ما يكون عليه فى السنة t_2 والسنة t_3 حيث يصل إلى ٧٣,٣٥٣١ ٪ و ١٩,٨٧٩١ ٪ على التوالى ، أما فى الحالة الثالثة فهو يتراوح ما بين ٣٧,٧٩٨٧ ٪ (وذلك فى السنة t_{11}) و ٤٧,٥٦٥١ ٪ (وذلك فى السنة t_4) بإستثناء مـا يكون عليه فى السنة t_1 ، السنة t_2 ، والسنة t_3 ، حيث يصل إلى ٢٧,١٤٣٤ ٪ و ١٠٠,٨٥٣٥ ٪ و ٣١,٣٨٥٥ ٪ على التوالى . كما أننا نجد أن قيمة الإنتاج الصناعى فى السنة t_{16} تبلغ فى الحالة الأولى ٥,٤٢٦ أمثال ما تكون عليه فى السنة t_0 ، وتصل فى الحالة الثانية إلى ١٦٩,٦٢٦ أمثال ما تكون عليه فى السنة t_0 وفى الحالة الثالثة إلى ٢٩٨,٣٢٢٣ أمثال ما تكون عليه فى السنة t_0 .

وبطبيعة الحال أن هذا التطور الفلكى لقيمة الإنتاج الصناعى فى ظل نظام تعدد الورديات هو نتيجة للتطور الفلكى لحجم الإستثمارات الجديدة فى قطاع الصناعة التحويلية فى ظل ذلك النظام وكذلك لكون معامل الأموال المستثمرة إلى قيمة الإنتاج السنوى فى المصنع فى ظل ذلك النظام يمثل ثلث ما يكون عليه فى ظل نظام الوردية الواحدة ، كما سبق أن بينا .

المزية الثانية والعشرون : التنوع المتزايد بإطراد لمنتجات الصناعتين الخفيفة والثقيلة بسرعة فائقة :

فلا شك أنه فى ظل الإرتفاع الفلكى المطرد لحجم الإستثمارات الجديدة السنوية فى قطاع الصناعة التحويلية فى حالة تطبيق نظام تعدد الورديات به يتزايد تنوع منتجات الصناعتين الخفيفة والثقيلة بإطراد بسرعة فائقة .

المزية الثالثة والعشرون : الوصول بمستوى جودة المنتجات الصناعية إلى نفس مستوي جودة مثيلاتها المنتجة بالعالم المتقدم بسرعة هائلة :

فالتطور الفلكى لحجم رؤوس الأموال ، التى تتكون سنويًا بالدولة النامية المعنية فى قطاع الصناعة التحويلية بها نتيجة لتنفيذ نظام تعدد الورديات ، يؤدى بسرعة فائقة إلى إستخدام الآلات والمعدات المجسد بها أحدث تكنولوچيا - أى الأكثر تكثيفًا لرأس المال والأكثر توفيرًا للعمل - مما يمكن من الوصول بمستوى جودة منتجاتها الصناعية إلى نفس مستوى جودة مثيلاتها المنتجة بالعالم المتقدم بسرعة هائلة .

المزية الرابعة والعشرون : الإنخفاض الكبير المطرد فى معدل التضخم السنوى :

لا شك أنه نتيجة للمزايا الثانية ، الثالثة ، السادسة ، السابعة ، الثانية عشرة ، الثالثة عشرة ، الرابعة عشرة ، والعشرين السابقة لتنفيذ نظام تعدد الورديات بدلاً من نظام الوردية الواحدة يكون معدل التضخم السنوى فى ظل النظام الأول أقل بدرجة كبيرة مطردة عنه فى ظل النظام الاخر .

المزية الخامسة والعشرون : تزايد قدرة المنتجات الصناعية المحلية على منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية بسرعة فائقة فى الأسواق المحلية والأجنبية :

كما سبق أن ذكرنا ، فإن المنتجين بالدول المتقدمة يحرصون على تجنب حدوث تقادم لمنتجاتهم (والذى يحدث عادة فى فترة لا تزيد عن ثمانى سنوات من بدء تشغيل الآلات والمعدات الجديدة) ، عن طريق تجديد مشروعاتهم كل فترة لا تزيد عادة عن ٨ سنوات (أى كما يفعل فى المشروعات ، التى تعمل فى ظل نظام تعدد الورديات فى الدولة النامية المعنية).

وبطبيعة الحال فإن أولئك المنتجين يأخذون ذلك الأمر فى الإعتبار عند حساب قيمة الإهلاك السنوى لمصانعهم .

ومعنى ذلك أن نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى للمصنع هناك يبلغ ٢,٨٥٧١٤ أمثال نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى للمصنع المماثل بالدولة النامية المعنية نتيجة تنفيذ نظام تعدد الورديات به ، حيث أنه فى ظل هذا النظام ينتج المصنع ، كما سبق أن قلنا ، حجمًا من الإنتاج يعادل ٢,٨٥٧١٤ أمثال ما ينتجه فى ظل نظام الوردية الواحدة ، أى أن نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى لذلك المصنع فى تلك الدولة النامية يصل إلى ٣٥ ٪ فقط من نصيب وحدة المنتج من قيمة الإهلاك السنوى للمصنع المماثل فى الدولة المتقدمة (أى $\frac{١ \times ١٠٠}{٢,٨٥٧١٤}$) .

ولو فرضنا الآن مثلاً أن الدولة المتقدمة أنشأت حديثًا ٣٠٠ مصنعًا لتنتج فى ظل إستمرار إتباع نظام الوردية الواحدة هناك منتجات معينة بكميات معينة ، بينما أنشأت الدولة النامية حديثًا ١٠٥ مصنعًا تنتج فى ظل نظام تعدد الورديات نفس المنتجات بنفس الكميات التى

تنتجها تلك الـ ٣٠٠ مصنعًا بالدولة المتقدمة ، وبفرض أن كل من تلك المصانع (سواء الـ ٣٠٠ مصنع أو الـ ١٠٥ مصنع) تستخدم آلات ومعدات تصل قيمتها إلى ٨ مليون دولار وتبلغ تكاليف مبنى المصنع ٠,٧٥ مليون دولار ويبلغ عمره الإفتراضى ٨٠ عامًا ، وأن أسعار الآلات والمعدات يرتفع بنسبة ١٣٦,٨٥٧ ٪ كل ٨ سنوات (أى ترتفع بنسبة ٤ ٪ سنويًا) بينما ترتفع تكاليف مبنى المصنع بنسبة ٤٠٠ ٪ كل ٨٠ عامًا ، وبفرض كذلك أن قيمة الإهلاك السنوى للمصنع (سواء فى الدولة النامية أو الدولة المتقدمة) تحسب على أساس الأسعار والتكاليف المتوقعة لعملية الإحلال والتجديد ، فإننا نحصل فى ظل تلك الفروض على النتائج التالية :

قيمة الإهلاك السنوى للـ ٣٠٠ مصنع تلك = $\frac{٣٠٠ \times ٨ \times ١٣٦,٨٥٧ ٪}{٨}$ + $\frac{٣٠٠ \times ٠,٧٥ \times ٤٠٠ ٪}{٨٠}$

= ٤١٠,٥٧١٠ + ١١,٢٥٠٠

= ٤٢١,٨٢١٠ مليون دولار

قيمة الإهلاك السنوى للـ ١٠٥ مصنع تلك = $\frac{١٠٥ \times ٨ \times ١٣٦,٨٥٧ ٪}{٨}$ + $\frac{١٠٥ \times ٠,٧٥ \times ٤٠٠ ٪}{٨٠}$

= ١٤٣,٦٩٩٨ + ٣,٩٣٧٥

= ١٤٧,٦٣٧٣ مليون دولار

إذن الفرق بين قيمة الإهلاك السنوى للـ ٣٠٠ مصنع تلك وقيمة الإهلاك السنوى للـ ١٠٥ مصنع تلك :

= ٤٢١,٨٢١٠ - ١٤٧,٦٣٧٣ = ٢٧٤,١٨٣٧ مليون دولار

ولو فرضنا الآن أيضا أن تلك المصانع الـ ١٠٥ بالدولة النامية تجعل أسعار منتجاتها أقل من أسعار المنتجات المماثلة لتلك المصانع الـ ٣٠٠ بالدولة المتقدمة بما يتناسب مع كل المبلغ الذى يمثل ذلك الفرق بين قيمة الإهلاك السنوى بتلك الـ ٣٠٠ مصنع وقيمة الإهلاك السنوى بالمصانع الـ ١٠٥ (أى المبلغ ٢٧٤,١٨٣٧ مليون دولار) ، ولو فرضنا فى نفس الوقت أن قيمة الإنتاج السنوى بتلك الـ ٣٠٠ مصنع يبلغ ١٤٢٥ مليون دولار وأن الأموال المستثمرة بتلك المصانع الـ ٣٠٠ تصل إلى ٢٨٥٠ مليون دولار[1] (أى ٣٠٠ × ٩,٥) ، وأن الأموال المستثمرة بتلك المصانع الـ ١٠٥ تبلغ ١٠٤٦,٢٤٦٢٥ مليون دولار (أى ١٠٥ × ٩,٩٦٤٢٥)[2] ، فإنه يمكننا إذن القول بحق أن منتجات المصانع الـ ١٠٥ تكون بأسعار تقل عندئذ عن أسعار المنتجات المماثلة للمصانع الـ ٣٠٠ بنسبة ١٩,٢٤١٠ ٪

(أى $\frac{٢٧٤,١٨٣٧ \times ١٠٠}{١٤٢٥}$) نتيجة لذلك .

وأما لو فرضنا أن تلك المصانع الـ ١٠٥ بالدولة النامية لا تخفض أسعار منتجاتها بما يتناسب مع كل ذلك الفرق الفلكى بين قيمة الإهلاك السنوى لتلك المصانع الـ ٣٠٠ وقيمة الإهلاك السنوى للمصانع الـ ١٠٥ ، وإنما بما يتناسب فقط مع نصف هذا الفرق ، أى ١٣٧,٠٩١٨٥ مليون دولار ، وذلك لرغبتها فى إستغلال النصف الآخر لهذا الفرق فى رفع

معدل أرباحها[3] بـ ١٣,١٠٣٢ ٪ (أى $\frac{١٣٧,٠٩١٨٥ \times ١٠٠}{١٠٤٦,٢٤٦٢٥}$) ، فإن المصانع

الـ ١٠٥ تلك تبيع منتجاتها عندئذ بأسعار تقل عن أسعار المنتجات المماثلة المنتجة بالمصانع الـ

٣٠٠ تلك بنسبة تبلغ ٩,٦٢٠٥ ٪ (أى $\frac{١٣٧,٠٩١٨٥ \times ١٠٠}{١٤٢٥}$) نتيجة لذلك .

---

(١) أى أن معامل الأموال المستثمرة إلى قيمة الإنتاج بتلك المصانع الـ ٣٠٠ يصل إلى ٢:١ .

(٢) يلاحظ أن المبلغ المستثمر فى كل مصنع من المصانع الـ ١٠٥ تلك أكبر من المبلغ المستثمر فى كل مصنع من المصانع الـ ٣٠٠ تلك بمبلغ ٠,٤٦٤٢٥ مليون دولار (أى ٩,٩٦٤٢٥ - ٩,٥٠٠٠٠) ، وذلك ليكون حجم رأس المال العامل بتلك المصانع ال ١٠٥ من الكبر ، بحيث يمكن من تنفيذ نظام تعدد الورديات بها ، كما سبق أن قلنا .

(٣) وهذا الفرض هو بطبيعة الحال الأكثر واقعية .

لذلك ونتيجة لعدد من المزايا السابقة للعمل بنظام تعدد الورديات بالدولة النامية ، أى المزايا السادسة ، السابعة ، التاسعة ، الحادية عشرة ، السابعة عشرة ، الحادية والعشرين ، الثانية والعشرين ، الثالثة والعشرين ، والرابعة والعشرين ، تتزايد قدرة المنتجات الصناعية المحلية على منافسة المنتجات الصناعية الأجنبية بسرعة فائقة فى الأسواق المحلية والأجنبية .

المزية السادسة والعشرون : الإرتفاع المطرد بدرجة عالية لمعدل التبادل التجارى السنوى مع الخارج :

حيث أن أسعار صادرات الدول النامية من السلع الزراعية ، المواد الخام المعدنية ، وسلع الطاقة غالبًا ما تنخفض مع الوقت ، كما تدلنا التجارب ، بينما أسعار السلع الصناعية ترتفع مع الوقت كما نعلم ، فإن معدل التبادل التجارى للدولة النامية المعنية مع الخارج يرتفع إرتفاعًا كبيرًا مطردًا نتيجة للإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات ، حيث أنه فى ظل هذا الإنتقال تزيد صادرات هذه الدولة من السلع الصناعية إلى الخارج أسرع بدرجة هائلة عنها فى حالة الإستمرار فى إتباع نظام الوردية الواحدة ، كما سبق أن بينا .

المزية السابعة والعشرون : الإرتفاع المتزايد بدرجة فائقة للنسبة بين قيمة الصادرات السنوية وقيمة الواردات السنوية :

نتيجة للمزايا الثانية عشرة ، الثالثة عشرة ، الرابعة عشرة ، الخامسة والعشرين ، والسادسة والعشرين السابقة ترتفع النسبة بين قيمة الصادرات السنوية وقيمة الواردات السنوية فى ظل الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات إرتفاعًا ضخمًا مطردًا .

المزية الثامنة والعشرون : تمتع العملة المحلية بمركز متزايد القوة بإستمرار أمام العملات الأجنبية :

نتيجة للميزتين الرابعة والعشرين والسابعة والعشرين السابقتين تتمتع العملة المحلية فى ظل الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات بمركز متزايد القوة بإستمرار أمام العملات الأجنبية .

المزية التاسعة والعشرون : التمتع بقدرة متزايدة بسرعة فائقة على مواجهة كافة التحديات التى تفرضها التكتلات الإقتصادية العالمية ، التطيق العالمى لإتفاقية الجات ، والعولمة على كل دولة نامية :

لا شك أن المزايا الثامنة ، السابعة عشر ، العشرين ، الحادية والعشرين ، الثانية والعشرين ، الثالثة والعشرين ، الرابعة والعشرين ، الخامسة والعشرين ، السادسة والعشرين، السابعة والعشرين ، والثامنة والعشرين السابقة تمكن الدولة النامية فى ظل الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات أن تتمتع بقدرة متزايدة بسرعة فائقة على مواجهة كافة التحديات التى تفرضها التكتلات الإقتصادية العالمية ، التطبيق العالمى لإتفاقية الجات ، والعولمة على العالم النامى .

المزية الثلاثون : الوصول بالربحية الإقتصادية للمشروعات إلى حدها الأقصى :

إن الربحية الإقتصادية للمشروع ، أى المنافع التى يخلقها المشروع من وجهة نظر الإقتصاد القومى ، يمكن التعرف عليها عن طريق عدة معايير أهمها ما يلى(١) :

أ - أثر المشروع على الدخل ممثلاً فيما يحققه من قيمة مضافة صافية .

ب - أثر المشروع على حجم العمالة .

جـ - أثر المشروع على حجم إيرادات التأمينات الإجتماعية السنوية وبالتالى على حجم الفوائض السنوية لتلك التأمينات .

د - أثر المشروع على حصيلة الضرائب السنوية .

هـ - أثر المشروع على توزيع الدخل .

و - أثر المشروع على حصيلة النقد الأجنبى (سواء أكان المشروع يقوم بتصدير كل إنتاجه أو نسبة معينة منه أو كان الهدف من المشروع إنتاج سلع تحل محل واردات) وبالتالى أثره على قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية .

---

(1) See : UNIDO, Manual for Evalution of National Industrial Projects in Arab Cuntries, 1976, pp. 77/135.

وحيث أن اثار المشروع تلك تكون فى حالة إتباعه نظام تعدد الورديات عادة فى حدها الأقصى ، فإن تشغيل المشروع بهذا النظام بدلاً من نظام الوردية الواحدة يؤدى بلا شك إلى الوصول بالربحية الإقتصادية له إلى حدها الأقصى .

المزية الحادية والثلاثون : تزايد حصيلة الضرائب السنوية بإطراد بدرجة مذهلة :

بنظرة مقارنة لبيانات جدول (٢١) السابق يتضح لنا أن قيمة حصيلة الضرائب السنوية تتطور فى ظل إتباع نظام تعدد الورديات في الصناعة التحويلية تطورًا مذهلاً . فإذا قارنا ، مثلاً بين حصيلة الضرائب ، التي يحصل عليها فى السنة t_{16} (ونرمز لها بالرمز $T_{t_{16}}$) نتيجة للعملية الإنتاجية فى هذه الصناعة ، وحصيلة الضرائب ، التى يحصل عليها فى السنة t_0 (ونرمز لها بالرمز T_{t_0}) نتيجة لتلك العملية ، فإننا نجد أن $T_{t_{16}}$ تصل فى الحالة الأولى إلى ٥,٤٢٥٩ أمثال T_{t_0} ، فى الحالة الثانية إلى ١٦٩,٦٢٦٥ أمثال T_{t_0} ، وفى الحالة الثالثة إلى ٢٩٨,٣٢٢٨ أمثال T_{t_0} .

المزية الثانية والثلاثون : تزايد قدرة الدولة على التوسع فى إستثمارات البنية الأساسية السنوية تزايداً مطرداً بدرجة فلكية :

نتيجة للمزية السادسة عشرة (ونعنى هنا العنصر «ب» من هذه المزية) والمزية الحادية والثلاثين السابقتين (وكما يتضح من الجول (٢٢) السابق) تتزايد بإطراد بدرجة فكلية قدرة الدولة على التوسع فى إستثمارات البنية الأساسية السنوية فى ظل التحول إلى نظام تعدد الورديات .

المزية الثالثة والثلاثون : زيادة قدرة الدولة سنويًا على رفع المرتبات والأجور للعاملين لديها وعلى التوسع فى الإنفاق الحكومى عامة بدرجة هائلة :

نتيجة للمزية الحادية والثلاثين السابقة تزيد قدرة الدولة سنويًا على رفع المرتبات والأجور للعاملين لديها وعلى التوسع فى الإنفاق الحكومى عامة بدرجة هائلة فى ظل الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات ، ويتضح ذلك بنظرة مقارنة لبيانات الجدول (٢٣) السابق .

المزية الرابعة والثلاثون : زيادة قدرة الدولة على رفع مستوى الإنتاجية القومية سنويًا بدرجة ضخمة :

نتيجة لزيادة قدرة الدولة على التوسع فى الإنفاق الحكومى بدرجة هائلة تكون الدولة بلا شك قادرة علي تحقيق كل ما من شأنه رفع مستوى الإنتاجية القومية سنويًا بدرجة ضخمة ، أى تحقيق ما يلى :

١ - تحسين الظروف الإقتصادية للعاملين بالقطاع الحكومى سنويًا بدرجة هائلة مما يؤثر إيجابيًا بطبيعة الحال بدرجة كبيرة على معنويتهم ونفسيتهم وحياتهم الأسرية وظروفهم الإجتماعية فتزداد بالتالى إنتاجيتهم بإطراد بدرجة هامة .

٢ - زيادة أعداد العاملين فى القطاع الحكومى سنويًا بدرجة كبيرة عن طريق التوسع المطرد فى هذا القطاع بدرجة كبيرة ويتحول بذلك أناس غير منتجين أى أناس إنتاجيتهم تساوى صفر إلى أناس منتجين .

٣ - التوسع فى قطاع التعليم وتطويره بسرعة فلكية تمكن من إرتفاع المستوى العلمى والتدريبى والتكنولوچى بنفس السرعة ، فيصبح فى فترة لا تتجاوز خمسة عشر عامًا مماثلاً للمستوى العلمى والتدريبى والتكنولوچى بالدول ، التى تعرف حاليًا بالدول المتقدمة .

٤ - التوسع فى مجال البحث العلمى والعملى سنويًا بدرجة كبيرة والعمل فى نفس الوقت على الإستفادة من كافة الأبحاث إستفادة حقيقية .

٥ - تحسين الظروف الصحية بإستمرار بدرجة كبيرة وذلك عن طريق الإستفادة من التقدم الطبى العالمى بما فى ذلك إستخدام الأجهزة والمعدات والأدوات الطبية الحديثة وتقديم خدمات علاجية لكل المواطنين الذين يحتاجون إليها مع توفير كافة الأدوية اللازمة بالكمية الكافية دائمًا وكذلك زيادة نصيب الفرد من الغذاء بما فى ذلك البروتين الحيوانى بسرعة مناسبة - ليصبح متوسط نصيب الفرد منه مماثلاً لمتوسط نصيب الفرد فى الدول ، التى تعرف حاليًا بالدول المتقدمة ، فى فترة وجيزة نسبيًا - والتوسع السريع فى إنشاء الوحدات السكنية بمساحات مناسبة حتى يقضى على ظاهرة التكدس فى المسكن وتوفير ظروف صحية مناسبة فى أماكن العمل مع الإهتمام بتوفير الحماية والأمن الصناعى لكافة

العاملين بدرجة كافية وكذلك الإهتمام بالبيئة حتى تصل نسبة التلوث بها إلى حدها الأدنى والإهتمام فى نفس الوقت بمياه الشرب . ولا شك أن كل ذلك يمكن من إرتفاع مستوى صحة الشعب بسرعة فائقة[١] .

٦ - التحسين السريع فى الظروف الإجتماعية[٢] عن طريق ما يلى :

أ - القضاء السريع على أسباب عدم إنسياب المرور وإزدحام المواصلات وتعطيل الإتصالات مع إستخدام أحدث المواصلات[٣] والإتصالات .

ب - العلاج السريع لأزمة الإسكان .

جـ - المساهمة القوية فى القضاء على البطالة الصريحة والبطالة المقنعة .

د - إنشاء عدد كبير من المحاكم سنويًا وزيادة عدد العاملين فى قطاع القضاء بدرجة كافية لتنفيذ نظام الورديتين به ، مما يحقق سرعة الفصل فى القضايا ، وحصول كل ذى حق على حقه بسرعة مناسبة .

ولا شك أن ذلك يقلل بدرجة مذهلة فى نفس الوقت حالات الظلم بين الأفراد ، حيث أنه يكون معلومًا للجميع عندئذ أن القانون يردع كل ظالم بسرعة .

---

(١) ونتيجة لذلك يرتفع متوسط عمر أفراد الشعب بدرجة كبيرة ، وإن الإحصاءات العالمية تدلنا على أنه فى عام ١٩٨٠/١٩٨١ بلغ متوسط عمر الذكور فى الدول المتقدمة ٦٨ عامًا ومتوسط عمر الإناث هناك وصل إلى ٧٦ عامًا ، بينما نجد أنه فى نفس العام بلغ متوسط عمر الذكور فى الدول النامية ٥٤ عامًا ووصل متوسط عمر الإناث هناك إلى ٥٦ عامًا ، وبطبيعة الحال فإن هذا الإختلاف الهائل فى متوسط عمر الأفراد فى مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية يرجع إل الفرق الهائل بين مستوى الصحة للشعوب فى كل من هاتين المجموعتين من الدول .
أنظر : الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٠٢٣ ، القاهرة ١٩٨٨/٨/٢٢ صفحة ٩١ والأهرام الإقتصادى ، العدد ١٠٢٧ ، القاهرة ١٩٨٨/٩/١٩ ، صفحة ٩٢ .

(٢) وبطبيعة الحال أن العناصر ١ حتى ٦ لا تساهم فقط بطريق مباشر فى رفع الإنتاجية القومية وإنما أيضًا بطريق غير مباشر ، حيث أن تلك العناصر لابد وأن تؤدى إلى عودة الجمهور فى الدولة النامية إلى القيم الإيجابية (بما فى ذلك مراعاة مصالح الأخرين) وإنخفاض نسبة مدمنى المخدرات بالتالى . ولا شك أن ذلك يجعل هناك شعورًا متزايدًا بالرضاء وبالتالى إرتفاعًا متزايدًا فى درجة الشعور بالإنتماء إلى الوطن . وكما سبق أن ذكرنا فإن إنتاجية العاملين تتوقف أيضًا على درجة شعورهم بالإنتماء إلى وطنهم.

(٣) وكمثال للتطور الهائل الذى يحدث فى وسائل المواصلات نذكر هنا أن فرنسا توصلت فى عام ١٩٩٠ إلى نوع حديث من القطارات تبلغ سرعتها ٥١٥ كيلو مترًا فى الساعة .

هـ - زيادة الوسائل الترفيهية بسرعة مناسبة مع العمل على أن تكون تكلفة التمتع بالخدمات الترفيهية مناسبة للفرد العادى .

٧ - بناء أسطول تجاري بحرى وجوى ضخم مجهزًا بأحدث التجهيزات ويتزايد حجمه سنويًا بدرجة كبيرة .

٨ - إستخدام التكنولوجيا المتطورة ، أى التكنولوجيا الأكثر تكثيفًا لرأس المال وتوفيرًا للعمل ، سواء فى المشروعات الجديدة أو فى عمليات الإحلال والتجديد . فمن المعروف أنه كلما إرتفع معامل رأس المال إلى العمل كلما إرتفعت الإنتاجية .

٩ - الإهتمام بصيانة الآلات والمعدات .

١٠- مد الأراضى الزراعية بمياه الرى بالكميات الكافية لها أيضًا عن طريق تحلية مياه البحار وإقامة السدود وتقوية محطات المياه والإستفادة بالمياه الجوفية إستفادة كاملة وتجنب حدوث إنقطاع المياه فجائيا فى أية منطقة من المناطق ، مما يخفض نسبة الفاقد من المياه (حيث أن الأفراد لن يكونوا عندئذ فى حاجة إلى القيام يوميًا بتخزين أى كمية من المياه الجديدة) وكذلك تجنب حدوث فاقد فى المياه عن طريق شبكات المياه - عن طريق صيانة شبكات المياه وتقويتها بدرجة كافية مع تجديدها دائمًا فى الوقت المناسب - لتصل نسبة الفاقد من المياه إلى النسبة العالمية .

١١- مساعدة المزارعين فى مكافحة الآفات الزراعية بدرجة فائقة عن طريق رش المبيدات الحشرية بالطائرات مجانيًا .

١٢- حماية الأراضى الزراعية من التصحر ، والعمل فى نفس الوقت على تحويل الأراضى ، التى تصحرت ، إلى أراضى زراعية مرة أخرى .

١٣- إقامة صوامع خرسانية أو معدنية بدلاً من الصوامع العادية . فالتجارب تؤكد لنا أن نسبة الفاقد فى عملية تخزين الحبوب فى الصوامع الخرسانية أو المعدنية تبلغ ١,٠ ٪ فقط ، بينما تصل هذه النسبة فى حالة التخزين فى صوامع عادية إلى أكثر من ٢٠ ٪ ، كما

سبق أن قلنا(١) ، (٢) .

المزية الخامسة والثلاثون : التزايد المطرد بسرعة هائلة فى درجة الأمن القومى :

فالإرتـفاع المطرد بدرجـة هائلة الذى يمكن تخـصيـصه سنويًا للإنفـاق الحكومى فى ظل الإنتـقال إلى نظام تعـدد الورديات يؤدى إلى زيادة قـدرة الدولة بإطراد بدرجة ضـخمـة على التوسع المطرد بدرجة كبيرة فى الصناعات الحربية لديهـا بإقامة صناعات حربية متنوعة بأحدث وأكفأ تكنولوچيا وكذلك إستيراد سلع حربيـة مجسد بها أحدث وأعلى تكنولوچيا وكذلك إلى الإنفاق وبسخـاء على برامج التدريبات العسكـرية للوصول برجال قواتها المسـلحة إلى أقصى درجات القدرة العسكرية والإسـتعداد الحربى ، خاصة وأننا أصبـحنا نعيش فى عالم لا يعرف

(١) فى الواقع أنه يوجد بجانب العـوامل الأربعة الأخيرة من تلك العوامل المحـققة عن طريق الدولة ، التى تؤدى إلى إرتفاع كبير مطرد فى الإنتاجية بقطاع الزراعة - وبالتالى فى الإنتاجية القومية - نتيجة للإنتقال إلى نظام تعدد الورديات ، عوامل أخرى لـها هى الأخرى تأثير إيجابى كبيـر على تطور الإنتاجية بذلك القطاع - وبالتالى على تطور الإنتاجية القومية - وهذه العوامل هى :

أ - أن تنفيذ نظـام تعدد الورديات فى عملية إستـخدام الآلات والمعدات الزراعيـة ، سواء الموجودة أو تلك التى يقوم المزارعون سنويًا بشرائها بأعداد ضخمة ومتزايدة - نتيجة لزيادة أرباحهم زيادة خيالية ومطردة بـسبب زيادة إنتاجـيتهم وزيادة الطلب على منتجـاتهم في نفس الوقت زيادة فلكية ومطردة نتيجة للزيادة المذهلة المطردة لحاجة المصـانع منها وكذلك للزيادة الفلكية المطردة لدخول العاملين فى القطاعات المخـتلفة عن طريق تنفيذ نـظام تعدد الورديات - تزيد الإنتاجيـة الزراعية بشكل مـباشر وأيضًا عن طريق إنخـفاض نسبـة الفاقد . فكمـا سبق أن ذكرنا فإن إسـتخدام الميكنة الزراعـية فى المرحلة الأولى من مراحل العملية الإنتاجية فى القطاع الزراعى يوفر إستخدام التقاوى بنسبة ٥٠ ٪، كما أن إستخدامها فى مرحلة تجميع المحاصيل والتعبئة يخفض حجم الفاقد فى هاتين المرحلتين إلى الحد الادنى .

ب - تزايد قدرة المزارعين بدرجة فلكية مطـردة على إستخدام التقاوى الجيدة والمحـسنة وكذلك الأسمدة الجيدة بكميات كافية .

جـ - تزايد قدرة المزارعين بدرجـة هائلة علي تنفيذ نظام الزراعة المحـمية بالصوب البلاسـتيك ، فذلك النظام للزراعة يرفع إنتاجيـة الفدان إلى ثمانية أمثالها ، كمـا سبق أن ذكرنا (بجانب أن هذا النظام يوفر ٨٠ ٪ من المياه ، حيث أنه يستخدم عندئذ نظام الرى بالتنقيط والرش) .

(٢) وبالإضافة إلى كل تلك العوامل والعوامل المبنية فى هامش (١) السابق مـباشرة فإن هناك عاملاً آخر هامًا يزيد من درجة إرتفاع الإنتاجية القوميـة فى ظل نظام تعدد الورديات ، وتعنى به «التفوق المتزايد للأهمية النسبيـة لقطاع الصناعة بدرجة كبيرة على الأهمـية النسبية لقطاع الزراعـة» (حيث أنه فى ظل نظام تعدد الورديات يزداد الإنتاج الصناعى السنوى بدرجة فلكيـة ، بينما لا يستطيع الإنتاج الزراعى السنوى إلا أن يزداد بدرجة فلكية نسبيًا ، وذلك نظرًا لطبيعة قطاع الزراعة) ، والمعروف أن القطاع الزراعى يمثل القطاع ذو الإنتاجية الأضعف .

إلا القوة وسيلة لإثناء الطامعين عن الطمع فى الوطن وثرواته ، وبالتالى لتمتع الوطن والمواطنين بالعيش فى أمن على الدوام .

المزية السادسة والثلاثون : التطور الفلكى نسبيًا لحجم ونوعية الإنتاج السنوى للقطاع الزراعى والتنويع المتزايد بدرجة هائلة لمنتجاته :

بطبيعة الحال أن التطور الفلكى نسبيًا لحجم ونوعية الإنتاج السنوى للقطاع الزراعي والتنويع المتزايد بدرجة هائلة لمنتجاته فى ظل نظام تعدد الورديات يحدثان نتيجة للزيادة السنوية الضخمة فى الإنتاجية الزراعية والتطور الهآئل فى ظل ذلك النظام للمبلغ السنوى الذى يمكن تخصيصه للإستثمارات فى البنية الأساسية والمبلغ السنوى الذى يمكن تخصيصه للإنفاق الحكومى وكذلك للزيادة الخيالية فى الدخول السنوية للمزارعين فى ظل ذلك النظام . فأولاً التطور الهائل لهذين المبلغين يمكن الدولة من تحقيق ما يلى :

١ - التوسع الأفقى الضخم فى قطاع الزراعة سنويًا .

٢ - الإنفاق بسخاء على الأبحاث العلمية والعملية الزراعية بغرض تحسين نوعية المنتجات الزراعية وإستنباط أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية عالية الإنتاجة ومقاومة للأمراض بالإضافة إلى إدخال أنواع من المحاصيل لم تزرع فى الأراضى الزراعية المحلية من قبل عن طريق خلق ظروف جديدة تمكن من زراعة هذه الأنواع من المحاصيل داخل الدولة .

٣ - التوسع السريع فى بناء المدن الجديدة ، مما يقضيى تمامًا على ظاهرة إستخدام الأراضى الزراعية فى إقامة المنازل .

٤ - الإهتمام البالغ والمتزايد بالثروة الحيوانية عن طريق إقامة أعداد ضخمة ومتزايدة سنويًا من المحطات المتخصصة للتربية والتسمين مع توفير الأعلاف - سواء الأعلاف التقليدية أو غير التقليدية - بكميات كافية ، والعمل فى الوقت نفسه على تطوير وتحسين سلالات الحيوانات هناك .

٥ - الإهتمام البالغ والمتزايد بالثروة السمكية عن طريق بناء أسطول ضخم لصيد الأسماك يتزايد حجمه سنويًا بدرجة فائقة وكذلك التوسع السريع فى إقامة المزارع السمكية .

كما أن الزيادة الفلكية فى الدخول السنوية للمزارعين تعنى أن هؤلاء يكونوا قادرين على تحقيق أمانيهم ، التى تتمثل فيما يلى :

١ - إستصلاح مساحات شاسعة من الأراضى البور سنويًا .

٢ - إقامة أعداد كبيرة ومتزايدة سنويًا من المحطات المتخصصة للتربية والتسمين والعمل فى نفس الوقت على تطوير وتحسين سلالات الحيوانات لديهم .

المزية السابعة والثلاثون : تزايد قدرة منتجات القطاع الزراعى على المنافسة فى السوق المحلية والأسواق الخارجية بسرعة هائلة :

إن التطور الفلكى نسبيًا لحجم ونوعية الإنتاج السنوى للقطاع الزراعى والتنويع المتزايد بدرجة هائلة لمنتجاته فى ظل نظام تعدد الورديات لابد وأن يؤديان بطبيعة الحال إلى تزايد قدرة المنتجات الزراعية المحلية على المنافسة فى السوق المحلية والأسواق الخارجية بسرعة هائلة .

المزية الثامنة والثلاثون : التزايد المطرد فى إنتاج الصناعة الإستخراجية السنوى بدرجة مذهلة :

يزداد إنتاج الصناعة الإستخراجية سنويًا بدرجة مذهلة نتيجة لتنفيذ نظام الورديتين العاديتين فى هذه الصناعة (فيما عدا قطاع البترول ، حيث أنه يتبع هناك دائمًا نظام الورديات الثلاث نظرًا لطبيعة هذا القطاع ، كما سبق أن ذكرنا) ولزيادة الإستثمارات فى هذه الصناعة سنويًا بدرجة فلكية نتيجة لزيادة الأرباح بها سنويًا بسرعة خيالية فى ظل نظام تعدد الورديات.

المزية التاسعة والثلاثون : التزايد المطرد لنشاط قطاع الخدمات الإنتاجية بدرجة خيالية :

مما لا شك فيه أن التطور الفلكى لحجم إنتاج الصناعة التحويلية السنوى ، التزايد المطرد بدرجة مذهلة فى إنتاج الصناعة الإستخراجية السنوى ، والتطور الفلكى نسبيًا لحجم الإنتاج الزراعى السنوى ، تلك التى تحدث فى ظل نظام تعدد الورديات لابد وأن تنعكس على قطاع الخدمات الإنتاجية فيزيد نشاطه بإطراد بدرجة خيالية .

المزية الأربعون : القضاء نهائيًا على البطالة بنوعيها وبالتالى على كافة آثارها السلبية الخطيرة بسرعة مذهلة :

إن المزايا الحادية والعشرين ، الثانية والثلاثين ، الرابعة والثلاثين ، السادسة والثلاثين ، الثامنة والثلاثين ، والتاسعة والثلاثين السابقة ، تعنى أن الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات يؤدى إلى الإرتفاع الفلكى للمعدل السنوى للزيادة فى حجم التوظف ، مما يؤدى بطبيعة الحال إلى القضاء نهائيًا على البطالة بنوعيها (الصريحة والمقنعة) بسرعة مذهلة - برغم توفير أعداد كبيرة من العمال الزراعيين ، نتيجة إدخال الميكنة الزراعية فى تلك الأراضى الزراعية ، التى لم تدخل فيها الميكنة الزراعية قبل الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات[1] - والتحرر بالتالى من كافة مساوئها الإقتصادية والسياسية والنفسية والإجتماعية بنفس السرعة .

المزية الحادية والأربعون : الإرتفاع المطرد لمتوسط الدخل الحقيقى السنوى للفرد بدرجة فلكية :

لا شك أن ذلك التطور الفلكى الذى يحدث ، كما رأينا ، فى قطاع الصناعة التحويلية فى ظل نظام تعدد الورديات يعتبر بحق ثورة صناعية ، ولقد أكدت لنا التجارب أنه فى ظل الثورة الصناعية ينمو قطاع الصناعة التحويلية أسرع بكثير عن القطاعات الأخرى ، فلقد حدث ذلك فى الدول الأوروبية وغيرها من الدول ، التى تعرف حاليًا بالدول المتقدمة ، نتيجة الثورة الصناعية هناك . أى أن إنتقال الدولة النامية من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات يؤدى إلى أن قطاع الصناعة التحويلية بها ينمو أسرع بكثير من القطاعات الأخرى هناك .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المعدل السنوى للزيادة السكانية يرتفع فى ظل العمل بنظام تعدد الورديات - كما سنرى حالاً - إرتفاعًا مطردًا . فهناك أولاً حقائق تتمثل فيما يلى :

١ - أن هناك بطالة صريحة صخمة للغاية وكذلك بطالة مقنعة هائلة جدًا فى الدولة النامية يمكن إستغلالهما فى عملية الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات .

(١) فهؤلاء العمال الزراعيين المستغنى عنهم يحتاج إليهم بكل تأكيد للإستفادة بهم فى الأنشطة الإقتصادية الأخرى بعد تدريبهم .

٢ - أن أعدادًا متزايدة بسرعة كبيرة من العمال الزراعيين يصبحون فائضين عن الحاجة نتيجة للزيادة الضخمة فى عدد ساعات تشغيل الآلات والمعدات الزراعية فى ظل نظام تعدد الورديات ، والزيادة السريعة فى عدد تلك الآلات والمعدات فى ظل ذلك النظام ، كما سبق أن بينا .

٣ - أن تنفيذ الدولة النامية نظام تعدد الورديات يمكنها ، كما رأينا سابقًا ، من الإستفادة من الآلات والمعدات المجسد بها التكنولوچيا الأكثر تطورًا ، أى الأكثر تكثيفًا لرأس المال والأكثر توفيرًا للعمل . كما أنه فى ظل ذلك النظام يزيد حجم الصناعة الثقيلة سنويًا بدرجة تؤدى إلى أن نسبة الإنتاج السنوى بها إلى الإنتاج السنوى بقطاع الصناعة التحويلية ترتفع مع الوقت بدرجة هائلة . ومن المعروف أن تكنولوچيا آلات ومعدات الصناعة الثقيلة أكثر تكثيفًا لرأس المال بدرجة هائلة وأكثر توفيرًا للعمل بدرجة فائقة من تكنولوچيا آلات ومعدات الصناعة الخفيفة .

٤ - أن رفع سن المعاش من ستين عامًا إلى تسعة وستين عامًا (والذى يمثل أحد عناصر السياسة الإقتصادية الجديدة المقترحة فى العنصر أولاً بالباب الخامس يكون له بطبيعة الحال أثرًا ليس صغيرًا على تطور حجم القوى العاملة ، خاصة وأنه فى ظل تنفيذ نظام تعدد الورديات ينخفض المعدل السنوى للوفيات وكذلك للذين يصبحون غير قادرين على الكسب بسبب الحوادث أو الأمراض بسرعة كبيرة نسبيًا ، كما سبق أن ذكرنا قبل قليل .

٥ - أن معدل المواليد يرتفع بإطراد فى ظل نظام تعدد الورديات ، وذلك للأسباب التالية :

أ - إرتفاع الدخول بسرعة فلكية ، مما يشجع على زيادة الإنجاب .

ب - الزيادة السريعة فى عدد الشقق[1] - سواء الشقق ذات الحجم العادى أو الشقق الكبيرة - وذلك نتيجة للإتفاع السنوى بدرجة فلكية فى حجم الإستثمار فى مجال الإسكان والتعمير وكذلك لتنفيذ نظام تعدد الورديات أيضًا فى عمليات البناء والتشييد .

---

(١) فبطبيعة الحال فإن الزوجين يحاولان أن يكون لديهم عدد أكبر من الأولاد فى حالة أن يكون لديهم مسكن مستقل عنه فى حالة سكنهما مع آخرين (مثل الوالدين) فى مسكن واحد .

جـ - إرتفاع معدل الزواج بسرعة فائقة نتيجة لإرتفاع الدخول بسرعة فلكية والزيادة السريعة فى عدد الشقق .

د - إنخفاض معدل الطلاق بسرعة كبيرة نتيجة للتحسن السريع فى الظروف الإجتماعية والحالة النفسية للأفراد الناشىء عن التحسن السريع فى الظروف الإقتصادية لهم وللدولة .

٦ - أنه فى ظل إتباع نظام تعدد الورديات ينخفض ، كما سبق أن ذكرنا ، المعدل السنوى للوفيات وكذلك للذين يصبحون غير قادرين على الكسب بسبب الحوادث أو الأمراض بسرعة كبيرة نسبيًا .

٧ - أن أعدادًا كبيرة متزايدة من المهاجرين من الدولة النامية إلى الدول المتقدمة يعودون إلى وطنهم نتيجة للتحسن السريع فى الظروف المعيشية داخله فى ظل العمل بنظام تعدد الورديات .

كما أنه برغم كل تلك الحقائق فإنه لنا أن نتوقع أن الدولة فى البلد النامى المعنى ستتخذ إجراءات هامة لتشجيع الأزواج على زيادة الإنجاب ، وذلك حتى يمكن أن يزيد حجم القوى العاملة هناك بالسرعة المناسبة لمواجهة الزيادة السنوية الفلكية المطردة فى حجم الطلب على تلك القوى العاملة نتيجة للتوسع الرهيب المتزايد للنشاط بالقطاعات المختلفة هناك فى ظل الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات .

فى ضوء كل ذلك فإنه يمكننا بحق أن نفرض الفروض التالية ، التى نستعين بها هنا مع النتائج التى توصلنا إليها لتطور قيمة إنتاج الصناعة التحويلية فى المثالين العدديين الأول والثالث السابقين ، للتعرف على ما يمكن أن يصبح عليه متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة t_{16} فى حالة الإستمرار فى إتباع نظام الوردية الواحدة وكذلك فى حالة الإنتقال إبتداء من السنة t_1 إلى نظام تعدد الورديات ومقارنة ذلك المتوسط فى الحالتين بمتوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة t_0 . والفروض ، التى تفرضها هنا ، هى :

١ - أن عدد السكان فى السنة t_0 يصل إلى ٢٠٠ مليون نسمة .

٢ - أنه فى الحالة الأولى (أي فى حالة إتباع نظام الوردية الواحدة) يصل معدل الزيادة السنوية للسكان ٢,٨ ٪ أى أن عدد السكان فى هذه الحالة يزيد فى الفترة من السنة t_1 إلى السنة t_{16} بنسبة ٥٥,٥٦ ٪ ، أى أنه يصبح ٣١١,١٢ مليون نسمة فى السنة t_{16} .

٣ - أنه فى الحالة الثانية (أى فى حالة تنفيذ نظام تعدد الورديات) يزيد عدد السكان فى الفترة من السنة t_1 إلى السنة t_{16} بنسبة ٦٢,٥٨ ٪ أى أنه يصبح فى السنة t_{16} ٣٢٥,١٦ مليون نسمة .

٤ - أن نصيب الإنتاج الصناعى من الإنتاج القومى يبلغ فى السنة t_0 «١٨٪» .

٥ - أن نصيب الإنتاج الصناعى من الإنتاج القومى يصبح فى السنة t_{16} فى الحالة الأولى ٢٢ ٪ .

٦ - أن نصيب الإنتاج الصناعى من الإنتاج القومى يصبح فى السنة t_{16} فى الحالة الثانية ٣٩ ٪ .

أولاً : متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة t_{16} فى الحالة الأولى :

الإنتاج الصناعى يصل فى السنة t_{16} (طبقًا لنتائج المثال العددى الأول السابق) إلى ٨١٣٨٩,٣٧٧٠ مليون دولار .

الإنتاج القومى يبلغ عندئذ ٣٦٩٩٥١,٧١٣٦ مليون دولار

(أى $\frac{٨١٣٨٩,٣٧٧ \times ١٠٠ ٪}{٢٢ ٪}$) .

متوسط الدخل الحقيقى للفرد يبلغ إذن ١١٨٩,٠٩٦٥ دولار

(أى $\frac{٣٦٩٩٥١,٧١٣٦}{٣١١,١٢}$) .

ذلك فى حين أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة t_0 يصل إلى ٤١٦,٦٦٦ دولار

(أى $\frac{١٥٠٠٠^{(١)} \times ١٠٠ \%}{٢٢ \% \times ٢٠٠}$) فقط .

ومعنى كل ذلك أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة t_{16} فى حالة الإستمرار فى إتباع نظام الوردية الواحدة يصبح ٢,٨٥٤ أمثال ما يكون عليه فى السنة t_0 .

(أى $\frac{١١٨٩,٠٩٦٥}{٤١٦,٦٦٦٦}$) .

ثانيًا : متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة t_{16} فى الحالة الثانية :

الإنتاج الصناعى يصل فى السنة t_{16} (طبقًا لنتائج المثال العددى الثالث السابق) إلى ٤٤٧٤٨٤٢,١٨٤٣ مليون دولار .

الإنتاج القومى يبلغ عندئذ ١١٤٧٣٩٥٤,٣١ مليون دولار

(أى $\frac{٤٤٧٤٨٤٢,١٨٤٣ \times ١٠٠ \%}{٣٩ \%}$) .

متوسط الدخل الحقيقى للفرد يبلغ إذن ٣٥٢٨٧,١٠٢٧ دولار

(أى $\frac{١١٤٧٣٩٥٤,٣١}{٣٢٥,١٦}$) .

أى أنه بينما يكون متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة t_{16} فى ظل نظام الوردية الواحدة ٢,٨٥٤ أمثال ما يكون عليه فى السنة t_0 فإنه يكون فى تلك السنة فى ظل تعدد الورديات ٨٤,٦٨٩ أمثال ما يكون عليه فى السنة t_0 (أى $\frac{٣٥٢٨٧,١٠٢٧}{٤١٦,٦٦٦٦}$) .

(١) أى قيمة الإنتاج الصناعى فى السنة t_0 طبقًا للفرضين الثانى والثامن والعشرين بالمثال العددى الأول السابق.

المزية الثانية والأربعون : التمتع بأقصى درجات الإستقرار الإقتصادى والسياسى والإجتماعى :

نتيجة للمزايا السابقة ، التى تتحقق لدى الدولة النامية عند إنتقالها إلى نظام تعدد الورديات تستطيع تلك الدولة أن تتمتع بأقصى درجات الإستقرار الإقتصادى والسياسى والإجتماعى .

المزية الثالثة والأربعون : الإرتفاع المطرد بسرعة فائقة لدرجة شعور المواطنين بالإنتماء لوطنهم :

فلا شك أنه فى ظل التمتع بالإستقرار الإقتصادى والسياسى والإجتماعى فى دولة ما ينعم المواطنون بها بشعورهم القوى بالإنتماء لوطنهم وينعمون فى نفس الوقت بكل مزايا هذا الشعور لهم ولوطنهم .

المزية الرابعة والأربعون : الإرتفاع المتزايد للمستوى الأخلاقى للمواطنين ولدرجة رقى سلوكهم فى تعاملهم سواء مع بعضهم أو مع غيرهم :

فكما هو معروف ، فإنه كلما تحسنت الحالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى دولة ما ، كلما تحسنت حالة مواطنيها النفسية والعصبية والمعنوية وإرتفعت درجة شعورهم بالإنتماء إلى الوطن ، وكلما إرتفع بالتالى بإطراد المستوى الأخلاقى لهؤلاء المواطنين ودرجة رقى سلوكهم فى تعاملهم مع بعضهم ومع غيرهم . ولا شك أن ذلك يزيد بإطراد درجة التفاهم والتآخى والتحابى والترابط والتماسك فيما بينهم وكذلك فيما بينهم وبين الجنسيات الأخرى مما يمتع هؤلاء المواطنين بالمزايا النفسية والمعنوية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية لكل ذلك .

المزية الخامسة والأربعون : إنخفاض حجم رؤوس الأموال المهربة سنويًا إلى الخارج إلى أدنى حد :

بطبيعة الحال أنه نتيجة لكل المزايا السابقة ، التي تتمتع بها الدولة النامية عند تحولها إلى نظام تعدد الورديات لابد وأن ينخفض حجم رؤوس الأموال المهربة إلى أدنى حد بل وقد يقترب إلى الصفر .

المزية السادسة والأربعون : عدم الإحتياج إلى إستجداء الدول المتقدمة للحصول منها على منح لا ترد :

مما لا شك فيه أنه نتيجة للمزية الحادية والأربعين ، التى تتحقق لدى الدولة النامية عند إنتقالها إلى نظام تعدد الورديات ، تصبح هذه الدولة ليست فى حاجة إطلاقًا للحصول على منح لا ترد من العالم المتقدم ، وتصبح بالتالى ليست فى حاجة لتحمل ما تفرضه تلك المنح من ضغوط وتبعية جسام بكافة أنواعها أى ضغوط وتبعية سياسية وإقتصادية بل وقضائية تمارسها الدول المانحة على الدول الممنوحة[1] ، وتصبح هذه الدولة النامية بالتالى قادرة على الحفاظ على كبريائها وكبرياء مواطنيها أمام العالم الخارجى والذى يعتبر من أغلى ما يجب الحفاظ عليه ، فماذا يساوى المرء لو فقد كبريائه ؟

المزية السابعة والأربعون : عدم الإحتياج إلى الحصول على قروض أجنبية :

بطبيعة الحال أنه أيضًا نتيجة للمزية الحادية والأربعين ، التى تتمتع بها الدولة النامية عند إتباعها نظام تعدد الورديات ، تصبح هذه الدولة ليست فى حاجة على الإطلاق للحصول على قروض أجنبية ، وتصبح بالتالى قادرة على عدم الوقوع فى المصائب الإقتصادية والسياسية العديدة ، التى تجلبها تلك القروض على الدول النامية المقترضة والتى سبق أن بيناها فى الفصل الأول بالباب الثانى بهذا الكتاب وكذلك بالصفحات من ١٣٨ حتى ١٤٩ بالباب الرابع به .

المزية الثامنة والأربعون : عدم الحاجة إلى إغراء المستثمرين الأجانب بإقامة إستثمارات مباشرة على أراضى الوطن بأى ثمن :

يتبين من المزايا الخامسة عشرة ، الثانية والثلاثين ، الثالثة والثلاثين ، السادسة والثلاثين ، الثامنة والثلاثين ، الحادية والأربعين ، والخامسة والأربعين ، التى تتحقق لدى الدولة النامية عند إنتقالها إلى نظام تعدد الورديات ، أن هذه الدولة تصبح ليست لها حاجة إلى إغراء المستثمرين الأجانب بإقامة إستثمارات مباشرة على أراضيها بأى ثمن ، وتصبح بالتالى قادرة

(١) أنظر : لا لعصا سعد وجزرة المعونة ، هكذا يمكن لمصر التأثير على سلوك «الكاوبوى» ، تحقيق صحفى أجرته تهانى تركى مع الدكتور أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة الأسبوع ، القاهرة ٢٠٠٢/٨/٢٦ ، ص ١٠ .

على تجنيب الإقتصاد القوى المساوىء العديدة لذلك الإغراء والسابق ذكرها فى الفصل الثانى بالباب الثانى بهذا الكتاب .

المزية التاسعة والأربعون : الإرتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة :

يتضح لنا إذن من المزايا السابقة أن الدولة النامية تستطيع عن طريق الإنتقال إلى نظام تعدد الورديات تحقيق معجزة إقتصادية حقيقية والإرتقاء بعد عدد قليل نسبيًا من السنوات إلى مصاف الدول المتقدمة بكافة المعايير والتمتع بالتالى بكل ميزات ذلك .

وهكذا نجد أن إنتقال الدول النامية إلى نظام تعدد الورديات لن يمثل فقط طوقًا للنجاة من الأزمة الإقتصادية الطاحنة - التى تعانى منها تلك الدول حاليًا بدرجة متزايدة - وإنما الموتور الذى يمكن السفينة الإقتصادية هناك من السير بسرعة فلكية وبأمان تام ، مما يمكن شعوب تلك الدول بعد عدد قليل نسبيًا من السنوات من أن تحيا حياة مزدهرة وردية ، كتلك التى تتمتع بها شعوب الدول ، التى تعرف حاليًا بالدول المتقدمة .

ملحق

إقتناع «الصين» بفكرتنا الإقتصادية وتأكيدها عمليا نجاحها كطريق لتحقيق المعجزة الإقتصادية

أ - الحلم الصينى القديم

ب- المفاجـأة الكبـرى

جـ - مـا بين تقديم الفكرة وبدء تنفيذها أقـل مـن عام

د - النجاح المذهل المتوقـع يتحقق

هـ- أسباب تقديمنا الفكرة للصين

و - أدلة التوفيق الكبير فى إختيار الصين لتعريفها بفكرتنا

ملحق

إقتناع «الصين» بفكرتنا الإقتصادية وتأكيدها عمليا نجاحها كطريق لتحقيق المعجزة الإقتصادية

مما لاشك فيه أن إختيارنا الصين لتعريفها بفكرتنا الإقتصادية - التى تمثل بحق ، كما سبق أن بينا ، «عصا سحرية» لتحقيق المعجزة الإقتصادية والقضاء نهائيًا على البطالة فى الدول النامية - لم يأت وليد صدفة أو طمعا فى شهرة واسعة أو كسب مادى ، وإنما لإقتناعنا الكامل بصحة هذا الإختيار ، حيث أن هناك من الأسباب الهامة ما دعانا لهذا الإقتناع الكامل . وكما سيتبين للقارئ من هذا الملحق ، فإن تلك الأسباب هى أكبر بكثير جدا من تحقيق شهرة واسعة أو كسب مادى . وبالفعل لم يخيب مسئولو الصين ظننا فيهم، فلقد استخدموا تلك «العصا السحرية» ومازالوا يستخدمونها بجدية تامة وقدرة فائقة لصالح بلدهم ، ولا ريب أنه سينبثق من ذلك ما فيه خير لدول نامية أخرى كثيرة ، بل وربما لكافة الدول النامية الأخرى ، والعناصر التالية تؤكد كل ذلك :

أ - الحلم الصينى القديم:

كما هو معروف ، فإن جمهورية الصين الشعبية تحلم منذ عشرات السنوات بأن تصبح «قوة عظمى» على الساحة الدولية ، ومن المؤكد أنها لن تكف عن هذا الحلم ، حتى يأتى الوقت ، الذى يصبح الحلم فيه حقيقة ، خاصة وأن بها أكبر تجمع بشرى فى العالم يصل كما نعلم إلى أكثر من خمس سكان عالمنا ، كما أن رغبتها الشديدة فى عودة «تايوان» إليها لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أصبحت قوة عظمى أو تكون على الأقل قد خطت خطوات واسعة للغاية على طريق أن تصبح كذلك، حيث أن ذلك لابد وأن يرغب تايون فى العودة إليها[١] .

---

(١) فتوحد تايون عندئذ مع الوطن الأم الصين يحقق لتايوان بطبيعة الحال مكاسب هائلة ، خاصة على طريق التقدم الإقتصادى والتكنولوجى والإجتماعى ، أى تمتع أبنائها بدرجة ضخمة للغاية من الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية وكذلك بالأمن الحقيقى والتحرر من التبعية الأمريكية لكون دولتهم عندئذ جزء من دولة عظمى أو من دولة خطت خطوات واسعة للغاية على طريق أن تصبح كذلك .

غير أن الصين كانت تتوقع الا يتحقق لها ذلك الحلم إلا بعد عدة أجيال من الزمان بسبب صعوبة طريق التحول إلى قوة عظمى فى ظل تلك الظروف، التى كانت تعيشها آنذاك .

ب- المفاجأة الكبرى:

وجاء شهر فبراير عام ١٩٨٧ ليحمل معه مفاجأة كبرى للصين . ففيه حدث أمر لم يكن أبدا متوقعا لمسيرى الأمور هناك ، حيث وجدوا «فجأة» بين أيديهم سياسة إقتصادية تقوم على فكرة إقتصادية تمثل بالفعل «عصا سحرية» لتحقيق معجزة إقتصادية تجعل من الصين دولة متقدمة فى أقل من جيل واحد من الزمان[١] . كما أنه من المؤكد أن تصبح الصين بعد ذلك بعدة سنوات قوة عظمى بكل المعايير ، ثم تتفوق على أية قوة عظمى أخرى على الساحة الدولية تفوقا متزايدا مع الوقت .

جـ- ما بين تقديم الفكرة وبدء تنفيذها أقل من عام:

نعم . . فلقد قدمنا فى «١٥ فبراير عام ١٩٨٧» دراسة باللغة الإنجليزية قمنا بها عن فكرتنا الإقتصادية (التى إشتمل عليها الباب الخامس بهذا الكتاب) تتكون من «٣٩» صفحة فلوسكاب[٢] طبعا بخط اليد إلى "Lee Liniiel" (سكرتير ثان بالقسم الإقتصادى بسفارة الصين بالقاهرة وقتئذ) ليقوم بدوره بتسليمها للسفير ، وتلك الدراسة كانت تحمل العنوان التالى :

"Effects of transition from the one - shift system to the system of several shifts in an overpopulated developing country on its economic growth and the natural growth of its population".

(١) انظر : د. أحمد على دغيم ، حلم عودة «تايوان» لبكين ، جريدة العربى ، القاهرة ١٣ مايو ١٩٩٦ (يذكر أنه يوافق تاريخ بدء زيارة الرئيس الصينى آنذاك ««جيانج زيمن» للقاهرة) ، ص ١٢ .

(٢) جدير بالذكر أن فكرتى الإقتصادية ، التى إشتملت عليها تلك الدراسة ، كنت قد أدخلتها «بصورة مختصرة» برسالة الدكتوراة ، التى قمت بها فى ألمانيا (الغربية) فى السنوات الأولى من السبعينيات ، حيث طرحتها بتلك الرسالة على عشرة صفحات فقط . غير أن البروفسير ، الذى كان مشرفا على تلك الرسالة طلب منى إلغاء تلك الصفحات العشرة بحجة خطورتها ، إذا ما وصلت تلك الفكرة الإقتصادية للصين .

انظر : جمال إمبابى ، ويسألونك عن العقول المهاجرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين تجعل مصانعها تعمل ٢٤ ساعة ، جريدة الشعب ، ١٦ أغسطس ١٩٩٦ ، ص ٣ .

أى «آثار الإنتقال من نظام الوردية الـواحدة إلى نظام تعدد الورديات[١] فى أية دولة نامية مكتظة بالسكان على التنمية الإقتصادية بها والنمو الطبيعى لسكانها»[٢] .

وبناء على تلك الدراسـة - والتى أرفقت بها خطابين أحـدهما للسـفير الصـينى بالقاهرة آنذاك «ون ياتشان» والآخـر موجه لرئيس الوزراء الصـينى وقتئذ - تحـدد لقاء بينى وبين ذلك السفير فى «٢٠ إبريل من نفس العام (١٩٨٧)» ، وعلمت منه يومـئذ أنهم إقتنعوا تماما بتلك الفكرة الإقتصادية، التى إشتملت عليها تلك الدراسة[٣] . ولقد عبر عنها بأنها فكرة عظيمة ، ومما قـاله لى حينئـذ : «من الواضح أنك تهـدف من هذه الفكرة أن تتـحول الزيادة السكانيـة بالدول النامية من نقمة إلى نعمة» ، كما أكد لى فى نفس الوقت أنه لذلك كله تم إرسال تلك الدراسة إلى المختصين بالصين[٤] .

وبالفعل بدأت الصين تنفيذ فكرتنا الإقتصادية تلك مع «بداية عام ١٩٨٨» ، وهذا هو ما تؤكده التقـارير والإحصاءات العالميـة المنشورة عن التطورات الإقتصادية بالـصين ، كما سنبين حالا .

د - النجاح المذهل المتوقع يتحقق :

تدلنا البيانات والإحـصاءات العالمية الخـاصة بالصين على أنه مع البدء فى تطبيـقها لتلك الفكرة الإقتصادية ، بدأت هذه تؤتى ثمارها المتزايدة هناك بسرعة رهيبة ، وهذا فى الواقع هو ما كان متوقعا طبقا لما توصلنا إليه من نتائج فى تلك الدراسة المشار إليها .

فلقد حققت الصين فى «الأشهـر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٨» نموا فى الإنتاج الصناعى

---

(١) أى الإنتقال من نظام الوردية الواحدة إلى نظام تعدد الورديات فى قطاعـات الصناعة التحويلية ، الصناعة الإستخراجية ، الزراعة ، والتعليم .

(٢) انظر : جمال إمبابى ، ويسـألونك عن العقول المهاجـرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين . . . سبق ذكره .

(٣) انظر : د. أحمد على دغيم ، حلم عودة «تايوان» لبكين ، ذكر آنفا .

(٤) انظر : جمال إمبابى ، ويسألونك عن العقول المهـاجـرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين . . ، ذكر سابقا .

بلغت نسبته فيها ١٦,٧ ٪ ، فى حين أن أقصى معدل نمو حققته فى الإنتاج الصناعى فى «عام بأكمله» كان ١٦ ٪ ، وذلك فى عام ١٩٨٧[١] .

هذا من ناحيـة ومن ناحية أخـرى ، فإنه بينما نجـد أن أقصى معـدل نمو للإنتاج المحلى الإجمالى السنوى فى الصين قبل تنفيـذها فكرتنا الإقتصادية تلك بلغ «٧,٩٠٨ ٪ » وذلك فى عام ١٩٨٧[٢] (حيث أن الإنتاج المحلى الإجمالى الصينى قد إرتفع من ٢٧١,٨٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ إلى ٢٩٣,٣٨ مليـار دولار فى عام ١٩٨٧)[٣] ، فلقد وصل ذلـك المعدل فى عام ١٩٨٨ إلى «٢٦,٩٠٧ ٪ » (حيث إرتفع الإنتاج المحلى الإجـمالى الصينى من ٢٩٣,٣٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ إلى ٣٧٢,٣٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٨[٤]).

ومعنى ذلك أن معـدل التنمية فى الصين أصبح فى عـام ١٩٨٨ (أى فى العام، الذى مع

(1) See: The Economist, London, April 30, 1988, p. 68.

وانظر كذلك : د. احـمد على دغيم ، حلم عـودة «تايون» لبكين ، سبق ذكره ، وايضاً : جـمال إمبابى ، ويسألونك عن العقول المهاجرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين . . ، ذكر آنفًا .

(٢) وللتعرف على تطور الإنتاج المحلى الإجمالى السنوى فى الصين فى السنوات السابقة لعام ١٩٨٧ (أى فى السنة ١٩٧٩ وحتى السنة ١٩٨٦) انظر المراجع التالية :

The World Bank, World Development Report 1981, World Development Indicators, August 19881, p. 138 (Table3); The World Bank, World Development Report 1982, World Development Indicators, p. 114 (Table 3), The World Bank, World Development. Report 1983, World Development Indicators, p. 152 (Table3); The World Bank, World Development. Report 1984, World Development Indicators, p. 222 (Table3); The World Bank, World Development. Report 1985, International Capital and Economic Development, World Development Indicators, p. 178 (Table, 3); The World Bank, World Development. Report 1986, World Development Indicators, p. 184 (Table3); The World Bank, World Development. Report 1987, World Developlopment Indicators, p. 206 (Table3); and The World Bank, World Development. Report 1988, World Development Indicators, p. 222 (Table3).

(3) The World Bank, World Development Report 1988, op. eit., p. 222 (Table3) and The World Bank, World Development Report 1989, Financial Systems and Development, World Development Indicators, p. 168 (Table3).

(4) The World Bank, World Development Report 1990, Poverty, World Development Indicators, p. 182 (Table 3).

بدايته بدأت هذه الدولة تنفيذ فكرتنا الإقتصادية تلك) «٣,٤ أمثال» ما كان عليه فى عام ١٩٨٧ (أى فى العام، الذى حققت فيه تلك الدولة أكبر معدل تنمية عرفته فى السنوات السابقة لسنة ١٩٨٨) .

وبطبيعة الحال يبقى الآن أن نجيب على سؤال مهم لابد وأن يكون قد تبادر إلى ذهن القاريء وأصبح بلا شك شغوفا للغاية للتعرف على إجابته ، ونقصد به طبعا السؤال : لماذا وقع إختيارنا على جمهورية الصين الشعبية لتكون الدولة النامية الأولى ، التى نعرفها بفكرتنا الإقتصادية المشار إليها ، وذلك عن طريق تقديمنا دراسة عنها إليها ؟

هـ- أسباب تقديمنا الفكرة للصين :

فى الواقع أن وقوع إختيارنا على الصين لتكون الدولة النامية الأولى ، التى نقدم لها فكرتنا الإقتصادية تلك ، إنما يرجع إلى الأسباب التالية :

١- أن هناك حقيقة تتمثل فى أنه برغم كل المغريات ، التى حووِل بها إغرائنا لإستبقائنا بألمانيا (الغربية) والعمل بها ، وذلك بعد حصولنا على درجة الدكتوراه فى الإقتصاد السياسى "Political Economy" من هناك ، فإننا قد آثرنا العودة إلى الوطن لرغبتنا الأكيدة فى العمل بطريقة أو بأخرى على أن تستفيد شعوب العالم النامى مما توصلنا إليه من أفكار إقتصادية[1] وبصفة خاصة الفكرة المشار إليها والتى تمثل بالفعل «عصا سحرية» يمكن بها تحقيق المعجزة الإقتصادية والقضاء فى نفس الوقت نهائيا على البطالة فى الدول النامية .

٢- أن تطبيق أفكار جديدة أفرزتها عقلية علماء ينتمون للعالم النامى يحتاج إلى وجود مسئولين يتخذون ما يطرح عليهم من تلك الأفكار «مأخذ الجد» ، وذلك ليس فقط لكونهم يتخذون الأمور بالجدية الواجبة ، وإنما أيضًا لإيمانهم بتلك العقلية وبالتالى بما تفرزه .

غير أنه بعد عودتنا إلى الوطن ، تأكد لنا أنه لا يوجد فى مصر إهتمام كبير ، بما يطرحه مفكرو وعلماء مصر من أفكار ، مهما كانت عظمتها وأهميتها وسهولة تنفيذها[2] .

(١) انظر : طلعت إسماعيل ، ويسألونك عن هجرة العقول ، جريدة صوت العرب ، سبق ذكره .

(٢) انظر : جمال إمبابى ، ويسألونك عن العقول المهاجرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين . . . ، ذكر سابقا .

٣- إذا كانت أجمل وردة وأغناها عطرا وأطيبها رائحة ليس لها أية قيمة على الإطلاق ، إلا إذا وجدت من يتمتع بجمالها وطيب عطرها ، فكذلك فإن أية فكرة ، مهما كانت روعتها وعظمة مزاياها ومهما كانت أيضا بساطتها وسهولة تنفيذها ، لا تكون لها قيمة بتاتا ، إلا إذا وجدت من يطبقها ويستفيد بالتالى من مزاياها العظيمة .

٤- أن هناك حقيقة تأكدت لنا أثناء قيامنا برسالة الدكتوراة بألمانيا ، تلك الحقيقة تتمثل فى أن الصين تكاد تكون - إن لم تكن بالفعل - الدولة النامية الوحيدة ، التى يأخذ مسيرو الأمور فيها مثل تلك الأفكار «مأخذ الجد» فيطبقون منها ما يقتنعون به[١] ، بل وهم يحققون ذلك بسرعة رهيبة ، خاصة لأنهم - وكما هو معروف - يسعون جاهدين إلى أن يحققوا حلمهم فى أن تصبح دولتهم قوة عظمى فى أقرب وقت ممكن .

٥- كما نعلم ، فإنه كلما زاد عدد الدول العظمى بالعالم ، كلما كبرت الفرصة للعدل لأن يسود على الساحة الدولية[٢] ، مما يدعم السلام والأمن العالميين .

ولقد تأكد لنا من النتائج ، التى توصلنا إليها فى دراستنا لفكرتنا الإقتصادية تلك ، أن الفرصة تكون بكل تأكيد سانحة للصين لتحقيق حلمها فى أن تصبح قوة عظمى ، إذا ما تعرفت على تلك الفكرة ومزاياها المذهلة والفلكية وقامت بالتالى بتطبيقها .

٦- تدلنا التجارب على أنه عندما تكون المكانة العالمية للدولة المطبقة لفكرة ما جديدة عالية ،

---

(١) انظر : جمال إمبابى ، ويسألونك عن العقول المهاجرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين . . ، سبق ذكره .

(٢) وإن خير دليل على ذلك هو أنه بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة فى العالم نتيجة لإنهيار الإتحاد السوفيتى ظن قادتها أنهم أصبحوا حكاما على العالم (وليس على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها) يفعلون به ما شاؤوا ويبطشون به كيفما شاؤوا ، فوجدناهم يسيرون العالم كما يشاؤون هم وحدهم ضاربين بعرض الحائط الشرعية الدولية ومبادىء الأخلاق وحقوق الإنسان ، فهم يحتلون من الدول ما شاء لهم (مثال ذلك أفغانستان والعراق) ظلما وعدوانا ويطوقون من الدول ما شاء لهم (مثال ذلك الصين) عربدة وغطرسة ويعينون الظالم (مثال ذلك إسرائيل) على المظلوم (مثال ذلك الشعب الفلسطينى الأعزل من كل سلاح إلا سلاح الحق) ظلما وإفتراء . انظر : د. احمد على دغيم ، الحجة بن لادن . . والهدف إستراتيجية قديمة لتطويق الصين ، جريدة الأسبوع ، القاهرة ٢٤/٩/٢٠٠١ ، ص ١٢ وكذلك د. احمد على دغيم ، خطاب مفتوح إلى جورج دبليو بوش : ياويل أمريكا لو إستمرت فى حربها ضد الشعب الأفغانى فى رمضان ، جريدة الأسبوع ، القاهرة ١٢/١١/٢٠٠١ ، ص ١٢ .

فإن دولا أخرى بما فيها مصر ، تعمل على تقليدها في ذلك ، إذا ما تعرفت هذه الدول على تلك الفكرة[1] ، بل ويكون عدد تلك الدول عادة كبيرا كما أنه يزداد بإستمرار .

٧- لاشك أنه كلما كان عدد المستفيدين من البشر من تنفيذ فكرة ما أكبر ، كلما كانت قيمة هذه الفكرة أكبر وأعظم ، فأية فكرة إنما تستمد قيمتها أيضا من عدد أولئك المستفيدين من تطبيقها .

٨- أن الله جل جلاله برحمته الواسعة أمرنا نحن البشر بتقديم ما نستطيع تقديمه من خير لمن يستطيعون الإستفادة به ، سواء أكان هؤلاء مؤمنين به سبحانه وتعالى أو غير مؤمنين به . (كما أنه من المعروف ، أن جزء من سكان الصين - وإن كانوا يمثلون أقلية هناك - يدينون بالإسلام ، الذى دخل الصين عام ٢٩ هـ) .

لكل تلك الأسباب مجتمعة كان من الطبيعى أن يقع إختيارنا على الصين لتكون الدولة النامية «الأولى» ، التي نقدم لها فكرتنا تلك .

و- أدلة التوفيق الكبير فى إختيار الصين لتعريفها بفكرتنا :

لقد أثبتت الأيام أننا كنا محقين تماما وموفقين إلى أقصى حد فى إختيارنا الصين لتكون الدولة النامية «الأولى» ، التى تصل إليها فكرتنا الإقتصادية تلك ، فكما رأينا آنفا ، فإن الصين قد إهتمت بالفعل بالدراسة ، التى قدمناها لها عن فكرتنا الإقتصادية تلك ، وبعد إقتناعها بها تماما بدأت تنفيذها بسرعة رهيبة وبنجاح مذهل ، فالقفزات الهائلة ، التى تحققها فى إقتصادها منذ بدئها تطبيق تلك الفكرة مع بداية عام ١٩٨٨ قد أذهلت العالم لدرجة أننا نجد أنه تم التركيز فى الندوة ، التى عقدت في كاليفورنيا فى أواخر عام ١٩٩٦ (والتى شارك فيها كل من جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، كيتشى ميازاوا رئيس وزراء اليابان الأسبق ، أندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا الأسبق ، كسواكوانجدى عمدة مدينة شنغهاى الصينية آنذاك ، وشينيوينج إلهو رئيس وزراء كوريا الجنوبية الأسبق) ، على توقع بروز الصين كقوة عظمى موازية لأمريكا فى العالم بحلول عام ٢٠٢٠ ، كما كشفت

(١) انظر : إبراهيم نافع ، درس من الصين لماذا لا نستفيد به فى بلادنا ؟ جريدة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٥/٦/٢ ، ص٣ وأيضا د. أحمد على دغيم ، النهضة بالتقليد ، جريدة العربى ، ٢٠٠٢/٦/٩ ، ص ٦ .

تلك الندوة الدولية عن المخاوف الأمريكية والأوروبية واليابانية من هذا التطور الإقتصادى وما يتبعه من تطور عسكرى ، اللذين تشهدهما الصين[١] .

ونذكر هنا على سبيل المثال ما قاله «كيتشى ميازاوا» رئيس وزراء اليابان الأسبق فى تلك الندوة الدولية من أن الصين ستغدو بحلول عام ٢٠٢٠ قوة إقتصادية هائلة وقوة عسكرية عظمى ، ومن المحتم أن تصبح القوة العملاقة التى سيكون لها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية القول الفصل فى العالم عندئذ ، وأن تخوفهم يرجع أساسا إلى أنه سيكون من الصعب تماما من الناحية السياسية التكهن حينئذ بتصرفات هذه القوة العظمى الجديدة نتيجة لإستمرار الحكم الشيوعى بها بناء على دستورها[٢] .

ولقد رد «كسو كوانجدى» (عمدة مدينة شنغهاى الصينية آنذاك) على ذلك بأن نموهم الإقتصادى خلال السنوات «القليلة» الماضية جاء بحكم الضرورة (من الواضح أن «كسو كوانجدى» قصد بهذا التعبير ذلك النمو الإقتصادى ، الذى يحققونه منذ تلك الفترة - التى عبر عنها فى كلامه فى تلك الندوة الدولية فى عام ١٩٩٦ بالسنوات القليلة الماضية - بمعدلات مذهلة لدرجة جعلته يتجاهل حدوث تنمية إقتصادية فى الصين قبل ذلك ، والتى كانت تحدث هناك حتى عام ١٩٨٧ بمعدلات عادية ، كما سبق أن ذكرنا) ، وأرجع تلك الضرورة إلى معاناة أعداد هائلة من أفراد الشعب الصينى من العيش فى فقر مدقع ، وأعطى مثالا لذلك حيث قال أنه فى عام ١٩٨٥ كان هناك ٢٠٠ مليون صينى ما يزالون يعيشون تحت خط الكفاف[٣] . أى أنه فى عام ١٩٨٦ إتضح للمسئولين بالصين أن فى عام ١٩٨٥ وصل عدد الصينيون ، الذين لا يزالون يعيشون تحت خط الكفاف - أى يعيشون فى فقر مدقع وبؤس شديد - إلى مائتى مليون صينى ، وإذا بشهر فبراير عام ١٩٨٧ يجئ ومعه أكبر وأعظم مفاجأة للصين ، والتى تتمثل - كما سبق أن ذكرنا - فى أن مسيرى الأمور بها وجدوا «فجأة» بين أيديهم سياسة إقتصادية ، أى فكرتنا الإقتصادية المشار إليها ، والتى تعتبر بالفعل - كما سبق أن بينا - بمثابة «العصا السحرية» لتحقيق معجزة إقتصادية حقيقية ، طالما حلم بها مسيرو

(١) انظر : ندوة دولية فى كاليفورنيا : القرن الـ ٢١ حقبة آسيا فى مواجهة أمريكا ، جريدة الشعب ، ذكر سابقا .

(٢) انظر : المصدر السابق ذكره مباشرة .

(٣) انظر : نفس المصدر السابق .

الأمـور بالصين ، وبعد إقـتناعهم بهـا تمامـا سارع هؤلاء فى نفس ذلك العـام (١٩٨٧) إلي التخطيط لتنفيذها مع بداية عام ١٩٨٨ .

ولقد أثبتت الشواهد والإحـصاءات أن الصين - كما بينا سابقا - تسـتخدم منذ بداية عام ١٩٨٨ تلك العصا السحرية بنجاح مذهل فى تحـقيق المعجزة الإقتصادية [(١) (٢)] . وهكذا تأكد عمليا نجاح فكرتنا الإقتصادية تلك كطريق لتحقيق المعجزة الإقتصادية فى الدول النامية .

---

(١) ولا شك أن المعجـزة الإقتصـادية ، التى تحققـها الصين لابد وأن تؤدى بهـا إلى أن تصبح فى المسـتقبل القريب قوة عظمى فى العالم بكل المعايير ، ثم يأتى اليوم ، الذى تتفوق فيه على أية قوة عظمى أخرى على السـاحة الدولية تفـوقـا متـزايدا مـع الوقت ، أى أن حلـم الصين القـديم سـيصبـح حـقيـقة فـى المستقبل المنظور .

(٢) ومما لا شك فيه أن من النتائج الهامة لذلك للصين أنه أيضـا قد أصبح معظم أبناء تايوان لا يوافقون على الإستقلال عن الصين الأم ، فالاسـتفتاء الذى أجرته تايوان فى ديـسمبر ٢٠٠٣ أسـفر عن عدم الحصول على النسبة المطلوبة للموافقة على الإستقلال .



المراجـــع

المراجـع العربية

المراجـع الأجنبية

المراجـــع

المراجع العربية:

- د. إبراهيم دسوقى أباظة، تعيين العاطلين، مقال بجريدة الوفد، القاهرة ٦/ ٦/ ١٩٨٥
- إبراهيم نافع، الإستثمارات الأجنبيـة، ضرورات وشروط جذبها، جريدة الأهرام، القاهرة ٢/ ٣/ ٢٠٠١
- ------ ، درس من الصين . لماذا لا نستـفيد به فى بلادنا ؟ جـريدة الأهرام ، القاهرة ٢/ ٦/ ١٩٩٥
- أبو العباس محـمد ، نجوم تحسدنا عليهم كل الدنيا ، علمـاؤنا المهاجرون الذين تكرمهم دول العالم . . غرباء على أرض الوطن ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٠/ ١٠/ ١٩٩٧
- أحمد بهجت، البطالة ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٥/ ٥/ ٢٠٠١
- د. أحمـد عكاشة ، التحليل النـفـسى للمصـرى ، الشخصـية المصرية وفـوضى اللغة ، ملحق جريدة الأهرام «أيامنا الحلوة»، القاهرة ١٧/ ٨/ ٢٠٠١
- د. أحمد على دغيم ، إقتصاديات البنوك مع نظام نقـدى وإقتصادى عالمى جديد ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٩
- ------------ ، الحجة بن لادن . . والهـدف إستراتيجيـة قديمة لتطويق الصين ، جريدة الأسبوع ، القاهرة ٢٤/ ٩/ ٢٠٠١
- ------------ ، المشكلة والحل (١) ، جريدة الوفد ، القاهرة ٢٥/ ٤/ ١٩٩٥
- ------------ ، المشكلة والحل (٢) ، جريدة الوفد ، القاهرة ٨/ ٥/ ١٩٩٥
- ------------ ، النهضة بالتقليد ، جريدة العربى ، القاهرة ٩/ ٦/ ٢٠٠٢

- د. أحمـد على دغيم ، بعـد مؤتمر القـاهرة ، بديلان لإستثمارات الأجـانب ، جريدة العربى ، القاهرة ٢٥/١١/١٩٩٦
- -------------- ، حلم عودة «تايوان» لبـكين ، جريدة العربى ، القـاهرة ١٣ مايو ١٩٩٦
- -------------- ، خطاب مـفـتـوح إلى چورج دبليـو بـوش : يا ويل أمـريكا لو إستـمرت فى حـربها ضد الشـعب الأفغـانى فى رمضان ، جـريدة الأسبـوع ، القاهرة ١٢/١١/٢٠٠١
- -------------- ، خطاب مفتوح للحكومة : طريقنا للمعـجزة الإقتصادية ، جريدة العربى ، القاهرة ٢٤/٦/١٩٩٦
- -------------- ، ما أملناه من السوق العربية المشتركة فى عملية التنمية فى مصر أو الآثار الممكنة والمأمولة للـسوق العربية المشـتركة على الإقـتصاد القومى المصـرى ، مجلة الدراسات والبـحوث التجارية ، تصـدرها كلية التجـارة ببنها ، العدد الثالث ، أكـتوبر ١٩٨١
- -------------- ، مآرب الدول المـتقدمـة من إفقـار العالم النامى ، مـجلة الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ٢٦/ ٣/ ١٩٩٠
- -------------- ، هؤلاء .. هل يجتـازون الإختبار الصعب ؟ ، جـريدة الوفد ، القاهرة ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٥
- أكرم القـصاص ، عام ١٩٩٧ : عـصا الدولة يأكلهـا النمل ، جريدة العـربى ، القاهرة ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٦
- البطالة .. القنبلة التى أوشكت على الإنفجار فى وجه المجتـمع ، تحقيق صحفى أجرياه تهانى تركى وهانى بهيج مع د. أحـمد على دغيم وآخرين ، جريدة الأسبـوع ، القاهرة ١٦/٧/٢٠٠١
- التوتر والقلق والخـوف من عوامل تأخر الإنجاب ، تحـقيق صحفى أجـراه محمد جـمال الدين مع حمدى بدراوى وآخرين ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢/ ١/ ١٩٩٨
- التوقيع على أول دستور لأوروبا الموحدة ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٤

- الـ «تى شيـرت» والبنطلون على قائمـة الحرب الجديدة، إسـرائيل تحاول إلتهـام الأسواق العربية لتـحسين إقتصادها المشوه، تحقـيق صحفى أجراه طلعت إسمـاعيل مع د. أحمد على دغيم وأخرين، جريدة العربى ، القاهرة ٢٩/٨/١٩٩٤
- الدين المحلى يقفز إلى ١٨٠ مليار جنيه .. وتراجع فـائض سوق النقد الأجنبى ، تحقيق صحفى أجرياه صبحى بحيرى وعـلاء النجار مع د. أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة الشعب ، القاهرة ٢٢/٥/١٩٩٨
- الطريق إلى المعجزة الإقـتصادية ، عرض د. صلاح لبيب ، مجـلة الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ١٥/٨/١٩٩٤
- الطريق إلى المعجزة الإقتصادية ، عرض نشر بجريدة الشعب بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٩٤
- الفجـوة بين الأغنياء والفقراء تزداد بشكل صـارخ ، تقرير لمجلة نيوزويك الأمـريكية من القاهرة ، أعيد نشره بجريدة الشعب ، القاهرة ١٧/٥/١٩٩٦
- بوش يعلن رسميا إنسحاب بلاده من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٤/١٢/٢٠٠١
- تحقيق صحفى مع الدكـتور يونس عمر (مستشار النقل البـحرى وشئون الموانىء)، جريدة أخبار اليوم ، القاهرة ٢٤/٥/١٩٨٦
- تحقيق صحفى مع الدكـتور يونس عمر (مستشار النقل البـحرى وشئون الموانى) ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٦/٦/١٩٨٦
- تكتل إقليمى جـديد يضم روسيـا والصين ودول وسط آسيا ، جـريدة الأهرام ، القاهرة ١٦/٦/٢٠٠١
- تمويل عـدد من المشـروعات فى مـصـر فى إطار إتفـاقيـة تحـويل الديون الإيطاليـة إلى إستثمارات ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٣/٤/٢٠٠١
- جريدة الأنباء الكويتية ، ١٨/٩/١٩٨٩
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠/٤/١٩٨٥
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٢/٤/١٩٨٧

- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٨/ ٩/ ١٩٨٧
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٨/ ٩/ ١٩٨٧
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٦/ ١١/ ١٩٨٧
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١١/ ٣/ ١٩٨٨
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٩/ ٤/ ١٩٨٨
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٤/ ٦/ ١٩٨٨
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٤/ ٨/ ١٩٨٩
- جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٥/ ٧/ ١٩٩٢
- جريدة الوفد ، القاهرة ، ١٦/ ٥/ ١٩٨٧
- جمال إمبابى ، ويسألونك عن العقول المهاجرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين تجعل مصانعها تعمل ٢٤ ساعة ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٦/ ٨/ ١٩٩٦
- د. رمزى زكى ، أخطر مراحل التنمية الخارجية ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ٩ أكتوبر ١٩٨٩
- رؤية أمريكية للإقتصاد المصرى ، جريدة الشعب ، القاهرة ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٦
- روبرت س . مكنمارا ، رئيس البنك الدولى الأسبق ، كلمة ألقاها أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مانيلا - الفلبين ، مايو ١٩٧٩
- د. سميحة السيد فوزى ، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، تصدرها الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، عدد يناير وابريل ١٩٨٩
- سورس اليهودى فى طريقه لشراء البنوك وشركات التأمين المصرية ، تحقيق صحفى مع د. أحمد على دغيم وآخرين أجراه صبحى بحيرى ، جريدة الشعب ، القاهرة ٢٩/ ٥/ ١٩٩٨
- صلاح الدين حافظ ، حزام الديمقراطية وحصار الفقر ، مقال بجريدة الأهرام، القاهرة ٢٢/ ٧/ ١٩٨٧

- طلعت إسماعيل ، ويسالونك عن هجرة العقول ، جريدة صوت العرب ، ١٦/٤/١٩٩٥
- د. عادل البنداری ، دور مصر لإنجاح مؤتمر الأنكتساد ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٠/٧/١٩٨٧
- د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧
- د. فؤاد مرسى ومحمود صدقى ، ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧
- قمة كيبيك تباشر أعمالها وسط إحتجاجات ضد العولمة ومصادمات أعاقتها لمدة ٩٠ دقيقة، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٢/٤/٢٠٠١
- كتاب يحاول الإجابة عن : ما الطريق لتحول الدول النامية إلى متقدمة ؟ عرض الأستاذ طلعت إسماعيل للكتاب بعنوان : «الطريق إلى المعجزة الإقتصادية» ، جريدة صوت العرب ، ١٤/٨/١٩٩٤
- كيبيك تحولت إلى ساحة قتال ، قادة الدول الأمريكية يقرون «الديمقراطية» كشرط لعضوية منطقة التجارة الحرة ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٣/٤/٢٠٠١
- لا لعصا سعد وجزرة المعونة ، هكذا يمكن لمصر التأثير على سلوك «الكاوبوى» ، تحقيق صحفى أجرته تهانى تركى مع الدكتور أحمد علي دغيم وآخرين ، جريدة الأسبوع ، القاهرة ٢٦/٨/٢٠٠٢
- لماذا يكره المصريون حكومة عبيد ؟ جريدة الوفد ، القاهرة ١١/٧/٢٠٠٤
- د. لويس عوض ، ما يفعله الإنجليز ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٣٠/٨/١٩٨٦
- مجلة بناء الصين (مجلة صينية تصدر بالقاهرة) ، عدد فبراير عام ١٩٨٧
- محمد أمين ، أصل الحكاية (مقال عن الكتاب بعنوان : «الطريق إلى المعجزة الإقتصادية») ، جريدة الوفد ، القاهرة ١١/ ١٠/ ١٩٩٤

- د. محمد زكى شافعى ، التنمية فى مصر .. ماضيها ومستقبلها ، (محاضرة ألقاها فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٨٧) ، بمجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٠٢٣ ، القاهرة ١٩٨٨/٨/٢٢
- مشاكل الشباب تحتاج للحكمة والقدوة، ورغم كل شىء أنا متفائل بالمستقبل فى مصر ، حوار للدكتور مصطفى عبد الغنى مع الدكتور سيد عويس ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٩٨٩/٦/٢٢
- مصطفى سامى ، قمة الدول الأمريكية فى كيبيك لتحرير التجارة ، حائط أسمنتى يفصل معارضى العولمة عن أعضاء الوفود ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٢/٤/٢٠٠١
- مصطفى طيبة ، القنبلة السكانية بين الحقيقة والخيال ، جريدة الأخبار ، القاهرة ١٩٨٥/٩/٢٤
- د. مصطفى مصطفى كامل ، إدارة الموارد البشرية ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٤
- ١,٣ مليار شخص يعانون من الفقر فى العالم ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٧/١/٩٦
- ١١ مليون عاطل عن العمل في الدول العربية ، جريدة عالم اليوم ، ١٢/٣/١٩٩٧
- ميرفت عبد التواب ، نظرات حول مشكلة البطالة: لابد من حوار شامل لنجاح الفكرة، ملحق الجمعة لجريدة الأهرام ، القاهرة ٢٩/٨/١٩٩٧
- د. ميلاد حنا ، تحسين أحوال المجتمع العربى .. هو سبيله لمستقبل أكثر إشراقًا ، جريدة الأهرام ، القاهرة ١٦/١٢/٢٠٠٣
- نبيل زكى، لماذا إنفجر البركان فى الصين، مجلة آخر ساعة ، القاهرة ١٤/٦/١٩٨٩
- ندوة دولية فى كاليفورنيا : القرن الـ ٢١ حقبة آسيا فى مواجهة أمريكا، جريدة الشعب، القاهرة ٦/١٢/١٩٩٦
- نزيرة الأفندى ، ما هو مستقبل صندوق النقد الدولى ؟، مجلة الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ٣٠ أكتوبر ١٩٨٩
- د. نشأت نجيب فرج ، فجوة الدواء بين الشمال والجنوب ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، القاهرة ٣/ ٤/ ١٩٨٩

المراجع الأجنبية (إنجليزية وألمانية):

Asimakopulos, A. and Weldon, J. C., The Classification of Technical Progress in Models of Economic Growth, in: Economica, N. S. Vol. XXX, 1963

Autorenkollektiv, Problem der Industrialisierung in den Entwicklungslandern, Institut für Weltwirtschaft und internationale Beziehungen der Akademie der Wissenschaften der UDSSR, Verlag "Mysl", Moskau 1971, Übersetzung der Hochschule für Ökonomie, Berlin

Balassa, B., The Theory of Economic Integration, London 1961

Benham, F., Economic Aid to Underdeveloped Countries, London, New york, Toronto 1961

Blum, R., Die Qualität des Produktionsfaktors Arbeit in der modernen Wachstumstheorie, in: Weltwrtschaftliches Archiv, 102. Bd., Tübingen 1969

Boettcher, E., Einleitung, in: Ostblock, EWG und Entwicklungsländer, Hrsg. von Erik Boettcher, Stuttgart 1963

Bräker, H., Multilaterale Hilfeleistung für Entwicklungsländer, Ein Beitrag zur internationalen technisch- wirtschaftlichen Zusammenarbeit, Köln, Opladen 1968

Brinkmann, G., Ausbildung und Arbeits einkommen, in: Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, 123. Bd., Tübingen 1967

Buchanen, N.S., International Investment, some Post-War Problems and Issues, in: Canadian Journal of Economics and Politicalscience, Vol. X, 1944

Denison, E.F., Measuring the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in: OECD, The Residual Factor and

Economic Growth, (Study Group in the Economics of Education), Paris 1964

Die Agrarpolitik der Europäische Gemeinschaft, Europäische Dokumention, Belgium 1979

Doghiem, Ahmed A., Technische, Export - und Kapitalhilfe als Mittel zur Förderung des Wachstums in Entwicklungsländern, (Diss), Münster 1975

Domar, E. D., The Effect of Foreign Investment on the Balance of Payments, in: The American Economic Review, Vol. XL, 1950

Employment and Economic Growth, (International Labour Office, Studies and Report, N. S. No. 67), Geneva 1964

Gahlen, B., Wachst umstheorie, Arbeitsunterlagen, Münster1970.

Halm, G., Geld, Aussenhandel und Beschäftigung, aus dem Amerikanischen übersetzt von W. Diehm, 3. völlig neu bearbeitete Aufl., München 1957

Helmstüdter, E., Grundzüge der Makroökonomischen Theorie, 2. Bd. der "Grundlagen der theoretischen Volkswirschaftslehre", Münster 1971

Hesse, H; Der Aussenhandel in der Entwicklung unterentwickelter Länder unter besonderer Berücksichtigung Lateinamerikas, (Diss), Hrsg. von W. Hoffmann in Schriften zur angewandten Wirtschaftsforschung, Tübingen 1961

Hinschaw, R., Foreign Investment and American Employment, in: The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol, XXXVI, 1946

Hosak, W., Der Einfluss der Grösse der Entwicklungsländer auf einige wichtige Determinanten ihres wirtschaftli chen Wachstums,

Eine empirischinterregionale Untersuchung, (Diss), o. O., 1966

IMF, Debt Resheduling: What dose it mean? in: IMF, External Debt in prespective, 1983

Keynes, J. M., Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und des Geldes, Deutsche Übersetzung von F. Waeger, Berlin 1952

Klatt, S., zur Theorie der Industrialisierung, Hypothesen über die Bedingungen, Wirkungen und Grenzen eines vorwiegend durch technishen Fortschritt bestimmten wirtsh aftlichen Wachstums (Buchreihe des Instituts für Industrie - und Gewerbe-politik an der Universität Hamburg), Hrsg. von F. Voigt, 1. Bd., Köln und Opladen 1959

Klein, T.M., Debt Relief for American Countries, Finance & Development 1987

Kohlmey, G., Einige Zusammenhänge zwischen Wirtschaftswachstum und Aussenhandel, in: Aussenwirtschaft und Wachstum, Theoretische Probleme des ökonomischen Wachstums in Sozialismus und Kapitalismus, Hrsg. von G. Kohlmey, Berlin 1968

Lary, H.B., S., The Economic Development and the Capacity to Import - National Policies, Lectures on Economic Development, Instanbul 1958, reprintedin: Leading Issues in Development Economics, ed. by G.M. Meier, New york 1964

Lary, H. B., The Domestic Effects of Foreign Investment, in: The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol. XXXVI, 1946

Lewis, A., The Principles of Economic Planning, London 1952, reprinted in: Leading Issues in Development Economics, ed. by G. M. Meier, op. cit

Lewis, A., The World's Poverty, in: Man and his natural resources, 1950

Meyer, J. U. u.a., Die zweite Entwicklngsdekade der vereinten Nationen, Konzept und Kritik einer globaln Entwicklungsstrategie, (Bochumer Schriften zur Entwicklungspolitik), Hrsg. von Karl-Heinz Hottes u.a., 10. Bd., Düsseldorf 1971

Mincer, j., Investment in Human Capital and Personal Income Distribution, in: Journal of Political Economy, Vol. L XVI, 1958

Morgan, J. and David, M., Education and Income, in: The Quartely Journal of Economics, Vol. LXXVII, 1963

Muddathir, A;., Die Industrialisierung der wirtschaftlich unterentwickelten afrikanishen Länder und ihre Auswirkingen aufdie Weltwirtschaft, Ein Beirag zur Lösung des Problems der wirtschaftlichen Unterentwicklung im Rahmen einer horizontalen internationalen Arbeitsteilung, (Volkswirtschaftliche Schriften), Heft 31, Berlin 1957

Nurkse, R., Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford 1955

Ott, A. E., Produktionsfunktion, Technischer Fortschritt und Wirtschaftswachstum, in: Einkommensverteilung technischer Fortschritt, (Schriften des Vereins für Social politik), N. f. Bd. 17, 1959

Powell, B. and Friday, C., A Junk' king takes on the third World, News week, September 21, 1987

Scheel, W., Methoden und Technik der Entwicklungs hilfe unter besonderer Berücksichtigung der Einfuhrförderung, in: Entwicklungspolitik durch Einfuhrförderung, Referate und Entschliessung anlässlich der gemeinsamen Sitzung des Europa - und

Aussen wirtschaftsausschusses des Deutschen Industrie - und Handelstages am 21. November 1960 in Bonn, (Schriftenreihe des Deutschhen Industrie - und Handelstages), Heft 72, Bonn 1961

Schmid, H. M., Entwicklungsländer und internationaler Handel, (Diss), o.O., 1965

Schneider, E., Einführung in die Wirtschaftstheorie, Geld, Kredit, Volkseinkommen und Beschäftigung, 3. Teil,. 7. verbesserte Aufl., Tübingen 1962

Schneider, H. K., Wirtschaftspolitisch relevante Ergebnisse der Wachstumstheorie, in: Beiträge zur Wachstumspolitik, (Schriften des Ver eins für Sozialpolitik), N. F. Bd. 55, 1970

Schneider, H.k., Zur Konzeption enier Energiewirtschaftspolitik, in: Ordnungsprobleme und Entsicklungstendenzen in der deutschen Energiewirtschaft, Festschriftfür Th. Wessels, Essen 1967

Schneider, H. K., i. v. m. Bals, H. und Boner, U., Zur Konzeption einer interventionstisch - markt - wirtschaftlichen Energiepolitik, Gutachten als Manuskript vervielfältigt, Münster 1968

Schörry, O., Investitionsstatistik, in: Hand wörter buch der Sozialwissenschaften, 5. Bd., Göttingen 1956

Seidenfus, H. St., Strukturwandlungen in der Ener-giewirtschaft, in: Strukturwandlungen einer wachsenden Wirtschaft, (Schriften des Vereins für Socialpolitik), N. F. 30 / I, 1964

Siebert, H., Zur Frage der Disttributionswirkungen öffentlicher Infrastrukturpolitik, (Schriften des Vereins für Socialpolitik), N.F.Bd. 54, 1970

Sohn, K. - H., Entwicklungspolitik, Theorie und Praxis der deutschen Entwicklungshilfe, München 1972

Soltow, L., The Distribution of Income Related to Changes in the Distribution of Education, Age and Occupation, in: The Review of Economics and Statistics, Vol. XLII, 1960.

The Economist, London, April 30, 1988

The World Bank, World Development Report 1981, World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1982, World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1983, World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1984, World Development Indicators

The World Bank, World Debt Tables, 1984 / 1985

The World Bank, World Development Report 1985, International Capital and Economic Development, World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1986, World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1987, World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1988, World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1989, Financial systems and Development , World Development Indicators

The World Bank, World Development Report 1990, Poverty, World Development Indicators

UNIDO, Manual for Evalution of National Industrial Projects in Arab Countries, 1976

United Nations Population Fund, The State of World Population 1995, Decisions for Development: Women, Empowerment and Reproductive Health

United Nations Population Fund, The State of World Population 1998, The New Generations

United Nations Population Fund, The State of World Population 2000, Lives Together, Worlds Apart, Men and Women in a Time of Change

United Nations Population Fund, The State of World Population 2001, Footprints and Milestones, Population and Environmental Change, New York September 2001

United Nations Population Fund, The State of World Population 2002, People, Poverty and Possibilities, New York December 2002

United Nations Population Fund, The State of World Population 2003, making 1 billion count: investing in adolescents' health and rights, New York December 2003

فهرست الجداول

الصفحة

الصفحة

الصفحة

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

رقم الايداع : ٢٠١١٩/٢٠٠٥
I.S.B.N 977-281-285-1

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨